

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية



مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية

مجلة دورية دولية محكمة

رئيس التحرير: ا.عمار غراينة



العدد
13

رقم الاصدار القانوني 147-5102-2015

ISSN 2437-0584

الرئيس الشرفي : عمر فراجاني - مدير الجامعة
المدير الشرفي للمجلة : عبد الرحمن توكي - عميد الكلية



مجلة المعارف

للبحوث والدراسات التاريخية

مجلة دورية دولية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية

العدد الثالث عشر - جوان 2017

ترسل جميع المراسلات إلى رئيس هيئة تحرير مجلة المعارف
للبحوث و الدراسات التاريخية
ص - ب رقم : 789 . ولاية الوادي 39000 . الجزائر -
الهاتف / الفاكس 032223005
العنوان الإلكتروني:
el-maaref@univ-eloued.dz

إدارة المجلة

الرئيس الشرفي:

الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

مدير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادى. الجزائر.

recteur@univ-eloued

المدير الشرفي :

الأستاذ الدكتور عبد الرحمان تركي ، عميد كلية العلوم

الاجتماعية و الإنسانية.

adab - - - @39hotmail.com

مدير المجلة :

الدكتور محمد السعيد محقوب ، نائب عميد الكلية المكلفة

بالعلاقات الخارجية و التعاون والتنشيط و الاتصال و التظاهرات

العلمية.

maguieb@yahoo.fr

رئيس هيئة التحرير :

الأستاذ عمار غرايسه ، عضو هيئة التدريس بالكلية ،

gheraissa-ammam @univ-eloued

هيئة تحرير المجلة

أ. وابع رمضان . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

أ. الطاهر سبتاق . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

د. ثمانية البشير . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

أ. للال بن عمر . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

د. رشيد قسيه . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

أ. الجباري عثمانى . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

أ. عبد الحميد العابد . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

أ. عبد القادر عزام عوادى . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادى

التعريف بالمجلة

من وحي الثورة الجزائرية المجيدة و في إطار الاحتفالات بالذكرى الستون المخلدة لها ، جاءت فكرة إنشاء هاته المجلة الموسومة بمجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية التي حازت على موافقة المجلس العلمي لكلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية لتكون فضاء متميزا للمعرفة . إذ المعرفة هي بلا شك الطريق الأنسب لمحاولة الاقتراب أكثر من الحقيقة التي هي أمل السالكين دروب العلم على أمل ملامستها في ظل أجواء الفكر الإنساني الحر و الذي لا يلتزم بغير ضوابط الموضوعية و الحقيقة المستندة للوقائع و الحقائق الثابتة.

إن مجلة المعارف تسعى لأن توجد لنفسها مكانا بين الدوريات التاريخية المتخصصة لتسهم بفضل جهود الأعلام المتألقة في فضاءها في الغوص في مجال البحوث و الدراسات التاريخية لتخرج بها نحو أرحب الآفاق الدالة على مدى قدرة التاريخ في الإسهام إلى جانب العلوم و المعار الأخرى في صناعة واقع الأمة انطلاقا من فهم واقعها و محاولة لرسم مستقبلها. و تبقى المعرفة التي جاء بها أول غيث الوحي السماوي خير ما تستهدي به البشرية في دروب الحياة .

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. إبراهيم بحاز . جامعة غرداية . غرداية . الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية.	أ. د. إبراهيم بحاز . جامعة غرداية . غرداية .
أ. د. أحمد صاري . جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة	أ. د. أحمد شريف . جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله . الجزائر .
أ. د. جمال حجر . جامعة قطر . قطر	أ. د. بن يوسف تلمساني . المركز الجامعي خميس مليانه .
أ. د. عبد الوهاب شالي . جامعة العربي التبسي . تبسة .	أ. د. صالح بوسليم . جامعة غرداية . غرداية .
أ. د. محمد حسن . جامعة تونس الأولى . تونس .	أ. د. علي آجقو . جامعة محمد خيضر . بسكرة .
أ. د. عمر حاج الزاكي . جامعة أم درمان السودان .	أ. د. علاوة عمارة . جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة .
أ. د. وجدان فريق عناد . جامعة بغداد العراق .	
أ. د. جمال يحيياوي . جامعة أبو القاسم سعد الله . الجزائر .	أ. د. بوبه مجاني . جامعة قسنطينة 2 . قسنطينة .
أ. د. العمري مومن . جامعة قسنطينة 2 . قسنطينة .	أ. د. أحمد الباهي . جامعة القيروان . تونس .
أ. د. أنور عوده عواد الخالدي . جامعة آل البيت . الأردن .	أ. د. الوفي نوح . جامعة محمد الخامس . المغرب .
أ. د. بلقاسم ميسوم . جامعة محمد خيضر . بسكرة .	أ. د. بشير فايد . جامعة الدكتور محمد الأمين دباغين سطيف .
أ. د. خير الدين شترة . جامعة محمد بوضياف . المسيلة .	أ. د. جمال بلفرد . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .
أ. د. رضوان شافو . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .	أ. د. دلال لواتي . جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله . الجزائر .
أ. د. عاشوري قمعون . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .	أ. د. طارق لعجال جامعة ملايا . ماليزيا .
أ. د. عبد الكريم الماجري . جامعة منوبة تونس .	أ. د. عبد الحكيم أروغي . جامعة فريبورغ . ألمانيا .
أ. د. علي غنازية . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .	أ. د. علي بن سعد آل زحيفه الشهراني . جامعة ملايا ماليزيا .
أ. د. لزهري بديدة . جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد	أ. د. عليان عبد الفتاح الجالودي . جامعة آل البيت .

الأردن.	الله . الجزائر .
د . لمياء بوقريوة . جامعة الحاج لخضر . باتنه .	د . محمد الأمين ولد آن جامعة نواقشط . موريتانيا .
د . محمد السعيد عقيب . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .	د . محمد السعيد قاصري . جامعة محمد بوضياف . المسيلة .
د . محمد رشدي جراية . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .	د . محمد عبد الرؤوف ثامر . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي .
د . محمد فرقاني . جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية . قسنطينة .	د . محمد وادفل . جامعة قسنطينة 2 قسنطينة .
د . نواف عبد العزيز الجحمة . الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب . الكويت .	د . هيو عزيز سعيد . جامعة السليمانية . العراق .
د . ودان بوغفالة . جامعة معسكر . معسكر .	د . يوسف نبي ياسين . جامعة قطر . قطر .
د . أحمد عبد الدايم محمد حسين . جامعة القاهرة . مصر .	د علي الريامي . جامعة السلطان قابوس . سلطنة عمان .
د مبارك جعفري جامعة أحمد دراية . أدرار .	د نجيب بن خيرة . جامعة الشارقة . الإمارات العربية المتحدة .
د . ناصر بالحاج . جامعة الحاج لخضر . باتنة د . اسماعيل وارشيد EH SS ismail warscheid فرنسا . أ . Juan Castilla Brazales خوان كاستيه براتالس . المدرسة للدراسات العربية . اسبانيا .	أ . Juan Castilla Brazales خوان كاستيه براتالس . المدرسة للدراسات العربية . اسبانيا .
د . Augustin Jomier أوغسطين جوميهه (fondation thiers – cnrs/ce rhio) جامعة لومان . فرنسا .	د . البشير غانية . قسم العلوم الانسانية . جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي

قواعد النشر بالمجلة

مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية هي مجلة علمية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث التاريخية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- 1- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى.
- 2- أن لا يتجاوز حجم البحث 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور وأن لا تقل عن 10 صفحات.
- 3- أن يتبع كاتب المقال الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس.
- 4- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال واسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الإنجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- 5- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع **simplified Arabic** مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي **simplified 16 Gras** العناوين الفرعية **simplified Arabic** مقاسه 14.
- 6- هوامش الصفحة أعلى 02 وأسفل 02 وأيمن 02 وأيسر 02 ، رأس الورقة 01، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة عادي (A4).
- 7- يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية **Not de fin** على أن تعرض في نهاية المقال.
- 8- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 9- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- 10- كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- 11- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

ملاحظة: ترسل المقالات على العنوان البريدي التالي : el-maaref@univ-eloued.dz

مجلة المعارف

كهولة خمسين عاما من تاريخ الانتكاسة التي رزعت فيها الأمة العربية كجغرافيا وتاريخ ولا تزال تدفع معها الكثير من مقدراتها الحضارية منها بخاصة جعلت منها نطاقا موجوعا بالكثير من التدايعيات متعددة الجوانب

وقد بدت تجليات ذلك في استمرار النظر من الآخر للمنطقة العربية كمجرد مصدر للابتزاز وفضاء لتنفيذ السياسات الخارجية للقوى العالمية الممارسة لعنفوان تسلطها رغم ما آلم الأمة العربية فإنها لا تزال غير قادرة على ادراك ما هو مخطط لها وعلى على ما يحاك لها ويراد، كما لا تزال دون مستوى القدة على أن تضع اقدامها على مسالك سبل السلامة التي تحفظ لها كينونتها كقوة يفترض منها ان تتبوء من خلالها مكانا يرقى بها مستوى من الريادة.

ان الاوضاع الراهنة المتجددة تفرض على امة العربية اكثر من اي وقت ان تنظر بواقعية لها ألم بها و آلام شعوبها لتسم من خلال ذلك لوحة الأمل العربي المنتظر.

رئيس التحرير

أ/ عمار غرايسة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
06	كلمة العدد
10	« الأوراس مهد ثورة التحرير الوطني بامتياز، ومصطفى بن بولعيد مُفجّرُها باقتدار. » ✻ د/ عبد الوهاب شلالي / قسم التاريخ والآثار / جامعة العربي التبسي - تبسة.
37	الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية ✻ د/ شريفة كلاع/كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/جامعة الجزائر-3
73	مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته. ✻ د/ يعيش محمد / قسم التاريخ / جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
97	المصلح الشيخ عمار بن الأزعر وجهوده في التحرير والتنوير بالديار السوفية ✻ د / الجباري عماني / كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية/ جامعة حمّة لخضر بالوادي
114	الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ✻ د/ الطاهر برايك/ قسم الحقوق / جامعة عمار ثليجي / بالأغواط
152	التراث الأثري بين أسس البحث العلمي وسبل الحفاظ عليه ✻ د/ التجاني مياطه / قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر
164	الرقابة والضبط في أيلة الجزائر العثمانية ✻ د/ نبيلة بن يوسف /جامعة مولود معمري / تيزي وزو
191	البحث التاريخ في بلاد المغرب القديم (مشاكله والحلول المقترحة) ✻ د/شباحي مسعود/كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة الحاج لخضر-باتنة 1
207	مسألة الموقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي ✻ أ/ محمد الحاكم بن عون/ قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
243	بشير شبحاني ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1945-1955 ✻ أ.د/ عبد الله مقالتي/ قسم التاريخ / جامعة المسيلة
263	الصراع الدوناتي الكاثوليكي في المغرب القديم (من خلال كتابات القديس أوغسطين) (311م - 411م) ✻ د. عولمي الربيع /قسم التاريخ والآثار / جامعة باتنة-1
299	محن الجزائر في عهد الداى عمر 1815-1817م ومواقفه منها ✻ أ/عطية محمد /قسم التاريخ/ جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس.

319	في أخطاء المؤرخين من منظور خلدوني ✿ أ.د. /شعيب مقنونيف / جامعة بوبكر بلقايد/ تلمسان
335	" جدلية المعرفي و الإيديولوجي في الخطاب العربي المعاصر: التراث نموذجاً" ✿ د /ليندة بورايو/ كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية /جامعة الجزائر -3-
359	التربية البيئية في الحظائر الوطنية بالشرق الجزائري - تحليل نقدي- ✿ أ/ مغشيش نور الهدى / قسم التاريخ / جامعة باتنة 1 ✿ أ/ ساحلي محمد/ المدرسة العليا للأساتذة/ قسنطينة

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي المجلة
يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا
مكانته العلمية

« الأوراس مهد ثورة التحرير الوطني بامتياز، ومصطفى بن بولعيد مُفجّرهما
باقتدار. »

د/ عبد الوهاب شلالي / قسم التاريخ والآثار / جامعة العربي التبسي - تبسة.

bahaba_che@yahoo.fr

الملخص.

لقد ارتبط اسم مصطفى بن بولعيد، بالأوراس ترابطا متلازما في تاريخ الجزائر المعاصر. فلا يمكن ذكر أحدهما منفصلا عن الآخر، نتيجة العلاقة الوطيدة التي ربطتهما بثورة التحرير الوطني.

فمنطقة الأوراس، شكلت خلال فترة المقاومات الشعبية في القرن 19 م، بيئة مناهضة الاستعمار الفرنسي، سواء بآيواء بعض القادة المقاومين، وتدعيم صفوفهم، أو باندلاع انتفاضة من قلب جبالها. وفي عهد الكفاح السياسي، ناضل الأوراسيون في مختلف التيارات السياسية الوطنية. وكان أكثر نضالهم في صفوف التيار الاستقلالي. ويعود الفضل في ذلك إلى مصطفى بن بولعيد، الذي كرس نفسه لأجل خدمة أبناء جلدته لإخراجهم من حدود القبيلة الضيقة إلى رحاب الوطن الفسيحة. ومن ثمة إعدادهم للثورة ضد المحتل الفرنسي، وبذل النفس والنفيس في سبيل تحرير الوطن.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية - الأوراس - مصطفى بن بولعيد - الكفاح

المسلح -

Résumé.

Le nom de Mustapha Benboulaïd, a été lié corrélativement avec celui de l'Aurès, dans l'histoire contemporaine de l'Algérie.

On ne peut citer l'un séparé de l'autre. Cela pour la relation inébranlable qui les lie avec la révolution nationale. La région de l'Aurès a formé depuis l'ère des insurrections populaires, un milieu de résistance au colonialisme français, soit en abritant quelques chefs insurgés, et renforcés leurs rangs ou en déclenchant des insurrections du cœur de ses montagnes.

Durant l'époque de lutte politique, les Aurassiens se sont engagé dans les différents courants politiques nationaux. Et ils ont plus milité dans les rangs du courant indépendant. Tous le mérite pour tous ça, revient à Mustapha Benboulaïd, qui s'est sacrifié pour les fils de sa région natale, pour les faire sortir de l'enclos de la tribu resserré à l'espace étendu de la patrie. Et ensuite les préparer pour se révolté contre l'occupant français, et sacrifier âme et corps pour libérer la patrie.

I- الواقع السياسي في الأوراس بعد ح. ع. 2.

أدى انتشار التعليم الإصلاحي والتعليم الرسمي في الأوراس، إلى ظهور ما اصطلح عليه باسم: "أنتلجنسيا المدارس"، الذين توزعوا بين التيارات السياسية الوطنية المختلفة. وبحسب شهادة أحد المتصرفين الإداريين لبلدية أريس، فإن وادي عبدي كان قبيل قيام الثورة، منطقة نفوذ لتيار الزعيم فرحات عباس. في حين كان وادي لبيض، منطقة نفوذ لتيار الزعيم الحاج مصالي. وقدّر نسبة المتعاطفين مع هذا الأخير بين 60 إلى 70%⁽¹⁾

وإثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، حكمت السلطات الاستعمارية على مناضلي حزب الشعب المحظور بالإقامة الجبرية في الأوراس، لتثيبت عزائمهم. إلا أنهم تمكنوا بالرغم

من ذلك، من لعب دور مهم في نشر الأفكار الوطنية الاستقلالية بين الأوراسيين، ودفعهم إلى الخروج من العزلة السياسية التي كانوا فيها، والانطواء الاجتماعي الذي ألفوه. فقد ذكر القيادي الثوري، المرحوم **لخضر بن طوبال**، أنه وجد القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي، أثناء إقامته في الأوراس بين 1950 - 1952، مكوّنة أساساً من القرويين، بينما وجد الحزب من غير هيكل تنظيمي. وأضاف أن المناضل العنابي **محي الدين بكوش**، أنشأ في عام 1943، أثناء تواجده في قرية أريس، تحت الإقامة الجبرية، الخلايا الأولى للمناضلين الاستقلاليين بالأوراس. وكان من بين أولئك المناضلين: **مصطفى بن بولعيد، مسعود بلعقون، ومسعود عيسى**.⁽²⁾

بينما اعتبر بعض الباحثين الفرنسيين، أن أهل الأوراس كانوا بعد الحرب العلمية الثانية، يعيشون في فترة بداية التاريخ، أو بعبارة أخرى في حال لا أمن، على اعتبار أن السلطة الأمنية الاستعمارية لم تكن منتشرة بينهم بشكل مكثّف. حيث كانت توجد مفرزة درك واحدة، مؤلفة من ستة عناصر من رجال الدرك الفرنسي، لضمان أمن كامل الإقليم الفسيح. فقد ذكرت الباحثة الفرنسية المختصة في وصف الأجناس البشرية، **جرمان تيون**، أن سكان الأوراس كانوا يعتبرون كل من امتلك سلاحاً نارياً قد بلغ مرحلة الرجولة.⁽³⁾

فأمثال هؤلاء الباحثين الفرنسيين، كانوا يدعون أن "انتشار الحضارة الغربية في الجزائر المستعمرة" كان مرتبطاً بخضوع الأقاليم الجزائرية لرقابة الإدارة الاستعمارية، وما دون ذلك فهو فوضى وتخلّف.

وبعد مجازر 8 ماي 1945، المروعة، التجأ إلى الأوراس عدد من مناضلي التيار الاستقلالي، هربوا من الملاحقات الأمنية، والقمع الاستعماري، الذي طال أغلب الجزائريين. واستقروا في دواوير وادي الأبيض، وساهموا بشكل فعّال في نشر الأهداف

السياسية لحزب الشعب بين السكان، وجلب العناصر الأوراسية المتمردة على السلطة الفرنسية، والمتحصنة في جبال الأوراس الأشم، التي اصطلح على تسميتهم بـ: "لصوص الشرف"⁽⁴⁾، إلى صف القضية الوطنية.

فقد: «ظهر "الخارجون عن القانون" في بداية ثورة التحرير الوطني، للمرة الأخيرة في الصفوف الأولى للساحة السياسية، سواء في بلاد القبائل أو في الأوراس، وكانوا ضمن المحاربين الأوائل لجيش التحرير الوطني.»⁽⁵⁾

وذكر السيد محمد عصامي مسؤول حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ولاية الأوراس - بسكرة^(*)، أنه تنقل في جويلية 1943 عبر مختلف جهات الولاية، بصحبة محمد بلوزداد والدكتور الأمين دباغين، وحضر معهما كل الاجتماعات التي عقدها مع المناضلين، حيث أصدرت تعليمات لهم بالإعداد للكفاح المسلح.⁽⁶⁾

وأشار المتصرف الإداري لأريس، أن شكلا جديدا من التمرد على السلطة الاستعمارية المتقهقرة، بدأ يظهر في الأوراس ابتداء من عام 1947. وأضاف قائلاً: «بات الذين يرتكبون جرائم في عرف قوانيننا، يرفضون تسليم أنفسهم للعدالة ويعتصمون بالجبال لحماية أسرهم أو لمواصلة الانتقام.»⁽⁷⁾

وخلال الفترة بين 1950 - 1953، ساهم رجال المنظمة الخاصة اللاجئيين في الأوراس منذ 1950، عبر انتقاهم في مناطق الشمرّة، وفم الطوب، ودواوير إشمول ووادي الأبيض، في نشر الدعاية الحزبية بين السكان، وتكوين النواة الأولى المكلفة ببعث نشاط حزب الشعب الجزائري في منطقة الأوراس.⁽⁸⁾

وقد انعكس ذلك الحراك السياسي على تصرفات السكان في مواجهة الإدارة الاستعمارية. فكثيرا ما عبّر المتصرفون الإداريون الذين عملوا بمنطقة الأوراس، في تقاريرهم المرفوعة إلى مسئوليتهم عن انشغالهم من تزايد حالات العصيان، والتي كانت منها

الكتابة على الجدران. إذ اعتبروا ذلك تحدٍ علي للسلطة الاستعمارية، ومساس بما أسموه: " حال الانضباط الاستعماري".

فعلى سبيل المثال، كتب أحد أولئك المتمردين على السلطة الاستعمارية، على أحد الجدران في بسكرة، عبارة: « يا إخواني المسلمين استعدوا! ». فأضاف إليه آخر عبارة: « للثورة »⁽⁹⁾. وبذلك صار التوجّه المرتقب يركز على فكرة الاستقلال وقطع العلاقة مع الواقع الاستعماري.

وبحسب رأي الكثير من الباحثين، فإن تعدّد المواعيد الانتخابية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1945 – 1954، قد ساهم بالرغم من تزوير النتائج من قبل الإدارة الاستعمارية، في تدعيم النشاط السياسي في منطقة الأوراس. فالتنافس الانتخابي بين مختلف التيارات السياسية أدى إلى تأثير الحملات الانتخابية على البنية السياسية على المستوى المحلي. حيث ظهر فاعلون جددا في الساحة السياسية، نافسوا الأعيان التقليديين، وشكّلوا مصدر إزعاج للإدارة الاستعمارية.

وذكر مسؤول بلدية أريس، أن يوم 4 أبريل 1948، عُدّ حدثا رئيسيا في تاريخ البلدية، لأن مرشّح حزب حركة الانتصار **مصطفى بن بولعيد**، فاجئ الجميع بالفوز في انتخابات الجمعية الجزائرية.⁽¹⁰⁾ غير أن الإدارة الاستعمارية حرمتهم من الفوز، وزورت النتائج لصالح مرشحها عبد القادر قاضي.

ولعلّ مواصلة الإدارة الاستعمارية تزوير الانتخابات في عهد الحاكم العام ناجلان وبإشرافه، هو الذي دفع بأنصار حزب حركة الانتصار إلى الانتقام لمرشحهم في الأوراس، خلال انتخابات تجديد أعضاء الجمعية الجزائرية في فيفري 1951. إذ اقتحموا مركز الانتخابات في أريس، وأتلفوا صناديق الاقتراع. كما صدرت الأوامر إلى رجال المنظمة

الخاصة بالسهر على السير الحسن للانتخابات، وحرقت الصناديق في حال ما إذا زوّرت الإدارة النتائج، واستعملت كعادتها الغش.⁽¹¹⁾

وبالرغم من حملات التفتيش وترهيب السكان، التي شنتها أجهزة الأمن الاستعماري في غابة سيدي علي، وحول جبل كيمل وتدجين، إلا أن المناضلين الوطنيين كوّروا عمليات الهجوم، خلال انتخابات جوان 1951 التشريعية، على العديد من مكاتب الاقتراع، وأحرقوا صناديقها تعبيرا عن غضبهم. وعندما قرّرت قيادة حزب حركة الانتصار مقاطعة الانتخابات في فيفري 1951، منع القيادي **مصطفى بن بولعيد**، بمعية المناضلين المحليين، إجراء انتخابات جويلية 1951 في أريس.⁽¹²⁾

وقد أدّى تصدي فرق الصّدام، المشكلة من عناصر المنظمة الخاصة، لتزوير الانتخابات إلى إبعاد المتصرف الإداري موريزو عن بلدية أريس، في عام 1952. بحجة: « المناخ المضطرب السائد والنتائج عن انتشار اللصوصية ووجود فلاقة تونسيين ». إلا أننا نرجح أن يكون الدافع هو امتصاص غضب الجماهير.

وفي بداية صيف 1952، أثارت السلطات الاستعمارية قضية أمنية في الأوراس أسمتها قضية: " الجبل المتمرد الآهل بالعصابات "، وبذلت كل ما في وسعها للتخلص منها. حيث جرّدت حملة عسكرية أطلقت عليها اسم: إبرة *Aiguille*، امتدت من أوت 1952 إلى غاية أبريل 1953؛ تعرض خلالها السكان لأعمال عنف غير مسبوقة، من وحدات الجيش الفرنسي، وقُتل فيها بعض المتمردين على السلطة الاستعمارية.

وبرأي بعض الباحثين، فإن تلك الحملة كانت بالرغم من وحشيتها فاشلة تكتيكيا واستراتيجيا. إذ لم تنجح قوات الاحتلال في العثور على أي شيء في الأوراس يوحي بالإعداد لثورة.

كما شهد أحد العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا فيها، على الفشل بالقول: « كان يُبلغ فرديا عن دخول قوافل صغيرة للأسلحة قادمة من تونس، ولكن يصعب اعتراضها بسبب الطابع الجبلي للأوراس. حيث توجد فيه قليل من المسالك غير مشار إليها في الخرائط ... تم اكتشاف أسلحة مخبأة في جذوع أشجار الزيتون، منها قرابينات عتيقة إيطالية نوع "ستاتي" وبنادق ألمانية نوع "موزر" وبنادق صيد. وكان أصحابها يبررون وجودها بحق الدفاع عن النفس.»⁽¹³⁾

وبالمقارنة مع الانقسام الذي عرفه حزب حركة الانتصار بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁴⁾، فإن هياكله الجديدة في منطقة الأوراس، لم تعترضها أية شائبة بفضل حنكة سيّد الأوراس مصطفى بن بولعيد، والانضباط الكبير للمناضلين الوطنيين المتميزين. فقد ظلت ثابتة محافظة على قواها إلى أن اندلعت الثورة التحريرية، وباغتت المحتل الفرنسي.

II- أثر اكتشاف المنظمة الخاصة على الأوراس.

بعد أن اكتشف أمر المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950⁽¹⁵⁾، تعرّض أغلب مناضليها للملاحقة، والاعتقال في مختلف جهات الوطن. بينما نجح مناضلو الأوراس وظلوا بعيدين عن أعين الأمن الاستعماري. بل وفروا فضلا عن ذلك، ملجأ آمنا وملاذأ مثاليا، للمناضلين الثوريين الذين التحّجّوا إليهم من مناطق أخرى، هروبا من الملاحقات الأمنية. حيث توزعوا على مختلف دواوير الإقليم. فعلى سبيل المثال أودع رابح بيطاط عند قبيلة الطوابة، وأودع كل من حبّاشي ولخضر بن طوبال عند فرقة بني بوسليمان.

فقد مثل الأوراس للاجئين من رجال المنظمة الخاصة، بيئة مناسبة ساعدتهم على مواصلة تدريباتهم شبه العسكرية، ومكّنهم من الحفاظ على تعبئة مجموعاتهم المسلحة إلى غاية اندلاع ثورة التحرير الوطني، في الفاتح نوفمبر 1954.

ونجد في تقارير شرطة الاستعلامات العامة بباتنة، ما يعزّز هذا الإدّعاء. إذ أشار تقرير صادر في شهر جويلية 1950، إلى وجود « مركز سري لمنظمة شبه عسكرية»، يعمل بشكل منتظم جدا في الأوراس، بالقرب من ناحية منّعة. وأن مناضلين ثوريين من المنظمة الخاصة في تلك الجهة، كانوا يجتهدون في تطوير خبراتهم العسكرية تحت غطاء النشاط الكشفي. كما أشار إلى عدم العثور على أي مخزن للأسلحة في ناحية باتنة - لمبيز. (16)

وهو ما دّل على نجاح مناضلي الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد، في الإعداد لتفجير الثورة، دون أن تتفطن لهم المصالح الأمنية الاستعمارية.

فخلال عام 1952، أعادت عناصر المنظمة الخاصة تنظيم نفسها، والتحضير للعمل المسلح من دون استشارة قيادة الحزب. حيث أقام القيادي بن بولعيد، بالرغم من الصعوبات المادية والمالية الكبيرة التي واجهته، ورشة لصناعة القنابل التقليدية في أريس، وأخرى للمتفجرات في دوار الحجاج لتزويد الأفواج الثورية المعدّة لتفجير الثورة في كامل التراب الوطني. ثم سافر إلى ليبيا لإعادة تشكيل الشبكات القديمة للتموين بالسلح، وعاد إلى أرض الوطن بعد نجاح مهمته.

وعندما انفجرت القنابل التقليدية الثمانية، التي خزّنها في متجر الإخوة مشلاك للحلي، في مدينة باتنة، في 19 جويلية 1953، احتوى بن بولعيد القضية، بإغداق المال على هيئة الدفاع التي كلّفها بالدفاع عن أصحاب المتجر، حيث حصرت التهمة على أصحاب المحل في "امتلاك أسلحة بدون رخصة". كما اشترى ذمة أعوان شرطة باتنة، وجعلهم يوقفون التحقيق، ويحصرونه عند الإخوة مشلاك. (17)

III - دور بن بولعيد في الإعداد للثورة، وتفجيرها.

ولد **مصطفى بن بولعيد** في 5 فيفري 1917، بدشرة إينركب التابعة إداريا لبلدية أريس، في كنف أسرة متوسطة الحال، تشتغل بفلاحة الأرض. ينتمي إلى عرش التوابة، قبيلة أولاد تخرييت. والده السيد محمد بن عمار بن بولعيد، وأمه السيدة عائشة أبركان. كان والده من الملاكين الزراعيين، ومن صغار التجار. كما كان ينتمي إلى التيار الطرقي المنتشر بتلك المنطقة. استشهد سيد الأوراس في مساء يوم 22 مارس 1956، إثر حادثة المذيع المشهورة.⁽¹⁸⁾

التحق في صباه بالكتاب، حيث تعلم القرآن الكريم. ثم أرسل إلى باتنة لمزاولة التعليم الابتدائي في مدرسة الأهالي سابقا، وتخرج منها بشهادة التعليم المتوسط.⁽¹⁹⁾

عاد بعد ذلك إلى مسقط رأسه في أريس، وساعد والده في التجارة والفلاحة. ثم هاجر بعد وفاة والده في عام 1936، إلى فرنسا، واشتغل في مناجم منطقة ميتز، وكمارق. تمكّن بفضل استقامته، وحسن معاملته لإخوانه المهاجرين الذين شاركهم شغف العيش، من اكتساب احترامهم وتقديرهم له. حيث اختاروه ليمثلهم أحسن تمثيل أمام أرباب العمل، وانتخبوه رئيسا لنقابتهم.⁽²⁰⁾

وفي عام 1939، جُنّد كغيره من الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي، ثم سُرح في عام 1942، بسبب إصابته في الحرب.⁽²¹⁾ حيث عاد إلى مسقط رأسه، واشتغل في طحن الحبوب، وانتُخب مسؤولا نقابيا لتجار القماش بالأوراس.⁽²²⁾

وفي عام 1943، أعيد تجنيده كاحتياطي في خنشلة، ولم يسرّح إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية. فعاد إلى الحياة المدنية، وحصل على رخصة نقل بين أريس وباتنة.

وبحسب شهادة **بن طوبال**، فإن **بن بولعيد** انضم، منذ عام 1943، إلى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري، التي أنشأها في منطقة الأوراس، مناضلًا من عناية يدعى

محي الدين بكوش، أثناء إقامته الجبرية في قرية أريس. وهي الخلايا التي ناضل فيها أيضا، مسعود بلعقون، وسمايحي زراري، ومسعود عيسى.⁽²³⁾

بينما ذهبت إحدى الباحثات الجزائريات، إلى أن انضمام مصطفى بن بولعيد إلى حزب الشعب المحظور، كان بعد تسريحه من الخدمة العسكرية، و «إثر الجولة السرية التي قام بها محمد بلوزداد في جويلية 1945، في الشرق الجزائري. حيث كلف مناضلا من بسكرة يدعى: محمد عصامي، بإعادة تنظيم الحزب على مستوى منطقة الأوراس ... عندئذ كلف مصطفى بن بولعيد بالدعاية والإعلام.»⁽²⁴⁾

غير أننا نرجح رواية بن طوبال، بخصوص بداية انضمام بن بولعيد إلى خلية الحزب في أريس، لأنها أكثر مصداقية، ووضوح.

في عام 1946، انضم مصطفى بن بولعيد إلى حزب حركة الانتصار، ثم سرعان ما صار من قاداته البارزين في المنطقة.

وفي 4 أبريل 1948، خاض غمار الانتخابات التشريعية الخاصة بالجمعية الجزائرية، ونجح فيها بقوة. مما أثار تخوف الإدارة الاستعمارية المحلية منه. وقد أكد هذه الواقعة، مسؤول بلدية الأوراس المختلطة، حين ذكر أن ذلك اليوم، عُدَّ حدثا رئيسيا في تاريخ البلدية، لأن مرشح حزب حركة الانتصار مصطفى بن بولعيد، فاجئ الجميع بالفوز في انتخابات الجمعية الجزائرية.⁽²⁵⁾

ولذلك زوّرت تلك الإدارة، نتائج الانتخابات لصالح مرشحها عبد القادر قاضي، وانتزعت من بن بولعيد رخصة استغلال حافلة نقل المسافرين بحجة أنه كان يستغلها في المتاجرة بالسلاح.⁽²⁶⁾ كما فرضت عليه رقابة مشددة، إلا أنه تمكن من المدارة على نشاطه السياسي، ويوهمها أنه مهتم فقط بالنشاط التجاري.

حظي بن بولعيد بالإضافة إلى شهرته السياسية، بمكانة اجتماعية لائقة في قومه. حيث كان رجل أعمال ناجح، استطاع أن يوظف رؤوس أمواله في خدمة الجماهير الشعبية التي منحته في المقابل، ثقتها واحترامها.

انشغل أيضا، خلال فترة الإعداد للثورة، بحل الخلافات التي كانت مستشرية بين القبائل الشاوية، والتي كانت تتسبب أحيانا في مواجهات دامية تستخدم فيها الأسلحة النارية بسبب النزاع على مورد ماء، أو قطعة أرض.

وقد تمكن بفضل حنكته السياسية، ومكانته الاجتماعية في المنطقة، وتنقله عبر الدواوير والمداشر والقرى، وإجراء لقاءات مع الزعماء والشيوخ المحليين، من توعية سكان تلك المناطق، وإقناعهم بأن المتسبب في كل أمراضهم الاجتماعية من فقر، وتحلف، وجهل وتفرق، إنما هو الاستعمار الفرنسي، الذي استولى على أراضيهم، وأراضي أجدادهم، ودفعهم إلى الفياقي والقفار، حيث الإنتاج شبه منعدم.

كما أفهمهم أنه بدلا من الاقتتال على أمور تافهة، يتوجب عليهم التحرر من هذا الوضع المزري، الذي وضعهم فيه العدو الفرنسي، «... وبناء مستقبل للحرية من أجل أبنائنا والأجيال الصاعدة، لا نتصارع فيه من أجل منبع ماء أو قطعة أرض صغيرة.»⁽²⁷⁾

وبذلك وفق في تهدئة خواطر شاوية الأوراس، ونشر السلام بين أعراشهم، واسترجع ترسانة هامة من السلاح الناري، ادخرها للاستخدام عندما يحين الوقت، ضد العدو الحقيقي والوحيد المتمثل في الاستعمار الفرنسي الغاشم.

كما نجح في إقناع العناصر المسلّحة، التي كانت متمردة على الإدارة الاستعمارية، ومعتصمة بالجبال، مثل مسعود زلماط، بلقاسم قرين، حسين برحاييل، والصادق شبشوب، بضرورة توجيه نشاطهم لخدمة القضية الوطنية التي هي أنبل من قضيتهم، والاستعداد للمشاركة في تفجير الثورة التحريرية الكبرى. وبالفعل انظم أولئك الرجال إلى

الخلايا الأولى، التي شاركت في تفجير الثورة، ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، بالمنطقة الأولى، وسقط منهم في ساحة الوغاء ثلاثة شهداء.⁽²⁸⁾

وقد شهد واحد من أولئك المتمردين، في استجوابه من قبل السلطات الأمنية في عام 1953، على دور الحزب في توعيتهم بالقول: «... رجال الحركة / يقصد حزب الشعب الجزائري» هم أيضا ألقوا خلال الاجتماعات التي يتحدثون فيها عن الدين، والسياسة على المساعدة الواجب تقديمها للعصابات باسم السياسة أو باسم الدين. فقيادة حزب الشعب وممثليهم في الدواوير هم الذين كانوا ينظمون حياة العصابات، ويسهرون على تموينهم، وأمنهم، وتسليحهم، ويقررون طبيعة الدعم الواجب على الجميع تقديمه. كما كان الحزب يملئ على العصابات العقوبات الواجب تطبيقها على الذين يبدون خصومة للحركة أو يكونون موالين كثيرا للإدارة.»⁽²⁹⁾

ولما دبّ الخلاف والانقسام في صفوف حزب حركة الانتصار، قبيل اندلاع الثورة، وانقسام مناضليه إلى كتلتين متنافستين متطاحنتين، مصاليين، ومركزيين، سعى بن بولعيد، من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، إلى رآب الصدع بين الطرفين، وسهر على منع انتقال عدوى الانقسام إلى هياكل الحزب في الأوراس، ومضى قدما في الإعداد لتفجير الثورة التحريرية.

1. دور بن بولعيد في توفير السلاح والذخيرة للثورة.

ربط بن بولعيد منذ توليه قيادة المنظمة الخاصة في الأوراس، علاقات مع بعض تجار السوق السوداء في المنطقة الحدودية، الذين كانوا ينشطون بين الجزائر تونس وليبيا، في جلب الأسلحة والذخيرة الحربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، على ظهور الجمال من منطقة فزان وطرابلس. فاقتنى منها كميات محدّدة، واعتمد في نقلها إلى الأوراس على تاجر يدعى **عمار معاش**، مشهور بـ: **عمار سوق سوداء**.⁽³⁰⁾

وفي عام 1947، ساهم بنفسه في نقل بعض قطع السلاح وكميات من الذخيرة الحربية مع بعض المناضلين الوطنيين إلى غاية الأوراس. كان قد تسلّمها من المناضل عبد القادر العمودي، الذي حصل عليها من الشحنة الأولى التي جلبها القائد محمد بلوزداد من ليبيا، بفضل مساعدة المناضلين إبراهيم عصامي، والبشير ميهي. احتوت تلك الشحنة على 103 بندقية حربية من نوع "ستاتي"، وأربعة صناديق ذخيرة.⁽³¹⁾

وذكر المرحوم بن يوسف بن خدة، أن قسما من هذه الشحنة استخدم في ليلة الفتح من نوفمبر 1954، في تفجير الثورة.⁽³²⁾

كما ذكر الكاتب والصحفي الفرنسي إيف كورير، أن 90 قطعة سلاح كانت مخزنة في دوار أولاد موسى، على بعد 6 كلم من أريس داخل كومة من القش. وقبل انفجار الثورة بأيام، نُقل قسم منها إلى المجاهدين في منطقة الجزائر.⁽³³⁾

وجاء في تقرير لقائد مفرزة الجندرية في باتنة، مؤرخ في 27 جوان 1947، حول تجارة الأسلحة في السوق السوداء بمنطقة الأوراس، أن: « مصطفى بن بولعيد ينوي الذهاب قريبا إلى تونس. ويسعى إلى الانتقال من هناك إلى مصر. وقد استفسر عن الاجراءات من بعض الوسطاء. »⁽³⁴⁾ غير أن التقرير لم يقدم أي دليل واضح على إدعائه.

وفي عام 1948، أشرف بن بولعيد على نقل شحنة أخرى من الأسلحة مكوّنة من حوالي 50 بندقية من أولاد بن خديجة بزربية الوادي إلى أريس، جلبها المجاهد وادة علي بن الضيف من ليبيا مع مجموعة من مناضلين وطنيين بوادي سوف.⁽³⁵⁾

وذكر المراسل الحربي الكبير بجريدة لوفيغارو الفرنسية، سيرج بروميرجي، أن بن بولعيد حمل بنفسه، في 29 أكتوبر 1954، ذخيرة وقنابل يدوية إلى بعض قادة الثورة على متن

سيارته ماركيت سيمكا. فسلم لقيادة الثورة في عين مليلة 8 قنابل يدوية، ومثلها لقيادة الخروب، وسبع بنادق حربية لقيادة عين كرشة.⁽³⁶⁾

لم يقتصر دور بن بولعيد في جانب توفير السلاح وتخزينه، وتصنيع المتفجرات، على منطقة الأوراس والحدود الشرقية فحسب، بل تعداه إلى منطقة وسط الجزائر والأطلس البلدي.

ففي شهر جويلية 1954، عقدت العناصر المكلفة بتفجير الثورة في منطقة الأطلس البلدي اجتماعا بمنطقة الخريسية، دام 36 ساعة، بقصد دراسة الجوانب التقنية للثورة، وبخاصة مسألة الأسلحة. « وتم التركيز فيه على تكوين المكونين في مجال صنع وتفكيك المتفجرات، والتدرب على كيفية استخدام الأسلحة. »⁽³⁷⁾

وذكر أحد المشاركين في هذا اللقاء التكويني أن الاجتماع: « خصص لتكوين المكونين في صنع المتفجرات والقنابل المحلية. »⁽³⁸⁾

وأضاف أن بن بولعيد أشرف بنفسه على تعليم الحاضرين صناعة القنابل التقليدية، سواء منها الدفاعية أو الهجومية الحارقة. كما علمهم كيفية وضع القنابل المزودة بجهاز توقيت، والقنابل المضادة للأفراد. بعد ذلك تولى المناضلون المكونون، نقل ما تعلموه من طرق في صناعة القنابل إلى مناطقهم، وأشرفوا بدورهم على تكوين عناصر ثورية أخرى، استعدادا لتفجير الثورة.

وقد استخدمت تلك المتفجرات في ضرب العديد من مصالح الإدارة الاستعمارية ليلة الفاتح من نوفمبر في مدينة الجزائر وضواحيها، وفي مناطق أخرى من البلاد.⁽³⁹⁾ كما زود منطقة القبائل قبل الثورة بنحو 60 قطعة سلاح، و200 كلغ من الخراطوش.

وبذلك كان بن بولعيد، ومساعديه المختارين بعناية، الممونين الأساسيين بالأسلحة للثوار في المنطقة الممتدة من شرق البلاد إلى غاية بلاد القبائل.

2) دور بن بولعيد في الإعداد للثورة وتفجيرها في المنطقة الأولى.

كان بن بولعيد، على غرار بقية قادة الثورة، يؤمن بأن الكفاح المسلح سيكون أمدته طويلا، ويجب ألا يقوم على أعمال مثيرة، وإنما يجب أن يقوم على الهيكلة، والتنظيم وتعبئة الجماهير القاطنة في الأرياف والجبال، لأن ذلك من شأنه أن يرسخ في أذهان غالبية الجزائريين، أن الوسيلة الوحيدة لانتزاع الاستقلال هي الثورة التحريرية، وليست المفاوضات.⁽⁴⁰⁾

لأجل ذلك استعان بمناضلي المنظمة الخاصة اللاجئيين في الأوراس، في تدريب وتكوين الثوار المحليين، تكويننا شبه عسكري، في انتظار حلول ساعة الحسم. وكلف كل واحد منهم بتلقين عناصر من القبيلة التي تُؤويه ما تعلمه من فنون حرب العصابات، وشرح أسباب التطوع في سبيل الكفاح المسلح.⁽⁴¹⁾

فقد كان الأوراس قبل اندلاع الثورة بسنوات، المنطقة الوحيدة في الجزائر المهيكلة سياسيا والمستعدة للمشاركة في الكفاح المسلح. وما يؤكد لنا نجاح القادة الاستقلاليين بالأوراس في التستر على الإعداد اللوجستي للثورة، خطأ العديد من موظفي الإدارة الاستعمارية، الذين تقلدوا مناصب إدارية أو عسكرية في مناطق الأوراس، في تقديرهم للوضع الأمني بتلك الجهة.

وكان البعض منهم يؤمن بقولة: "الأوراس الهادئ"، ويؤكد في تقاريره على: « سيادة حالة من الأمن والاستقرار التام في الأوراس. »⁽⁴²⁾

ففي 30 أكتوبر 1954، رد المتصرف الإداري موريزو، على استفسار إدارته الوصية عن أسباب وقوع حادث أمني عابر في مقاطعته بالقول أن: « الأمر لا يتعلق باختلال الأمن. كل شيء هادئ حاليا. »⁽⁴³⁾

فالهدوء الظاهري الذي اطمأن له موظفو الإدارة الاستعمارية، كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة. حيث ذكر الصحفي الفرنسي جون كورير أن مصطفى بن بولعيد كان يشرف على 370 مناضلا ثوريا وزعهم وفقا للكثافة السكانية، على أربع قسامات هي: قسمة باتنة وبها 50 مناضلا، قسمة خنشلة 60 مناضلا، قسمة أريس 100 مناضلا، قسمة فم الطوب 100 مناضلا؛ وثلاث نواحي هي: ناحية القنطرة 10 مناضلين، ناحية عين توتة 10 مناضلين، ناحية غمورة 40 مناضلا.⁽⁴⁴⁾

وقد اضطر كي يوفر المال الضروري للثورة إلى رهن جميع أملاكه. كما تعلم كيفية إعداد القنابل اليدوية، وحول بيته إلى ورشة لإعدادها، ومكانا لتخزينها. وقد انفجر منزله بسببها في صيف 1954، ودخل بسببها سجن لميز ثم أحلي سبيله.

وفي بداية صيف 1954، عقد اجتماعا في مزرعته الكائنة بلمبيز، دعا إليه كل من عباس لغرور، عاجل عجول، الطاهر نويشي ومسعود بلعقون. وبعد أن عرض عليهم تحليلا نقديا للوضع العام في مستعمرة الجزائر، وحال الانقسام التي نخرت حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أقسموا جميعا في نهاية اللقاء بالانخراط في كفاح مسلح ضد الوجود الاستعماري، من أجل استرجاع السيادة الوطنية. وبعد 15 يوم، التحق بهم كل من بشير شيهاني مسؤول دائرة الحزب بباتنة، وبشير حاجي من الخروب، ومحمد خنطرة من بركة.⁽⁴⁵⁾

وفي 20 أكتوبر 1954، عقد اجتماعا تمهيدا رابعا في لقرين، في مسكن المناضل: عبد الله بن مسعودة، حضره كل من شيهاني، لغرور، عجول، نويشي، حاجي، خنطرة، بن شايبة، بوستة، ومناضلين آخرين. وخلال المناقشة أفصح لهم عن الموعد المحدد لتفجير الثورة، وطالبهم بإخفاء الأمر عن رجالهم. إلى حين حلول الموعد. كما ضبط معهم الحدود الجغرافية للمنطقة الأولى، وفقا للتقسيم الذي وضعته لجنة الستة في

اجتماعها المنعقد في سبتمبر 1954. حيث قسّمتها إلى ثلاث نواحٍ ثورية، وجُعِلت تبسة مع خنشلة ضمن الناحية الثالثة⁽⁴⁶⁾، وكلفَ عباس لغرور بطباعة أعداد من بيان أول نوفمبر.⁽⁴⁷⁾

تشكّلت المنطقة الثورية الأولى، بحسب ذلك التقسيم الثوري، من إقليم جغرافي فسيح، ضمّ كل من منطقة الأوراس، وجبال النمامشة، وجبال بلزمة والقسم الشرقي للخصنة، بالإضافة إلى بعض المدن الهامة مثل: باتنة، بريكة، خنشلة، تبسة، عين البيضاء، عين مليلة، سدراته، ونزة، مسيلة، أريس، قنتيس، نقرين، خنقة سيدي ناجي.⁽⁴⁸⁾

وفي ليلة 28 أكتوبر، حلّ بمزرعة عائلة بن شايبة بدشرة أولاد موسى، المطلة على غابات أريس الكثيفة، حوالي 200 مجاهداً، جاؤوا في مجموعات صغيرة لحضور آخر لقاء مقرر مع القيادة الثورية المحلية. وكانوا قد أخضعوا قبل هذا الاجتماع، للتدريب على حرب العصابات، والاستعلامات، وكيفية استعمال الأسلحة وزرع العبوات المتفجرة.⁽⁴⁹⁾

وفي ليلة 30 من أكتوبر، عقد لقاءً حضره مساعديه، وقادة المجموعات القتالية⁽⁵⁰⁾، وكذا 13 فوجاً من أفواج المجاهدين. وبعد أن رحب بالحضور، وحي فيهم الروح الوطنية العالية، والإقبال على الشهادة في سبيل الله والوطن، طلب منهم أن يكونوا رجالاً، وألا يفشلوا في مهمّتهم⁽⁵¹⁾. كما طلب منهم التواري عن الأنظار، وعدم الاتصال بأي شخص إلى أن يحين موعد الثورة.

وذكر المجاهد محمد العربي مداسي، أن بن بولعيد خطب في ذلك اللقاء قائلاً: « سنبداً الثورة التحريرية. كفاحنا هو الصراع بين القوي والضعيف. قوتنا تكمن في إيماننا، وفي الترابط بين المجموعات، حتى وإن كانت بعيدة الواحدة عن الأخرى. الدم الذي سيراقت سيكون أيضاً عاملاً وحدة بيننا.»⁽⁵²⁾

وفي اللقاء الذي عقده في دار الإخوة بن شايبة، شكّل بن بولعيد، بحسب شهادة أحد مجاهدي الأوراس، قيادة إدارة الثورة في المنطقة الأولى، على النحو التالي: مصطفى بن بولعيد قائدا للإدارة، بشير شيهاني نائب القائد، مدور عزومي أمين المال، عباس لغرور، ومصطفى بوستة، وعجول عاجل، أعضاء فيها.⁽⁵³⁾

وبحسب شهادة المجاهد علي بن شايبة، عين القائد بن بولعيد في اجتماع دشرة أولاد موسى، قادة الأفواج، وحدد الأماكن التي ستنفذ فيها العمليات. حيث كلف أحمد نواورة بمنطقة أريس، وبلقاسم قرين بناحيتي باتنة ومروانة، وحسين بالرحايل بناحية بسكرة، وعباس لغرور بناحية خنشلة، والطاهر نويشي بناحية عين لقصر. كما خصص لباتنة كبرى مدن الأوراس، 70 مجاهدا قسمهم على 7 أفواج. ولما تأخرت وصول الشاحنة المكلفة بنقلهم إلى باتنة، في الوقت المحدد لها، اكتفى بإرسال فقط فوجين إليها.⁽⁵⁴⁾

بينما ذكر المجاهد أحمد قادة في شهادته، أن بن بولعيد ساهم في تسليح حوالي 80 مناضلا، ببنادق حربية اقتناها من حر ماله. وأكد أن منطقة الأوراس ضمت، باقتراح منه، وبالتنسيق مع كل من عباس لغرور، مسعود عياش، شيهاني بشير، حسين برحايل وابن زلماط مسعود، 17 فوجا مسلحا. وأن بن بولعيد كان على رأس 800 مجاهد، وزعمهم على مختلف جهات المنطقة الثورية الأولى الثورة، بمساعدة كل من شيهاني بشير، عاجل عجول، مصطفى بوستة، مدور غروس ومسعود عيشي.⁽⁵⁵⁾

وفي ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، اندلعت الثورة التحريرية في الأوراس الأشم، بشن هجمات مسلحة على بعض الأهداف التي حددت آنفا في كل من باتنة، خنشلة، أريس وتكوت. وفي اليوم الثاني، اجتمعت السلطات الاستعمارية، العسكرية والمدنية في باتنة،

واتخذت قرارها بتسخير كل الامكانيات المادية، والبشرية التي لديها لوضع حد للثورة، وبعث مشروع هجومي دفاعي لمواجهة الاضطرابات في الأوراس.

وبذلك أُطلق العنان لجيش الاحتلال الفرنسي للتصدي بقوة لما حدث، والسعي إلى قتل الثورة في مهدها، وقبل أن يشتد عودها. حيث فرضت سلطات الاحتلال رقابة مشددة، على أهم محاور الطرق في الأوراس. وإقامة نقاط تفتيش في الطرق الرابطة بين باتنة وبسكرة، وباتنة وخنشلة، وباتنة وقسنطينة. وقد أشارت إلى ذلك إحدى الصحف الاستعمارية في مقال بعنوان: «انتشار واسع لقوات القمع في الجنوب والجنوب الشرقي القسنطيني». (56)

وفي الاجتماع المستعجل الذي عقده المسؤولون المدنيون والعسكريون بباتنة (57)، في 2 نوفمبر 1954، رُفِع شعار: «كل شيء من أجل الأوراس». حيث اتفقوا على تسخير كل الوسائل لحنق الثورة في مهدها. وبعد وصول فرقة المظليين بقيادة الجنرال دوكورنو إلى الأوراس، شُرع في تنفيذ عمليات "التنظيف"، التي تعني في لغة جيش الاحتلال، استعمال كل الوسائل القمعية وغير الانسانية ضد سكان الأوراس العزل، والتلذذ بقمعهم، وتعذيبهم، وقتلهم. «وعليه، تشبكت دورة القمع الجهنمي، وتناغمت مع عمليات التمشيط والقمع بكل أنواعه، التي سيعاني منها كثيرا السكان المدنيون.» (58)

وفي شهادته على جرائم جيش الاحتلال في الأوراس بعد اندلاع الثورة، قال المجاهد عثمانى عمار من قرية أولاد موسى: «بعد هجمات الفاتح نوفمبر 1954، انتقم العدو من سكان اشمول انتقاما فظيحا، فتعرضوا للترحيل الإجباري من مداشرهم وقراهم، وتعرضت مساكنهم للحرق والتدمير كما تعرضوا للإعدامات الجماعية في شبه إبادة، ولقد عاشت اشمول فترة صعبة أيام الثورة، خاصة تحت الخناق المشدد عليها من قبل الاستعمار.» (59)

كما أجبرت السلطات الاستعمارية سكان وادي عبدي ووادي لبيض على مغادرة مساكنهم، وتجميعهم في المحتشدات التي أقيمت على جناح السرعة في كل من إشمول، يابوس، زلاطو ... إلخ. وفي منطقة خنشلة هجرت 1600 شخصا من قرية يابوس، وحشدتهم في محتشد لمبيز.⁽⁶⁰⁾

الخاتمة.

يمكننا الجزم في نهاية هذه الورقات البحثية، بأن ما قدّمه الشهيد البطل **مصطفى بن بولعيد**، من توضيحات جسام، ووقّره من إمكانيات لثورة التحرير الوطني، إلى أن اشتعل لهيبها، واشتد عودها، أمر لا يقدر عليه إلا الرجال العظماء، الذين قال فيهم المولى عز وجل: « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا » [الأحزاب : 23].

فقد بذل الرجل جهودا جبّارة في نشر الوعي السياسي بين أبناء منطقتة، وتحريك النزعة الوطنية فيهم، وبعث روح الأمل في استرجاع الحرية والكرامة في يوم ما، واسترداد الاستقلال الوطني من الغازي الفرنسي، وعوّل على ثلّة من الرجال في تحقيق الحلم الكبير، بعد أن توسّم فيهم القدرة العالية في الثبات، والاستعداد الكبير للتضحية بالغالي والنفيس في سبيل القضية الوطنية السامية.

لقد كان **مصطفى بن بولعيد**، بحق القائد الفعلي للنضال الثوري، والكفاح المسلّح في منطقة الأوراس. فقد ساهم بفضل مكانته المرموقة في قومه، ونضاله الطويل في التيار الاستقلالي، وقناعاته الفكرية الوطنية، وتكوينه الثقافي الإسلامي، وقدرته على الإقناع، في بث الروح الوطنية، وإطفاء نار النزعات القبلية في مجتمعه الأوراسي، المفكّك اجتماعيا، والمتصارع قبليا على حطام الدنيا، والمعزول تماما عما كان يدور في العالم، من تطورات وأحداث، وما يجري في المدن الجزائرية من تنافس سياسي. كما اجتهد في توفير

المال والسلاح، وإعداد رجال الرجال، وسهر على أن تندلع الثورة التحريرية في تاريخها المحدد، وضمن لبقية قادة الثورة تحمّل الأوراس، عبء المواجهة مع جيش العدو مدّة ستة أشهر، إلى أن ينظموا صفوفهم، ويقووا عضدهم. ولما طرحت مشكلة التسليح، بعيد انطلاق الثورة، تجشّم عناء السفر راجلا إلى المشرق العربي لجلب السلاح، ولكنه وقع في الأسر قبل بلوغ مراده.

وبعد هروبه من سجن الكدية في قسنطينة، اختار العودة إلى معاقل الثورة في منطقته، وبين رجاله، بدلا عن اللجوء إلى تونس أو مصر، حيث الإقامة الفاخرة، والعيش الرغيد. وواصل مشواره الجهادي إلى أن نال وسام الشهادة. فالتاريخ يشهد على أن الثورات العظيمة تُصنع من فئة الرجال ثابتي العزم، أشداء الشكيمة، أباة في أقوالهم وأفعالهم. ومن أمثال هؤلاء، كان في الجزائر الشهيد البطل **مصطفى بن بولعيد**.

وأما الأوراس الأشم، وأهله الأشاوس، فشكّلوا عبر التاريخ حصنا منيعا أما الغزاة الأجانب، حيث قاوم الشاوية كل أنواع الاستعمار التي تداولت على أرضلضيم والغزو الأجنبي، ويعشقون الحرية والاستقلال. قال عن مقاومتهم الأسطورية للغزو الأجنبي، أحد المؤرخين الجزائريين: « يمكن القول في الواقع، أن الآثار التي تركها الغزاة المتتاليين في الأوراس مطبوعة كلها بطابعها الحربي ... ويبدو أن أرواح سكان المنطقة هي أيضا نقلت من جيل إلى جيل هذه الذهنية المتمردة على كل شكل من أشكال الهيمنة وعلى كل سلطة مركزية. »⁽⁶¹⁾

فالتقاء إرادة رجل عظيم مثل **مصطفى بن بولعيد** مع بأس شاوية الأوراس، جعل المستحيل ممكنا. حيث دق بضعة مئات من المجاهدين بعملياتهم الفدائية البسيطة التي شنوها ليلة الفاتح من نوفمبر، آخر مسمار في نعش الاستعمار الفرنسي البغيض، وعجّلوا برمييه في مزبلة التاريخ.

الهوامش.

¹ بلغ عدد المدارس الإصلاحية في الأوراس في عام 1939، حوالي 500 مدرسة، كان يتردد عليها قرابة 17 ألف تلميذ. وكانت تنتشر في وادي عبيدي، ومشونش، وبسكرة. أضف إلى ذلك المدارس الرسمية الفرنسية التي أنشئت بالمنطقة منذ عام 1917. أنظر:

MORIZOT Jean, *L'Aurès ou le Mythe de la Montagne rebelle*, l'Harmattan, Paris 1991, p. 206.

² شهادة مخطوطة أوردها دحو جربال في:

DJERBAL Daho, « Dissonances et discordances mémorielles. Le cas des Aurès (1930-1962) », *L'Année du Maghreb* [En ligne], IV | 2008, mis en ligne le 01 octobre 2011, consulté le 3 mars 2014. URL: [http : // anneemaghreb.revues.org/438](http://anneemaghreb.revues.org/438)

³ Germaine Tillon, *Il était une fois l'ethnographie*, Paris, Le Seuil, Paris 2000, p. 28

⁴ عرّف المؤرخ الإنجليزي، هوبسباون، " لص الشرف " بالقول: « لص الشرف أو اللص الاجتماعي، هو فلاح خارج عن القانون، يعتبره كل من السيد والدولة مجرماً، غير أنه يظل في نظر المجتمع الريفي صنديداً، وبطلاً، ومنتقماً، ومنصفاً، وحتى محرراً. » أنظر:

E. -J. Hosbawn, *Les bandits*. Pans, Maspero, 1972, p. 8.

⁵ DJEGHLOUL Abdelkader, « Hors-la-loi, violence rurale et pouvoir colonial en Algérie au début du XXe siècle: les frères Boutouizerat ». In: *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N°38, 1984. p. 43.

^(*) لقد قسم حزب الشعب - حركة الانتصار الجزائر إلى الوحدات الإدارية التالية: الولاية، الدائرة والقسمة. وجعل في كل وحدة إدارية هيئة قيادية تتناسب مع حجمها السكاني. فكانت هناك المحافظة، والقسمة، والخلية.

⁶ Ouanassa Siari Tengour, Aurès, 1er novembre 1954, [En ligne], <http://algerie.eklablog.fr/ares-1er-novembre-1954-par-ouanassa-siari-tengour-a60207733>, (visité le 1 mars 2016).

⁷ موريزو، المصدر السابق، ص. 203

⁸ المصدر نفسه، ص. 267 وما بعدها.

⁹ صياري تنقور، المرجع السابق.

¹⁰ موريزو، المصدر السابق، ص. 203

¹¹ KEDDACH Mahfoud, *Histoire du nationalisme algérien*, t.2, 2^e édition, ENAL, Alger, pp. 865-870

¹² موريزو، المصدر السابق، ص. 227.

¹³ BOULHAIS Nordine, *Les Harkis berbères de l'Aurès au nord de la France*, Presses Universitaires de Septentrion, Villeneuve-d'Ascq, France, 2002, p. 44.

¹⁴ انقسم التيار الاستقلالي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ثلاث هيئات عليا هي: حزب الشعب الجزائري، الذي ظل يعمل في السر، وحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذي كان يمثل واجهة العمل الشرعي، والمنظمة الخاصة، التي كانت تمثل الذراع العسكري للحزب.

¹⁵ للمزيد من المعلومات حول المنظمة الخاصة وظروف اكتشافها، أنظر: شلاي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة و " مؤامرة تبسة". دراسة تاريخية موثقة، دار النجم الساطع، العلمة، فيفري 2016.

¹⁶ المرجع نفسه، ص. 140.

¹⁷ SIARI TENGOUR Ouanassa., Mostefa Ben Boulaïd (1917-1956), « La disparition d'un géant de l'histoire de l'Algérie », [En ligne] <http://hierlalgerie.com/index.php/ces-algeriens->

nes/8-mostefa-ben-boulaid-1917-1956-la-disparition-d-un-geant-de-l-histoire-de-l-algerie

¹⁸ ذكرت الباحثة وناسة صياري تنفور، أن بن بولعيد استشهد في 23 مارس 1956، إثر حادثة المذياع الملغم المعروفة، وهي عملية دبرتها مصلحة الاستخبارات الفرنسية المعروفة باسم: مصلحة التوثيق الخارجي والتجسس المضاد (SDECE)، ونفذها عناصر تنتمي لفرقة في الجيش الاستعماري تدعى: المجموعة الخفيفة للتدخل (GLI)، المرجع السابق.

¹⁹ بارور سليمان، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب للنشر والتوزيع، باتنة، د. ت، ص. 24 - 25.

²⁰ المرجع نفسه، ص. 29.

²¹ STORA Benjamin, *Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens, E.N.A., P.P.A., M. T.L.D (1926-1954)*, Editions L'Harmattan, Paris 1985, p. 272.

²² Simon Jacques, « Mostefa Ben Boulaïd, une grande figure algérienne », [En ligne], [http://www.Creac.Org / phpsimon/Ben%20BoulaId.2.pdf](http://www.Creac.Org/phpsimon/Ben%20BoulaId.2.pdf)

²³ DJERBAL, op-cit.

²⁴ SIARI TENGOUR, op-cit.

²⁵ MORIZOT, op-cit., p. 203.

²⁶ JAUFFRET Jean-Charles, « Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'œil du cyclone (1946-1954) », colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne*, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, [http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie / communication . php3 ? id_article = 246](http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=246).

²⁷ كشيدة، المصدر السابق، ص. 49.

- ²⁸ المصدر نفسه، ص. 52.
- ²⁹ أنظر الملحق رقم 2، في موريزو، المصدر السابق.
- ³⁰ حباشي، المصدر السابق، ص. 108.
- ³¹ ذكر حباشي، أن السيد ميهي اقتنى من ليبيا، 125 بندقية حربية إيطالية، وعدة صناديق من الذخيرة، من مخلفات الحرب العالمية الثانية. المصدر، نفسه، ص. 108.
- ³² BENKHEDDA Benyoucef, *Les origines du 1er novembre 1954*, éditions DAHLAB, Alger 1989, p. 132.
- ³³ COURRIERE Yves, *La guerre d'Algérie, Les fils de la Toussaint, tome 1*, éditions Fayard, 1973, p. 172.
- ³⁴ موريزو، المصدر السابق، ص. 200.
- ³⁵ قارن بين حباشي، المصدر السابق، ص. 107، وشهادة المجاهد وادة علي بن الضيف، أرشيف متحف المجاهد بالوادي.
- ³⁶ BROMBERGER Serge, *Les Rebelles Algériens*, éditions Plon, Paris, 1958, p. 4.
- ³⁷ قنيش بن بلة، "قنابل الثورة صنعت بالخرابسية"، جريدة الشعب، العدد 12277، يوم الفاتح نوفمبر 2000، ص. 15.
- ³⁸ العياشي علي، وماجن عبد القادر، "أول نوفمبر في الجزائر العاصمة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 87، نوفمبر 1987، ص. 25.
- ³⁹ بوحوم أحمد، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية : 1956 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.
- ⁴⁰ DAHO Djerbal, « *Ce sont l'inconscient collectif et la mémoire collective qui ont maintenu le pays entier et la population entière rassemblés* », entretien avec le journal, libre-Algérie, (site internet) : <http://www.libre-algerie.com/entretien-avec-lhistorien-daho-djerbal-sur-le->

congres-de-la-soummam-propos-recueillis-par-ramdane-mohand-achour/16/08/2016/?print=pdf

⁴¹ HABBACHI Abdesslem, *Du mouvement national à l'indépendance. Itinéraire d'un militant*, Casbah éditions, Alger, 2008, p. 150.

⁴² أنظر تقارير موريزو في كتابه الموسوم: "الأوراس، أو أسطورة الجبل المتمرد".

⁴³ بومبرجي، المصدر السابق، ص. 30.

⁴⁴ كوربير، المرجع السابق، ص. 173.

⁴⁵ MADACI Mohammed Larbi, *Les tamiseurs de sable*, Ed. ANEP, Alger, 2001, p. 11

⁴⁶ عزوي محمد الطاهر، "واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها، انتصارات واختلافات"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان، والمرحلة الانتقالية، باتنة، في 28 تشرين الأول. أكتوبر 1992، ص. 57-58.

⁴⁷ DUCHEMIN Jacques, *Histoire du FLN*, éditions Mimouni, Alger 2006, p. 10

⁴⁸ TEGUIA Mohamed, *L'Algérie en guerre*, O. P. U., Alger, 1988, p. 117

⁴⁹ كانت الأسلحة المعدّة لتفجير الثورة مخزنة في مزرعة لخضر بعزي في أولاد موسى.

⁵⁰ حضر الاجتماع إلى جانب شيهاني، ولغور، وعجول، وأحمد بن شايبة، كل من مصطفى بوسنة، مدور عزوي، مسعود بن عيسى، علي بعزي، عبد الوهاب عثمان.

⁵¹ أنظر شهادة المجاهد علي بن شايبة التي أدلى بها لوكالة الأنباء الجزائرية في 29 أكتوبر 2012.

⁵² مداسي، المصدر نفسه، ص. 21

⁵³ أنظر حوار المجاهد عثمان عمار مع جريدة الشعب، عدد 4 جويلية 2012.

⁵⁴ بن شايبة، المصدر السابق.

⁵⁵ أنظر شهادة المجاهد أحمد قادة، في جريدة (لي ديبا *Les Débats*)، عدد 1137، الأحد 2 نوفمبر 2014، ص. 6.

⁵⁶ *Alger Républicain* du 30 octobre 1954, cité par Ouanassa Siari Tengour, Histoire contemporaine de l'Algérie, CRASC, Oran, 2010, p. 92.

⁵⁷ حضر اجتماع باتنة كل من: جاك شوفالي، كاتب الدولة للحرب، روني مايير، النائب عن قسنطينة، والجنرال شيربير، القائد العام للجيش الاستعماري، والجنرال سبيلمان، قائد الشرق الجزائري، وبيير دوبوش عامل عمالة قسنطينة، وجون ديلبلانك رئيس دائرة باتنة آنذاك، والعقيد بلانش، قائد قطاع باتنة.

⁵⁸ صياري تنقور، المرجع نفسه، ص. 92.

⁵⁹ عثمانى، المصدر السابق.

⁶⁰ صاري تنقور، المرجع السابق، ص. 93.

⁶¹ جربال، المرجع السابق.

"الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية"

د/ شريفة كلاع/ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر 3

ملخص:

تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الأمن والسلم في إفريقيا، وبخاصة منطقة الساحل ومنطقة جنوب الصحراء، وهذا ناتج لترابط أشكال الجريمة المنظمة ببعضها البعض، مما جعل دول المنطقة والدول المجاورة لها تعتبرها كتهديد أمني لا بد من مكافحته، لذلك سنحاول بيان أسباب الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، وكذا أشكالها وانعكاساتها على أمن دول تلك المنطقة، وبيان آليات ومبادرات مكافحتها.

الكلمات المفتاحية:

الجريمة المنظمة - التحديات - الأمن - دول الساحل - جنوب الصحراء الإفريقية.

"Organized crime as a security threat facing the countries of the Sahel and sub-Saharan region"

Abstract:

Organized crime is an asymmetric threat to peace and security in Africa, especially in the Sahel and sub-Saharan regions. This is due to the interconnectedness of organized crime, making the countries of the region and neighboring countries consider it as a security challenge that must be combated. In the countries of the Sahel and sub-Saharan region,

as well as its forms and implications for the security of the States of that region, and to identify mechanisms and initiatives to combat it.

key words:

Organized crime - Challenges - Security - Sahel countries - Sub-Saharan Africa.

مقدمة:

تمثل الجريمة المنظمة واحدة من أهم القضايا المعاصرة، التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والإقليمية والوطنية، وأصبحت من أهم التهديدات والتحديات الأمنية الحالية التي تواجهها القارة الإفريقية، وعلى وجه الخصوص منطقة الساحل الإفريقي والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، ونظرا لما ينطوي عليه موضوع الجريمة المنظمة من شبكة معقدة من التهديدات، والنتائج الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق، نتيجة تفاقم وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، وهذا راجع للارتباط الوثيق بين أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، غسل الأموال، الهجرة غير الشرعية، وظاهرة الإرهاب، وعليه تكمن أهمية دراستنا في الإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الجريمة المنظمة على الأمن في منطقة الساحل ودائرة جنوب الصحراء الإفريقية؟ وما هي أهم انعكاساتها على دول هذه المنطقة؟ وما هي مختلف آليات مكافحتها؟ وللإجابة عن ذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية: المضامين، الخصائص والأسباب

1. مفهوم الجريمة المنظمة: يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة مثل الجريمة المنظمة Crime Organized، والجريمة الاحترافية Professional والجريمة المتقنة Sophisticated والجريمة المخططة Planned وأحيانا تستخدم مصطلحات أخرى مثل النقابات الإجرامية Criminal Organisations، والاتحادات الإجرامية Criminal Confederations، والواقع أن هذه المصطلحات تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة¹، حيث يشير تقرير صادر عن وحدة أبحاث النزاعات في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية تحت عنوان: "القوى الإجرامية الجديدة: نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى السياسة في جميع أنحاء العالم وسبل مواجهتها"، إلى أن الجريمة المنظمة قد شهدت تغيرات جوهرية على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث كانت في شكلها الأولي خلال القرن العشرين عبارة عن مجموعة من المافيا والعصابات، ولذا كان ينظر إليها في الغرب باعتبارها مجرد جرائم ترتبط بمواجهتها بجهود الشرطة والمحاكم فقط، ولكن منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح النشاط الإجرامي ذا تأثير بالغ على أمن الدول والتنمية الاقتصادية بها، فخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت الجريمة المنظمة أكثر قوة وخطرا في ظل توفر موارد ضخمة للشبكات المتورطة فيها، وكثرة عدد المجرمين بها مع وجود دول ضعيفة أو هشة، وهو ما أدى على سبيل المثال، إلى زيادة العنف في أمريكا الوسطى، وتحويل أجزاء في مالي والنيجر إلى مراكز للأنشطة غير المشروعة وبالتحديد الاتجار في المخدرات والبشر².

وقد تعددت تعاريف الجريمة المنظمة، نذكر من بينها: التعريف الذي أوردته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة سنة 2000، حيث تعرف المادة الثانية منها تلك الجريمة بقولها "يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، كما جاء تعريف الجريمة المنظمة في التشريع الأمريكي الراجع لسنة 1968: "بأنها أنشطة غير مشروعة لأعضاء في رابطة منظمة بشكل كبير تتورط في تقديم بضائع وخدمات غير مشروعة، منها لعب القمار، الدعارة، القروض الربوية، المخدرات، التهديد والابتزاز وأنشطة أخرى غير مشروعة"³.

وقد انتهى مؤتمر الأنتربول الأول حول الإجرام المنظم بفرنسا في شهر ماي 1988، إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية، دون التقيد بالحدود"، وكان هذا التعريف محلا للنقد، حيث ركز على بعض خصائص الجريمة الوطنية المنظمة، وبصفة خاصة سعيها إلى تحقيق الربح، واستمرارية التشكيل، وممارسة النشاط عبر الحدود الوطنية، وتجاهل البعض الآخر منها كالبناء التنظيمي المتدرج واستخدام العنف ولذلك أعادت وحدة الجريمة المنظمة بالأنتربول تعريف الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح عن طريق ارتكاب أنشطة غير مشروعة، مستخدمة التخويف والرشوة.

كما خصصت العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية لمناقشة الجريمة المنظمة، ومن أهمها المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في بودابست في الفترة من 5 إلى 11 سبتمبر 1999، والذي انتهت أعماله إلى التعريف التالي للجريمة المنظمة: "الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلية بصورة صارمة هذه المنظمات تميل إلى الإجرام، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها، وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف استغلال الأشخاص"، وعلى المستوى الدولي تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة 17 للحدود الوطنية "باليرومو" لسنة 2000، أول وثيقة تنص على تعريف قانوني للجريمة المنظمة فالمادة الثانية منها تعرف الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: "جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تقوم معا بفعل مدبر، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"⁴.

وفي تعريف آخر ورد أن الجريمة المنظمة تحصل عندما تتجاوز صورتها البسيطة لتأخذ صورة أكثر تعقيدا، وذلك من حيث الطريقة التي ترتكب بها، إذا أنها قبل كل شيء هي بنية بشرية مكونة من أكثر من شخصين لها ثبات نسبي وتخضع لأوامر رئيس لها، هدفها تحصيل أرباح غير مشروعة بطرق وفي ميادين محظورة قانونا، وعندما تتعدى الجريمة المنظمة حدود الدولة الواحدة إلى غيرها من الدول سواء بتنظيمها أو تنفيذها أو

آثارها تعف بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو الجريمة المنظمة العابرة الحدود⁵، ومن التعريفات المذكورة سابقا، نستشف أن للجريمة المنظمة تعريفات متقاربة استمدتها من النصوص والمؤتمرات الدولية، التي لم تورد تعريفا للجريمة المنظمة تحديدا، واكتفت بتعريف الجماعات الإجرامية المنظمة، أو المنظمة الإجرامية.

وعليه ومن خلال ما ورد من تعاريف للجريمة المنظمة، نحاول أن نستخلص مفهوما عاما لها: "الجريمة المنظمة هي تلك الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين، يعملون وفق قواعد معينة، يخططون من خلالها لارتكاب أعمال غير مشروعة، وذلك باستخدام التهديد والعنف والقوة".

2. خصائص الجريمة المنظمة: تتميز الجريمة المنظمة بخصائص نوردتها في مايلي:

أ. التخطيط والتنظيم: يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار.

ب. الاحترافية: وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة، ويتطلب أفرادا مؤهلين وذوي خبرة عالية.

ج. الكسب غير المشروع: لأن الهدف منها هو الثراء السريع في وقت قصير.

د. التعقيد: ويعتبر شرطا من شروط التنظيم، فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم، وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.

هـ. الابتزاز والاستغلال: فالإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتم التعامل معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

و. القدرة على الإفلات من العقوبة: حيث يعجز القضاء - في الغالب - أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة، بسبب تواطؤ بعض المسؤولين معهم، فالأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة، يعتمدون على التخطيط والتنظيم، ويمارسون الإجرام دون خشية من عقوبة.

ز. التأثير السلبي في المجتمع ومسيرة التنمية: إذ تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية، والفساد في الدولة.

ح. التركيز في التحالفات الإستراتيجية: أي تعقد تحالفات مع المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول، وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

ط. الطابع الدولي: تتصف أنشطة الجريمة المنظمة عبر الدول، بأنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى⁶.

3 - أسباب الجريمة المنظمة: لها مجموعة من الأسباب نورد بعضها في مايلي:

1. الصراعات المسلحة داخل دول أقاليم دول الساحل: عرفت معظم دول إقليم الساحل الصحراوي المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى الدول المغاربية صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي أطولها أمدا حرب الشمال والجنوب

في تشاد، التي زادت عن ربع قرن ومازالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثرت في دول إقليم الساحل الصحراوي، كما شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات حرباً أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقاً إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، كما أن الكامرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير، لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار، إضافة إلى ثورة في بوركينا فاسو التي أطاحت بـ "بليز كومباري" من السلطة في سابقة إفريقية مازالت تعاني من عدم استقرار، جراء الاحتدام والتنازع على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنراليتها وإمبراطوري المال، وبين النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دوراً في العملية السياسية، أما النيجر البلد الأفقر في إفريقيا فقد شهد هجمات "بوكو حرام" التي تعتبر الحلقة الأضعف لترهب دول الجوار⁷.

وبانتهاء ليبيا توسعت جماعة "بوكو حرام" عبر تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبالتالي أصبحت المنطقة مصدراً رئيسياً ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا من خلال اختراق حدود دول المغرب العربي، فبحلول أواسط شهر جوان 2015 كان أكثر من 106.000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر طبقاً للمنظمة الدولية للهجرة، كان حوالي 57.000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا تقريباً حصرياً من ليبيا مروراً بالبلدان الواقعة إلى جنوبها⁸.

2. الأزمة المالية: كان للانقلاب العسكري في مالي الذي أطاح بـ "أمدو توماني توريه" يوم 2012/03/22 تبعات على منطقة الجوار مثل موريتانيا والجزائر وليبيا، فقد ساهم

هذا الانقلاب في إضعاف الجبهة العسكرية النظامية لحساب المتمردين، وهو ما أدى إلى تحول الصحراء الكبرى لمنطقة خارجة عن السيطرة والقانون، تتحكم فيها الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة، حيث كانت لتلك التعقيدات الأمنية آثار تمثلت في مشكلة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والتي أصبحت مصدر معاناة لبلدان الجوار، فانقلاب النقيب "سانوغو" فجر الأوضاع الأمنية في الشمال وتزامن ذلك مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، إذ قدمت منظمة "أوكسفام - جي بي" أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي⁹.

3. نتائج الحرب في ليبيا: أدى سقوط النظام الليبي السابق إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، ومكن الميليشيات المدنية المسلحة التي حاربت القذافي من السيطرة على مقومات الدولة في ليبيا، فاستباحت المؤسسات العامة وحلت محل المؤسسة الأمنية والعسكرية، مما جعل السنوات التي أعقبت النظام السابق في ليبيا، تتسم بقدر من كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني، الأمر الذي أحال ليبيا إلى دولة فاشلة وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية صوب أوروبا نظرا إلى قربها من السواحل الأوروبية¹⁰.

وكان للتدخل العسكري من طرف حلف الناتو L'OTAN في ليبيا ما بين مارس وأكتوبر 2011، أن أدى إلى تغيير جذري في الجغرافية السياسية للمنطقة، فأصبحت تدفقات الهجرة غير الشرعية تسير في الاتجاه المعاكس للمهاجرين الإفريقيين

العابرين أو المقيمين بليبيا، فمنهم من هرب من تصنيفات الميليشيات المعارضة التي كانت تنظر إلى المهاجرين السود على أنهم محاربين مع نظام القذافي، والبعض منهم قرر الرجوع إلى بلدانهم والبعض الآخر دخلوا الجزائر، ويتمثلون في الطوارق الماليين من الجيش الوطني الليبي الذي تلقى ضربات من تحالف حلف الناتو L'OTAN، مما أدى بهؤلاء الطوارق إلى الدخول إلى الجزائر¹¹، وبالتالي كان لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أن زادت من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدود، وهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء¹².

4. الأزمات الغذائية: لا تزال منطقة الساحل الصحراوي تعاني من تبعات مختلف الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005، 2008، 2010، 2012)، فالعديد من العائلات فيها لا تزال تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، وقد تم تقدير نحو 20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل الصحراوي يعانون من حالة اللاأمن الغذائي سنة 2014، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، شمال الكامرون، وشمال نيجيريا، وقد ازداد الوضع تدهورا مع الانخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال مالي وشمال نيجيريا، إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا¹³، ومن ثم يتضح أن من بين أسباب الجريمة المنظمة أنها تنتج غالبا لأسباب ودوافع اقتصادية نتيجة تدني الوضع الاقتصادي، والتي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل

وانخفاضاً في الأجور¹⁴، وكذا الرغبة في تحقيق الكسب السريع عن طريق الاشتغال بالتهريب وترويج البضائع والأشياء المهربة بالدول المتسلل إليها.

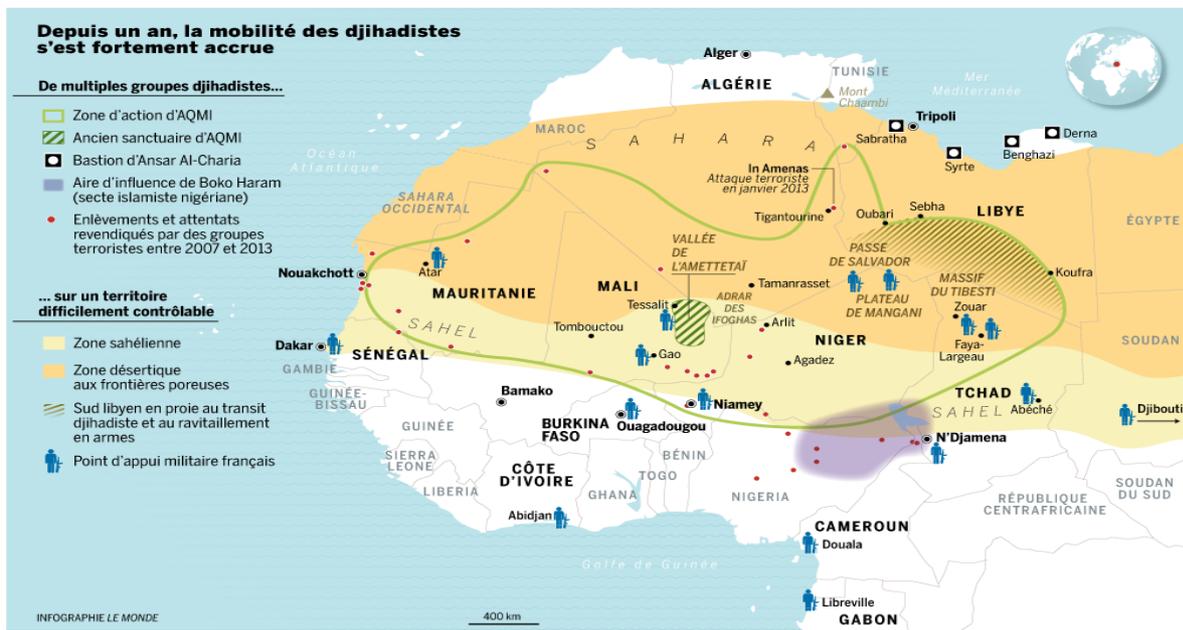
5. انتشار الجماعات الإرهابية في إفريقيا: تمكنت القاعدة ولما يزيد على عقد من الزمن من التجذر والتمدد في المجتمعات المحلية، في الصومال ومالي والنيجر والسودان ونيجيريا والجزائر، وبدرجات أقل في كينيا وتشاد وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبوركينا فاسو، كما سيطرت على أهم ممرات ومعايير التهريب في المنطقة الممتدة من السنغال وغينيا على ساحل الأطلسي إلى القرن الإفريقي على سواحل المحيط الهندي، وهذا راجع إلى أن معظم دول الساحل الإفريقي يعاني من الفشل السياسي، وتفشي ظاهرة الفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية، كما تتسم حكوماتها بعدم قدرتها على فرض سلطتها خارج المدن الرئيسية، مما فتح الباب على مصراعيه لتفشي جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح¹⁵.

وبهذا تمكن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة، وعقد تحالفات مع الجماعات المحلية، والاستعانة بقبائل الطوارق وقبائل الأزواد المتمردة على الحكم في مالي، وقد استغلت القاعدة الأوضاع المتردية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتتغلغل وتنتشر بين المجتمعات المحلية الإفريقية حتى غدت جزءاً أصيلاً في دول كمالي والصومال وشمال نيجيريا، أو ذات سطوة وحضور في دول كليبيا والنيجر وإقليم دارفور بالشمال الغربي للسودان، وشكلت خلايا في كل من موريتانيا والسنغال والجزائر، وتونس ومصر والسودان وشمال تشاد، وإفريقيا الوسطى وكينيا وأوغندا، وقد كان

لانهايار المؤسسات الأمنية في ليبيا (في أعقاب سقوط نظام القذافي) وعدم القدرة في السيطرة على الحدود، العنصر الآخر الذي أسهم في تمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة في حزام الساحل الإفريقي، حيث كان التمويل الذاتي الوافر، إذ تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة، إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تُدر عليها ما يقرب من أربعمئة مليون وثلاثة آلاف دولار في العام من مبالغ الفدية، مقابل إطلاق سراح الرهائن وتوفير الحماية لعمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة، واستخدام هذه الموارد الضخمة في تمويل التدريب وإقامة ملاذ آمنة لها حتى يسهل عليها القيام بعملياتها المسلحة، مما سيحيل القارة الإفريقية إلى نقطة انطلاق لتنمية قواعد الإرهاب، وشن هجمات مسلحة في أنحاء العالم¹⁶.

إن عدم الاستقرار في منطقة الساحل والقرن الإفريقي وشمال القارة، مكن تنظيم القاعدة من نقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان، إلى ملاذ جديد بعيد عن الضغط العسكري مستغلا الفقر وندرة فرص العمل، والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة، فتمكن من جذب وتجنيد الشباب للانخراط في صفوف القاعدة، ليس فقط إيمانا بأيدولوجيتها وإنما أيضا كمصدر للرزق، فمعظم الجماعات المسلحة التي نشأت في حزام الساحل الإفريقي، بدأت نشاطها للتعبير عن مظالم محلية أو لتحقيق أهداف داخل تلك الدول، ثم سرعان ما انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تأثرت بأيدولوجيته¹⁷، وهو ما جعل خلال العقد الماضي الولايات المتحدة وأوروبا تركز بشكل متزايد على الأمن في منطقة الساحل والصحراء، بسبب الخشية من إمكانية أن تصبح المنطقة ملاذا آمنا جديدا للجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وبدأت هذه

المخاوف تتأكد من خلال التمرد الذي جرى في عام 2012 بشمال مالي، والذي أسفر عن وقوع المدن الشمالية تحت سيطرة مجموعتين ترتبطان ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هما جماعة "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد" بغرب إفريقيا¹⁸، والخريطة التالية توضح تموضع وانتشار الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:



المصدر: www.tamoudre.org

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية

تعرف منطقة الساحل الإفريقي* ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، وهي في تنامي مستمر نتيجة المساحة الشاسعة لهذه المنطقة، فهي منطقة تمتد من موريتانيا إلى السودان وإريتيريا وتحاذي الصحراء الكبرى، وهي دائما ذات حدود قابلة للاختراق،

وتسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، وفي مايلي خريطة تبين منطقة الساحل الإفريقي:



<http://africansmajma.com>: المصدر

وتتمثل أهم أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، التي أصبحت لا تهدد دول هذه المنطقة، فقط بل أصبحت تهدد القارة الإفريقية بأكملها، حيث تتأثر بها سلبا على وجه الخصوص الدول التي تقع شمال هذه المنطقة، والمتمثلة في دول شمال إفريقيا، في مايلي:

1. تهريب الأسلحة: عمل انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا (في أعقاب سقوط نظام القذافي) والتراجع المريع في السيطرة على الحدود، على تحويل ليبيا إلى مستودع للحصول

على الأسلحة اللازمة لتمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة، التي أصبح لديها الآن ترسانة ضخمة من الأسلحة بما فيها صواريخ مضادة للدروع وللطائرات¹⁹.

كما شهدت دول الساحل الإفريقي جراء ذلك، تنامي خطير لظاهرة تجارة الأسلحة، حيث يشار في هذا السياق إلى أن الانكشاف الأمني الذي تعيشه دولة مالي يمثل تهديدا مباشرا للأمن بالمنطقة، خصوصا بانتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بعد انتهاء الثورة الليبية، وإمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي جماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة²⁰.

لقد أدى انتشار السلاح الليبي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدينين، ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة، والتي تنشط على حدود ليبيا البرية التي تزيد عن أربعة آلاف كم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في السير بمسالك الصحاري، وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة، في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى، وتونس والجزائر وغيرها، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى أربعة عشر دولة حسب بعض التقارير، التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح، وبذلك يبقى انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل وإفريقيا تحديا أمني خطيرا²¹.

ولقد أصبحت المخاوف تنتاب المنظومة الأمنية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة، وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتحويلها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله السلبية على دول الجوار الليبي، التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة الليبية، إذ استطاعت "بوكو حرام" تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات تمرد الطوارق كحركة تحرير واستقلال إقليم الأزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين".

كما تتعاضم مصائب السلاح الليبي الذي كان تسريبه وراء حادثة "إن أميناس" في الجنوب الشرقي الجزائري، وثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشغب التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، كما تواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلقا من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة، جراء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكل أكبر تحدٍ لسلطات المنطقة.

وتمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات كبيرة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة، وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، حيث تسهم

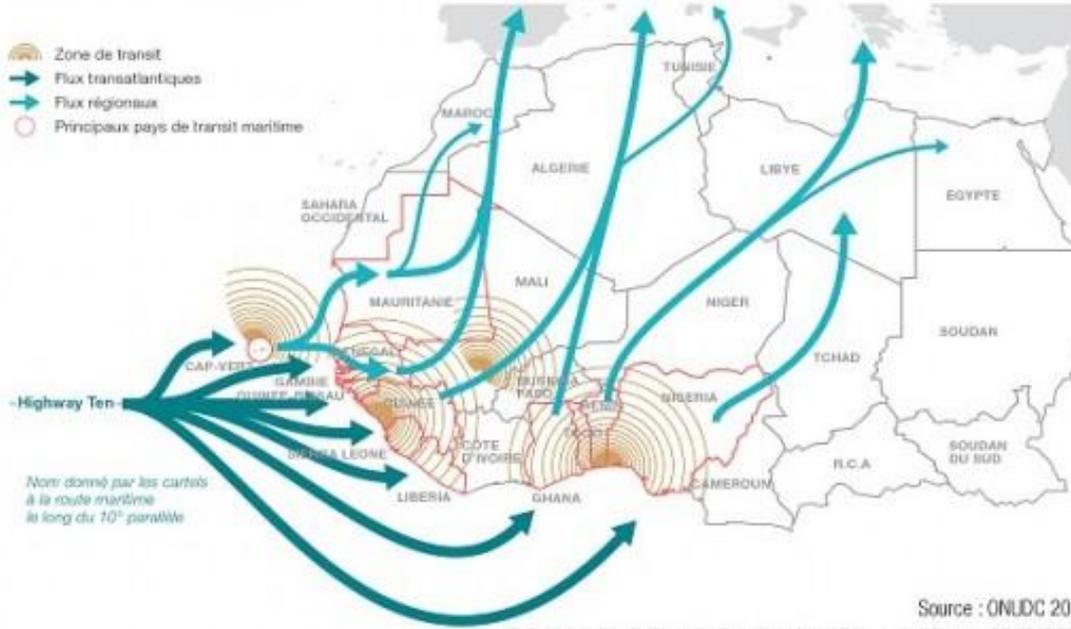
عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشتريين الراغبين في شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، من بينها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات "آر.بي.جي" ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز "سمتكس"، وعليه تواجه المنطقة في دوائرها الجيو سياسية المختلفة تحديات إجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في تجارة جميع أنواع السلاح وصولاً إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح²².

2. تجارة وتهريب المخدرات: القادمة من دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث يمر 10% من الكوكايين المهرب إلى أوروبا عبر هذه الطريق، حيث تدر متوسطاً سنوياً يقدر بمليار و328 مليون دولار أميركي، يذهب منها 14% إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة²³.

وقد ازداد نشاط تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كثيف منذ عام 2006، حيث تم تهريب المخدرات من خلال ممرات التهريب الموجودة في منطقة الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، حوالي 93% من المخدرات القادمة من أميركا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا، وذلك بعدما غير المهربون في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وجهتهم من أميركا الشمالية إلى أوروبا الغربية، بعد الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتبعتها الولايات المتحدة، التي حدّت بشكل كثير من حجم المخدرات وتدفقها إلى أميركا الشمالية، ولاسيما صنف الكوكايين، وكانت دول غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريب هذه المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ المغرب والجزائر

وليبيا²⁴، وفي مايلي خريطة توضح طرق تهريب المخدرات عبر منطقة الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء:

Flux de cocaïne



Extrait de la publication : OECD/SWAC (2014), Un atlas du Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité.

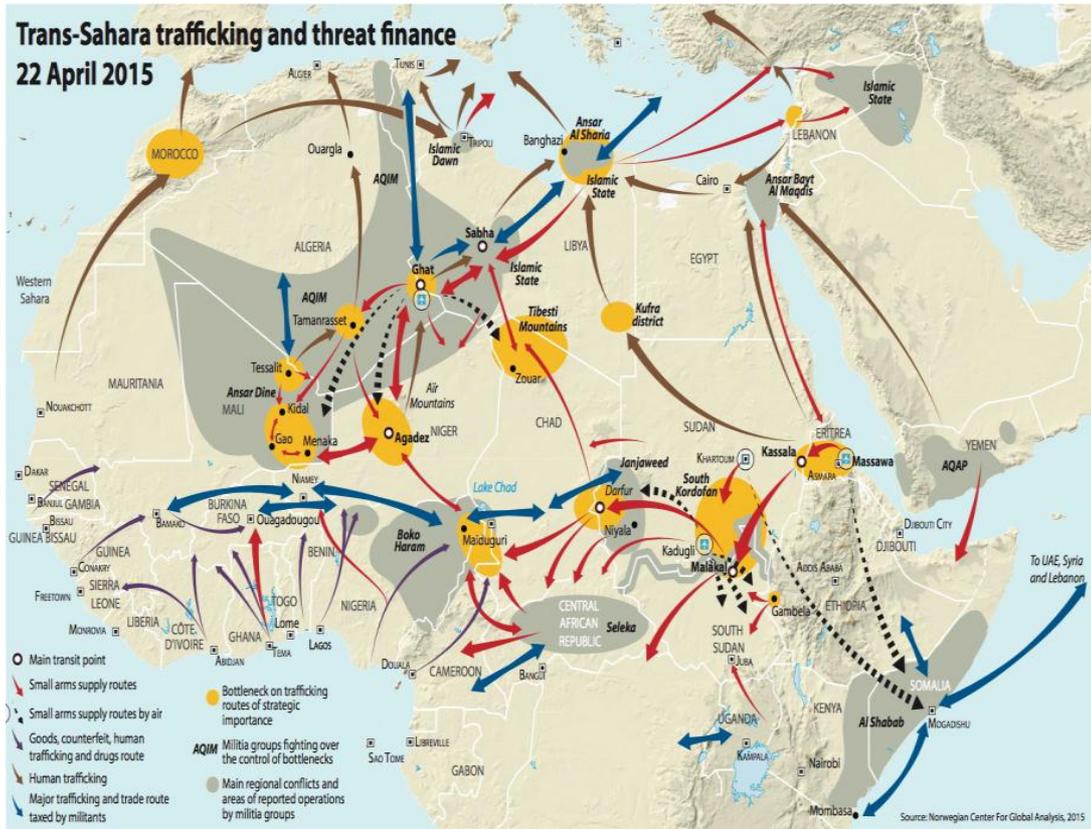
المصدر: <http://www.ewan24.com>

وتقدر عائدات تجارة المخدرات التي تتحكم فيها التنظيمات الجهادية بعشرات المليارات حيث:

1. تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبر معابر التهريب وممراته في الساحل الإفريقي، وتنظيم أنصار الشريعة في جنوب ووسط وغرب ليبيا، وهذا هو الممر الذي يسلكه الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية.

2. في حين أن الهيريين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال توصله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام بتنزانيا، أو من مومباسا بكينيا إلى دارفور في الغرب السوداني، لتتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبو والزوية إيصاله إلى مدن الكفرة وتازربو والواحات (مدن: جالو، وأوجلة، وأجخرة) لتسلمه داعش الليبية، التي تهربه إلى أوروبا عبر موالي الزويتينة وأجدايا ودرنة²⁵.

وتتضح أهمية المتاجرة بالمنحدرات، من خلال الطرق الكثيفة التي يرسمها المهاجرون غير الشرعيون بهدف تسويقها في الدول الغنية، وخاصة منها الأوروبية كونها تمثل أهم وأقرب الأسواق على إفريقيا، ومن الخريطة التالية تتضح أن الطرق المتبعة في تجارة المنحدرات، هي ذاتها الطرق التي يعبرها المهاجرون بطريقة غير شرعية خفية من أعوان الأمن وحراس الحدود، وهو ما يفسر التقارب ما بين ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والتجارة بالمنحدرات إلى حد ما²⁶:



المصدر:

<http://www.mouvementpourlaremigration.fr/blog/author/jbfg/>

3. المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية: إثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، سيطرت على معظمها التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل الإفريقي وفي داخل ليبيا، كما تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوروبا، ولم تعد تتوقف على الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية، بل أضيف إليه الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، ليتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في

جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا، ليتم لاحقاً تهريبه إلى أوروبا²⁷، وتتراوح عائدات التجارة بالبشر والهجرة غير الشرعية ما بين مليار إلى ملياري دولار أميركي، تحصل منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتراوح بين 500 إلى 700 مليون دولار أميركي²⁸.

لقد كانت منطقة الساحل دائما ذات حدود قابلة للاختراق، حيث تسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، فمع انهيار ليبيا وتوسع جماعة "بوكو حرام" الإرهابية عبر الحدود في حوض بحيرة تشاد، توسعت الشبكات الإجرامية التي تهرب البضائع الممنوعة والبشر نتيجة فساد المسؤولين المحليين، ومن تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية، وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبذلك أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين القادمين من دول الساحل ومن الدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، الذي يحاولون الوصول إلى أوروبا، فخلال أواسط شهر جوان 2015، كان أكثر من 106.000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر، طبقا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، فحوالي 57.000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا، تقريبا حصريا من ليبيا مرورا بالبلدان الواقعة إلى جنوبها، كما توقع مسؤولي الأمم المتحدة عبور ما بين 80.000 و120.000 مهاجر غير شرعي عبر النيجر²⁹.

المبحث الثالث: انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية

أصبحت الجريمة المنظمة تمثل أحد الأخطار التي تهدد أمن الدول بشكل كبير، وهو مانعكس بالسلب على دول الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، وتجسدت تلك الانعكاسات في مجالات عدة نوردتها في مايلي:

1. تزايدت المخاطر الناجمة عن الجريمة المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية، في ظل اختراقها للعديد من الدول والمجتمعات، وهو ما استدعى اعتبارها ضمن أنماط التهديدات الأمنية غير التقليدية التي يواجهها المجتمع الدولي، حيث يتم إدراج جماعات الجريمة المنظمة ضمن الفاعلين الذين باتت لهم موارد تكاد تتجاوز اقتصاديات بعض الدول، فضلا عن نفوذ بالغ عبر الحدود، كما تنوعت وتزايدت مصادر دخل شبكات الجريمة المنظمة بين تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عمليات الخطف والابتزاز التي تنامت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة³⁰، وهو ما انعكس سلبا على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي.

2. أدى انتشار شبكات الجريمة المنظمة، إلى تأثيرها الكبير في عالم السياسة، والذي أصبح سمة من سمات البلدان النامية، وذلك من خلال قيام تلك الشبكات والجماعات بمنح أموال طائلة لمرشحين معينين في الانتخابات من أجل استغلال نفوذهم بعد ذلك لتمير نشاطاتهم الإجرامية، وهو ما يسمى بـ "الاستثمار في السياسة"، كخطوة استباقية من أجل دعم النشاطات غير المشروعة.

3. تؤدي الجريمة المنظمة إلى تهديد أمن الإنسان، وزوال الطمأنينة لدى المواطنين، وذلك من خلال إشاعة الخوف وبثه في نفوس الناس، بسبب لجوء عصابات الإجرام المنظم إلى

وسائل التهديد والعنف، بل ارتكاب جرائم القتل لإرهاب الشعوب، كما أنه من شأن الانفلات الأمني والانتشار الواسع لتجارة السلاح أن يهدد على أكثر من صعيد استقرار دول منطقة الساحل، وحتى دول شمال إفريقيا، إذ تساهم الجريمة المنظمة في المساس بالأمن الصحي من خلال ما ينتج عن تجارة المخدرات من أضرار تضر بحياة الفرد وبصحته³¹.

4. تساهم الجريمة المنظمة في نشر مختلف أنواع الأمراض عن طريق المهاجرين غير الشرعيين، ونقلهم لكل أنواع الأمراض، وبخاصة مرض السيدا، والذي تمثل إفريقيا أعلى النسب العالمية لحامله، إضافة إلى الأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا، وهذا الانتشار الواسع لهذه الأمراض مرشح للتمدد أكثر نحو المناطق الشمالية للقارة الإفريقية، خصوصا أن هناك دولاً مثل السنغال والنيجر، يدخل مواطنوها التراب المغاربي بسرية دون الخضوع للرقابة الطبية.

5. إن المخدرات تساهم في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرضة إياها للصراعات، فهناك ارتباط قوي بين تجارة المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة.

6. نشر الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة، وتفشي الممارسات غير الأخلاقية، وانحيار القيم الدينية والاجتماعية، ما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة وتفكيكها، وضعف

تماسك بني المجتمع، وهذا بجانب ما تسببه بعض أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق، من إهدار لأدمية الإنسان وكرامته.

7. للجريمة المنظمة تأثير واضح على اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، بحكم ما تسببه عصابات الجريمة المنظمة على حركة الأفراد والأموال من تهديدات، خصوصا في ظل وجود أشكال مختلفة للجريمة الاقتصادية وتنوع أساليب ارتكابها، فضلا عن تأثيرها السلبي على المناخ الاستثماري للدول، وغالبا ما يكون القطاع السياحي أكثر القطاعات تضررا في هذه الدول.

8. بما أن أغلب العمليات الإجرامية تهدف إلى نشر الرعب والخوف في الأوساط الاجتماعية، فإن ذلك يدفع الحكومات إلى توجيه مخططات أكبر لأغراض الأمن والدفاع، بدلا عن توجيهها نحو أغراض أخرى تنموية بالدرجة الأولى، ما يجعل عصابات الجريمة المنظمة تقوم بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله، وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلا عن تأثيرها على بعض المسؤولين في القطاع الخاص، واستغلالهم لتنفيذ جرائمها أو التغاضي عنها عن طريق الرشوة والابتزاز، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي، والتشجيع على المعاملات المشبوهة، إضافة إلى عمليات غسيل الأموال التي تقوم بها لإخفاء مصادر أموالها غير الشرعية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية على مستوى الأفراد والشركات، وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله، فهو يخفي من جهة آثار العمل الإجرامي، ويمكن من جهة أخرى الفاعل من التمتع بثمار عمله، فيكون بذلك عاملا مشجعا على استمرار الجريمة وازديادها وارتكاب المزيد من الفساد. كما يترتب على تسلل العائدات الغير الشرعية إلى

قطاعات كاملة من الاقتصاديات الوطنية آثارا سلبية تضر بالتنمية الاقتصادية، وتؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصاديات دول شمال إفريقيا³².

9. تساهم الجريمة المنظمة بشكل كبير في زعزعة الاستقرار السياسي للدول، وذلك من خلال فقدان الثقة في العملية الانتقالية، وفشل الحكومات في السيطرة على الجريمة المنظمة، ودور هذه الأخيرة في إفساد أجهزة الدولة عن طريق رشوة المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة وابتزازهم، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية، وسقوط الأنظمة السياسية في دول الساحل الإفريقي، كما تعرض المنظمات الإجرامية سيادة الدول للخطر، فتنظيم المرور عبر حدود كل دولة هو صفة أساسية من صفات سيادتها، وهو ما تتجاوزه المنظمات الإجرامية عبر الدول، حيث تجتاز جرائمها حدود الدول، نتيجة عجز كل دولة عن التحكم في حدودها ومنع انتقال الجريمة إلى أراضيها، وفي هذا تحد لسلطة الدولة وسيادتها، ولما يشكل جزءا جوهريا من مفهوم الدولة.

10. إن المنظمات والشبكات الإجرامية عبر الدول - بحكم طبيعتها - تقوض المجتمع المدني، وتضيف درجة من الاضطراب على الشؤون السياسية المحلية، وتتحدى الأداء المعتاد للحكومة وسريان القانون، وتشل سلطة الحكومة، ويمكن حتى أن تهيمن على الحكومة نفسها ويصبح النفوذ والسلطة بيدها³³.

المبحث الرابع: آليات ومبادرات المكافحة

في ظل اختراق تنظيمات وشبكات الجريمة المنظمة لمنطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، لا بد من ضرورة وضع سياسات متعددة الأبعاد، بحيث تكون أكثر قدرة على مكافحة الجريمة المنظمة، ويمكن تقسيم الجهود الإقليمية على المستوى الإفريقي إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: ما قبل تأسيس النيباد (أي الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)، حيث تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشئة لمنظمة الوحدة الإفريقية، فمثلا حدد الميثاق التأسيسي للمنظمة النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدائها بشكل صريح، وذلك في المادة (5) من الفصل (3)، حيث: "يدين بكل صراحة كل أشكال الاغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول مجاورة أو أي دولة أخرى". وقد تعززت هذه المواقف فيما بعد بقمة "دكار" بالسنغال، والتي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي.

المرحلة الثانية: ما بعد النيباد، والتي أفرزتها محدودية الترتيبات السابقة، والنقص التي شابت المؤسسات الإقليمية التي اضطلعت بدور تعزيز إجراءات الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، حيث اندلعت العديد من الصراعات المسلحة، كما شهدت ظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب تفاقما في شمال القارة وجنوبها³⁴.

وكل هذه المعطيات دفعت لإعادة النظر في التنظيمات القائمة لجعلها أكثر مرونة، وكانت أول خطوة من القادة الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بمنظمة الاتحاد

الإفريقي، وذلك خلال اللقاء الوزاري في 2000/06/02، حيث كان الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم القديم الجديد خلال قمة "لومي" بالطوغو بين 10 و12 جويلية 2000، وكنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشترك، تم خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة في الاتحاد الإفريقي، طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "NEPAD" في شهر جويلية 2001، حيث تم التأكيد في هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم، والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وركزت المبادئ الجديدة على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من عدة مخاطر، أبرزها الجريمة المنظمة.

وتبذل دول الساحل الإفريقي جهودا لمكافحة الجريمة المنظمة، إلا أنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل في تفكيك بعض شبكاتها، فعلى الرغم من الجهود الحالية التي تبذلها دول الساحل الإفريقي، في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي فإنها ما لم تحصل على مساعدات كبيرة من الخارج، لن تتمكن من القضاء الفعلي على شبكات الجريمة المنظمة³⁵.

وفي هذا الإطار تبنت الدول الغربية مقاربة ذات توجه أمني بشكل رئيسي حيال التهديدات الإجرامية والجهادية، فعززت وجودها العسكري وعمليات محاربة الإرهاب، وزادت من جهودها لتأمين الحدود الجنوبية لأوروبا. فكانت هناك مبادرات للحد من الهجرة غير الشرعية مثل "عملية الرباط" لسنة 2006، و"عملية الخرطوم" لسنة 2014، إضافة إلى خطة الإتحاد الأوروبي لسنة 2015 التي تتضمن إعادة توطين

اللاجئين، وأيضا القيام بعمليات عسكرية لتعطيل شبكات المهربين، والملاحظ عن هذه المبادرات أنها تقتصر على معالجة أعراض مشاكل منطقة الساحل الإفريقي وحسب³⁶.

كما وضعت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا خطة عمل للاستجابة الإقليمية، اعتمدها رؤساء الدول والحكومات بـ "أبوجا" في 1 ديسمبر 2008، والتي انتهت رسميا في 1 ديسمبر 2011، كما تم وضع خطة عمل للإتحاد الإفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة المنظمة (2008 - 2012)، ومبادرة ساحل غرب إفريقيا المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي يتم بموجبها تنسيق بناء القدرات في سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، وهي تركز أساسا في إنشاء وحدات لمنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في كل بلد³⁷.

وفي إطار مكافحة الإرهاب تدعمت القارة الإفريقية بالعديد من الإجراءات، كاتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 1999 حول الوقاية ومكافحة الإرهاب، وكذا مخطط العمل لسنة 2002 حول الرقابة ومكافحة الإرهاب، إلى جانب بروتوكول سنة 2004 المتتم لاتفاقية 1999، وأمام تحدي ظاهرة الإرهاب قررت بلدان المنطقة، ومبادرة من الجزائر تشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب، باعتبار أن التعاون الثنائي والإقليمي هو السبيل الوحيد للتغلب على هذا الخطر المدمر، وسعيا لتجسيد إجراءات ديناميكية ومتناسقة، نظمت الجزائر ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الإفريقي يومي 16 و 17 مارس 2010، بمشاركة وزراء الخارجية وممثلي كل من الجزائر ومالي، وبوركينا فاسو وموريتانيا وليبيا والنيجر وتشاد، حيث تم التطرق إلى الوضع الأمني في

المنطقة، وضرورة تنسيق الجهود للتصدي للتهديد الإرهابي وارتباطه بالجريمة المنظمة المتمثلة في الجريمة العابرة للحدود، والتجارة غير الشرعية بالأسلحة، والمخدرات والاتجار بالبشر، وقد أشار وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق "مراد مدلسي"، أنه "ينبغي لنا أن نتحرك، بكل حزم بتدابير ملموسة، من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والدولي، التي يجب تحسينها، وتكييفها إن اقتضى الأمر"، وعلى هذا النحو فالمكافحة الفعالة ضد الإرهاب تنبع من مقارنة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهة هذه الظاهرة دون هوادة على الصعيد الوطني، إلى جانب تعاون هادف ومحكم حول المعلومات، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي سواء على مستوى التعاون العسكري، أو على مستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي³⁸.

إن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، التي تطرحها ظاهرة الجريمة المنظمة، والمتمثلة على وجه الخصوص في ثالث الموت (المخدرات، الإرهاب، والهجرة غير الشرعية)، تتجاوز قدرات أي دولة منفردة، بل إن تضافر جهود دول الإقليم مجتمعة والتنسيق فيما بينها، مع ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لاقتصاديات دول منطقة الساحل الإفريقي، بالتوازي مع الإصلاح السياسي الذي بات ضرورة، هي الخطوات الأولى للقضاء على الثالث المرعب، وضمان الاستقرار بالإقليم، حيث أن دول الإقليم تمثل سوقا ضخمة، للتجارة البينية بين دول الإقليم دون عوائق جمركية، والتي ستعمل على تكامل اقتصاديات المنطقة مع دول الجوار الغنية، فدول كموريتانيا والسنغال، ومالي وبوركينا فاسو، والنيجر، والكاميرون، ووسط إفريقيا، وتشاد، تعتبر دولا فنية مصدرة لليد العاملة، في حين أن دولا

غنية كنيجيريا، والجزائر، وليبيا، تعتبر دول وجهة للعمالة الوافدة، هذا فضلا عن أن بعضا من دول الإقليم يعتبر دولا زراعية بامتياز، ولكنها لا تتوافر على الرأسمال اللازم لإقامة المشاريع الزراعية ذات العائد المجزي، هذا بالإضافة إلى ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي حتى تكون جاذبة.

إن العمل على توفير فرص عمل في دول الإقليم لملايين الشباب الإفريقي، الذي يعاني تحت وطأة الفاقة والعوز هو الضمانة الأهم للحد من الهجرة غير الشرعية، وتحسين وتنمية المناطق المهمشة والنائية لا شك سيحد من تنامي القاعدة في تلك المناطق النائية، وهذا الأمر يتطلب سياسات وإصلاحات جادة من قبل دول الساحل الإفريقي³⁹.

خاتمة:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي والدائرة جنوب الصحراء الإفريقية، من مشاكل دائمة وخطيرة تحول دون التطور والتنمية في المنطقة، ومن أهم التحديات التي تواجهها هذه المنطقة ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها: الهجرة الغير شرعية، الاتجار بالأسلحة والمخدرات، وتفشي ظاهرة الإرهاب، مع وجود النزاعات المسلحة، والحروب من أجل مراقبة الثروات، وحالة اللااستقرار السياسي والمؤسسي إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقير، جعل منطقة الساحل أمام تحديات كبيرة أثرت على الأمن والاستقرار فيها، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فقط بل تأثرت باقي المناطق الإفريقية بامتدادات الجريمة المنظمة، وعلى وجه الخصوص منطقة شمال القارة الإفريقية.

كما أن الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، تعجز عن مكافحة هذه الظاهرة، نتيجة الهشاشة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها جل دول هذه المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض التوصيات والتي يمكن أن تؤدي إلى انحسار نفوذ جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، وذلك على النحو التالي:

- دعم دور منظمات المجتمع المدني: أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني، في التصدي لمثل هذه الشبكات الإجرامية، وذلك انطلاقاً من قدرة المجتمع المدني على رفع الوعي وتعبئة الرأي العام، على اعتبار أن السكان المحليين هم حائط الصد الأول ضد الجريمة المنظمة والفساد.
- تقوية النظام القضائي: فأى جهود مبذولة في مواجهة جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، لن يكون لها جدوى دون وجود نظام قضائي قوي ومستقر.
- زيادة الشفافية في النظام المالي العالمي: لا بد من تضافر الجهود الدولية لزيادة الشفافية في النظام المالي العالمي، وتسهيل الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتعاون في استيراد الأموال المسروقة، وهو ما يتوافق مع التوجهات الإنمائية للأمم المتحدة والمتعلقة بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة.
- إعادة النظر في النهج الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة: فمن الضروري إعادة النظر في النهج الدولي متعدد الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور المؤسسات الدولية القائمة، وفي مقدمتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات*.

- إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تنسيق الجهود الثنائية والإقليمية.
- الالتزام من قبل المجتمع الدولي ببذل جهود مستدامة لمساعدة الدول الضعيفة، والأكثر هشاشة سياسيا واقتصاديا في دول الساحل والصحراء الإفريقية، وذلك بدعم الحكم الرشيد بشكل شفاف وثابت، ودعم التنمية المستدامة، إضافة إلى تسوية الصراعات القائمة ومعالجة تبعاتها الإنسانية.

الهوامش:

- 1 - علي عبد الرزاق جلي، "الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي"، أعمال ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003، ص. 50.
- 2 - أحمد عبد العليم، "توظيف سياسي: مخاطر الجريمة المنظمة على الاستقرار الدولي"، نقلا عن موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة:
<http://www.futurecenter.ae/report.php?report=804>، (2016/03/01).
- 3 - غنام محمد غنام، "طبيعة العلاقة بين جرائم الاحتيال والجريمة المنظمة"، أعمال الندوة العلمية: العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام 18-20 / 20 / 2007، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص 4-5.
- 4 - أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها، أركانها"، أعمال الندوة العلمية: العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام 18-20 / 20 / 2007، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص 7-11.

5- عبد الفتاح ولد باباه ، "الإطار القانوني للمخدرات والجريمة المنظمة من منظور القانون الدولي"، أبحاث الملتقى العلمي المخدرات والجريمة المنظمة، أيام 13- 15 أكتوبر 2015، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص.472.

6 - نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية، ع.26، أكتوبر - ديسمبر 2015، ص.40.

7 - الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.4.

8 - "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، تقرير رقم 227، (2015/06/25)، نقلا عن موقع:

<http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227-the-central-sahel-a-perfect-sandstorm.aspx>

9 - سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2012/04/05)، ص ص.5-6.

10 - الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.3.

11 - Dalal Benbabaali, "un espace charnière, le sud algérien et la migration subsaharienne vers l'Europe, espace temps", Net Travaux ,(10/9/2012).

12 - أحمد دياب، "الأزمة الليبية وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، نقلا عن موقع:

<http://www.alhayat.com/Articles>، (2016/01/08).

13 - "Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle", p.2,

<http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/sahel-fr.pdf>.

14 - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكرم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص. 24.

15 - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، مرجع سابق.

16 - نفس المرجع.

17 - نفس المرجع.

18 - Wolfram Lacher, " Organized Crime and Conflict in the Sahel – Sahara Region",

<http://carnegie-mec.org/2012/09/13>.

* منطقة الساحل الإفريقي: تتوسط منطقة الساحل القارة الأفريقية مع قرب أكثر إلى الشمال، وتمتد من السنغال والرأس الأخضر وموريتانيا غربا وصولا إلى السودان وإريتريا وجيبوتي وإثيوبيا شرقا مرورا بـ مالي والنيجر وتشاد وأقصى شمال نيجيريا. أما حدوده من الشمال، فيوجد المغرب والجزائر وليبيا وصولا إلى مصر، ويمتد الساحل جنوبا إلى أقاصي بوركينا فاسو وأجزاء من أفريقيا الوسطى مع أنه يتسع ويضيق في غير انتظام، وإن كان باحثون جغرافيون كثر يُقدرون أن عرضه (من الشمال إلى الجنوب) يتراوح بين أربعمئة وخمسمئة كيلومتر، أما طوله (من الغرب إلى الشرق) فيناهز 5500 كيلومتر.

19 - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621792547412>

[4.html](#)، (2016/02/01).

20 - نوال بومليك، مرجع سابق، ص. 43.

21 - عبید إمیجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، نقلا عن:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/2014102161119511573.html>, (2016/04/12).

22 - نفس المرجع.

23 - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، مرجع سابق.

24 - الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعر الموت الدولي"، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>, (2016/04/18).

25 - نفس المرجع.

26 - Henri Plagnol et François Loncle, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne", Rapport d'information, N° :4431,06/03/2012, p.26.

27 - الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق.

28 - نفس المرجع.

29 - تقرير "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية ببروكسل، 2015/06/25، نقلا عن:

<http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227-the-central-sahel-a-perfect-sandstorm.aspx>

30 - أحمد عبد العليم، مرجع سابق.

31 - نوال بومليك، مرجع سابق، ص.44.

- 32 - نفس المرجع، ص. 45.
- 33 - نفس المرجع، ص. 45.
- 34 - نفس المرجع، ص. 46.
- 35 - نفس المرجع، ص. 47.
- 36 - تقرير "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، مرجع سابق.
- 37 - نوال بومليك، مرجع سابق، ص. 47.
- 38 - "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، ملف إفريقيا، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ع. 570، جانفي 2011، ص. 38.
- 39 - الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مرجع سابق.
- * هذه التوصيات مقتبسة من التقرير الصادر عن وحدة أبحاث النزاعات "CRU"، في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، والمعنون بـ "القوى الإجرامية الجديدة: نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى السياسة في جميع أنحاء العالم، وسبل مواجهتها" والصادر في شهر جانفي 2016.

مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته.

د/ يعيش محمد / قسم التاريخ / جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
yaichemohamed50@yahoo.fr

الملخص بالعربية:

في هذا المقال حاولنا تناول إشكالية مهمة في تاريخ ثورتنا، تمثلت في مسألة تجسيد قرارات مؤتمر الصومام، والتي لم تكن سهلة وممكنة إلا بعد جهد كبير وفترة زمنية، وذلك يرجع إلى عدم انسجام بعض تلك القرارات مع واقع الثورة المعاش، ومثالية بعضها الآخر، وخاصة القرار المتعلق بأولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، وعليه أثرت معارضة شديدة في الداخل والخارج، وكل ذلك اندرج في إطار الصراع السياسي بين عبان رمضان في الداخل وابن بلة في الخارج، وكانت ساحته الرئيسية قاعدة تونس والأوراس، وتعرضت الثورة لمحنة شديدة، لم تنته إلا بخسائر جسيمة وبجهود ضيقت في حمل المعارضين على تقبل تلك القرارات، وفي نهاية المطاف تبين أن قرارات الصومام وعلى الرغم من بعض الانتقادات كانت مفيدة للثورة على الصعيد التنظيمي والوحدوي، وهذا ما نحاول تناوله في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، مؤتمر الصومام، تجسيد قرارات الصومام،

معارضة قرارات الصومام

الملخص باللغة الأجنبية:

In this article we have tried to address the problem of the task in the history of our revolution, was the question of the embodiment decisions soummam conference, which were not easy and possible only after considerable effort and time period, due to the incompatibility of some of those decisions with the reality of the revolution pension, and perfect each other, in particular resolution on the primacy of the inside to the outside political priority on the military, and the strong opposition it raised at home and abroad, all of which is integrated as part of a political conflict between Abane at home and the son of injury abroad, and was acquitted Home Tunisia and Aures base, came the revolution severe distress, did not end until a loss and serious efforts wasted in getting opponents to accept those decisions, and ultimately show that the decisions Alsomam despite some of the criticisms have been useful to the revolution on the organizational and Unionist level, and this is what we are trying to be addressed in this article.

مقدمة:

يعتبر مؤتمر الصومام حدثا مهما وحاسما في تاريخ الثورة التحريرية، فقد فعلت قراراته النشاط السياسي والعسكري للثورة، وأوضح ميثاقه مبادئ وأهداف الكفاح التحريري، وإن كان الإجماع حاصل على أهمية المؤتمر كحدث إلا أن بعض مقرراته لم

تحض بالإجماع وتعرضت للانتقاد، وهو ما جعل كثير من قضايا المؤتمر مثار جدل ونقاش، فعلى الرغم من إصرار القيادة الجديدة على التنفيذ الصارم لتلك المقررات، فقد تأخر تعميم تجسيد المقررات في بعض المناطق إلى النصف الأول من سنة 1957، فلماذا أخذ هذا الخلاف منحى الصدام والمواجهة؟، وكيف تمت تسوية الانعكاسات التي خلفها الصراع على مشروعية الصومام؟، هذا ما نحاول التعرف عليه من خلال توضيح كثير من ملاحظات المؤتمر وبيان سبل تجسيد قراراته والصعوبات التي اعترضت ذلك.

أولا . ظروف انعقاد مؤتمر الصومام:

انعقد المؤتمر في ظروف صمم فيها العدو القضاء على الثورة، وظهرت أطماع القادة الفرنسيين في الاعتماد على الوسائل العسكرية والسياسية لإخماد الثورة في مختلف المناطق، ورغم صعوبة التنسيق والاتصال بين المناطق فقد قطعت الثورة شوطا كبيرا وحققت انتصارات باهرة منذ اندلاع الثورة وإلى غاية انعقاد المؤتمر، وترجع فكرة المؤتمر إلى لحظة اندلاع الثورة حيث اتفق قادتها في اجتماع 23 أكتوبر 1954 على عقد مؤتمر عام في جانفي 1955، ونظرا للظروف الصعبة التي كانت تواجهها الثورة، خاصة في التنسيق والاتصال، وبحكم تعرض أغلب قادة مناطق الثورة الخمسة للاستشهاد أو الاعتقال فان الفكرة تأخر تجسيدها.

وفي سنة 1956 توجهت جهود التنسيق التي بعثها عبان رمضان مع قادة المنطقة الثانية بالاتفاق على عقد مؤتمر عام لقادة الثورة بمنطقة الشمال القسنطيني، وتفيد الشهادات أن المقترح جاء من قبل زيغود يوسف الذي أكد لمبعوث عبان استعداد

منطقته الكامل لإنجاح المؤتمر، واقترح منطقة بوزعرورة بالقل مكانا للاجتماع¹، وتؤكد شهادة أوعمران أن زيغود أرسل برقية لعبان في هذا الشأن اطلعا عليها رفقة ابن امهيدي، وبعد مناقشة الموضوع أرسلت برقية لإعلام وإشراك الوفد الخارجي في الموضوع²، ولكن ظهرت بعض الصعوبات حالت دون عقده هناك، كما تعذر عقده بجمال سوق اهراس في عهد مصطفى ابن بوالعيد، والذي شكل لجنة لتحضير المؤتمر وطلب منها الاتصال بقيادة الشمال القسنطيني وقيادة الخارج³، وبعد الاتصالات والمداولات بين القادة في الداخل والخارج تم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر في منطقة البيان⁴، وذلك باعتبارها منطقة تتوسط مناطق الشرق والغرب وقريبة من مدينة الجزائر مقر قيادة عبان، وإثر اشتباك خاضه الوفد القادم من العاصمة بمشدالة وفرار البغل الذي كان يحمل بعض وثائق المؤتمر لمعسكر العدو تقرر نقل الاجتماع إلى الضفة اليسرى للوادي التي كان يشرف عليها عميروش، واختيرت قرية ايفري بأوزلاقن قرب مدينة أقبو غرب بجاية كمقر للمؤتمر، وحدد تاريخ 14 أوت 1956 موعدا لانعقاده⁵.

افتتح المؤتمر أعماله يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 لتنتهي يوم 23 أوت، وذلك بمشاركة معظم قادة الثورة عدا الوفد الخارجي وممثلي منطقة أوراس النمامشة، وشارك في مداولات الاجتماع رمضان عبان ممثلا لمنطقة الجزائر العاصمة، وكريم بلقاسم ممثلا للمنطقة الثالثة، وعمار أوعمران ممثلا للمنطقة الرابعة، وزيغود يوسف ومعه ابن طوبال استثناء ممثلين للمنطقة الثانية، ومثل ابن مهدي المنطقة الخامسة دون أن يستشير نوابه.

وخلال جلسات الاجتماع تم تقييم حصيلة اثنين وعشرين شهراً من الكفاح، ودرس كل ما يتعلق بشؤون الثورة، وعلى ضوءها تم توضيح آفاق المستقبل وإستراتيجية

العمل، وإن كان المجتمعون متفقين على كثير من القضايا فان نقاشاتهم لم تخلو من الحدة والجدال، ويبدو في نظرنا بروز جبهتين في هذا النقاش، يمثل الأولى زيغود يوسف بثقله المحترم، ويمثل الثانية بقية الأعضاء الذين يظهر أنهم جاءوا إلى المؤتمر متفقين على المقررات بحكم ارتباطهم بتنسيق وثيق، ومع ذلك كانت جبهة زيغود التي عززت بنائيه ابن طوبال قوية، لكنها تمثل أقلية ظلت تناقش بحدة بعض المسائل الخلافية ومنها:

- مسألة التمثيل: حيث تساءل زيغود عن عدم حضور ممثل الأوراس، وبالخصوص الوفد الخارجي، وعبر عن تخوفه من هذا الغياب الذي ينقص من أهمية المؤتمر، وذلك بحكم أهمية منطقة الاوراس ودورها في الثورة وثقل قادة الخارج وقوة نفوذهم المعنوي.

. مبدأي "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية السياسي على العسكري": حيث عارض زيغود بشدة المبدأين، وبخاصة المبدأ الثاني معتبرا أن القائد يجب أن يكون سياسيا وعسكريا في نفس الوقت.

- إلحاق المعتدلين بقيادة الثورة: إذ اعترض زيغود على تولي المعتدلين أية مسؤوليات قيادية في الجبهة لأن ذلك يضر بالثورة، وهذا الأمر جعله يسر لمرافقيه بالعبارة الخالدة " الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت"⁶.

ثانيا . قرارات المؤتمر ونتائجه:

لقد صادق المؤتمر بعد المناقشات على قرارات هامة، يمكن أن نلخصها في

النقاط الآتية:

1- تقسيم البلاد إلى ست ولايات ورسم حدودها من جميع الجهات، وتقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة، وتكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاث.

2- نظمت القرارات العسكرية التي أقرت التوحيد العسكري والرتب واللباس والمصالح والمخصصات.

3- أقرت القرارات السياسية تنظيم النشاط السياسي على الشكل التالي :

أ- المؤسسات القيادية وتشمل :

- لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من خمسة أعضاء، وتكفل بالإشراف على الجهاز السياسي والعسكري للثورة، ولها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يتألف من 34 عضو (17 منهم دائمين و17 مؤقتين) ويعتبر المجلس أعلى جهاز تشريعي للثورة (برلمان)، يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية، وهو المخول بإيقاف القتال والبت في القرارات المصيرية.

ب- المحافظون السياسيون: مهمتهم سياسية، فهم يساعدون جيش التحرير الوطني ويقدمون المشورة وينقلون الأخبار ويوجهون الشعب ويواجهون الحرب النفسية.

ج - المجالس الشعبية: تشكل عن طريق الانتخاب في جميع قرى ومدن الوطن لتشرف على سير الحياة اليومية وما يتعلق بالشؤون العدلية والمالية والاقتصادية.

- د- العلاقة بين الجبهة والجيش: قرر المؤتمر أولوية السياسي على العسكري.
- ه- العلاقة بين الداخل والخارج: أقر المؤتمر أن تعطى أولوية الداخل على الخارج.
- و- المحاكم: تشكيل محاكم لتحاكم المدنيين والعسكريين، وفقا للقوانين المسنة⁷.

هذا وأقر المؤتمر ميثاقا سياسيا لسير الثورة يعد منهاجا ودستورا لها، وجاء في كراسة تشتمل على أكثر من ثلاثين صفحة، وقد تم تحضيرها أشهرها قبل انعقاد المؤتمر، وذلك بمساهمة عبان وابن امهيدي وتمام وكذا العناصر الشيوعية الملتحقة بالثورة (عمار أوزقان، محمد لبحاوي)، وقد ورد في محضر المؤتمر أن المجتمعين اطلعوا على الميثاق ووافقوا عليه، ولا ندري ما إذا نوقشت جميع قضاياها أو صودق عليه بشكل عام، ونرجح أن تكون المصادقة تمت بعد القراءة الأولية ولم يعط له كامل الوقت رغم أهميته السياسية والإيديولوجية، مثلما حدث لميثاق طرابلس في ماي 1962، وقد استعرض الميثاق الحالة السياسية الراهنة التي تنتهجها جبهة التحرير الوطنية وإستراتيجية المستعمر في القضاء على الثورة، وتعرض للأفاق العامة التي حددت الأهداف من الحرب والمهام الجديدة لتفعيل الثورة، وفيما يخص وسائل العمل والدعاية استعرض الميثاق نظرة جبهة التحرير الوطني للحركة الفلاحية والعمال والشباب والمتقنين والتجار والمرأة. وأكد على تضامن الشمال الإفريقي وتفعيل الموقف الجزائري أمام العالم⁸.

ويعد مؤتمر الصومام انتصارا كبيرا للثورة التحريرية، فلقد أرسى تنظيما سياسيا محكما وخلق جيشا نظاميا، وخرج بقيادة وطنية موحدة قادرة على تنسيق المواقف والإشراف على الثورة في كامل مناطق الوطن، وقد أثرى منهاج مؤتمر الصومام إيديولوجية

جبهة التحرير الوطني، وزود الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لتوفير أسباب نجاح الكفاح المسلح والوصول إلى استقلال البلاد، وإنه وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهها المعارضون لمقررات الصومام فإن المؤتمر ومقرراته كانت نقلة نوعية في مسيرة الثورة التحريرية، وتأكيد على ذلك يمكن الاستئناس بشهادة ابن طوبال الذي تحدث عن إيجابيات مؤتمر الصومام لإطارات جبهة التحرير الوطني في مستهل عام 1960 بالقول: "... لكن هذا المؤتمر رغم نقائصه ورغم ضعف التمثيل على المستوى الوطني أقام مع ذلك وحدة نظامية، وحققت الجزائر لأول مرة مثل هذه النتيجة، وشهدنا لأول مرة مثل هذا التنسيق ومثل هذه المعركة، أعني تنصيب هياكل كانت هي الهياكل نفسها في جميع الأماكن، ولأول مرة كان لنا جيش موحد لم يكن له في السابق من الجيش إلا الاسم ... ولأول مرة أيضا في تاريخ ثورتنا حدد ما يشبه المبادئ، أو خطوط السير لثورتنا فحظيت بنفس جديد وبروح جديدة لاستئناف سيرها وبقوة أزيد وثقة في المستقبل إلى حد بعيد ، وبقيادة موحدة في هذا الوقت كان التنسيق فعليا بين الولايات، كما أن التنسيق بين الداخل والمنظمة في الخارج أصبح حقيقيا، وهو ما لم يكن موجودا من قبل".⁹

ومما سبق يتجلى لنا أن انعقاد مؤتمر الصومام كان حدثا كبيرا في تاريخ الثورة التحريرية، وقد كان محطة حاسمة لتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا وتوحيد القيادة وإستراتيجية العمل وتوضيح الموقف من مختلف القضايا، وبفضل ما أقره مؤتمر الصومام من تنظيمات ومبادئ قطعت الثورة أشواطاً في مواجهة السياسة الفرنسية وإلحاق الهزيمة بمخططاتها الجهنمية.

ثالثاً: جهود تجسيد مقررات المؤتمر:

بمجرد عودة القادة المشاركين في مؤتمر الصومام إلى مراكز نشاطهم بادروا إلى إعلام المسؤولين المحليين بالمقررات المصادق عليها، وطلبوا منهم مباشرة تنفيذها في الميدان، وقد بادرت بعض المناطق إلى عقد الاجتماعات للمناقشة والإثراء، وصدرت في مناطق أخرى أوامر فوقية تطلب التعجيل بتجسيد مقررات الصومام العسكرية منها والسياسية، وفي هذا الشأن يؤكد علي كافي . احد قادة الولاية الثانية . على ما يلي: "وشرعت الولاية في عملية شرح ضخمة لقرارات المؤتمر بعد مؤتمرها المحلي"¹⁰ . وجسدت منطقة القبائل مقررات المؤتمر بانضباطية وحزم¹¹ ، حيث تم إرساء النظام السياسي والإداري، وأعيدت هيكلة الجيش ونصبت المجالس الشعبية، وكذلك الأمر بالنسبة للمنطقة الرابعة التي كان يقودها اوعمران، وأما المنطقة الخامسة فقد تفاجأ قادتها بانعقاد المؤتمر، واحتج البعض على مقرراته، لكن ما لبث أن اقنع ابن امهيدي نوابه بضرورة تجسيد مقررات المؤتمر¹² ، وكان طبيعياً أن تجد مهمة تجسيد القرارات صعوبات ميدانية عملت قيادة الولايات على تجاوزها، من مثل تحديد المسؤوليات بدقة والتقسيم الجغرافي... الخ، وقد استهجن مثلاً إشارات الشمال القسنطيني إجراء تعليق الرتب ولم يطبقوه، كما استمر الجدل طويلاً بخصوص مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأفرز انعكاسات سلبية¹³ ، لكن غير المتوقع هو أن يجد المؤتمر كل تلك المعارضة الشديدة لمقرراته، وهي معارضة نشطتها القيادات التي لم تحضر المؤتمر، وهي قيادة الوفد الخارجي وقادة الأوراس والنمامشة والقاعدة الشرقية في الداخل.

رابعاً : معارضو مؤتمر الصومام:

ظهرت معارضة لمؤتمر الصومام وللجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل والخارج، وكان يحركها أساساً ابن بلة بدعم من الاستخبارات المصرية، وفيما يلي استعراض لهاتين المعارضةتين.

1. المعارضة في الخارج:

بمجرد تلقي ابن بلة ورفاقه رسالة عبان التي تعلمهم بانعقاد المؤتمر وتبلغهم بقراراته أعلن ابن بلة معارضته لهذه القرارات، والتمس من عبان تأجيل الإعلان عن المقررات إلى غاية مناقشتها مع جميع القادة المؤهلين¹⁴، وبعث ابن بلة برسالة أخرى إلى قيادة الداخل، ضمنها مؤاخذاته على مقررات المؤتمر، وعددها في النقاط الآتية:

- غياب الطابع التمثيلي للمؤتمر بسبب عدم حضور الوفد الخارجي، الأوراس، وهران، والمنطقة الشرقية.

- عدم أهلية عبان ورفاقه لوحدهم في التحكم في مصير الثورة التي يجهلون كل شيء عنها¹⁵.

وقد احتدم الجدل وتحول إلى عدااء مستفحل بين خصمين عنيدين: عبان وابن بلة، ومثلما اجتهد عبان في ترتيب الأمور لصالح تكريس نفوذه سعى ابن بلة للبحث عن أنصار له لإعادة الاعتبار لنفوذه، ولن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي أو الدخول في مناقشات مسلحة وتصفية حسابات، وقد كادت تستفحل الفتنة بين ابن بلة وقادة

الداخل، لكن حادث اختطاف الطائرة المقلدة لابن بلة ورفاقه في أكتوبر 1956 وضعت حداً لذلك وحسمت الموقف لصالح عبان.

ومع ذلك فإن دعاية ابن بلة القوية ضد المؤتمر وتوكيله لمحساس مسؤول قاعدة تونس بحماية الثورة بالطريقة التي يراها مناسبة دعت محساس وأنصاره الى الاستمرار في حملة المعارضة لمقررات الصومام، وقد كان محساس المقرب من ابن بلة ثوريا صارما معارضا للسياسيين، ويرى ضرورة مجابهة السياسيين الذين "حرفوا الثورة" حفاظا على الثورة، ومن أجل ذلك كان ينسق مع ابن بلة ومحمد يوسف في المغرب من أجل تصحيح الوضعية¹⁶، وبحكم تواجده في قاعدة تونس الإستراتيجية وارتباطه الوثيق بقيادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية فقد شكل جبهة معارضة قوية موالية لابن بلة، وتؤكد بعض الشهادات أن هذه القيادات كانت تحضر لمؤتمر تصحيحي في تونس بمناسبة حضور ابن بلة لاجتماع تونس في أكتوبر 1956، وأنه وصلهم من ابن بلة خطاب مسجل يعدد فيه المزالق التي وقع فيها المؤتمرون ويدعو إلى تصحيح المؤتمر¹⁷، وواصل محساس التزامه بعد اعتقال ابن بلة، فقد رفض الاعتراف بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، والتعامل مع مبعوثيها إلى تونس (ابن عودة، آيت احسن، مزهودي)، وأعلن معارضته لقرارات الصومام، وقد دعا محساس القادة الموالين له لعقد اجتماع في ديسمبر 1956، صادق على مبدأ الوقوف في وجه "مخرفي الثورة" ومعارضة قرارات الصومام، وقد اجتهدت لجنة التنسيق والتنفيذ في تجاوز المشكلة مع محساس وديا، وأمام تفاقم الأزمة رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتحرك بسرعة لتخليص قاعدة تونس من تنازع سلطتين، ومن فوضى عارمة تؤثر على إمدادات الأسلحة وعلى العلاقات مع السلطة التونسية، فانتقل الأمين دباغين إلى تونس

وشرح للرئيس بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي حقيقة الوضع في الجزائر، وفند افتراءات محساس الطاعنة في قرارات مؤتمر الصومام وسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكنه لم يستطع كسب الموقف التونسي في هذه القضية، إذ أن محساس كان محل إيثار كثير من المسؤولين التونسيين، وكانت السلطات التونسية بدورها مترددة، وتريد أن تناور باستعمال الورقتين لخدمة أهدافها، وأثرها اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها بتعيين أوعمران مسؤولاً عسكرياً عن الوفد الخارجي ومشرفاً عن التسليح، وطلبت منه الانتقال إلى تونس لتسوية قضية محساس بالتعاون مع ابن عودة ومزهودي، وأبرقت برسالة إلى السلطات التونسية، شرحت فيها الموقف من الفتنة التي يثيرها محساس في تونس ويوقع فيها الأوساط التونسية في الخطأ، وأكدت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوقيع جميع أعضائها "نحرص على إعلامكم بأن لجنة التنسيق والتنفيذ المنتخبة في المؤتمر الوطني في 20 أوت 1956 عينت الدكتور محمد الأمين دباغين رئيساً لوفد جبهة التحرير الوطني والعقيد اوعمران نائباً له مكلفاً على الخصوص بفرع الإمداد، وفي انتظار وصول هذا الأخير الذي هو في طريقه إلى تونس فإن الرائد بن عودة بن مصطفى المدعو "مراد" وإبراهيم مزهودي مؤهلان للحدث باسم لجنة التنسيق والتنفيذ، ولذلك نرجو منكم تسهيل مهمة الإخوة الأمين دباغين و اوعمران ومزهودي وبن عودة ونرجو منكم زيادة على ذلك نقل الوقائع المذكورة أعلاه إلى علم حكومتكم¹⁸، وكان لهذه الرسالة ولجئي اوعمران إلى تونس ولقائه مع بورقيبة أثر في تحول موقف السلطات التونسية إلى جانب لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان محساس في نظرها ما زال يحظى بالتمثيل الرسمي والنفوذ الفعلي في تونس، خاصة وأن مجموعات سوق أهراس وأوراس النمامشة تقف إلى جانبه، وأنه يتفهم المطالب التونسية،

ولكن السلطات التونسية لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة التامة لأتباعه مع أنصار صالح بن يوسف ووضع حد لتصرفات المجموعات المتمركزة في تونس¹⁹، وقد سمحت لها الظروف المستجدة، وخاصة اعتقال قادة الوفد الخارجي في أكتوبر 1956 وتمكنها من فرض السيادة من أن تتبنى سياسة بديلة جاء بها ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ، وهو يلتمس عقد اتفاقية تنظم شؤون الثورة وتعيد النظر في ضوابط العلاقات الجزائرية التونسية، وهكذا قدمت السلطات التونسية دعمها لأوعمران مقابل تقديمه لتنازلات معتبرة تفيده في تأكيد السيادة التونسية²⁰.

واتبع اوعمران في تونس سياسة متشددة ضد محساس وقادة سوق أهراس المستقلين عن الولايتين الأولى والثانية والمجموعات الأوراسية، ويبدو أن محساس خضع للأمر الواقع وتجنب الدخول في صراع مع اوعمران بتونس حفاظا على مصلحة الثورة²¹، في حين يذكر عمار سعيداني أن قادة الأوراس وسوق أهراس غضبوا لتنحية أوعمران محساس عن مسؤولية تونس وتعيين ابن عودة، وكلفوا فوجا بتنحية ابن عودة بالقوة وإرجاع محساس إلى مكتبه بتونس، لكن محساس فضل الانسحاب من منصبه تحت ضغط أوعمران²²، وقد كان أوعمران في الوقت ذاته يخطط لإخضاع المجموعات الراضية لقرارات مؤتمر الصومام بالقوة حين المناورة أحيانا²³.

وقد اهتم أوعمران منذ بداية سنة 1957 بمهمة التموين بالأسلحة والذخيرة ونقل الشحنات المتواجدة بليبيا عبر التراب التونسي لتسلم إلى وحدات الجيش، وكان أول عمل أنجزه هو التفاوض مع الحكومة التونسية بهدف الاستفادة من مساعداتها وإيجاد آليات محكمة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة²⁴، إن هذا التعاون التونسي الجزائري قضى

على جيوب المعارضة اليوسفية وأنهى الخلاف المتفاقم بين جماعة الخارج ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد تفرغ أوعمران لإعادة النظام بالمناطق الحدودية الجزائرية كونها أرضية إستراتيجية لمرور الأسلحة كان محساس يفكر من قبل لجعلها ولاية مستقلة.

إن محساس الذي تظاهر بالاستقالة كان يناور في الخفاء لإبقاء سلطته مفروضة في تونس، وعندما أدرك أوعمران نواياه قرر اعتقاله، تمكن محساس من الهروب من سجنه وقدم شكوى إلى بورقيبة زادت في تعقيد العلاقة معه، إذ تضمنت تلك الشكوى الدعوى بان أوعمران يفكر في التحالف مع اليوسفيين وفي الانقلاب على نظامه، ولعلاج هذه المشكلة استدعى أوعمران محمد الأمين دباغين و محمد يزيد في 15 أفريل 1957 لعقد مباحثات مع بورقيبة ووزير داخلته المهيري، والمطالبة بتسليم محساس لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن السلطات التونسية ظلت تماطل²⁵.

لقد أشار أوعمران في إحدى تقاريره بالتفصيل الى مشكل تطهير قاعدة تونس من محساس وأتباعه، وقد خص وضعية منطقة سوق أهراس بالحديث ولم يشر الى مناطق النمامشة وصدراة وعين البيضاء، وهي مناطق كان يتوجب على قادتها البحث عن حلول لقيادة الولاية الأولى بالتعاون مع قادة منطقة الاوراس الذين وصلوا في هذه الأثناء الى تونس، فقد رأى أوعمران ان يتبع خيار التفاوض مع قادة سوق أهراس، واقترح أن تشكل منطقتهم قاعدة شرقية في مرتبة ولاية، تتكفل بنقل السلاح الى الداخل، كان هدفه استمالة بوقلاز قائدها ونوابه من اجل التعاون معه وإنهاء موالاتهم لمحساس، حصل هذا الاتفاق في مارس 1957 والتمس أوعمران من لجنة التنسيق والتنفيذ مباركته²⁶ وهو ما حصل بالفعل، واتبع أوعمران خيار الشدة مع قادة المناطق الأخرى المناوئين له، لقد

زكى تعيين محمود لقيادة منطقة النمامشة وشن حملة تصفية ضد أنصار عباس لغرور، كما قرب إليه عبد الله بلهوشات ممثلاً لمنطقة صدراته، وكان حاج علي الحركاتي من العناصر الأولى الداعمة لسلطة أوعمران فاختره لتمثيل منطقة عين البيضاء.

اعتقد اعران ان سياسة اللين حيناً والشدة أحياناً يمكن أن تحقق نتائجها، وفعلاً حقق مبتغاه ولكن على حساب توضيحات جسام، يقول اوعمران عن مهمته التي توجت بإنهاء مشكلة محساس وطروحاته المظلمة للقيادة في تونس والداخل، " بالرغم من تجذر هذه الحملة في داخل المناطق، نجحنا في مواجهة تلك الذهنية عن طريق عمل طويل النفس تمثل في اجتماعات مختلفة داخل المناطق، وحققنا نتائج ايجابية بحيث أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ معترفاً بها من طرف كل المناطق كما تم الاعتراف بأخطاء الماضي وتصحيحها نهائياً الى درجة صار معها محساس في حكم عامل الفتنة للقضية الجزائرية حتى في نظر أولئك الذين كان يعتمد عليهم من أجل إسقاطنا"²⁷، وأخيراً اضطر محساس للفرار إلى خارج تونس خشية من اغتياله، وهكذا يبدو لنا أن المعارضة التي قادها محساس باسم بن بلة في تونس كانت شديدة ومؤثرة على سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد واجه محساس بالقوة القادة المعارضين (لزهر شريط قائد النمامشة وعباس لغرور قائد الأوراس وطالب العربي قائد السوافة)، وهكذا فإن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تفرض سيطرتها نهائياً في تونس إلا بتوضيحات جسيمة في النصف الأول من سنة 1957²⁸.

هذا ولم تسجل قاعدة المغرب أية معارضة تذكر بسبب إشراف قيادة ولاية وهران على القاعدة²⁹، وأما فدرالية الجبهة بفرنسا فأبدت بعض التحفظ لكنها لم تعلن أية

معارضة، وقد بادر عبان بإرسال صالح الوانشي للإشراف على الفدرالية إلى أن عينت لجنة التنسيق والتنفيذ شخصا آخر موالي لعبان هو محمد لبحاوي.

2. المعارضة في الداخل:

ارتكزت المعارضة في الداخل بين قادة الأوراس المتفرقين والنمامشة والقاعدة الشرقية، فقد عرفت منطقة الأوراس بعد اغتيال شيحاني بشير واستشهاد مصطفى بن بوالعيد انقسامًا حادًا، ولم يتسن لها حضور مؤتمر الصومام، وكان عباس لغرور وعاجل عجول يشرفان على خنشلة وكيمل، في حين قررت قيادة منطقة باتنة الانفصال وتعيين عمر بن بوالعيد الذي اتصل بقيادة منطقة القبائل مسؤولًا عن الأوراس، كما قررت كتلة النمامشة الانفصال عن قيادة الأوراس إثر خلافات حادة مع لغرور، وشكلت بعدها مجموعة عين البيضاء. صدراتة قيادة مستقلة³⁰.

وقد درس مؤتمر الصومام وضعية الأوراس وقرر إرسال زيغود ومزهودي وعميروش لإصلاح الوضع، واثر استشهاد زيغود وانتقال مزهودي إلى تونس انتقل عميروش إلى الأوراس، وكان هذا الأخير صارمًا في معاملته لقادة الأوراس وبتسرعًا في إصدار أحكامه، فقد حكم بإعدام عجول مما حدا بهذا الأخير لتسليم نفسه لأقرب مركز عسكري فرنسي، كما أن سياسة القوة التي اتبعتها عميروش وأوعمران مع قادة أوراس النمامشة خلفت انعكاسات كبرى على استقرار المنطقة، حيث استمرت الأزمة التي أضرت كثيرًا بنشاط الثورة هناك، لم يحسمها تعيين محمود الشريف قائدًا للولاية الأولى في ربيع عام 1957،

إذ ورغم الاغتيالات الجماعية التي لحقت بحيرة القادة وإرساء النظام الجديد ظلت بعض المجموعات تعلن الثورة على قرارات الصومام والقيادة الجديدة³¹.

لقد توصل عميروش بعد جهود كبيرة من عقد اجتماع في 20 أكتوبر 1956 ضم ثلاث قادة بارزين في الأوراس، هم الطاهر نويشي واحمد نواورة ومحمد العموري، سيشكلون نواة صلبة لقيادة جديدة يتصدرها العموري، الذي أمضى بعدها رسالة باسم منطقة الأوراس يعبر فيها عن ولائه لكريم وسلطة القيادة الجديدة، وفي اجتماعات حاسمة لقيادة الأوراس برعاية عميروش ومحمدي السعيد في القبائل الصغرى (ديسمبر 1956 - جانفي 1957) تمت دراسة المشكلات التي تتخبط فيها الأوراس، عقدت تلك الاجتماعات في غياب عمر بن بوالعيد ومسعود بن عيسى ولكن بحضور أغلب القادة: لعموري، الحاج لخضر، الطاهر نويشي، إبراهيم كابويا، المكّي حيحي، عبدالحفيظ طورش، مدور عزوي، مصطفى رعايلي ومحمد الشريف بن عكشة، والتحق بهم سي الحواس خلال الاجتماع الأخير، في الاجتماع الأول بأقبو في 28 ديسمبر 1956 تم التوافق على مبادئ العمل الثوري وفق ما يقره مؤتمر الصومام، وقدمت عدة مقترحات لتفعيل العمل الثوري والتنسيق بين الولايات³²، وخصص الاجتماع الثاني في 4 جانفي 1957 لدراسة مشكلة القيادة في الأوراس والمسائل التنظيمية، دام لمدة أسبوعين، وقد أدان الاجتماع تصرف عجول، وقرر إرسال لجنة للتحقق من تهمّة المصالية الموجهة الى سي الحواس، واتفق على ضبط حدود الولاية ومناطقها، وطالب بتموين الولاية بالمال، وكانت أهم نقطة درسها الاجتماع هي تشكيل قيادة للولاية الأولى، حيث تم التطرق للخلاف الناشب بين الأوراسيين والناماشة، وقدم تقرير في هذا الشأن من طرف علي

النمر عن المهمة التي قام بها لدى القادة النمامشة، ولأن القادة النمامشة كانوا متواجدين بتونس تقرر أن يعقد اجتماع في مدينة تونس ينتدب له لعموري ونويشي ويصحبهم عميروش³³، وخلال الاجتماع الثالث المنعقد في 11 جانفي 1957 والذي حضره القادة الذين حضروا الاجتماعين السابقين مضافا إليهم سي الحواس وأحمد قادري اللذين وصلا المنطقة للتو، تعرض المجتمعون لقضية سي الحواس، حيث وجهوا له أربعة عشر سؤالاً تدور كلها حول وضعية منطقتهم وموقفه من المصالية، وقد أجابهم بأن التهمة الموجهة له نيممة وأنه كان معينا رسميا من طرف ابن بوالعيد، وأعلن محمدي السعيد في نهاية الاجتماع عن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ تعيين لعموري ممثلا للأوراس في تونس³⁴، وغداة الاجتماع تحرك موكب عميروش والعموري ونويشي باتجاه تونس عبر الشمال القسنطيني، وعاد القادة الآخرون إلى مناطقهم متذمرين من عدم عودة العموري معهم، لكنهم عازمين على تطبيق ما اتفق عليه ومنددين بأولئك الذين ما زالوا يعارضون قرارات الصومام ويعملون على إحياء النعرات المحلية³⁵، حيث كان عمر بن بوالعيد ومسعود بن عيسى يروجان أن قادة النمامشة عازمون على منع عميروش من دخول منطقتهم، وهكذا نجحت سلسلة الاجتماعات هذه في تكوين قيادة متماسكة للأوراس يعتمد فيها على كفاءة الشاب المثقف لعموري ورفيقه أنوار وعلی سي الحواس.

وبدوره نجح مزهودي في إقناع قادة النمامشة مبكرا بتعيين قائد جديد لمنطقتهم هو محمود الشريف، وأخذ بيده في توطيد سلطته، إبعاد القيادة القديمة عن الميدان وإمداده بالسلاح وكسب تعاون السلطة التونسية، ولكن مزهودي وبن عودة وجدا مشاكل في تثبيت سلطة لجنة التنسيق

والتنفيذ في تونس، حيث كان محساس يحرص قادة سوق اهراس ولغرور وجماعته على معارضة قرارات مؤتمر الصومام المنحرفة، تسببت تلك المعارضة الشديدة في تونس في تأخير حسم الأمور. وهكذا تم إرساء تنظيم مؤتمر الصومام في الأوراس تدريجياً، ووصل الى عمق المنطقة الثالثة الصحراء، والتي كان يتولاها سي الحواس وسي زيان، حيث أرسل عميروش عدة لجان الى هذه المنطقة من أجل شرح قرارات الصومام وتجسيدها، وفي مارس 1957 عقد سي الحواس اجتماعاً موسعاً لمسؤولي المنطقة من أجل تأكيد تجسيد قرارات الصومام العسكرية والسياسية³⁶، في حين ظلت بعض الفرق في الأوراس تعبر عن معارضتها لمؤتمر الصومام وعرفت تاريخياً باسم "المشوشين"، لم تتمكن قيادة الولاية الأولى من التخلص من حركتهم إلا في سنة 1960³⁷.

خامساً : تجسيد مبادئ منهاج الصومام.

إذا كانت القرارات العملية لقيت كل هذه المعارضة فإن تجسيد منهاج الصومام الذي تكفلت به القيادة التنفيذية جرى في ظروف أخرى. لقد حدد منهاج الصومام إستراتيجية العمل المستقبلي على المستوى الداخلي في:

- إضعاف الهيكل العسكري والبوليسي والإداري والسياسي للمستعمر.

. توفير الوسائل المادية للحرب.

. تدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وترقيته.

- مجابهة مناورات العدو الدعائية، وذلك بتمتين الوحدة الوطنية وتفعيل دور الطبقات الاجتماعية، وتشجيع المترددين على الالتحاق بالثورة، وعزل المتطرفين من الاستعماريين من خلال كسب الأحرار الفرنسيين.

وفي المجال الخارجي حددت إستراتيجية العمل في كسب التأييد المادي والمعنوي للثورة. وذلك بواسطة:

- تصعيد حملة تأييد الرأي العام الدولي.

- كسب الإعانة الدبلوماسية لصالح قضية الجزائر من خلال حمل الدول المحايدة على تأييد القضية الجزائرية.

وحددت جبهة التحرير الوطني وسائل العمل في وضع آليات محكمة لتنظيم الشعب الجزائري لخوض الكفاح، وتصنيفية الجو السياسي وتوضيح الأهداف الكفاحية، واستثمار الفئات الاجتماعية الفاعلة في دعم الثورة "الفلاحين، العمال الشباب، المثقفون، التجار والحرفيون، النساء"، والبحث عن الأنصار المستعدين لدعم القضية الجزائرية وهم كثر " الأحرار الفرنسيون، يهود الجزائر، تضامن الشمال الإفريقي"³⁸.

وقد عملت لجنة التنسيق والتنفيذ التي اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها على تنفيذ هذه الإستراتيجية، وكان العمل يجسد بنظرة شاملة وتنسيق جماعي محكم، وذلك رغم بعض التحفظات التي كان يأخذها كريم وبن امهيدي على عبان الذي عرف بتظاهره بالزعامة³⁹، وقد وزعت بين أعضائها المسؤوليات، فتكفل ابن امهيدي بالإشراف على العمل الفدائي، ودحلب بالصحافة والإعلام، وابن خدة بالعلاقات

والتنظيم السياسي والأمانة، وعبان بالتنسيق العام، في حين كان كريم شكليا يشرف على الجانب العسكري⁴⁰.

وكون ابن امهيدي بخبرته شبكة فدائية واسعة تقبض على القصة أوكل قيادتها العسكرية لياسف سعدي، وقد كان حكيما متقد الذكاء، وهو صاحب فكرة الإضراب العام الذي جسد في بداية عام 1957، وكان يهدف من ورائه الى تحقيق مكاسب سياسية ومعنوية لصالح القضية الجزائرية، ونهض ابن خدة بجهود معتبرة في الاتصال بالأحرار الفرنسيين، وإدارة شؤون منظمات الطلبة والعمال والتجار. وقد كانت معركة العمال والطلاب شرسة ضد المستعمر، والتحق بهما الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي أعلن عن ميلاده في منتصف سبتمبر 1956 مباشرة بعد مؤتمر الصومام، وكللت جهود دحلب بتوزيع العديد من المنشورات وطبع صحيفة المجاهد بإمكانيات بسيطة في مدينة الجزائر⁴¹، وقد عرف عبان خلال هذه المرحلة بنشاطه الحثيث وإدارته الحازمة للجنة التنسيق والتنفيذ، وإضافة إلى النشاط السياسي الذي كان يشرف عليه فقد باشر إجراء اتصالات مع بعض الأحرار الفرنسيين الذين نقلوا وجهة نظره للمفاوضات لرئيس الحكومة "غي موللي". وكان يشرف على النشاط الخارجي ويلح على تنظيم الفدراليات بالخارج وتفعيل النشاط الدبلوماسي وتوفير السلاح بأقصى سرعة.

الخاتمة: من خلال ما عرضناه نخلص للتأكيد أخيرا أن قرارات مؤتمر الصومام ومنهجه كانت لبنة مهمة في تفعيل مسيرة الثورة التحريرية، كونها أسهمت في وضع استراتيجية موحدة ومنظمة للثورة التحريرية.

وقد وجد منظرو الصومام صعوبة بالغة في تفعيل قراراتهم التنظيمية والإيديولوجية، خاصة وأنها كانت تتسم بالمثالية وعدم انسجامها مع واقع الثورة، وعليه كان عليهم الانتظار طويلا من أجل إتمام تجسيد وتعميم تلك القرارات.

وكانت معارضة الوفد الخارجي والقادة الموالين له في الداخل لمقررات الصومام شديدة، وخاصة القرار المتعلق بأولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، والذي أثار جدلا كبيرا، وتعرضت الثورة بسبب ذلك لمحنة شديدة، لم تنته إلا بخسائر جسيمة وبجهود ضيقت في حمل المعارضين للاعتراف بتلك القرارات وبسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ.

التهميش:

¹ . علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ، دار القصة للنشر ، الجزائر 1999 ، ص 97.

² . تقرير عمر أوعمران ، A.N.A, Boite n° 182 , DOS n°5.

³ . علي كافي ، المصدر السابق .

⁴ . Mabrouk Belhocine . Courier – Alger – le Caire 1955 – 1956 .

. et le congré de la soumam dans la révolution . Casbah . Alger

⁵ . 2000. ، عبد الحفيظ أمقران ، مقابلة يوم 06 أفريل 2008.

⁶ . محمد عباس ، نصر بلا ثمن . الثورة الجزائرية . دار القصة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 159.

⁷ . Saad Dahlab , Pour L'indépendance de l'Algérie , mission

accomplie ed , Dahlab , Alger 1990,P.P236–246.

- ⁸ . وزارة الإعلام والثقافة ، (الجزائر) ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 ، منشورات جبهة التحرير الوطني ، طبع وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر 1979 ، ص 82.
- ⁹ . A N A, GPRA, B49, Dos 1.
- ¹⁰ . علي كافي ، المصدر السابق ، ص.ص 109 . 110.
- ¹¹ . يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، دار الأمة ، الجزائر 2004 ، ص 154.
- ¹² . محمد عباس، فرسان ... الحرية (شهادات تاريخية) ، دار هومة ، الجزائر 2003 ، ص.ص 62.61.
- ¹³ . علي كافي ، المصدر السابق.
- ¹⁴ . Mohamed Harbi , Les Archives de la révolution Algérienne , ed , jeune Afrique , Paris, 1981 ,P168.
- ¹⁵ . Ibid, P.P 169-171.
- ¹⁶ محمد حربي ، حبة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، تر كميل داغر ، ط 1 ، مؤسسة الأبحاث العربية . دار الكلمة للنشر ، بيروت 1983 ، ص، ص 159 . 160.
- ¹⁷ شهادة الوردى قتال ، تبسة في 2005/07/17.
- ¹⁸ Mabrouk B , op.cit P.P 2019-220..
- ¹⁹ . محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، الولاية الأولى أنموذجا، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص. 397.
- ²⁰ . نفسه ، 303 ، 304 .
- ²¹ . أحمد محساس ، مقابلة يوم 9 جويلية 2005.
- ²² . الطاهر سعيداني ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2001.
- ²³ . شهادة إبراهيم مزهودي .

- ²⁴ . محمد عباس ، ثوارعظماء ، مطبعة دحلب ، الجزائر 1992 ، ص 187.
- ²⁵ . تقرير او عمران. A.N.A, Boite n° 182 , DOS n°5.
- ²⁶ . Ibid .
- ²⁷ . A.N.A, Boite n° 182 , DOS n°5 .
- ²⁸ . عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية ، دار السبيل ، الجزائر ، 2009 ، ص.ص 487. 495.
- ²⁹ . الطيب الثعالبي (مسؤول جبهة التحرير الوطني بالمغرب)، مقابلة بتاريخ 2006/03/16.
- ³⁰ . الوردي قتال ، مقابلة بتاريخ 2005/07/17 .
- ³¹ . محمد زروال ، المرجع السابق ، ص 259.
- ³² . نفسه ، ص 503.
- ³³ . عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، دار هومة ، الجزائر، 2004 ، ص.ص 428.429
- ³⁴ . نفسه ، ص 437.
- ³⁵ . محمد زروال ، المرجع السابق ، ص.ص 312 ، 313.
- ³⁶ . محمد السقاي ، ” العقيد سي الحواس ” ، مجلة أول نوفمبر ، الجزائر ، عدد 90.91 ، 1988 ، ص.ص 15.14.
- ³⁷ . عبد الله مقلاتي ، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر 2013 ، ص.ص 81. 82.
- ³⁸ . النصوص. الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، المصدر السابق ، ص.ص 53.13.
- ³⁹ . Saad Dahleb, op.cit ,P59.
- ⁴⁰ . Ibid .
- ⁴¹ . Ibid ,P.P59.60.

المصلح الشيخ عمار بن الأزعر وجهوده في التحرير والتنوير بالديار السوفية

د/ الجباري عثمانى / كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية / جامعة حمّة لخضر
بالوادي

الملخص:

شهدت منطقة وادي سوف أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م، هجرة علمية لافتة لشخصيات سوفية من كثير القرى والحواضر نحو جامع الزيتونة المعمور بتونس، وقد رجع جلّهم مزودا بالعلوم الشرعية العقلية والنقلية، ومُشبعين بالفكر التحرري الإصلاحى ومتحررين من قيود قابلية الخضوع للشيخ وللضابط الحاكم. ومن زمرة أولئك البررة سطع نجم العالم عمار بن الأزعر، بحيث يتناول المقال بالدراسة النشاط الإصلاحى والتعليمى والتنويرى لهذا العالم فى النصف الأول من القرن العشرين؛ وما تكبّده من معاناة فى سبيل ذلك.

Abstract:

In the late 19th century and the early 20th century, the Oued Souf region witnessed a scientific migration of Soufian characters from many villages and towns towards the El Zaytouna Mosque in Tunis. Most of them returned with the forensic and mental sciences, imbued with reformist liberal thought and freed from the limits of subordination to the Sheikh and the ruling regime. From this group of righteousness, the star of the world, Ammar ibn al-Azar, was brightened. The

article deals with the reform, education and enlightenment activity of this world in the first half of the twentieth century, and the suffering it suffered.

استهلال:

لقد كانت الهجرة العلمية لكثير من أعلام وادي سوف نحو البلاد التونسية، دافعا في التزود والنهل فضلا عن صنوف العلم، بالأفكار الإصلاحية التنويرية، بحيث انخرط بعضهم في أول وهلة من ظهور جمعية جامعة لجهود علماء وفقهاء الجزائر (جمعية العلماء). ورغم البيئة السوفية (الاستعمار - الأذنان المدجنين) الطاردة لمثل هذه الأفكار الإصلاحية آنذاك، أبي ثلة ممن حباهم الله صنعة فصل الخطاب، الذين آمنوا بأفكار جمعية العلماء ومبادئها، إلا نبذ البدع والخرافات وترسيخ في أفئدة الناشئة الإسلام الصحيح الخالي من الشوائب والزوائد؛ وذاك عن طريق النصيحة والموعظة الحسنة في المساجد وأماكن التجمعات، ومقاعد الدرس الكنائسية والعصرية.

ونحاول في هذه المقال، أن نسلط الضوء على دور أحد علماء ومثقفي وادي سوف الذي كرس حياته لتنوير وتحرير الناشئة، بإيقاظ روح الانتماء الوطني في الأفئدة، والمساهمة في ترسيخ مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، والاعتزاز بالوطن وحملهم على الدفاع عنه بالغالي والنفيس تلميحا وتصريحا. والمشار إليه هو الشيخ عمار بن الأزعر، الذي يُعدّ من بواسق زعماء الإصلاح في إقليم وادي سوف، ومن السابقين لغيره في هذا الميدان، تحمل كل المشاق والمتاعب لأجل نشر أفكاره، رابط في قريته قمار معلما ومربيا ومصالحا، أول من لبى نداء العلماء عندما أشرقت شمس الجمعية في سماء الجزائر الأبية. وقبل الخوض في جهود مترجمنا الإصلاحية الأولى أن نتعرف عليه ولو بإيجاز مولدا ونسبا وتعلما، وقبل ذلك نلقي ومضة موجزة حول عصر المترجم له.

1- عصر عمار بن الأزعر:

جاء عمار بن الأزعر إلى الوجود والجزائر عامة وموطنه وادي سوف خاصة ترح تحت نير الاستعمار الفرنسي، ناهيك عن الوضعية الاقتصادية المزرية لسكان سوف، نتج عن الاستعمار؛ انتشار العادات الفاسدة مثل: شرب الخمر، وأكل السحت، والغش والرشوة، كما بث المستدمر روح التفرقة، والصراعات بين السكان، بل بين القبيلة الواحدة، أو بالأحرى الأسرة الواحدة. كما عمل المستعمر على التقرب من رؤساء الطرق الصوفية، فنشر بينهم العداوة والبغضاء، حتى تفرق كلمتهم، وتتمزق صفوفهم، وينشغلوا بأنفسهم؛ وكانت نتيجة هذه الأوضاع، أن انتشرت الأمية بين الأهالي، وتفتشت روح العداوة بينهم، مما أدى بالشباب إلى انغماسهم في اللهو والمجون، وكان المستعمر يشجع هذا الانحطاط الخلقي وتغييب الوازع الديني¹، حتى يأمن بوائق السكان.

وأما عن الوضع الاقتصادي، فقد شهد عمار الفتى لهين الحرب الكونية الأولى تلتهب وطال سعيها مجتمع المنطقة، فاشتد غلاء الأسعار وعظم الكرب²، وندرت البضائع الرئيسية في الأسواق، وكثر النهب والسطو على الأرزاق، وسخر المستعمر مقدرات الشعب الجزائري لخدمته وحلفائه، فزادت الحياة ضنكا عن ضنك، فكثرت الهجرة بأنواعها (العلمية، المعاشية، الصحية، السياسية..). في مجتمع سوف، بحثا عن الأمن من جهة، وإيجاد البيئة العلمية الحاضنة للتزود بالعلم من جهة ثانية. ونظرا للقرب الجغرافي الذي كانت تمتاز به تونس فقد توجه السواقة إلى إليها، وشكلوا هناك الجالية الأكثر تعدادا عن باقي الجاليات الجزائرية³.

ونظرا لتضييق المستعمر على التعليم العربي الإسلامي، وتهرب الأهالي من تعليم أبنائهم في المدارس الرسمية الفرنسية، بحيث كانوا يعتبرون تعليمها يؤدي إلى التشكيك في العقيدة الإسلامية؛ لذلك كانوا يفضلون إرسال فلذات أكبادهم إلى تونس من أجل

التعلم سواء في زوايا الجنوب كزاوية سي إبراهيم بنفطة أو فروع جامع الزيتونة بالمنطقة، كما شهد هذا الأخير في النصف الأول من القرن العشرين توافد كثير من الطلبة السوافة للدراسة ونهل العلم من أعلامه وعلمائه. ولعل رحلة ابن باديس التاريخية في اتجاه جامع الزيتونة سنة 1908م من طليعة الرحلات في مطلع القرن 20م، وكانت هاته الرحلة هي الجسر الذي عبرت عليه جل البعثات التي تابعت بعد هذا التاريخ⁴.

وقد أخذ طلبة العلم العائدين من جامع الزيتونة على عاتقهم نشر العلم والوعي، والحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية، وكما كان لهم الدور البارز أيضا في إنحاض الهمم للعديد من الشباب؛ من أجل الذهاب إلى الزيتونة والحصول على الشهادات العلمية وتحصيل العلم النافع، وعلى العموم، فقد كان الطلبة السوافة يمتازون بمؤهلات عقلية كبيرة، وتميزوا بالنباهة والاجتهاد والمثابرة في العمل، وهذا ما سمح لهم بالحصول على الشهادات التي أهلتهم إلى تبوء المناصب في المدارس⁵. وفي تلك الأجواء المليئة باليأس والمضطربة بطول الظلام الدامس، عاش مترجمنا، والذي توقت نفسه كبعض أقرانه للسفر إلى جامع الزيتونة في رحلة علمية؛ ليعود منه مدرسا ومرشدا ومصالحا، كما سنرى في الفقرات الآتية.

2- مولده ونسبه وتعلمه:

هو عمار بن الحاج عبد الله بن الحاج الطاهر بن أحمد بن محمد الهلالي القماري السوفي، يقول في ترجمة لنفسه: "وُلدت في بلدة قمار في عام 1316هـ/1898م، ونشأت في عائلة فقيرة إلا من الإيمان بالله⁶. كان عمار قد ابتدأ قراءته في بلدة قمار، فقرأ بعضا من القرآن في سن مبكرة من حياته، ثم انتقل مع والدة إلى الزيان وتحديدًا بلدة "فلياش"⁷؛ وفيها أكمل حفظ شطرا من القرآن، وأتم حفظه ببلدة سيدي عقبة بجنوب الجزائر، ثم رجع إلى مسقط رأسه، ومن ثم التحق بزاوية سيدي المولدي بتوزر ذات

النظام التدريسي الداخلي، يقصدها الفقراء وأبناء تلك الجهات لتلقي حفظ القرآن وبعض المتون، بحيث أكمل الفتى عمار حفظ كتاب الله وهو ابن العاشرة من العمر⁸.

لم يجد الفتى ما كان يصبو إليه في طلب العلم ببلدته، فاستعان بالله ورحل إلى تونس مشيا على الأقدام بصحبة والده، وقد تكبد مصاعب كثيرة عظيمة يهون أمرها على من طارت به الأشواق في طلب العلم والاكتراع من معينه الزلال، ودخل توا جامع الزيتونة، وانخرط في سلك التعلم وذلك في سنة 1334هـ⁹. بمعنى أن عمره آنذاك كان حوالي 18 سنة عند رحيله؛ وهي الفترة التي اشتد فيها عوده وتوقت نفسه للعلم والمعرفة.

وقد درس في الزيتونة المعمور على أشهر علمائها، ومنهم: الشيخ الصادق النيفر الملقب بسفينة الفقه، الشيخ أبو الحسن النجار، الشيخ الزغواني، الشيخ عثمان ابن المكي التوزري، الشيخ الطاهر بن عاشور، الشيخ عبد العزيز جعيط، الشيخ محمد بن القاضي، الشيخ محمد الجدمي البنزرتي، وعلى غيرهم أيضا، وتابع دراسته بذلك مدة تسع سنوات إلى أن تخرج بشهادة التطويق المعادلة لشهادة العالمية يومئذ، وذلك سنة 1343هـ/1924م¹⁰. وفي هذه السنة اجتمعت نخبة من أهل قمار، واتفقوا على تأجير مدرس يقيم عندهم في البلدة؛ لتثقيفهم وتعليم أبنائهم، وكان الشيخ عمار بتونس، فاتفقت كلمتهم على أن يبعثوا إليه ليأتيهم إلى قمار؛ فلبى نداءهم وامثل لذلك¹¹.

3- الشيخ عمار مدرّسا ومصلحا:

رجع الشيخ إلى بلدته قمار في سنة 1924هـ، وهي الفترة التي واكبت حركة إصلاحية للعلماء في الجزائر، بحيث أن عقد العشرينيات كان مرحلة تخمر فكرة الإصلاح منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها¹². وقد شهدت هذه الفترة من القرن الماضي حركة علمية في حواضر سوف الأساسية (الوادي، قمار الزقم)، بعد عودة طلبة العلم من جامع الزيتونة، وهي عناصر متشعبة بالفكر الإصلاحي، والروح العلمية الصادقة، فظهر بمدينة

الوادي الشيخ العوامر والعيدي، وفي الزم معمر عبد الرحمان، ومحمد الساسي معامير، وفي قمار الشيخ السايح اللقاني¹³ و مترجمنا الشيخ عمار، وقد انتصب الأخير معلما ومثقفا ومفتيا ومصلحا وقائدا للحركة العلمية بقمار، وأخذ يلقي دروسا بمسجد السوق العتيق، ويعمل على تغيير المعتقدات التي كانت موجودة بالحكمة، من ذبح ونذر وتقديس، وقد ركز جهوده على فهم التوحيد السلفي والتعريف بمعنى "لا اله إلا الله، وأن محمدا رسول الله"، ودراسة الفقه الإسلامي والتاريخ، وعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض وشعر، وأصبح يؤمّ حلقاته جمع غفير من الكبار والصغار، وبدأ الوعي الديني ينتشر في بلدته قمار وحتى جوارها¹⁴.

وتوطدت علاقة الشيخ في البداية بأهل البلدة، وأخذ حبه يعمّ النفوس، وكان يحضر دروسه الدينية واللغوية أبناء القرية بمن فيهم أبناء الزاوية التجانية، حيث تعامل بالدين والحكمة، وفي قوله يكتفي في إرشاده بالتلويح عن التصريح، وبالإشارة عن العبارة¹⁵. وقد كتبت جريدة النجاح القسنطينية سنة 1927م عن واقع الحركة العلمية بقمار ودور الشيخ عمار الإصلاحية، حيث جاء فيها: "وفي مدة ثلاثة أعوام مضت منّ الله على هذه البلدة، بالفقيه النّبیه العالم العلامة السيد عمار بن الأزعر المتطوع بالزيتونة، فبثّ علمه في البلدة فجزاه الله عنّا كل خير، والأهالي فرحون مستبشرون مسرورون بهذا البدر الطالع الذي أضاء على "قمار" ونواحيها، وقد اتّفتحت أهالي البلدة على مبلغ 307 فرنكا يجازونه بها في كل سنة، فأنجزوا ذلك في السنة الأولى والثانية وتأخروا بعد ذلك، مع أنّ سكان البلدة 7500 نسمة، وكثيرهم أغنياء وتجار ولا يعلمون أن شرف نفوسهم وشرف أبنائهم العلم، وبالعلم سادت الأمم"¹⁶. وكما قاوم الشيخ عمار الانحراف الديني، فإنه عمل على إحباط مخططات الاستعمار الفرنسي، إذ لم يخضع لأحكامهم الجائرة وغاياتهم السيئة في نشر الفساد، وأخذ الشيخ في نشر دعوته سرا لمقاومة الاستعمار بين أتباعه، الذين استجابوا لدعوته واتبعوه ونصروه.

4- الشيخ عمار بين عضوية الجمعية واضطهاد الخصوم:

وفي بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، راودت علماء الجزائر فكرة تأسيس رابطة جامعة تتبنى إصلاح ما أفسده المستعمر والمتخلفين والخرافيين من بعض الطرقية. ولهذا الغرض وُجّهت الدعوة لجميع العلماء والمتصوفة حتى؛ لحضور الاجتماع التأسيسي لجمعية العلماء في 1931/5/5م بنادي الترقّي بالعاصمة، ومنهم علماء وادي سوف، ومن المدعوّين نجد: الشيخ إبراهيم بن عامر والشيخ الطاهر العبيدي، وأخوه أحمد العبيدي والشيخ ميداني موساوي؛ والسبب هو توليهم وظائف في الإمامة أو القضاء، فضلا عن اعتبارات فكرية وآراء خاصة، أقعدتهم عن التحرك لمثل هذا المنتدى¹⁷.

ولم يحضر سوى محمد الأمين العمودي وحمزة بوكوشة من السوافة المقيمين خارج الوادي آنذاك، و مترجمنا الشيخ عمار بن الأزعر من قمار، فهو الوحيد من الشيوخ السوافة المستقرين بالمنطقة الذي أجاب داعي الدعوة، من الذين وُجّهت لهم الدعوة سنة 1931م؛ لحضور الاجتماع العام الذي انعقد في نادي الترقّي بالعاصمة، وهو الاجتماع الذي انبثقت عنه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين¹⁸. حيث يقول عن نفسه في هذا الشأن: "ثم عدت لابتداء صفحة جديدة من الجهاد المقدس؛ في نشر عقيدة السلف والدعوة إلى الرجوع إلى كتاب الله والسنة، ومحاربة البدعة والضلالة، وكُنْتُ أحد المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين، ورئيسا لشعبتها في جنوب الجزائر"¹⁹.

ولم يمض عام عن تأسيس الجمعية، حتى أضحت بلدة قمار تشهد حركة علمية لتعليم الشبان والشباب، أخذ أعداء العلم يتصدون لهذه الصحوة المباركة، والقضاء عليها في مهدها خوفاً من شروق شمس الحقيقة فتكشف ستارهم، وقد استعانوا بسلطة الحكومة في إخفائها. ويذكر الشيخ حمزة بوكوشة في "رحلته بين الرمال والتلال"، أن، قطب الحركة الإصلاحية بقمار هو الأستاذ عمار الأزعر الذي أودى في الله²⁰. ولم يعبأ الشيخ بذلك

وواصل في تلقين النشء وتكوينهم و تثقيفهم، فقد روى أحد طلبته النجباء الشيخ، "الطاهر التليلي"، إحدى فصول يوميات الطلبة مع الشيخ لزعر، فيقول: ومن عاداته المباركة التي لازمها وألزم تلامذته بها، اجتماعنا لكل ليلة جمعة في داره للمساجلات الأدبية والمحاورات العلمية، والقصائد النبوية، ويتحتم على الجميع في تلك الأثناء التكلم بالعربي، ومن تلفظ بكلمة فرنسية يعاقب بخطيئة مالية تناسب قدر الجميع مقررة معلومة. ويضيف التليلي، وأما الكتب التي درسناها عليه في مجالساته العلمية، فمنها مختصر خليل وصحيح البخاري وكفالة الطالب، والأجرومية والقطر ومقدمة الإعراب، والرحبية في الفرائض، وجواهر الأدب لأحمد الهاشمي والورقات وشرح الهمزية لابن حجر وشرح جمل الإعراب والأربعين النووية وغيرها كثير²¹.

وبجهود الشيخ عمار التنويرية؛ أخرج جيلا من المصلحين علمهم بعد أمية وجهالة؛ إذ بذلك أنقذ مجموعة كبيرة من غياهب الجهل والتخلف. وهو ما يُجمع عليه العديد من أهل قمار الذين تتبعوا الحركة الإصلاحية بها، أن الفضل في قيام هذه النهضة يرجع لله ثم إلى الشيخ عمار بن لزعر؛ بفضل جهوده الطيبة التي أثمرت، وغراسه التي أينعت. يعترف له كبار السن بذلك حتى اليوم، وينوهون بمناقبه، وبمقاومته الثقافية للمستعمر الفرنسي، يذكر تلميذ الشيخ التليلي، بأنه هو الذي نفخ فيه من روحه الإصلاحية؛ التي أهلته لأن يكون خليفة له بعد هجرته الاضطرارية²².

وفي المقابل ينشط تيار المعاكسة المدعوم من المستعمر، لكل محاولات نشر الفكر الإصلاحي في أوساط الأهالي، فكل من اشتم فيه رائحة الدعوة أو التعاطف أو الاتصال بجمعية العلماء أو أحد أعضائها؛ كان مصيره النفي والإبعاد، ولله درّ الشيخ لزعر الذي وجد هو الآخر نصبا من أعداء الإصلاح في بلده، وبدأت أتعابه مع الزاوية التجانية سيما أولاد الشيخ العروسي بقمار والشيخ العيد بتاغزوت، بحيث أصبحت لا ترضهم

سيرته في دروسه الإصلاحية؛ ف وقعت بينه وبين أهل الزاوية وأتباعهم نفرة ثم مباحدة ثم عداوة؛ أدت إلى انقسام أهل البلدة إلى حزبين، حزب الإصلاح وأكثر أهله من أتباع الطريقة الرحمانية والطريقة القادرية، وحزب الطريقة أكثر أتباعه من التجانية²³. وعدّ الشيخ وأعتبر أن بعضاً من الطرق التقليدية أنصار المستعمر، من بين الأسباب الرئيسة في تكريس التخلف بالمنطقة، كما كانت بينه وبين محمد بن البرية القماري²⁴ مشاحنات، حيث كان الأخير مدافعاً عن الطرق الصوفية، وهذا من خلال ما كتبه هذا الأخير من مقالات في الجرائد، كجريدة البلاغ الجزائري، وجريدة النجاح معاديا للشيخ عمار²⁵.

ولهذا كثرت الوشايات والافتراءات على الشيخ لدى السلطات الفرنسية، من خصومه أعداء الإصلاح، ناهيك عن المتاعب والحوادث التي وقعت له ولعائلته الخاصة، جراء تحريض المناوئين، فوصل بيغيهم بأن المار منهم بقرب منزله يرمي الحجارة وسط فنائه؛ مما أدى إلى إيذائه، وكانت زوجته وأولاده لا يخرجون إلى وسط الفناء إلا للضرورة، ويمشون تحت الحائط من غرفة لأخرى خوفاً من الأذى، وفضلاً عن ذلك كانت تتحطم لهم الأواني التي يملؤون فيها الماء، وكان رحمه الله في كل يوم يخرج في حجره الحجارة التي كانوا يرمونها في منزله، ولم يكتفوا بذلك فأطلقوا عليه أذنانهم وشعراءهم يشنونه²⁶ ويعيرونه ومن هؤلاء الشاعرة بنت حورية زوجة ولد خشخوش، ومما قالته في "الحضرة" إساءة للشيخ عمار²⁷:

على لقرع التقدود القاري على ليهود

والله لضاربيه

راه جاء واحد من تونس قاري على الطالبية

والالفرنسويه

ونتيجة السعيات المغرزة والحاقدة عليه لدى المستعمر، على أنه يحرض الناس على فرنسا، حتى تدخلت الأخيرة لفائدة مناوئيه، وتم استدعاء الشيخ في إحدى المرات من طرف القائد الفرنسي بالوادي، فذهب إليه، وقد استقبله القائد بكل عجرفة، وقال له: لقد بلغني أنك تسبُّ نظام الحكم في فرنسا وتحرض الناس عليها، وبعد المحاورة، صدر قرار فوري بمنع الشيخ من الوعظ والإرشاد والدروس وحلقات الذكر في المسجد، وتم تهديده إن هو خالف ذلك؛ فإنه سيبعث به إلى سجن برج فطيمة، وهم سجن المعتقلين السياسيين قرب حاسي مسعود بالصحراء، ولما خرج الشيخ من مكتب القائد، كانت عيون الأعداء له خارج المكتب، فسأله صديقه: ماذا قال لك الضابط؟ فقال: اذهب ودرِّس لا يمنعك أحد، فبدأت الخيبة على وجوه المناوئين، ودرِّس يومها بعد صلاة المغرب بالمسجد العتيق، وهذه الحادثة تدل على فطنة الشيخ وذكائه، وسرعة بديهته²⁸.

ويبدو أن هذا التعنت من الشيخ قد جلب له المصاعب مع السلطات الفرنسية، وكادت أن تزجَّ به في السجن، لولا أن الله سلّم، وقِيض له رجالا من قمار والوادي من الرسميين الحكوميين دافعوا عنه، أمثال: القاضي الصادق حوحو، والقايد أحمد بن الهلالي وابنه الأخضر، وآغة الوادي عبد العزيز مصري، والترجمان السيد البشير بن محمود بالوادي، وبعض الأعيان والوجهاء مثل: السيد أحمد بن عثمان، والسيد عبد الرحمن بن علي بن فطوم وغير هؤلاء كثير ممن قِيضهم الله للدفاع عن هذا العالم المفترى عليه²⁹.

ورغم المصائد والمكائد، مكث الشيخ عمار مكافحا ومحاربا للبدع والضلالات الموجودة بقمار بل بسوف عامة، سواء منها الأخلاقية أو الخرافية مدة إحدى عشر سنة من سنة 1924 إلى 1937م، قاوم فيها السفور الذي كان منتشرا في قمار بآتم معناه، إذ كان ينهى نساء البلدة بالخروج من بيوتهن متبرجات، ويحثُّ على تفادي الاختلاط بشبان القرية ومغازلة فتيانها، لاسيما أيام الأعياد والاحتفالات العامة، ولقي في سبيلها

مصادمات عنيفة من صوفية العصر؛ إذ قاوم شيخ الزاوية التجانية بقمار هذه الظاهرة مقاومة عنيفة بكل وسائله الخاصة³⁰. كل ذلك لم يثنى الشيخ عن عزمه في محاربة الجهالة والتخلف، والحث على العمل بالسنة المطهرة، وقد أفلح في حمل لواء الجهاد العلمي والإصلاحي بقمار وأحوازها، وتخرّج على يده أعلاما بارزة من الإصلاحيين المتنورين، وكان لحركته أيضا تأثيرا في جميع المجالات العلمية منها والسياسية والاجتماعية³¹.

5- الشيخ عمار مهاجرا ومدرسا بالمدينة المنورة:

ودّع الشيخ عمار مسقط رأسه لزيارة البقاع المقدسة في العام 1352هـ؛ لأداء فريضة الحج، وبعد أداء المناسك رجع إلى بلده، ولم يتغير حاله، وأحسن فيها بضنك العيش؛ حيث أكد البعض أن الحاكم العسكري بالوادي قرّر نفيه، بإيعاز من ثمايد قمار وأتباع بعض الطرقية؛ لهذا أخذ الشيخ قراره بأن لا بقاء في هذا الوسط الجاحد، ولا بد من الهجرة؛ وذلك خوفا على أهله وذريته من الفتن، حيث هاجر الشيخ في العام 1353هـ الموافق لسنة 1937م³² مع جمع من أتباعه ومريديه من المستضعفين إلى البلاد المقدسة، كان خروجه من بلاده بمشهد غفير عظيم اجتمع فيه كثير من الناس، فمنهم الفرح بخروجه، ومنهم الباكي، ولما كان وقت رحيله صعد له بعض أعدائه إلى السيارة وطلبوا من المسامحة وناشدوه القرابة والرحم، فقال لهم: لقد أخرجتمونا وقاومتونا، الله بيننا وبينكم، نعم الولي ونعم الوكيل، ولم يسلم مناصروه وتلامذته من بعده، فقد سلّط الأذى عليهم، وعلى وحاملي فكرته ومؤيدي دعوته³³.

خرج الشيخ عمار فارا بدينة إلى سعة الله وملكوته، ولسان حاله لولا ظلم أهلك يا سوف لما خرجت من موطن الفؤاد ومرقد الأجداد. ولم يغادر قمار حتى ترك فيها طابعه الإصلاحي، وترك في قلوب أهلها محبته وإجلاله وتعظيمه وإكباره، وكان من آثاره المادية الملموسة إشارته لتجديد الجامع الكبير جامع السوق، والذي كان يسمى قبل

التجديد بجامع الطلبة، الذي استغرق إعادة تشييده عدة سنوات حتى سنة 1930م، وكذلك بناء مدرسة النجاح التي تأسست سنة 1931م³⁴.

استقر بالشيخ المقام في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث استقبله العلماء ورحبوا به، وعلموا بما عنده من علم؛ فبدأ يعطي دروسه حتى اشتهر وذاع صيته، فرشحوه مدرسا بشكل رسمي بتاريخ غرة محرم من سنة 1366هـ الموافق لـ 1946/1/25م، وعقد للعلم وأهله سوقا نافعا، فالتف حوله طلاب العلم من المدينة المنورة ومن المهاجرين إليها. وأفاد وبلغ المقاصد بعلمه، ودرّس بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقارب عشرين عاما، حيث درّس الحديث وعلوم القرآن، وكذا الله العربية، فأصبح من العلماء المبرزين في الحرم المدني، الذين تضرب من أجلهم أكباد الإبل وآباط المطي؛ للإفادة من علمهم وتقواهم.

ورغم انشغاله بالدرس والتعليم، لم ينقطع اهتمامه ومتابعاته عن أحوال وطنه المغتصب، وهذا بمجالسة الوافدين إلى البقاع المقدسة من أجل الحج والعمرة من الجزائريين عامة والسوافة والقمارية خاصة، يستقبل العلماء للاطلاع على أحوال البلاد، فحبه لوطنه بقي راسخا في فؤاده لم ينفصم قيد أنمله، بحيث كان عامة الناس من بلده وغيرها زوار الحرم المدني، يجلسون إليه مستفتين في أمور دينهم ودنياهم.

وقد سجّل القماري الشيخ الحبيب حنيش³⁵ في رحلته إلى الحج سنة 1955م، حرص الشيخ لزعر على رعاية القادمين من البلد سواء في مكة أو المدينة، ويذكر، أن الشيخ أتى لهم يوم الخميس من شهر جويلية للانضمام للحجاج من أهل بلدنا المقيمين بالحجاز والبقاء مع المطوف، وجاء بعمال ليحملوا أثاثنا إلى دار أخ لنا في الله بمجول غربي مكة المكرمة للمكوث بها. وكان الشيخ يجلس للدرس والإفتاء يبصر الناس إلى العقيدة الصحيحة ونبد الشرك والظلال ويجيب عن أسئلتهم الفقهية³⁶، وقد سأله حاج

من قمار يدعى علي كرام معنى قوله عز وجل: ﴿وقيل أدعوا شركاءكم فدعوهم فلم يستجيبوا لهم﴾³⁷، فاسترسل في الكلام عن الشرك وأدرج الوسيلة والاستغاثة والنذر والنسك بنية التقرب إلى الله.

وسأله آخر من إفريقيا الغربية وفي رقبتة سبحة تشير إلى طريقته، عن الطرق والانضمام إليها، فأجابه الشيخ، اعلم يا أخي أن الخلفاء الراشدين والتابعين والأئمة المجتهدين وعلى رأسهم النبي صلى الله عليه وسلم، ما ورد عليهم أنهم اتخذوا طريقة وأخبروا بها، وعليه فأنصحك ألا تتخذ ذلك وتعتقد، وأما الذكر فاذا ذكر ربك في كل حين بسبحة وغيرها، ولا تقيّد نفسك بعدد ولا وقت؛ لأنك مأمور بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبالقرآن والحديث، والطريق واحد وهو ما كان عليه صلى الله عليه وسلم. وهكذا ظل الشيء منافحا عن السنة المطهرة داعيا إلى الإصلاح إلى أن لقي ربه، في 28 جمادى الأولى 1389هـ/11 أغسطس 1969م³⁸ ودفن بالمدينة المنورة، رحمة الله عليه.

خاتمة:

ومما سبق ذكره، نلاحظ، أن شيخ الإصلاح في سوف الذين تناولنا سيرته وجهوده في عمل الخير وخير العمل، عاصر كغيره من دعاة التنوير بيئة سياسية واجتماعية قاسية حيث يجيم عليها شبح الفقر والعوز وليل الاستعمار المظلم، تكبد عمار بن زعر الفتى عناء من أجل التحصيل العلمي الذي ينشده كل متعلم آنذاك رغم الفاقة، وبعد التزود بالنور وكشف ستائر العلم عليه، رجع لوطنه مكللا بالعلم وبأفكار الإصلاح والتنوير، ينشد إضاءة شموع الحق وتبصير الحيارى في غياهب ظلام الاستعمار وغبي أعوانه من المتصوفة المزيفين.

ثنى الرّكب إلى جانب تلاميذه يعلمهم بما جاد الله عليهم من علوم ومعارف، حارب المنكرات والموبقات، حذّر من مناصرة المستعمر المعتصب، وقاوم فكرة خلوده وعدم القدرة على دحره التي تخمّرت في أذهان العامة؛ ونال من جراء سعيه هذا الغضب والإبعاد من الكاثوليكى الجبّار، والخاضع الخانع من بني الجلدة الذي يحمل الجحود والإنكار، فتم التضييق عليه وغيره من منارات الإصلاح بالمنطقة، بكل صنوف الشيطنة والإكبار، فالسجن تارة والنفي القسري خارج الديار تارة أخرى، ولكنهم صبروا واحتسبوا ضريبة الدعوة إلى الحق والإصلاح، فلم يبدلوا ولم يغيروا.

الهوامش:

- 1- عاشور قمعون، الشيخان، مطبعة مزوار، الوادي 2010م، ص ص. 14-18.
- 2- الجباري عثمانى، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وادي سوف بين عامي 1854-1918م من خلال سجلات المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016/2017م، ص. 238.
- 3- حسان الجيلاني، قصة العودة، ج. 1، دار هومه، الجزائر 2011م، ص. 31.
- 4- محمد الصالح الجابري، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962م، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م، ص 34.
- 5- عبد القادر عزام عوادى، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال 1912-1962م، دار الأملية للنشر والتوزيع، قسنطينة 2014م، ص ص. 123-124.
- 6- يذكر الشيخ التليلي أنه وُلد قبل ذلك بعامين، أي، في سنة 1314هـ. ينظر: الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، مخ. لدينا نسخة منه، ص. 86.
- 7- إحدى قرى مدينة بسكرة، وتقع جنوب شرقها ب 5 كم.
- 8- التجاني العقون، أعلام من قمار بوادي سوف، مطبعة سخري، الوادي 2013م، ص. 279.

- 9- محمد سعيد دفتر دار، "من أعلام المدينة المنورة، صاحب الفضيلة المحدث السلفي الشيخ عمار بن عبد الله الجزائري.."، مجلة المنهل السعودية، مج. 3، س. 35، شعبان 1389هـ/أكتوبر-نوفمبر 1969م، ص. 4-11.
- 10- المرجع نفسه.
- 11- الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 86.
- 12- موسى بن موسى، الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها 1900-1939م، شهادة ماجستير في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2006م. ص. 162-164.
- 13- الشيخ محمد اللقاني بن السياح: هو أحد علماء الزيتونة، وأصل عائلته من الطيبات القبيلية بين سوف ووادي ريغ، ولد سنة 1313هـ بنفقة من جريد تونس، قرأ القرآن ومبادئ العلوم بالطيبات بلد أبيه وبنفقة على شيوخ أبيه، ثم انتقل إلى جامع الزيتونة سنة 1334هـ؛ فتحصل على شهادة التطويح سنة 1338هـ، ثم عاد إلى وطنه مدرسا ومعلما للأولاد اللغة والدين بالزاوية التجانية بتماسين وقمار، وقد استفاد منه أهالي البلدين وبقي كذلك إلى أن أزمع الرجوع إلى تونس نهائيا بعدما ضيق عليه من الاستعمار وأذنابه سنة 1925م، واستوطن العاصمة وانخرط في سلك المدرسين بجامع الزيتونة. وللشيخ مجموعة هامة من الشعر الجزائري الذي أنشأه لتلامذته في تماسين وقمار وغيرهما يوم كان في الجزائر، وله مجموعة من أخرى من الشعر التونسي، وقد باشر خطة العدالة وخطة الأمانة بجامع الحلفوين بالجديد بتونس، وبقي كذلك مدرسا وعدلا إلى أن انتقل إلى عفو ربه سنة 1868م.
- الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 101.
- 14- سمير سمراد، "أعلام منسيّة، الشيخ عمار بن الأزعر القماري السوفي"، مجلة الإصلاح، تصدر عن دار الفضيلة للنشر، الجزائر، س. 2، ع. 7، محرم/صفر 1429هـ الموافق لـ جانفي/فيفري 2008م، ص. 60؛ بشر خلف، مرايا، مطبعة مزوار، الوادي 2012م، ص. 126.
- 15- الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 86.
- 16- ميده علي بن عمار، "من تبسة إلى قمار"، جريدة النجاح، ع. 506، الصادر بتاريخ، 22 ربيع الثاني 1346هـ/19 أكتوبر 1927م، ص. 2. نقلا عن: سمير سمراد، المرجع السابق، ص. 61.

- 17- علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلى بداية الثورة التحريرية (1300-1374هـ/1882-1954م)، أطروحة دكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009/2008م. ص ص. 64-65.
- 18- أبو القاسم سعد الله، تجارب في الأدب والرحلة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983م، ص. 102.
- 19- محمد سعيد دفتر دار، المرجع السابق، ص ص. 5-11.
- 20- محمد الصالح الجابري، خمس رحلات إلى الجزائر 1904-1932م، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي 2004م، ص. 121.
- 21- الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 86.
- 22- بشير خلف، المرجع السابق، ص. 129-130.
- 23- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 24- هو الشيخ الأديب محمد بن بالقاسم الزيري، المعروف بسي محمد بن البرية نسبة لوالدته، ولد سنة 1296هـ/1874م، حفظ القرآن ببلدته قمار، وأخذ العلم عن شيوخها والوافدين إليها من العلماء، ولم يرحل لطلب العلم، وبعد مرحلة التحصيل مارس الشيخ مهنة التعليم مؤدبا بالزاوية التجانية بقمار، وتماسين بتعيين من الإدارة الفرنسية، وبحكم اتصاله وتبعيته للزاوية التجانية وإدارة المستعمر؛ انخفض مستوى عطائه العلمي بل راح يدافع عن الطريقة في الظاهر، توفي رحمه الله سنة 1947م. ينظر: الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص ص. 77-78؛ التجاني العقون، المرجع السابق، ص ص. 310-313.
- 25- نفسه، ص. 77؛ نو الدين أبو الحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة 2015م، ص ص. 135-136.
- 26- سمير سمراد، المرجع السابق، ص. 64.
- 27- بشر خلف، المرجع السابق، ص. 127.
- 28- التجاني العقون، المرجع السابق، ص. 281؛ بشير خلف، المرجع السابق، ص. 127.
- 29- الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 87.

- 30- المرجع نفسه الصفحة نفسها؛ محمد الصالح الجابري، المرجع السابق، ص. 121.
- 31- التجاني العقون، المرجع السابق، ص. 282.
- 32- اختلف الرواة في سنة هجرة الشيخ نحو الحجاز، يذهب التليلي وسعد الله، بأنه غادر قمار متوجهاً إلى الحجاز في سنة 1937م، بينما يرجح آخر أن هجرته كانت في سنة 1935م. الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 86؛ سمير سمراد، المرجع السابق، ص. 64.
- 33- المرجع نفسه، ص. 64-65.
- 34- الطاهر التليلي، من تاريخ وادي سوف، ص. 86.
- 35- هو، الحبيب بن عثمان المدني، ولد خلال سنة 1927م ببلدة قمار حيث ترعرع ونشأ في صغره بها، وحفظ القرآن بالبلدة وعمره لم يتجاوز 8 سنوات. ثم التحق بوالده إلى مدينة تونس حيث يبدو أن إقامة عائلته قد طالت هناك، فتردد على كتاباتها ودخل مدرسة الزاوية البكرية؛ والتي تزود منها بكثير العلوم، والتقى بشيوخ وعلماء الزيتونة وأخذ عنهم، وتعلم وتربى على أحد أقطاب المذهب المالكي بالجامع الأعظم الزيتوني الشيخ محمد المدني. وعند اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية المظفرة لبي نداء الواجب وانخرط في صفوفها كمديني على يد الشهيد السعيد عبد الحي. وعند استرجاع السيادة الوطنية رجع مترجماً إلى الوادي، حيث عمل في المحكمة بالإضافة إلى التدريس في مساجدها إلى أن وافته المنية في 01/06/1995م الموافق لـ 2 محرم 1416هـ، ودفن في مسقط رأسه قمار، أسكنه الله فسيح جنانه. ينظر: التجاني العقون، المرجع السابق، ص. 90-91.
- 36- الحبيب حنيش بن عثمان، رحلة الحبيب حنيش إلى الحج سنة 1955م، مخ. بحوزة بنجله كنانة حنيش، الوادي، لدينا نسخة منه، ص. 49.
- 37- سورة القصص، الآية 64.
- 38- محمد سعيد دفتر دار، المرجع السابق، ص. 11؛ سعد العمامرة وأحمد منصور، أعلام من سوف، مطبعة مزوار، الوادي 2006م، ص. 61. يذكر صاحب كتاب "أعلام من أرض النبوة"، والباحث التجاني العقون، قيماً آخر لتاريخ وفاته، وهو: 3 جمادى الثانية 1389هـ الموافق 16/8/1969م. سمير سمراد، المرجع السابق، ص. 69. التجاني العقون، المرجع السابق، ص. 284.

الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

د/ الطاهر برايك / قسم الحقوق / جامعة عمار ثليجي / بالأغواط

hamed02004@yahoo.fr

ملخص:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من التهديدات والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قد انتقل إلى صدارة الاهتمامات الإقليمية والدولية، حيث أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق نتيجة تفاقم زيادتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، خصوصا وأن دول شمال إفريقيا تعد محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية لليد العاملة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة للحدود.

وعلى اعتبار الدور الحيوي الذي يلعبه موقع الدول المغاربية المطل على البحر الأبيض المتوسط في خريطة الهجرة غير الشرعية سواء نحو تونس أو المغرب، أو باتجاه أوروبا مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة وحتى من الدول الآسيوية التي أصبحت كذلك مصدرة للمهاجرين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر، وبالتالي تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر وبلدان شمال إفريقيا، نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، بالإضافة إلى الأمراض والآفات الاجتماعية المصاحبة لها.

Résumé

Le thème de l'immigration illégale ou clandestine et ce qu'il implique un réseau complexe de menaces et les résultats de l'évolution démographique, sociale, politique et économique, ont déménagé à l'avant-garde des préoccupations régionales et internationales, où il est devenu le thème des principaux sujets de préoccupation en raison de l'aggravation de l'augmentation des appels grandement pour l'étude et l'analyse, d'autant plus que les États du Nord l'Afrique est une importante station et le point de passage traditionnel pour fritter la main-d'œuvre de migrants africains en Europe ou que l'on appelle la migration transfrontalière.

Et compte tenu du rôle essentiel joué par le site avec vue sur les pays de la mer Méditerranée Maghreb dans la carte de l'immigration clandestine, que ce soit sur la Tunisie ou le Maroc, ou vers l'Europe directement, le nombre croissant d'immigrés illégaux en provenance des pays africains voisins et même des pays Asiatiques est également devenu un exportateur des migrants vers les pays du Maghreb, dont l'Algérie, et donc considérés comme la migration illégale des plus importants défis

et les risques de sécurité pour l'Algérie et les pays d'Afrique du Nord, compte tenu de son étroite association avec le reste des formes de criminalité organisée telles que le commerce de la contrebande et les armes, en plus des maladies et ravageurs Social .

مقدمة:

لعل من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والإقليمية والوطنية ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وذلك في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، لا سيما أمام تفاقم هذه المشكلة خاصة في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت من أهم التحديات الحالية للأمن الوطني في دول شمال إفريقيا القادمة من الدائرة الإفريقية جنوب الصحراء.

وعليه فإن موضوع الهجرة غير الشرعية وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من التهديدات والنتائج الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قد انتقل إلى صدارة الاهتمامات الإقليمية والدولية، حيث أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق نتيجة تفاقم زيادتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، خصوصا وأن دول شمال إفريقيا تعد محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية للبد العاملة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة للحدود .

و على اعتبار الدور الحيوي الذي يلعبه موقع دول شمال إفريقيا المطل على البحر الأبيض المتوسط في خريطة الهجرة غير الشرعية سواء نحو تونس أو المغرب، أو باتجاه أوروبا

مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة وحتى من الدول الآسيوية التي أصبحت كذلك مصدرة للمهاجرين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر، وبالتالي تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر وبلدان شمال إفريقيا، نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، بالإضافة إلى الأمراض والآفات الاجتماعية المصاحبة لها.

ويلاحظ المتابع لهذه الظاهرة الترابط المتزايد بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية باعتبارهما داعمتين لبعضهما ، أي أن انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا يتم إلا عبر القنوات الرسمية التي يحدثها المهاجرين غير الشرعيين، نظرا لطول الحدود الجزائرية من جهة، والتهديدات الأمنية الآتية من دول الجوار التي شهدت وتشهد اضطرابات إلى استفحال هذه الظاهرة.

وعليه تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على الإشكاليات التالية: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني المغربي؟ وما هي أهم انعكاساتها على الأمن الوطني وبقية بلدان شمال إفريقيا؟ وما هي مختلف آليات مكافحتها التي تتبعها الدول المغربية؟

وللإجابة عن ذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا.
- المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني في دول شمال إفريقيا.

– المبحث الثالث: تعامل التشريعات في دول شمال إفريقيا مع الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول شمال إفريقيا:

المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها انتقال أفراد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً¹، وتعني أيضاً دخول المهاجرين البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة وغالباً ما تسمى "العمالة الأجنبية غير المصرح بها".

ويقصد بالهجرة غير الشرعية الانتقال من بقعة جغرافية إلى أخرى للبحث عن وضع أفضل وظروف أحسن في النواحي المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الدينية².

وتعرف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة، الهجرة غير الشرعية بأنها تعني دخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر أو الاعتماد على تزويرها، واستخدام المنافذ غير الشرعية للمرور بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية، سواء كان ذلك براً، بحراً، أو جواً³.

كما يقصد بالهجرة غير الشرعية أيضاً "بأنها الدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل المهاجرين، من دون الإمتثال للضوابط والشروط القانونية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد"⁴، وما يعرف عن المهاجرين غير الشرعيين هو

عدم احترامهم وعدم تقيدهم بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل دولة الاستقبال المتواجدين بها، والخاصة بدخول وإقامة الأجانب⁵.

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 1966/7/21 "بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"⁶.

كما حدد الأمر رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم⁷، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية الجزائرية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة، كما تعرف المعاهدة الخاصة بالعمال المهاجرين المتبناة من طرف المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية لسنة 1975 الهجرة غير الشرعية أو السرية أو غير القانونية، بأنها "تواجد المهاجرين أثناء سفرهم إلى وجهتهم أو أثناء إقامتهم، أو عملهم في ظروف مخالفة للقوانين والاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو لتشريعات وطنية"⁸، إن هذا التعريف يركز على مختلف مظاهر عدم قانونية الدخول والإقامة في الدول المستقبلية وممارسة نشاط معين.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من تقصي الأسباب والدوافع المؤدية إليها،

والتي أهمها:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية:

أولاً: التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلية، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد المرسل، إذ أن هذه البلاد تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً للتنمية، نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما ينعكس سلباً على مستوى سوق العمل⁹.

ثانياً: انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي: وفيما يخص الحدود الجنوبية لمنطقة شمال إفريقيا كمصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة تعود الأسباب الاقتصادية لهجرتهم إلى انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، فعلى الرغم من امتلاكهم لثروات طبيعية هائلة إلا أن الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره على سد حاجيات الأفراد والمواطنين نظراً لصعوبة الظروف كالصحراء والجفاف، مما تولد عنه انتشاراً سريعاً للفقر والبطالة اللذان يعتبران داعيان قويان للهجرة، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديموغرافي سنة بعد أخرى، وقد انجر عن هذه العوامل انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول¹⁰.

ثالثاً : الأزمات الغذائية: إذ لا تزال منطقة الساحل الصحراوي تعاني من مختلف الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005، 2008، 2010، 2012)، فالعديد من العائلات فيها لا تزال تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، وقد تم تقدير نحو 20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل الصحراوي يعانون من

حالة اللأمن الغذائي سنة 2014، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، شمال الكامرون، وشمال نيجيريا، وقد ازداد الوضع تدهورا مع الانخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال مالي وشمال نيجيريا، إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا¹¹. وعليه فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تنتج غالبا لأسباب ودوافع اقتصادية نتيجة تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاضا في الأجور¹²، وكذا الرغبة في تحقيق الكسب السريع عن طريق الاشتغال بالتهريب وترويج البضائع والأشياء المهربة بالدول المتسلل إليها.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية والأمنية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين بصفة فردية أو جماعية، وذلك جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية¹³، وتعتبر منطقة المغرب العربي بصفة خاصة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين بسبب مايلي :

أولا: الحروب وعدم الاستقرار الداخلي: والذي تعرفه الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية

للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول إفريقية، وبخاصة من منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي ودول جنوب الصحراء، إذ تعتبر المملكة المغربية نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا، كما تعد كل من الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين إلى دول أوروبا، لذا اتخذتها الجهات الإفريقية كمحطات عبور للوصول إلى الدول الأوروبية¹⁴.

ثانيا: نتائج الحرب في ليبيا: كان القذافي بارعا في ابتزاز الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية لا سيما أنه أدرك أن قادة الاتحاد الأوروبي باتوا مقتنعين بأن القذافي بإمكانه التحكم بهذا الملف إلى أبعد ما يكون، كما أن سقوط النظام الليبي السابق أدى إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، ومكن الميليشيات المدنية المسلحة التي حاربت القذافي من السيطرة على مقومات الدولة الليبية، فاستباحت المؤسسات العامة وحلت محل المؤسسة الأمنية والعسكرية مما جعل السنوات الأربع التي أعقبت النظام السابق في ليبيا تتسم بقدر من كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني، الأمر الذي أحال ليبيا إلى دولة فاشلة وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية صوب أوروبا نظرا إلى قربها من السواحل الأوروبية¹⁵. لقد كان الانقلاب على نظام القذافي والتدخل العسكري من طرف حلف الناتو L'OTAN في ليبيا بين مارس وأكتوبر 2011، أن أدى إلى تغيير جذري في الجغرافية السياسية للمنطقة، فأصبحت تدفقات الهجرة غير الشرعية تسير في الاتجاه المعاكس للمهاجرين الإفريقيين العابرين أو المقيمين بليبيا، فمنهم من هرب من تصفيات الميليشيات المعارضة التي كانت تنظر إلى المهاجرين السود على أنهم محاربين مع نظام القذافي، والبعض منهم قرر الرجوع

إلى بلدانهم والبعض الآخر دخلوا الجزائر، ويتمثلون في الطوارق الماليين من الجيش الوطني الليبي الذي تلقى ضربات من تحالف حلف الناتو L'OTAN، مما أدى بهؤلاء الطوارق إلى الدخول إلى الجزائر¹⁶.

وبالتالي كان لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أن زادت من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدود، وهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء، وكذلك من المغرب العربي ومنها الانطلاق بحرا إلى أوروبا. وأصبحت الهجرة غير الشرعية تجارة مربحة جدا حتى بالنسبة إلى بعض الميليشيات، فلا تبعد السواحل الليبية سوى 300 كم عن جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين، فليبيا بمساحتها الصحراوية الشاسعة التي تبلغ أكثر من مليون و760 ألف كلم²، ومع ساحل طوله ألف و770 كم أصبحت نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط إلى أوروبا، إذ تتشارك ليبيا بحدود برية بطول نحو 5000 كلم مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس. وأكبر تدفق للمهاجرين مصدره شمال النيجر حيث ينتقل المهاجرون عبر شبكات من المهربين الذي يأتون بهم إلى منطقة "الكفرة" و"سبها" اللتان تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا¹⁷.

وبالتالي تزداد أهمية المنطقة المغاربية باعتبارها فضاء لعبور واستقبال الآلاف من المهاجرين من أصل دول جنوب صحراء إفريقيا الذين يطمحون في الالتحاق بدول الاتحاد الأوروبي إلى جانب عدد كبير من المهاجرين المغاربة وآخرون من دول آسيوية

الذين اتخذوا من المنطقة المغاربية معبرا يوصلهم إلى دول أوروبا، وهذا ما اتخذته هذه الأخيرة لعدم البقاء في معزل عما يحدث في الدول المغاربية كونها تأوي عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من إفريقيا عموما¹⁸.

ثالثا: الصراعات المسلحة داخل دول أقاليم دول المنبع: عرفت معظم دول إقليم الساحل الصحراوي المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى الدول المغاربية صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي أطولها أمدا حرب الشمال والجنوب في تشاد، التي زادت عن ربع قرن ومازالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثرت في دول إقليم الساحل الصحراوي، كما شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات حربا أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقا إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، كما أن الكامرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير، لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار، إضافة إلى ثورة في بوركينا فاسو التي أطاحت بـ "بليز كومباري" من السلطة في سابقة إفريقية مازالت تعاني من عدم استقرار، جراء الاحتدام والتنازع على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنراليتها وإمبراطوري المال، وبين النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دورا في العملية السياسية. أما النيجر البلد الأفقر في إفريقيا فقد شهد هجمات "بوكو حرام" التي تعتبر الحلقة الأضعف لترهب دول الجوار¹⁹، وبانحياز ليبيا توسعت جماعة "بوكو حرام" عبر تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبالتالي أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا من خلال اختراق حدود

دول المغرب العربي، فبحلول أواسط شهر جوان 2015 كان أكثر من 106000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر طبقا للمنظمة الدولية للهجرة، كان حوالي 57000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا تقريبا حصريا من ليبيا مرورا بالبلدان الواقعة إلى جنوبها²⁰.

رابعا: الأزمة المالية: كان للانقلاب العسكري في مالي الذي أطاح بـ "أما دو توماني توريه" يوم 2012/03/22 تبعات على منطقة الجوار مثل موريتانيا والجزائر وليبيا، فقد ساهم هذا الانقلاب في إضعاف الجبهة العسكرية النظامية لحساب المتمردين، وهو ما أدى إلى تحول الصحراء الكبرى لمنطقة خارجة عن السيطرة والقانون، تتحكم فيها الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة، حيث كانت لتلك التعقيدات الأمنية آثار تمثلت في مشكلة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والتي أصبحت مصدر معاناة لبلدان الجوار، فانقلاب النقيب "سانوغو" فجر الأوضاع الأمنية في الشمال وتزامن ذلك مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، إذ قدمت منظمة "أوكسفام - جي بي" أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي²¹.

الفرع الثالث: العامل البيئي والجغرافي:

يضاف إلى العوامل الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية من اقتصادية وسياسية، عامل القرب الجغرافي من أوروبا، إذ أن بلدان المغرب العربي تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، فليبيا مثلا تستغرق الرحلة من سواحلها إلى جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية

أقل من يوم واحد، ويختار العديد من ينجحون في الوصول إلى إيطاليا طرق تهريب أخرى للوصول إلى غيرها من الدول الأوروبية²²، كما أن هذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا من السواحل التونسية، تستغرق تقريبا خمس ساعات للوصول إليها، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب إليها من ميناء "المهدية" التونسي أو ميناء "حلق الوادي"، أما المهاجرون الغير شرعيون القادمين من المغرب فيتوجهون إلى مدينتي "سبتة" و"مليلة" الاسبانيتين برا، أو عبر مضيق "جبل طارق" إلى الشواطئ الاسبانية، أو إلى جزر "الكناري"، وكذلك الحال لدولة موريتانيا التي يتوجه منها المهاجرين في الغالب إلى هذه الجزر²³، كما أن للجزائر لها موقع جغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة وحتى المغاربة إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط، إذ أن شساعة الحدود الجزائرية والتي تقدر بـ 7011 كلم ساهمت في تفاقم الظاهرة، لذا فقد اعتبر الإقليم ذو الموقع الاستراتيجي بالنسبة للعديد من أفراد وجماعات من الدول الإفريقية ملاذا لأطماعها، فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ينظرون للمنطقة على أنها منطقة عبور إلى ما وراء البحر المتوسط والدخول إلى أوروبا²⁴.

وتتم إن عمليات دخول وخروج المهاجرين غير الشرعيين إلى التراب الجزائري مثلا انطلاقا من ستة أروقة برية أساسية وكل رواق يشمل عدة نقاط دخول، حيث فيها مراكز حدودية تحت رقابة مصالح الأمن والجمارك، ونقاط لا تحمل إشارات وتسمح بالربط مع مسالك وطرق ومسارب تقع في التراب الجزائري²⁵:

أولا: الرواق الجزائري المالي: إذ تصل من التراب المالي تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من "باماكو" نحو "غاو" عبر مدينة "مبوتي"،

ومن "غاو" تتسرب التدفقات داخل التراب الجزائري عبر رواق يؤدي نحو اتجاهين: نحو "تمنراست" مروراً بـ "تين زواتين"، ونحو مدينة "أدرار" مروراً بـ "برج باجي مختار"، ويمكن الوصول إلى "برج باجي مختار" أيضاً من المركز الحدودي بـ "تيمياوين".

ثانياً: الرواق الجزائري النيجيري: بحيث تصل من التراب النيجيري تدفقات قادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعبارة لـ "واغادوغو"، و"نيامي" للالتحاق بمدينة "أغاديس Agades" نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة تتجه تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو مدينة أرليت "Arlit" التي تفتح الطرق المؤدية إلى "تمنراست" مروراً بـ "عين قزام" أو نحو "جانت" عن طريق الطريق الوطني رقم 03.

ثالثاً: الرواق الجزائري الليبي: تتم عمليات الدخول والخروج للتراب الجزائري مع الحدود الليبية عبر نقطتي مرور حدوديتين، من مدينة "سبها" الليبية نحو مدينة "جانت" الجزائرية، ومن مدينة "غدامس" الليبية يتم الدخول عبر نقطة "الدبداب" الحدودية الجزائرية، والتي تفتح الطريق نحو "إليزي" عبوراً بـ "إين أمناس" جنوباً و"ورقلة" شمالاً.

رابعاً: الرواق الجزائري التونسي: تتعدد المراكز الحدودية التي تنظم التدفقات بين المدن التونسية والجزائرية والموجودة في كل من "توزر" و"قفصة" و"الكاف" و"جندوبة" من جهة تونس، ومن "الطارف" و"سوق أهراس" و"تبسة" و"الوادي" بالجزائر.

خامساً: الرواق الجزائري المغربي: إن الحدود مع المغرب والتي أغلقت في التسعينيات تمنح رواق تنقل انطلاقاً من أربعة مراكز حدودية تسمح ببلوغ التراب الجزائري انطلاقاً من المدن المغربية: "السعيدية" نحو "مرسى بني مهدي"، و"وجدة" نحو "مغنية" و"أحفير" نحو

"باب العسة"، و"فقيق" نحو "بني ونيف"، وكذلك عبر النقاط التي تربط الحدود المغربية بمسال نحو "بشار" و"تندوف" الجزائرتين.

سادسا: الرواق الجزائري الموريتاني: تتم عمليات الدخول والخروج للتراب الجزائري من خلال الحدود مع موريتانيا عبر "تندوف" و"بني عباس" و"تابلبلة"²⁶.

أما بالنسبة لأروقة ليبيا فتتم عبر:

سابعا: الرواق الليبي النيجيري: يتجمع مهاجرو النيجر ومالي وبوركينا فاسو في مدينة أغاديس في شمال النيجر، ومن ثم يقوم مهربون من الطوارق ومن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتهريبهم في رحلة طويلة ومتعبة إلى مدن الجنوب الليبي ("القطرون" و"أم الأرناب"). أما الجزء الأخير من الرحلة يكون مشيا على الأقدام ليلا لعشرات الكيلومترات لتجنب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب الليبي، وفي هذا الجزء قد يموت بعض المهاجرين عطشا في الصحراء.

ثامنا: الرواق الليبي التشادي: مهاجرو نيجيريا والكامرون عادة ما يصلون إلى مدن الجنوب الليبي عبر دولة تشاد.

تاسعا: الرواق الليبي السوداني: يأتي المهاجرون غير الشرعيون من منطقة القرن الإفريقي إلى السودان، حيث أن نقاط تجميع المهاجرين من دول هذه المنطقة، هي مدينتا "كسلا" وجنوب "كردفان" في السودان، حيث يقوم مهربون سودانيون بإيصالهم لـ "دارفور"، وبعدها يقوم مهربون سودانيون آخرون بتوصيل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بواسطة شاحنات متهالكة إلى المنطقة الحدودية الليبية السودانية عبر طرق ترابية غير ممهدة، ومن المنطقة الحدودية يتم دخولهم إلى مدينة "الكفرة" الليبية²⁷.

عاشرا: من المدن الحدودية الليبية : حيث يتم نقل المهجرين إلى نقاط التجمع في الجنوب في مدينة "أوباري" أو "سبها" (عاصمة الإقليم)، هذه المرحلة تقوم بها ميليشيات قبلية من قبائل الجنوب الليبي.

إحدى عشر: في "سبها" أو "أوباري" أو المدن المجاورة : فعادة ما يقوم المهاجرين بالعمل اليدوي لعدة أشهر وأحيانا لسنوات للحصول على المال اللازم لإكمال بقية الرحلة إلى أوروبا²⁸.

المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: تهديد الظاهرة للأمن المغربي :

تؤدي الهجرة غير الشرعية كونها ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة إلى أضرار بالغة الخطورة على سيادة الدول المغربية، وإلى خلق جرائم كثيرة ومتعددة منها ما هو متصل منها مباشرة ومنها ما ينتج بطريقة غير مباشرة عنها، ومن هذه الجرائم: الإرهاب، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأشخاص والمخدرات وتبييض الأموال والتزوير، والجرائم غير الأخلاقية²⁹.

إن تهديد الهجرة غير الشرعية لا يتوقف على ما يسربه المهاجرون غير الشرعيون إلى داخل كل من دول الاستقبال والعبور، من المتاجرات غير المشروعة السابقة الذكر إضافة إلى الاتجار بالأسلحة أو الإطاحة بقانونية مؤسسات الدولة من خلال اللجوء إلى التزوير وتعريض حياة المواطنين للآفات الخطيرة التي ينشرها هؤلاء المهاجرين السريين، بمعنى أنه عند طرد هؤلاء المهاجرين وإرجاعهم إلى الحدود الصحراوية، يشكل هؤلاء مجموعات

وعصابات في فضاء صحراوي خارج حدود الدول المغاربية، خارج الإطار الإقليمي للدولة وفي فضاء مفتوح، هذه الفضاءات هي متقطعة على طول الحدود: النيجر - ليبيا، الجزائر - مالي، أين يتم إيصال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، وفي خضم فضاء مغلق لا يسع لهؤلاء المهاجرين سوى ممارسة النشاطات الإرهابية للحصول على حصانة من جهة، ومداحيل مالية تمكنهم من العيش بل والحصول على أرباح من جهة أخرى، وحتى الانضمام إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI³⁰. كما أن التنقل السري المحكم الذي يقدمه أعضاء القاعدة بكل من مالي، موريتانيا والنيجر يزيد من خطورة التحدي الأمني الذي تواجهه الدول المغاربية إزاء ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمتين من دول الساحل الإفريقي، وهذا الأمر إن كان يبين أمراً فهو يبين مدى إمكانية تنقل هؤلاء المجرمين وقطعهم لحدود الدول من دون أي خوف أو ارتباك، وهم مسلحين بأحدث الأسلحة³¹.

إن زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية والمشكلات التي ترتبت عن ذلك، ومن أهمها عدم قدرة المهاجرين على الاندماج في المجتمعات المضيفة، ولذلك تحاول المنظمات الإجرامية الاستفادة من مشاكل هؤلاء المهاجرين المالية والثقافية، وتوظيفهم في عصابات الجريمة المنظمة، فأهداف تلك المنظمات وأساليبها غير المشروعة بما تتضمنه من عنف، تمثل تهديداً لأمن المجتمع وتطوره، نتيجة ما تسببه من انفلات أمني، وعلى الصعيد الاقتصادي تتسبب أنشطة تلك المنظمات الإجرامية في خلق ما يطلق عليه "الاقتصاد الموازي"، أو "الاقتصاديات السوداء" حيث تعيد تلك المنظمات استثمار الأموال في

الاقتصاد الوطني من خلال عمليات غسل الأموال، الأمر الذي يتسبب في إفساده نتيجة تشجيعها للمعاملات غير القانونية³².

المطلب الثاني: تداعيات الظاهرة لدى الدول المغربية

الفرع الأول: انتشار السلاح وتهريبه: بعد الإطاحة بنظام القذافي عرفت المرحلة التي بعدها بسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية³³، ومع سقوط نظام القذافي واستمرار الصراع داخل ليبيا وتفكك الأجهزة الأمنية المصاحبة للدولة الليبية، وقعت الترسانة العسكرية الكبيرة في يد الجماعات المسلحة والمهربين، التي كانت حتى وقت قريب تشكل العمود الفقري لسلطة الدولة في ليبيا³⁴. وبفضل انخيار مؤسسات الجيش والدولة الليبية كان لدور الأسلحة والميليشيات المهربة من ليبيا أن تسببت في دعم وتواصل الحركة الانفصالية في مالي في عام 2011، وإلى زعزعة الاستقرار بما في ذلك الهجمات حتى على موظفي الأمم المتحدة وأعضاء البعثات الدبلوماسية، وعلاوة على ذلك فإن الحصول على الأسلحة عبر الصحراء الكبرى أصبح عاملا حاسما في القدرة على التحكم في طرق تجارة الأسلحة وبسط السيطرة عليها إقليمية وهو ما يهدد أمن الدول المعبر والتي تقع شمال الصحراء التي تتمثل في دول المغرب العربي³⁵، فالمجموعات المسلحة تقوم بتمويل الإرهاب والجماعات الجهادية والتي بدورها تقوم بأنشطة إجرامية والتي لا يمكن الاستهانة بها، إذ أن انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا كان بمثابة الضربة القاضية لدول المغرب العربي، وهذا ما خلق بيئة آمنة وملاذا للمجموعات الإرهابية التي تعمل على الإفلات التام من العقاب، إذ تعتمد إلى فرض

ضرائب على التهريب والاتجار بالصفقات التي ترتكب من قبل عدد من الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في المنطقة³⁶.

الفرع الثاني: تهريب المخدرات: تزايدت كميات المخدرات المهربة من السواحل الليبية عبر ليبيا إلى أوروبا، ولم تعد تتوقف على الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية، بل أضيف إليه الهروين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، يتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا، ليتم لاحقاً تهريبه إلى أوروبا. كما تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تهريب المخدرات عبر معابر التهريب وممراته في الساحل الإفريقي وكذا تنظيم أنصار الشريعة في جنوب ووسط غرب ليبيا، وهو الممر الذي يسلكه الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية³⁷، والذي يدخل ليبيا برا من الجنوب حيث يتم نقل المخدرات عبر الصحراء ومنها إلى ليبيا، كجزء من الطريق البري من غينيا بيساو إلى البحر الأبيض المتوسط ومنها إلى أوروبا، وقد يتم النقل بالتواطؤ الجهات الفاعلة داخل الدولة وقوات الأمن، فما يقدر بـ 18 طناً من الكوكايين تمر سنوياً عبر الدول الساحلية في غرب أفريقيا، ولا سيما غينيا بيساو وغينيا³⁸، ووفق الخريطة التالية تتضح إمكانية تجارة المخدرات وتمددتها إلى الداخل الإفريقي ومن ثم دخولها عبر الطرق التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين واتجاهها شمالاً إلى منطقة دول المغرب العربي، ويظهر منها أيضاً أن الطرق المتبعة في نقل المخدرات هي طرق ومسالك المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يبين أيضاً تحالف ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع التجارة الدولية للمخدرات.

الفرع الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة: ومن بين انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الناحية الصحية والاجتماعية، نجد استفحال وانتشار أمراض جنسية بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، وبين أوساط سكان المنطقة الأصليين، وعلى رأس هذه الأمراض مرض "نقص المناعة المكتسبة" أو "السيدا SIDA". ففي دولة الجزائر أصبحت السيدا تمثل تهديدا صحيا لكل المجتمع الجزائري لما له من تداعيات خطيرة على صحة الفرد والمجتمع، لقد أصبح المهاجرين غير الشرعيين ينقلون هذا المرض عن طريق الممارسات اللاأخلاقية فأصبح هذا الداء يهدد سكان منطقة الجنوب في ظل انعدام المراقبة الصحية، فحسب مديرية الصحة بـ "تمنراست" فإن من بين المصابين بهذا الداء هناك نسبة منهم من سكان المنطقة، وهذا بمثابة مصدر قلق للسكان والمسؤولين على حد سواء، كما نجد أمراض جديدة أخرى لا تقل ضررا عن فقدان المناعة المكتسبة والمتمثل في "فيروس الإيبولا Virus D'Ebola" الذي انتشر بسرعة في غرب إفريقيا، وبالتالي تنتقل العدوى عن طريق المهاجرين غير الشرعيين³⁹، كما حذر أطباء من الصحة العسكرية الجزائرية من الأخطار الناجمة عن نزوح المهاجرين غير الشرعيين القادمين من 23 دولة أفريقية إلى الجزائر، خاصة بعد أحداث ليبيا ومالي، والآثار المترتبة على اللاجئين التي تتدفق مما يجعل الخطر يتجاوز تسرب الأسلحة والمخدرات، لتصل إلى الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق أكثر من 9000 مهاجر غير شرعي يدخلون سنويا للجزائر، منهم 30.000 لاجئ، وتصنف تلك الأمراض على أنها بالغة الخطورة كوباء الإيدز والملاريا والتهاب الكبد⁴⁰.

المبحث الثالث: تعامل التشريعات في دول شمال إفريقيا مع الهجرة غير الشرعية:

المطلب الأول: التشريعات الجزائرية:

تعتبر الجزائر أن مناقشة مسألة الهجرة غير الشرعية يجب أن تتم في إطار الاتحاد الإفريقي، كونها تؤيد المقاربة الإفريقية التي حسبها يكون حل مشكل الهجرة منفصل عن التنمية، وقد استضافت الجزائر في أبريل 2006 اجتماع الخبراء الأفارقة ذوي المستوى العالي والذين دعوا إلى "مقاربة شاملة، متكاملة، متوازنة ومتناسقة" بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعية⁴¹، كما أقر مجلس الوزراء الجزائري المنعقد في 2008/9/01 مشروع قانون جديد يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني الجزائري بعقوبة قد تصل إلى 6 أشهر، إضافة إلى عقوبة السجن 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية، وتزداد العقوبة في حالة ارتكاب الجريمة من قبل يستفيد من تسهيلات بحكم وظيفته كأعوان الأمن وحرس السواحل والحدود... إلخ، أو من قام بهذا العمل في إطار مجموعة منظمة أو باستعمال السلاح⁴²، كما حدد الأمر رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم⁴³، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين.

وبما يخدم صالح الدولة جرم المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة تراب الدولة (قانون رقم 09-01 المؤرخ في 2009/02/25) بنص المادة 175 مكرر 1 التي تنص على: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر،

وبغرامة مالية من 20000 دينار جزائري إلى 60000 دينار جزائري، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"⁴⁴، كما نص المشرع الجزائري على تهريب المهاجرين بنص المواد 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر 41، حيث أعطى تعريف تهريب المهاجرين "بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص، من أجل الحصول بصفة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى"⁴⁵. كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من 3 سنوات إلى 5 سنوات، وبغرامة مالية تقدر بـ 300000 دينار جزائري إلى 500000 دينار جزائري، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد، إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعرض حياة سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهنية وذلك بعقوبة 5 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000 دينار جزائري إلى 1000000 دينار جزائري"⁴⁶.

لقد سارعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات بغية فرض الحصار على الحدود وتضييق الخناق على المغادرة غير الشرعية لبلاد، وقد تمثلت هذه الإجراءات في الإجراءات التنظيمية، إذ أن رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير الشرعيين

يوميًا، وعند اكتشاف هويتهم عند التفتيش يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم وتشخص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية، وللتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 - 550 من القانون البحري رقم 98/05، أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم ويتم تقديمهم للعدالة، أما الذين يكونون محل بحث فهم يحولون إلى مصالح أمن الولاية أو الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة⁴⁷. كما اتخذت إجراءات أمنية من خلال تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود. كما قامت بتعزيز المصالح الأمنية وهي مجموعة حراس الحدود إحدى المجموعات التابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، والتي تعمل على طول الحدود البرية والتي تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية، حيث تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية. أما عن حراس السواحل فهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات التهريب للأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية⁴⁸.

كما أن لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية والبحرية والجوية، والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

1 - مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

- 2 - مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهرب.
- 3 - مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم في حالة بحث أو فرار.
- 4 - ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

5 - كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى، كما تقوم بالتعرف على المتورطين والمتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.⁴⁹

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من المهاجرين والأجانب إلى الجزائر، أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني "الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCUC"، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
- مكافحة خلايا وشبكات الدعم لتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت "الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC"، ومن

مهامها متابعة الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

- التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.
 - التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون للأفراد الموزعين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.
 - التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية⁵⁰.
 - تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.
 - تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
 - المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (الطرد والترحيل)⁵¹.
- وتطبيقا لتعليمات رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري الفريق "أحمد قايد صالح"، تم اتخاذ الإجراءات والتدابير للرفع من درجة الجاهزية العملية للجيش، وإحكام السيطرة على كل المنافذ الحدودية تفاديا لأي تسلل من طرف المجرمين أو الإرهابيين أو المهربين، وحماية الحدود ومراقبتها لردع أي عمل إجرامي وغير مشروع، وبفضل الإستراتيجية الأمنية والانتشار المحكم للوحدات العسكرية والتنسيق الفعال فيما بينها، تمكنت مثلا قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري يوم 30 جانفي 2012 من اعتراض قافلة على الحدود الجزائرية - النيجيرية، تتكون من أربع سيارات رباعية الدفع تنقل أشخاصا من جنسيات إفريقية كانوا يحاولون تمرير شحنة من الأسلحة والذخيرة. وقد تم

تنفيذ هذه العملية بعد رصد تحركات القافلة على إثر استطلاع جوي بالحدود الجزائرية - النيجيرية بإقليم القطاع العملياتي "جانت"، وفور تحديد طبيعة القافلة ومكانها بدقة، أصدر قائد الناحية العسكرية الرابعة أمرا بالتدخل الفوري واعتراض القافلة وتوقيف أفرادها⁵². وبعد مطاردة طويلة وشاقة بواسطة المروحيات والوحدات البرية تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري من محاصرة المجموعة وإلقاء القبض على كامل عناصرها، وتمثل هذه العملية ثمرة جهود مضمينة واهتمام كبير أولته القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي الجزائري للمنطقة من خلال تدعيمها للتشكيل القتالي لوحداتها المنتشرة على طول حدودها الجنوبية الشرقية، قصد الرفع من درجة الجاهزية العملية وإحكام السيطرة على كل المنافذ الحدودية، وللإشارة فإن الوحدات المنتشرة بالحدود الجنوبية الشرقية قد تسلمت فور بداية الأزمة الليبية أوامر وتعليمات خاصة بتعزيز التشكيل القتالي المنتشر وتأمين الشريط الحدودي الجزائري من الجهة الشرقية، تفاديا لأي تسلل من طرف المجرمين والإرهابيين والمهربين والمهاجرين غير الشرعيين، وحماية الحدود ومراقبتها لردع أي عمل إجرامي وغير مشروع، وذلك بوضع العديد من المفارز التي تدعم وتعزز أفراد حرس الحدود. ومن جهة أخرى وفي نفس المسعى؛ تم تدعيم التشكيل المنتشر بوحدات فرعية، وذلك لسد كل الثغرات، من خلال دوريات مشتركة مستمرة ليلا ونهارا⁵³.

المطلب الثاني: التشريعات المغربية الأخرى

الفرع الأول: التشريعات التونسية: اهتمت السلطات التونسية بإيجاد آليات تهدف إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أبرز تلك الأساليب تمثل في عام 2003 عن طريق سن قانون العقوبات الموقعة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهريب

التي تعمل في هذا المجال، وتوسع المشرع التونسي في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدونهم أو مالكي الأماكن التي تأويهم، وعدهم نص القانون فيمن: "كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية، أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات الهجرة، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها، أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات هجرة سرية"، كذلك شدد قانون العقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة السرية أو غير الشرعية، بالسجن لمدة تتراوح ما بين 3 أشهر و 20 عاما، وبغرامات مالية تصل إلى نحو 100 ألف دينار تونسي أي ما يقارب 83 ألف دولار، وأعطى القانون المحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية⁵⁴.

كما حاولت حكومات الاتحاد الأوروبي إقناع دول المغرب العربي الخمسة (ليبيا، وتونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، بإنشاء معسكرات احتجاز ومراكز إيواء لهؤلاء المهاجرين في دول المغرب العربي، بدلا من دول الاتحاد الأوروبي حيث يتم التحفظ على المهاجرين غير الشرعيين، حتى يبت في أمرهم، إما بالعودة إلى بلدانهم، أو السماح لهم بالعبور، وهذا الاقتراح عرف باسم "الحل الأمني" والذي استعدت فيه دول الاتحاد الأوروبي بذل الأموال لدول الممر والدول المصدرة للمهاجرين، للوقوف في وجه الهجرة

غير الشرعية، غير أن دول المغرب العربي رفضت هذا الاقتراح ما عدا دولة موريتانيا التي أنشأت معسكر احتجاز على شواطئها في مدينة "نواذيبو" عام 2006، بالاتفاق مع إسبانيا التي دعمتها بالمال والأجهزة والمعدات الخاصة بالمراقبة الحثيثة للشواطئ الموريتانية⁵⁵.

الفرع الثاني: التشريعات المغربية : سنت المملكة المغربية عام 2003 قانونا يفرض عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى عشرين عاما على كل من يساعد اللاجئين على الفرار عبر الأراضي المغربية، وقد منحه الاتحاد الأوروبي 67 مليون يورو لمساعدته للسيطرة على الهجرة غير الشرعية وتعزيز أمن حدوده، واتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب البشر⁵⁶. وقد دخل القانون 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب وبالهجرة غير الشرعية حيز التنفيذ في 2003/11/11، وكان الهدف من ذلك توحيد القوانين السابقة المتعلقة بالهجرة وضممان الانسجام بين المقتضيات الجديدة والقانون الجنائي، وتحديد معايير إقامة الأجانب في المغرب، وبالأخص تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية، وفي هذا السياق تم تجريم تهريب المهاجرين وضممان الانسجام بين المقتضيات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وفي هذا السياق تم تجريم تهريب المهاجرين حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال معرضين لعقوبات السجن الذي تتراوح مدته بين 10 سنوات والمؤبد، كما يحمي هذا القانون حقوق الأجانب ما دامت طرق اللجوء إلى القضاء معروفة بشكل واضح، وجاء هذا القانون رقم 02/03 بقسمين⁵⁷: القسم الأول متعلق بدخول الأجانب إلى المملكة المغربية وإقامتهم بها والقسم الثاني يتعلق بأحكام عقابية للهجرة غير الشرعية، ضمت 7 مواد (من المادة 50 إلى المادة 57)، حيث عاقبت هذه الأحكام كل الأشخاص الذين

يغادرون التراب المغربي بصفة سرية بغرامة مالية تتراوح بين 3000 و10000 درهم، وبالحبس من شهر إلى 6 أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين معا طبقا لنص المادة 50 من القانون رقم 02/03.

ولم يقتصر هذا القانون على معاقبة الأشخاص المهاجرين سرا، بل شدد العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجنب بصفة سرية بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات، وبالغرامة من 50000 إلى 500000 درهم، وضعف العقوبة بالسجن من 10 إلى 15 سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين 500000 و1000000 درهم إذا ارتكب هذه الجريمة بصفة اعتيادية.

كما أشار القانون لضرورة معاقبة أي شخص قدم مساعدة أو عوناً لارتكاب الأفعال السابقة الذكر، وإذا كان يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو إذا كان مكلفاً بمهمة للمراقبة، أو إذا كان هذا الشخص من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل، بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات وبغرامة تتراوح بين 50000 و500000 درهم⁵⁸.

ولم يسلم الشخص المعنوي من عقاب هذا القانون حيث يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 10000 و1000000 درهم إذا ثبت ارتكابه لأحد الجرائم السابق ذكرها، علاوة عن المصادرة التي خول هذا القانون للمحكمة مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب الجريمة في حالة الإدانة بجريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، سواء كانت هذه الوسائل تستعمل للنقل الخاص أو العام أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي

الجريمة أو في ملكية شركائهم أو في ملكية أعضاء العصابة الإجرامية، بمن فيهم أولئك الذين لم يشتركوا في ارتكاب في ارتكاب الجريمة⁵⁹.

وتعد المغرب إحدى أكبر الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية لأوروبا، خاصة إسبانيا لاسيما أنها تمثل دولة استقبال وترانزيت للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء خاصة من الكاميرون ومالي ونيجيريا قبل الانتقال عبر البحر إلى أوروبا، ووفقا لتقديرات الحكومة المغربية، فإن عدد المهاجرين الذين يعيشون على أراضيها بشكل غير شرعي يتراوح بين 25 و40 ألفا، حيث يتمركزون في مناطق الأحرش على جبل "غوروغو" في عدد من المخيمات⁶⁰.

وعلى الصعيد المؤسسي فالمملكة المغربية اتخذت إجراءات قوينة لتعزيز هذه القوانين، ويتعلق الأول منهما بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة والثاني بمراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة لعله يساهم في كبح هذه الظاهرة الخطيرة⁶¹.

الفرع الثالث: التشريعات الليبية: كان القذافي يتبنى وجهة نظر حيال ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتلخص في اعتبار القضية مشكلة إنسانية واقتصادية بالمقام الأول، تجب معالجتها وفق منظور إنساني أشمل وأعم يتعلق ببعده تنموي من أبرز ملامحه خلق فرص عمل عبر ضخ استثمارات في الدول الفقيرة المصدرة للمهاجرين لتوطينهم في بلدانهم وأن يتم ذلك من خلال تعاون دولي واسع، وتعتبر إيطاليا من الدول الأوروبية الأكثر تأثرا بتدفق المهاجرين من الأراضي الليبية تسعى مع الفرقاء الليبيين الذين تولوا الحكم بعد الانقلاب على القذافي والشركاء الأوروبيين طيلة السنوات الأربعة الأخيرة لوضع سياسات تنسيقية عامة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لكنها لم تقدم على خطوات جدية

وعملية حتى الآن. فانقسام ليبيا إلى حكومتين وبرلمانين يتنازعان الشرعية في ليبيا حدّ كثيرا من نجاعة أي تنسيق وتفاهم مع الجانب الإيطالي الذي قدم 250 مليون دولار لحكومة طرابلس، وحتى اللحظة لم تر إيطاليا خطوات جدية من الجانب الليبي. ومؤخرا قامت حكومة "عبد الله الثني" بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة الليبية، والتي يعتقد أن ستؤدي دورا محوريا في التنسيق الدولية مع الجانب الليبي نظرا إلى امتلاك نائب رئيس هذه اللجنة للخبرة في التعاطي مع الهجرة غير الشرعية وكونه أحد أبناء القبائل الليبية الجنوبية التي تسيطر على معظم معاير التهريب السرية بالجنوب، ورغم مرور أشهر على تشكيل هذه اللجنة إلا أن إيطاليا مازالت تتهيب وتترتب في التعامل مع هذه اللجنة بناء على تجربتها السابقة المخيبة للآمال مع حكومة طرابلس⁶².

خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية، بل أصبحت مكون هيكلي فما زالت الآليات المستخدمة لحد الآن غير قادرة على تدبيره بشكل يجد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المعبر أو الدول المستقبلية. فهذه الظاهرة أصبحت تتطلب التعميق في البحث وفهم أبعادها واتجاهاتها ونطاقاتها قصد الكشف عن أسبابها، وبالتالي معالجتها من جذورها وليس محاربتها، فتزايد هذه الظاهرة وبشكل ملفت كان مع بداية الحراك العربي وحالة اللااستقرار الذي شهدته معظم دول المغرب العربي والتي اتخذ منها المهاجرون غير الشرعيين دولا معبرا للعبور إلى دول أوروبا، ففيهم من ينجح في العبور ومنهم يستقر به الحال ولو بصفة مؤقتة في دول المغرب العربي لتدبير

بعض المال ومن ثم مزاولة طريق الهجرة الذي بدؤوه، ويستغلون كل الطرق لتلبية مرادهم، وهو ما يجعلهم أحيانا يتجهون لطرق غير شرعية أخرى كتهريب المخدرات وتجارة الأسلحة أو حتى انضمامهم لتنظيمات إرهابية .

إن تحالف هذا الثالوث "الهجرة غير الشرعية - المخدرات - تجارة الأسلحة" عرض دول منطقة المغرب العربي إلى تهديدات أمنية جراء ذلك وانعكس عليها سلبا، رغم الآليات الموضوعية من قبلها للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحتوائها، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية محددة بشأن أعداد المهاجرين غير الشرعيين، تظل التقارير غير الرسمية والدراسات البحثية مؤشرا أوليا لمعرفة حجم ووضعية هذه الظاهرة التي لم تعد مقتصرة على دول بعينها.

ولعل أبرز ما يمكن أن يوصي به البحث حول هذا الموضوع ما يلي :

1 - محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمناخ التي تعود إليها، والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وانجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

2 - إرساء الأمن والاستقرار في كل من ليبيا بالدرجة الأولى، وكذلك في مالي والنيجر وإيجاد حل لاستتباب الأمن والاستقرار داخل هذه الدول المتوترة والتي تسببت في ظاهرة الهجرة غير الشرعية والنزوح البشري الذي فاق كل التصورات.

- 3 - تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الإفريقي والمتوسطي.
- 4 - تفعيل اتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار، من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريباً.

الهوامش:

- 1- أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص.21.
- 2 - محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، (لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014)، ص.186.
- 3 - نفس المرجع، ص ص 81-82.
- 4 - أحمد رشاد سلام، "الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص.211.
- 5 - محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، العالم الاستراتيجي، ع.3، ماي 2008، ص.4.
- 6 - محمد أمين سني، "مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي"، نقلاً عن: <http://machahid24.com/etudes/10037.html>، (2015/6/02).
- 7 - الجريدة الرسمية، ع.36 الصادرة بتاريخ 2008/6/02.
- 8 - محمد غزالي، الهجرة السرية، (عمان: دار حامد، 2014)، ص. 29.

- 9 – محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، بحث مقدم لندوة الهجرة غير المشروعة الأنماط الحديثة، 80-10 فيفري 2010، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.3.
- 10 – محمد أمين سني، مرجع سابق.
- 11 – "Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle", p.2,
(<http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/sahel-fr.pdf>).
- 12 – عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص.24.
- 13 – محمد أمين سني، مرجع سابق.
- 14 – نفس المرجع.
- 15 – الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.3.
- 16 – Dalal Benbabaali, "un espace charnière, le sud algérien et la migration subsaharienne vers l'Europe, espace temps", Net Travaux ,(10/9/2012).
- 17 – أحمد دياب، "الأزمة الليبية وتفاهم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، نقلا عن موقع: <http://www.alhayat.com/Articles> (2016/01/08).
- 18 – Khadija Mohsen-Finan, "Les défis sécuritaires au Maghreb", in : Eduard Solder i Lecha et Laia Carbonell Agustin, VIème Séminaire International sur la Sécurité et la

Défense en Méditerranée : Sécurité humaine, Barcelone : Editions Bella terra, 2008, p.56.

19 – الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص.4.

20 – "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، تقرير رقم 227، (2015/06/25)، نقلا عن موقع:

<http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227-the-central-sahel-a-perfect-sandstorm.aspx>

21 – سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة: محمد بابا ولد أشفع، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2012/04/05)، ص.5.

22 – "العوامل الرئيسية للهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا إلى أوروبا"، (08/01/2016)، نقلا عن:

<https://chronicle.fanack.com/ar/specials/international-affairs/north-african-illegal-migration-to-europe/>

23 – محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص.8.

24 – محمد أمين سني، مرجع سابق. ص 9

25 – مصطفى فاروق قسنطيني وآخرون، "مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة"، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD، فيينا، النمسا، 2010، ص.24.

26 – نفس المرجع، ص ص.24-25.

27 – الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص.5.

28 – نفس المرجع، ص.5.

29 – محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص.204-205.

- 30- رقية العاقل، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4، ديسمبر 2015، ص.66.
- 31 - نفس المرجع، ص.63.
- 32 - إسرائ أحمد إسماعيل، "الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2011، ص ص. 13-14.
- 33- الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص. 6.
- 34 - Libya: a growing hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the trans-Sahara , 11 May 2015.p.3.
- 35 -Ibid, p.4.
- 36 - Ibid, p.6.
- 37 - الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص. 6.
- 38 - Libya: a growing hub for Criminal Economies and Terrorist Financing in the trans-Sahara op.cit, p.3.
- 39 - Laura de paoli, " An Ebola Summary", East,V.108, January, February 2015, p.8.
- 40 - Nouara Bachouche, African illegal immigrants export eight killer diseases to Algerians,
<http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/164305.html>
, (11/5/2013).
- 41 - رقية العاقل، مرجع سابق، ص. 67.

- 42 - محمد رضا التميمي، محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.4، جانفي 2011، ص. 266.
- 43 - الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.36 الصادرة بتاريخ 2008/6/02.
- 44 - الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.15، الصادرة في 2009/3/08، المعدلة والمتصلة لقانون العقوبات 09-01، ص.4.
- 45 - ت. عبد الكريم، قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا، (الجزائر: دار الجزيرة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.111.
- 46 - نفس المرجع، ص. 111.
- 47 - الأخضر عمر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير مشروعة، 2010/02/08، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص.18.
- 48 - نفس المرجع، ص.18.
- 49 - نفس المرجع، ص.19.
- 50 - نفس المرجع، ص.19.
- 51 - نفس المرجع، ص.19.
- 52 - "قوات الجيش الوطني الشعبي تحبط محاولة تهريب أسلحة وذخائر إلى الجزائر"، مجلة الجندي، ع.468، 2 جانفي 2012، مؤسسة المنشورات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، ص.4 - 5.
- 53 - نفس المرجع، ص.4 - 5.
- 54 - "الهجرة غير الشرعية وجدت حلا لها في تونس"، قسم البحوث والدراسات، (2016/01/06)، نقلا عن موقع:

<http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b99>

[7-1784ea612f0c/1874c432-ce84-428e-8bce-b62ced0fb3a2](http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/1874c432-ce84-428e-8bce-b62ced0fb3a2)

- 55 - محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص. 17.
- 56 - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص. 45.
- 57 - محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص. 263.
- 58 - نفس المرجع، ص. 264.
- 59 - نفس المرجع، ص. 264.
- 60 - "تحركات متزايدة: المسارات المحتملة للهجرة غير الشرعية في الدول العربية"، (2016/01/08)، نقلا عن:

<http://www.rcssmideast.org/Article/3143/%D8%A7%D9%84%D9>

[%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7](http://www.rcssmideast.org/Article/3143/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7)

[%D9%84%D9%85%D8...](http://www.rcssmideast.org/Article/3143/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8...)

- 61 - محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص. 264.
- 62 - الحسن الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص. 8-9.

التراث الأثري بين أسس البحث العلمي وسبل الحفاظ عليه

د/ التجاني مياطه / قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر

p_tedjani@yahoo.fr

ملخص باللغة الانجليزية:

The idea of the transmission of something over time is the original meaning of the meaning of heritage, that is, the word heritage is a language that holds our language and the language of others the meaning of inheritance and transport, which is inherited, whatever the successor of the predecessor.

The inheritance is all that is transmitted and inherited frequent and acquired the rude after that the meaning of the metaphorical metaphor and metaphor until it is often called on all the elements of culture that are passed from generation to generation. And the heritage, despite the clarity of the meaning of language and terminology, the researcher hardly find him a definition only one different scholars in the definition and conflict according to science and methods, and became a heritage of many definitions of multiple areas of use. Cultural heritage, architectural heritage, folklore, Arab

heritage, Islamic heritage, cultural heritage, cultural resources or cultural cultural assets are said. And in the light of another concept that is complementary to it as long as it is overlooked.

إن فكرة انتقال شيء ما عبر الزمن هو المعنى الأصلي لمعنى التراث، أي أن لفظة التراث لغة تحمل لغتنا ولغة غيرنا معنى التوارث والنقل وهو الشيء الموروث أي ما نقله الخلف من السلف.

والموروث هو كل ما هو منقول ومتوارث متواتر واكتسب اللفظ بعد ذلك معناه الاصطلاحي على الاستعارة والتشبيه حتى أصبح يطلق في الغالب على كل عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل إلى آخر¹.

والتراث رغم وضوح معناه لغة واصطلاحاً فإن الباحث لا يكاد يجد له تعريفاً واحداً فقط فاختلف أهل العلم في تعريفه وتنازعه بحسب علومه ومناهجهم، وأضحى للتراث تعريفات كثيرة تتعدد بتعدد المجالات التي تستعمل فيه. فيقال التراث الثقافي والتراث المعماري والتراث الشعبي، التراث العربي، التراث الإسلامي، ويقال التراث الحضاري أو الموارد الحضارية أو الممتلكات الثقافية الحضارية. وفي ضوء مفهوم آخر مكمل له طالما أغفل وهو ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي وإحيائه، إذن مفهوم التراث مقترن بمفهوم الحفاظ عليه وإعادة تثمينه وهدف

الكشف عن حمايته والاستفادة من قوته الكامنة التي تبرز من خلال تحقيق الذات وذلك بتواصل الإبداع فيه وتحمل مسؤولية نقله للأجيال القادمة².

1_ تعريف التراث: هو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور، ويتناقل من جيل إلى آخر ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة نوعياً وامتيازاً بيئياً³، تظهر عليه التغيرات الثقافية الداخلية والعادية ولكنه يحتفظ دائماً بوحدة أساسية مستمرة ولكي نمسك بشكل أفضل بمفهوم التراث هذا ينبغي أن نتقل من التعميم إلى التخصيص ولنتخذ من مفهوم التراث ومركباته في الإطار الثقافي والعربي مثالا بارزا على ذلك⁴ فقد قسم التراث الثقافي إلى ثلاثة أقسام:

1_1_ التراث المادي: ويعرف بالمباني الأثرية وما تكشفه الحفريات، وبما تحويه المتاحف بمعنى التراث المادي منه الثابت كالمدن الأثرية والمواقع التاريخية والعمائر الدينية والحصون العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والمدافن والمنقول يتمثل في كل من المقتنيات المنحوتة والمخطوطات والمسكوكات والأدوات الفخارية والزجاجية والمنسوجات⁵.

1_2_ التراث اللامادي: وينقسم إلى ما يلي :

أ_ التراث الفكري: وهو ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين كانوا شهوداً على عصورهم مبدعين من خلالها ويشمل ثلاثة أصناف وهي:

- ما ورثه السلف من العلوم والمعارف الدينية .

- العلوم والمعارف الطبيعية كعلوم الأوائل والتراث العلمي الإسلامي في كافة مجالات العلوم.

- الفنون الأدبية والزخرفية والخطية ...

ب_ التراث الاجتماعي: قوامه قواعد السلوك والعادات والتقاليد الخاصة بمجتمع معين⁶، ويشمل ما يلي:

- الموروث الشفوي كالحكايات والأمثال الشعبية واللهجات ...

- العادات والتقاليد المتعلقة بالمناسبات الدينية والوطنية كاللباس والطبخ

- الفنون الشعبية كالغناء والرقص والموسيقى والأهازيج ...

ومن هنا نجد أن تنوع التراث يعطي له تعددا وتنوعا في المفاهيم بحيث نستطيع القول أن⁷:

● التراث هو شغل ثقافي يعكس الخصائص البشرية وظاهرة أساسية لوجود

الإنسان دون إهمال مصطلح الثقافة في هذا السياق

● أن التراث إنجاز اجتماعي ينتسب إلى الماضي في صورة مختلفة سواء أكان

ذلك علميا أم فنيا، وينضوي ذلك في جميع أشكال التعبير الثقافي المادي

وللامادي.

ورغم ترادف مفهوم الثقافة والتراث الثقافي إلا أنه يمكن للمرء أن يتبين فيها

عناصر التراث مميزة عن العناصر الأخرى التي تضمنت مفهوم الثقافة⁸.

2_ مفهوم الحفاظ على التراث الثقافي: يتمثل الحفاظ في مجال التراث الحضاري دلالتين متكاملتين، فالدلالة الأولى يقصد بالحفاظ معنى الحماية والمحافظة على الآثار والمعالم والمواقع التاريخية والإبقاء على الشواهد التراثية كما وصلتنا دون تعديل أو تغيير يمس جوهرها والحيلولة دون سرقتها ونهبها وتخريبها وذلك لأنها لا تزايد وإنما تتناقص باستمرار نتيجة الإتلاف والنهب وحركة التنمية الحديثة⁹، ومعنى الحفاظ في الدلالة الثانية هو إحياء ذلك التراث باعتباره خلفية للمكون الثقافي عن طريق الكشف عنه وصيانته وترميمه وفق الأساليب العلمية وجمعه وإبرازه والتعريف به ودراسته ، وفي مقدمة ذلك حصره وتسجيله ليصبح الثر معروفا ومفصلا وعميق المفهوم بل في بعض الحالات لا بد من إعادة توظيفه توظيفا نافعا وتشجيع إعادة الجيد منه¹⁰.

إن أهمية التراث الثقافي لا تتحقق إلا بدخول في العصرنة الحديثة والمشاركة في مسيرة ركبه لأن الأصالة لا تتحقق فعلا إلا من خلال الحداثة وكل ما استوعب المرء معطيات العصر في هذا العالم بقدر ما ندرك أننا نعيش في مجتمعات تحتاج للأخذ بأسباب العلمية والتقنية كشكل معاصر لتراث المستقبل بحيث نسعى للحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية في خضم عالم صاحب تطغى فيه أنماط الثقافات التي أتاحت لها كل أسباب التفوق والانتشار والظهور.

3_ آليات وسبل الحفاظ على التراث الثقافي: إن الحديث عن الحفاظ يعني تناول السياسات والتشريعات والبرامج التي ينبغي أن تضطلع بها الأجهزة المختصة والمؤسسات الثقافية والعلمية الحكومية أو الدولية.

3_1_ تقدير أهمية التراث وتحديد عملية الحفاظ:

تعتبر هذه المهمة صعبة في أدائها لان الأمر يحتاج إلى أهل الاختصاص وذوو ذوق وخبرة في مجالات عديدة كالإمام بتاريخ الفن وتاريخ العمارة وعلم الآثار وعلوم الهندسة وتخطيط المدن وغيرها من العلوم.

ولإعطاء التقدير الجيد لأهمية التراث لابد من وضع معايير أساسية¹¹ هي كالتالي:

❖ معيار القيمة الجمالية: الذي يتمثل في الذوق السليم وانطباع مهم يستند إلى خلفية ثقافية واسعة.

❖ معيار القيمة التاريخية: والتي تتمثل في المعرفة العميقة بمقدار ما يعبر عنه المعلم التاريخي لنشاط إنساني معين.

❖ معيار القيمة العلمية: وتحقق في الغالب من خلال ما يمكن تقديمه من معارف نادرة تدل على تطورات تقنية وفنية تفيد الباحثين في هذا المجال.

❖ معيار القيمة الاجتماعية: تتجلى من جميع الخصائص التي تضيف على الأثر أهمية اجتماعية معينة كالأهمية الدينية حيث يصبح المعلم مزارا لكثير من الناس أو الأهمية الوطنية كرمز أو عبرة للماضي¹².

3_2_ سبل الحفاظ على التراث الثقافي: يعتبر مصطلح الحفاظ مصطلحا عاما لا يفهم إلا بتحديد نوع عملية الحفاظ التي ينبغي أن تقترن به وان يحدد المصطلح لكل حالة من الحالات وبرز عمليات الحفاظ ما يلي¹³:

أ- الحفاظ: وهو مصطلح عام يشمل جميع النواحي المتعلقة بحماية المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، وتشمل مهمة الحفاظ عملية الصيانة تبعا لأهمية الأثر والظروف المرتبطة به وهكذا نجد أن مصطلح الحفاظ في مدلوله أهم واشمل وأقدم استخداما من كل العمليات الأخرى¹⁴ ، وللحفظ مفهومان هما:

لغة: الحفاظ، المحافظة على العهد والحمامة على الحرب ومنعها من العدو، والمحافظة تعني المواظبة على الأمر¹⁵.

اصطلاحا: كلمة الحفظ تعني باللغة الانجليزية conservation المشتقة من الكلمة اللاتينية conservatio والتي تعني الصيانة والحفظ والعلاج، وقد ظهرت هذه الأعمال الترميمية الخاطئة التي كان يقوم بها المرممون في الماضي دون أسس علمية تحفظ للأثر طابعه الأصلي وقيمته الفنية والأثرية، وقد أطلق على هاته الأعمال مصطلح الترميم restoration¹⁶.

وخلال القرنين 18 و 19 سادت الحياة الثقافية في أوروبا وجهة نظر تنادي بالمحافظة على التراث، وأن تكون أعمال الترميم موجهة لعلاج الأثر من التلف، دون أن يفقد شيء من قيمته الأثرية¹⁷.

ظهرت خلال القرن 19، كلمة conservatory التي كانت تطلق على البيت أو الحديقة التي تضم النباتات النادرة التي تتطلب المحافظة عليها من الانقراض، وهي تقترب من كلمة conservation، كما نجد كلمة أخرى بالفرنسية ظهرت لأول مرة سنة 1879 م conservatoire أطلقت على معهد الموسيقى الذي يهتم بالمحافظة على التراث الموسيقي الأوروبي 18.

ومع بداية القرن 19 أخذ مصطلحة صيانة الآثار antiquité conservation يطلق على الأعمال والدراسات التي يقوم بها المختصون في صيانة الآثار وعلاجها من جميع مظاهر التلف وصيانتها وفق أسس علمية من خلال تحديد خصائصها الفزيوكيميائية 19.

ومع ذلك فإن مصطلح restauration مازال مستخدما جنبا إلى جنب مع مصطلح conservation بالرغم من اختلاف هذين المفهومين عند الفرنسيين والانجليز.

ب- الصيانة: من المعروف أن المادة الأثرية تحمل قيما فنية وجمالية، والهدف من الصيانة هو الكشف عن هذه القيم وكذلك حمايتها طبقا لما اقره القانون وأوصت به المواثيق الدولية إن مجال صيانة وترميم الآثار يعتمد فقط على المهارة اليدوية والخبرة الفنية فحسب لكنه يعتمد أيضا على شتى العلوم والتكنولوجيا التي تساعدنا على صيانة الأثر وترميمه، ولهذا يمكن القوا أن كل أعمال الترميم المختلفة

وصيانة الآثار هي عمليات علمية وتنفيذية²⁰، وتعرف الصيانة كما يلي:

— لغة: تعني صان، يصون، صونا وصيانة، صائن، مصون: أن نقى شيئاً أو ثوباً، وصان الشيء صونا وصيانة، الشيء: حفظه في مكان آمن (صانت جواهرها في المصرف).

عرضه أو نحوه: (حماه ووقاه) يصونون بلادهم من الأخطار.

صائن: حافظ لماله، صائن عرضه، حام متعهد.

صوانٌ: جمع أصونه، خزانة من الخشب أو المعدن أو غيرها تصان فيها الملابس أو الكتب... إلخ.

أما تعريفها حسب القاموس فهي عملية الحفظ وإبقاء التحف واللقى على نفس الحالة التي كانت عليها أو وجدت فيها²¹.

اصطلاحاً: الصيانة هي مجموعة الاحتياطات المتخذة من أجل الإطالة في حياة المواد الأثرية أو التحف الفنية، مع تفادي تلفها الطبيعي أو الناجم عن الاصطدام العفوي، وتنقسم الصيانة إلى نوعين: علاجية تعمل على إصلاح التلف المسجل أو الظاهر، وأخرى وقائية تعمل على تفادي أسباب التلف²².

والصيانة بالتحديد هي خلق وسط حفظ حيوي ملائم. والعمل على استقراره، والتقليل من التلف والتآكل الذي تتعرض له المقتنيات والتحف والوثائق المعروضة أو المخزونة مع مراقبة حالة حفظها باستمرار²³.

ج- الترميم: وهو عملية إعادة بناء الموقع على حالته السابقة دون إضافات وإعادة تجميع العناصر القائمة وعدم إدخال مواد جديدة.

د- التكييف: وهو عملية تعديل لیتلاءم الأثر لاستخدام مغاير دون الاستخدام الأصلي وشرط التكييف أن لا ينتقص الأثر لدرجة كبيرة من أهميته وان يكون _ التكييف _ ضروري لإبقاء الموقع في حالة اقتصادية تمكنه من الاستمرار²⁴.

إن الحفاظ على التراث الثقافي ليس مهمة الأجهزة المعنية في الدولة فقط، وإنما يقع على عاتق المجتمع في مجمله حتى يعي بأهميته والحفاظ عليه، ولا ينحصر إتلاف المواد التراثية بشتى أنواعها إلا إذا انتشر الوعي بين الناس والتعاون بحماس وروح مسؤولية مع الجهات المختصة فيما تقوم به من برامج ومشاريع تهدف إلى الحفاظ كما ينبغي أن تكثف الجهود التعليمية والتربوية في مجال نشر الوعي التراثي والتواصل بانتظام وما تبعه حتى نصل إلى إحداث التغيير المطلوب لدى الرأي العام.

أن مفهوم التراث مهما توسعنا في الحديث عنه لا يكتمل دون مفهوم الحفاظ فقيمة التراث الأساسية تكمن في انه يمثل موروث الأمة وحكمتها وحسها

الجماعي وعامل وحدتها الأساسي الذي ورثته من الماضي و به تستعين على تشكيل وعيها للحاضر ونظرتها للمستقبل.

الهوامش

- 1 - يوسف محمد عبد الله، الحفاظ على الموروث الثقافي الحضاري وسبل تنميته، جامعة صنعاء، دون سنة نشر، ص 01.
- 2 - نفسه، ص 02.
- 3 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الآثار الإسلامية في الوطن العربي، تونس، 1985، ص 23.
- 4 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، توصيات حلقة العمارة العربية، الحمامات، ديسمبر 1977، ص 45.
- 5 - يوسف محمد عبد الله، مرجع سابق، 10.
- 6 - نفسه، ص 11.
- 7 - توصيات المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، صنعاء، ديسمبر 1984.
- 8 - محمد عبد الهادي، دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 65.
- 9 - أحمد ابراهيم عطية، حماية وصيانة التراث الأثري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 43.
- 10 - يوسف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 11.
- 11 - نفسه.
- 12 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص 56.

- 13 - يوسف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 12.
- 14 - محمد فهمي عبد الوهاب، دراسات نظرية وعلمية في حقل الفنون الأثرية وطرق ومواد الترميم الحديثة، القاهرة 1985، ص 76.
- 15 - ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، م 7، ط 1، دار صادر، بيروت، ص 441.
- 16 - - فايذة إبراهيمي، وسط الحفظ بمتحف تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار، جامعة تلمسان، 2006 - 2007 ص 06.
- 17 - نفسه.
- 18 - عائشة فاطمي، وسط الحفظ بمتحف أحمد زبانه، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، 2008 ص 23.
- 19 - محمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص 27.
- 20 - توفيق سيد ، معالم تاريخ وحضارة مصر الفرعونية، جامعة القاهرة، 1983، ص 87.
- 21 - petit Larousse; lustres 1991, lebrairie Larousse , 1990, p 651.
- 22 - Odile . MB et . toblemej . M, manuel de muséologie, société allantique dinpression, 1998, p 109.
- 23 - - Gob A et Brouguet N, la muséologie, histoire développements et enjeux actuel Armoud Colud 2004, p - p 11 - 12.
- 24 - يوسف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 11.

الرقابة والضبط في أيلة الجزائر العثمانية

د/ نبيلة بن يوسف /جامعة مولود معمري / تيزي وزو

بعد انهيار الموحدين ظهرت إمارات في الشمال الافريقي؛ بنو مرين في المغرب والحفصيين في تونس والزيانيين في الجزائر، وتشتت القوى عرض منطقة المغرب العربي في بداية القرن السادس عشر للميلاد إلى اعتداءات صليبية استعمارية، وكان لاسبانيا اليد الطولي في اشغال فتيلها لاسيما بعد سقوط الاندلس عام 1492م وفرار أهلها إلى المغرب العربي، فتمت ملاحقتهم من طرف الإسبان، وكرد فعل ايجابي ظهرت حركة جهاد بحرية جريئة تصدت لغارات القراصنة الأوروبيين على مسلمي الاندلس الفارين إلى السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، تحديدا بلاد المغرب العربي؛ طرابلس وتونس والجزائر والمغرب الأقصى. من أشهر مجاهدي الحركة البحرية الإخوة برباروسا "عروج" و "خير الدين" اللذان ذاع صيتهما في البحر المتوسط ما دفع بالجزائر الاستنجد بهما لما اجتاحت الاسبان جهتها الغربية، ولم يتردد الإخوة في تقديم المساعدة والعون، وفي هذه الفترة عرض على الجزائر أن تكون إيالة عثمانية فقبل أعيانها لتزيد قوتهم في ظل الإمبراطورية العثمانية الإسلامية.

بعد انضمام الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية خليفة المسلمين الجديدة بعد سقوط الخلافة العباسية على يد هولوكو، وما آلت إليه الأمة العربية والإسلامية من انقسامات وتشتت، كان التشابه العقائدي صاحب الأثر الكبير في تقبل فكرة الانضمام التي دخلت حيز التطبيق عام 1518م، وأصبح لزاما أن تفرض رقابتها وتضبط أمور التنظيم السياسي والإداري في إيالتها الجديدة الجزائر، وعليه تكون اشكالية البحث كالاتي:

ما هي صيغ الرقابة والضبط التي استعملتها الدولة العليّة في إيالة الجزائر طيلة الثلاث قرون واثنًا عشر عاما (1518 إلى 1830 م)، وإلى أي مدى كانت صيغ ناجعة لفرض السيطرة على الإيالة؟

الفرضيات:

- كلما زادت قوة السلطة العثمانية عسكريا وماليا، كلما زادت قدرتها على التحكم ومراقبة الوضع في الجزائر.

- الرقابة والضبط في الجزائر كانتا في صالح الأمن والنظام المحلي، وفي صالح استمرار الارتباط بالإمبراطورية العثمانية.

ونتبع في تحليل الدراسة المنهج التاريخي

المحاور التي تعالج الموضوع قيد الدراسة ستكون على النحو الآتي:

- ظروف التدخل العثماني وانضمام الجزائر إلى السلطنة العثمانية

- الرقابة والضبط في المجال السياسي

- الرقابة والضبط في المجال الإداري

- الرقابة في المجال المالي

- الرقابة العسكرية.

- الخاتمة.

I. ظروف التدخل العثماني وانضمام الجزائر إلى السلطنة العثمانية:

لقد بزغ صيت الإخوة بارباروس كما يبرز الشهاب في الليلة الظلماء فقد مدا يد العون للمسلمين المطرودين من الأندلس والفايين إلى الشمال الإفريقي لاسيما إلى تونس والجزائر، ومدا يد العون لأهالي الشمال الإفريقي لصد سطوة القراصنة في البحر الأبيض المتوسط، حتى لقب عروج وخير الدين بسيفان من سيوف الإسلام لشهامتهما وحرصهما على دحر الأعداء الكفار. لم تكن الجزائر تتعرض للاعتداءات القوية لولا التشتت الذي أصاب دولة بني زيان لما صارت إمارات مفككة متصارعة¹.

كان عروج مقتنعا بوجوب تأسيس دولة في الشمال الإفريقي لصد المسيح لكن ليست تونس الحفصية التي على رأسها ملكا هي المكان الذي يتخذه حصنا، رغم أن ملكها وافق عام 1513م على اعطائهما قلعة حلق الوادي التونسية مقابلها غنائم، لكن الجزائر هي المطلوبة عند الأخوين لأنها في وقت تحتاج إلى المساعدة ولا تعرف على رأسها سلالة تحكم.

ومن أسباب سهولة غزوها من طرف الاسبان نذكر ؛

أ- ضعف دولة بني زيان في الجزائر التي انقسمت على نفسها وتشتت إلى إمارات عديدة بعد التكالب على السلطة، وحب الملك والنفوذ.

ب - قوة الجوسسة و وجود النفوس الميته والضعيفة القابلة للذل والمهانة ونقل الأخبار ومساعدة الأعداء، في انتظار مقابل مادي أم وعود قد لا تتحقق أبدا لخائن أرضه وأهله. فاحتل المرسي الكبير بمنطقة وهران غرب الجزائر(أين كان يستقر عدد كبير من مسلمي الأندلس المطرودين) من طرف الإسبان الحاقدين والناقمين بعد حملة عسكرية سنة 1505م، بقيادة "غونزالو سيسنيروز"، كاردينال الملوك الكاثوليك أعتها الملك "فرديناند" بتاريخ 16 ماي 1509، وارتكب الجنود فيها مجازر رهيبة²، ذبح أربعة آلاف مسلم وسبق كثير من المسلمين كعبيد إلى اسبانيا.

كان نجم الإخوة باربروس ساطعا يخترق الآفاق وانتصاراتهم المتتالية على القراصنة قطاع الطرق البحرية لاسيما الإسبان في حوض البحر الأبيض المتوسط³، وقد حاولوا تحرير مدينة بجاية من المحتل لما استنجد بهم عقال المدينة، وباءت محاولتهم الأولى بالفشل لأسباب هي نفسها الأسباب التي سهلت دخول الإسبان؛ أي تأمر ذوي النفوس الضعيفة مع الأعداء لأجل أهداف شخصية نحصرها في السلطة، وهذه المرة التآمر كان مع بني عباس.

لم ييأس الإخوة باربروس وحوّلا مركزهما الواقع في حلق الوادي بتونس إلى مدينة جيجل الساحلية في شرق الجزائر بعد أن شنوا حملة عسكرية على الإيطاليين الجينوة اللذين احتلوها، وبويع عروج أميرا عليها من طرف السكان، وكانت فكرة التحرير لها بعد تكتيكي - حربي، فجيجل الأقرب من مدينة بجاية عوض حلق الوادي التونسية يمكن لهم محاصرة الاسبان من خلالها برا وبحرا.

وقبل الحملة لتخليص بجاية من الاحتلال انتقم "خير الدين باربروس" شر انتقام من الاسبان لما هجم على جزر البليار وأسر الآلاف منهم.

نضم عروج حملة جديدة على الاسبان لتحرير مدينة بجاية عام 1514م وحاصروهم برا، وكررها بعد عام لكن نفاذ الذخيرة وعدم قبول الأمير الحفصي بتونس تزويده بها(للخوف من غضب الاسبان عليه)، لكن هدية السلطان العثماني جاءت في وقتها مقابل هدية ثمينة أرسلها عروج للسلطان بعد نجاحه في مدينة جيجل، ولكن عوض التوجه إلى بجاية كانت الوجهة إلى مدينة الجزائر عام 1516م التي اشتكى أهلها للأخوين باربروس استبداد وقهر الاسبان المتمركزين في قلعة البنيون لهم، كانوا ناقلين على الأوضاع وعلى الذل والهوان من قادة قلعة البنيون أو ما يسمى في الجزائر ببرج الفنار، قال مارمول:

" إنَّ مدينة الجزائر في عهد سليم كانت تمول الحصن،
لا تتصور بأي حال من الأحوال أن الجنود الاسبانيين
كانوا قابعين داخل هذا الحصن لا يبرحونه والمدينة هي
الأقرب ما يمكن منهم فنزول الجنود إلى المدينة
وابتزازهم لبعض الأشياء كان يشكل إهانة لكل السكان
... "4.

تمكنت الحملتين البرية والبحرية من قهر الأعداء فيها، وبويع عروج أميراً على المدينة من طرف سكانها، وذلك ما ضايق "سالم تومي"⁵، فراح يحيك الخطط لبيعه عن الإمارة لكن تفتن عروج قاده إلى القبر بعد اغتيال غادر يقال في الحمام يوم الجمعة ويقال في

قصره "قصر الجنيينة". وكان عروج قد باغت "كارا حسن" التركي من حصن شرشال حتى لا يكون منافسا له.

لم يشفع لعروج بسالته ومساعدته لأهل المدينة وكبار تجارها وعقالها، لأنّ هؤلاء ثارت ثائرتهم من جراء ما يرونه من غرابة من المجموعة الحربية التي يتزأسها عروج والتي لم تكن جنودا بل جماعات من الأقوياء كان يضمهم إلى حملاته فأصبحوا من رجالته، أهل الجزائر لم تعجبهم تصرفاتهم وخوفوهم على بضائعهم وعلى أعراضهم جعلهم يخططون لطرده عروج وفشل المسلحون الثائرون، وفي وقت صلاة الجمعة حاصر رجال عروج المسجد، وأمسكوا بالمسلحين وقطعوا رؤوسهم ورموها في الشوارع.

وقلق أصحاب السلطة استمر خوفا على مكانتهم فكان دور "حميد العيد" ملك مدينة تنس، والتقى الجيشان في سهل مدينة شلف واحتل عروج تنس في جوان 1517م. واستنجد أهل تلمسان بعروج لما قام أبو حمو الثالث بالاستيلاء على العرش بالقوة استطاع عروج التغلب عليه وارجاع أبا زيان العرش، لكن هذا الأخير تأمر عليه محاولا طرده من تلمسان فما كانت نهايته إلاّ القتل من طرف عروج. أما أبو حمو الثالث فقد راح يتحالف مع الاسبان فشنوا حملة كانت القاضية على عروج، قتل وهو يقاتل ببسالة ويبد واحد لأنّ الأخرى قطعت لما استعصى علاجها، وفصل رأسه عن جسده وطيف به اسبانيا وعديد من مناطق أوروبا، استشهد وهو يجاهد من أجل إخراج أعداء الإسلام من الجزائر المسلمة وعمره يناهز الأربعين عاما.

وبعد استشهاد عروج وصد الحملة الاسبانية التي استهدفت مدينة الجزائر، استطاع خير الدين أن يقنع أعيان الجزائر بأهمية الانضمام إلى الدولة العثمانية حتى تمدها بيد العون في

العدة والعتاد والدعم المعنوي، بعد ما لمس قلة العتاد وكثرة المتآمرين عليه من الحفصيين وبعض أمراء الزيانيين.

والإحساس بالخوف وضرورة التحالف والتشابه العقائدي كما ذكرنا في مقدمة الدراسة جعل الأعيان يوافقون على عملية الانضمام إلى السلطنة العثمانية وبويع خير الدين بارباروس حاكماً⁶.

II - الرقابة والضبط في المجال السياسي:

لقد عرف الحكم التركي في الجزائر وإيالات المغرب العربي عامة مراحل عديدة اختلفت في بعض طرق تسيير شؤون البلاد، ولعلّ كثرة التغييرات السياسية والإدارية التي عرفتها المنطقة لدلالة قاطعة على أن الأوضاع السياسية لم تكن مستقرة، وفي حالة مستمرة من الاضطراب، وكان على السلطان العثماني ومستشاريه أن يجدوا حلولاً لتنظيم البلاد وجعلها خاضعة فعلياً للباب العالي، لذلك كانوا يضعون على رأسها حاكماً اختلفت تسميته من فترة لأخرى. فقد مرّت الجزائر في نظام حكمها بعهد أربعة في مجال الضبط السياسي هي :

1. عهد الباي لربايات: (1518 - 1587م)

تبدأ الفترة منذ أن اسند السلطان سليم الأول إلى خير الدين بارباروس أمر حكم الجزائر مانحاً له لقب الباي لرباي أي أمير الأمراء، وتداول على حكمها في هذا العهد تسعة عشر بايلري بايا.

عين خير الدين حاكما واختار مدينة الجزائر مركزا له، وعين أحمد بن القاضي الغبريني - ينحدر من عائلة ابي العباس الغبريني عالم من علماء الشريعة والفقهاء - سلطانا على جبل كوكو(على مقربة من نات ايرتن بمنطقة القبائل) في الجهة الشرقية من الجزائر، واهتموا بالحكام في هذه الحقبة بمطاردة الاحتلال الإسباني الذي لم ييأس من المحاولات رغم الهزائم النكراء التي ألحقت بأساطيله.

ولم يسلم هذا العهد من الدسائس لأغراض شخصية محصورة في الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها، لما ثار أحمد ابن القاضي على خير الدين بعدما استميل من طرف الأعداء ولم يتمكن خير الدين من العودة إلى المدينة إلا بعد ستة سنوات قضاهم في مدينة جيجل شرق الجزائر. وظلم ابن القاضي لأهل المدينة هو الدافع الذي جعلهم يستنجدون بخير الدين، فاستعاد سلطانه على المدينة مجددا عام 1527م، وقضى على برج الفنار في ماي 1529م هدمه وردم البحر بين البرج والساحل مكونا رصيفا يشكل ميناء الجزائر الحالي. وانتقم الإسبان بعد تهديم حصنهم وشنوا حملة على مدينة شرشال الساحلية وقتلوا أهلها ولكن خير الدين الملقب بأمر البحار همّ لنجدتهم وطردهم الإسبان منها.

ولبسالة خير الدين باربروس ووفائه للإمبراطورية العثمانية عين وزير البحرية العثمانية عام 1535م وراح إلى الإدارة المركزية، واستخلف مكانه "حسن آغا".

وختم التفوق العسكري تحرير مدينة بجاية عام 1555م على يد الباي لرباي "صالح رايس"، الذي استطاع أن يحقق الوحدة و يمدّ نفوذ السلطة التركية في الجزائر لاسيما في الجنوب الجزائري⁷.

وبدأ صيت الجزائر يعلو خارجيا لمشاركتها في معارك وحملات كبرى وبعد طردهم للإسبان من تونس أصبح باي لربايات الجزائر هم من يعينون باشوات تونس وطرابلس عن الدولة العثمانية.

معظم الباي لربايات كانوا رياس بحر، عملوا على مطاردة الاسبان والقراصنة المتربصين بالمسلمين المطرودين من الأندلس، وقد استطاعوا توحيد إقليم الجزائر جغرافيا وسياسيا. لم يكن للحكام إلاّ الاسبان أعداء، بل أعداء الداخل من جراء التطاحن حول السلطة والنفوذ من جهة، وأعداء من الخارج كالدولة الحفصية بتونس والدولة السعدية في المغرب التي شنت حصارا على تلمسان لتضمها إلى مدينة مراكش، لكن استطاع حسن باشا استرجاعها.

ويمكن إضافة نوع آخر من الأعداء للأعداء المذكورين وهم العبيد، لم يخلو بيت جزائري من عبد أو أكثر يخدمه، وكانت تجارة البشر أكثر انتشارا في مدينة الجزائر جلهم من أسرى الحرب من المسيح، لا يتلقوا إلاّ قوتا واحدا في اليوم، ويعيشون في مذلة إلاّ اللذين أسعفهم الحظ في أسياد ميسورين وغير أشداء. والخوف منهم اذا اجتمعوا يوما وقرروا العصيان والتمرد.

في هذا العهد كان للجزائر أسطول بحري ضخم وقوي، يطلب منه تخليص السفن الأوروبية من القراصنة وتدفع الاتاوات مقابل ذلك، فكانت السلطنة العثمانية تستفيد من تلك الإتاوات كثيرا، ولذلك لا يمكن الاستغناء عن الجزائر التي تذر خيرا كبيرا. فكان اختيار الحاكم من الإدارة المركزية والرقابة من خلاله وأعينه المنتشرة في كل مكان لاسيما

في الجيش، إذ لم يكن ذوي الأصول الجزائرية يسمح لهم بالانتماء إلى الجيش ولما سمح لبعضهم "حسن باشا" دبرت ضده مؤامرات أنهت حكمه في الجزائر عام 1568 م.

كان هذا العهد اهتمام الحكام فيه بصد الأعداء الأسيان، والتحالف مع العثمانيين وعدم الخروج عنهم والولاء للسلطان.

عهد الباشاوات 1587 إلى 1659 م:

تخوّف الدولة العلية من انفصال الجزائر عنها من استبداد الحاكم وتشبته بالسلطة حتى وإن كان من أصل تركي، فلذلك وفي عهد الباشاوات حددت السلطة بثلاث سنوات للحكم، وبهذا الشكل تعد من السبّاقات إلى تحديد سنوات الحكم حتى لا يزيد التجبر والاستبداد بالسلطة. وقد أصدر السلطان "مراد الثاني" فرمان بإلغاء نظام الباي لربايات واستبداله بنظام الباشاوات. يدار الحكم بمساعدة اللجنة الاستشارية المؤلفة من: وكيل الخرج، الخزناجي، خوج الخيل والآغا.

وأول باشا عين طبقا لهذا التنظيم الجديد هو "دالي أحمد باشا" (1587-1589م) وتداول على هذا المنصب أربعة وثلاثون حاكما منهم من شغل المنصب لمرتين متتاليتين مثل "حسين الشيخ" (1613-1616 م)، وكان آخره الباشاوات في الجزائر "إبراهيم باشا" (1656 - 1659 م).

إلا أن هذا التحديد الزمني لم يكن في صالح البلاد وعبادها لأن كل حاكم يعمل على إثراء نفسه قبل رحيله دون الاهتمام بحال البلاد وأهلها بل إغراقهم في الضرائب ومتاهات الإفلاس.

في عهد الباشوات زادت الصراعات على السلطة فقد عانوا من سلطة الأوجاق⁸ أو مجلس الديوان وتحكمه ومقاومته لنفوذ السلطان العثماني، وقد اشتعلت نيران ثورة 1633م تحت إمارة الكراغلة⁹ (من أب تركي وأم جزائرية كانت فترة تميزت بزواج الجنود الانكشاريين بالنساء المحليات أي الجزائريات لاسيما عام 1596م)، لما عجز الولاة عن دفع مرتبات الجنود انتهى الأمر بسيطرة الرايس "علي بتشيني"¹⁰ على السلطة. ولم تكن تلك الثورة الوحيدة بل شبت نيران ثورة أخرى لما أخلف السلطان التركي وعده بتعويض خسائر الأسطول الجزائري الذي استدعاه شخصيا للحرب في مياه البحر الأدرياتيكي، هزت الثورة الجزائر

والباب العالي معا، واستطاع الجيش الانكشاري أن ينقض على السلطة حتى الجزائريين ناصروه أثناء صراعه مع الباشاوات اللذين انصرفوا عن الأهالي، وانتهى بذلك عهد الباشوات.

كان الجيش الانكشاري أداة مجد السلطة العثمانية وبقاءها على امتداد قرون من الزمن فلا يعرف الجندي الانكشاري أبا إلا السلطان العثماني ولا حرفة إلا الجهاد، وفي نفس الوقت كان هو قائد كثير من الانقلابات مبقي على داي وباي وآغا وطارد لآخر بالعزل أم القتل أم الانقلاب.

عهد الأغوات (1659.1671م)

مثلت هذه الفترة القصيرة غياب السيادة العثمانية الفعلية، لما أصبح اليوليداش قائد من قادة الجيش البري يخلع الباشا ويعوضه بقائد من فئته، وذلك ما هو إلا انقلاب على الباشا المعين من طرف السلطان العثماني¹¹. وبعدها أصبح الديوان المتألف من كبار الضباط الانكشارية هو الذي يقوم بانتخاب "الآغا" المنتدب للحكم بعدما كان السلطان العثماني هو صاحب التعيين الأول والأخير. حددت السلطة فيه لمدة شهرين فقط لعلها في تاريخ النظم السياسية وتسيير دفة الحكم لم تكن لها سابقة، عمّت أجواء الاضطراب والفوضى في هذا العهد لعدم وجود الاستقرار وعدم رغبة الآغا التخلي على السلطة لآخر، نسجت خيوط المؤامرات واشتدت الخصومات، وكثرت الإغتيالات الغادرة، وقامت التكتلات داخل القوة العسكرية "الانكشارية" مما سمح بالتكالب الأوروبي على الجزائر، مما جعل الجزائريين والسلطان العثماني يؤيدون قادة القوى البحرية "الرياس" أثناء صراعهم مع الأغوات، واستياء السلطان العثماني من قطع الأغوات لكل صلة بالاستانة.

وكانت هي القطرة التي أفاضت الكأس لما انتفض الأهالي وثاروا فكانت نهاية حكم الأغوات، آخر آغا "الآغا علي" الذي دام عهده عدة سنوات قتل أثناء هذه الثورة من طرف رياس البحر، ولم يقبل أي أحد أن يصبح آغا البلاد، فاجتمع مجلس الديوان وجاء بنظام جديد. ولقد تداول على حكم الأغوات أربعة فقط وهم خليل و رمضان وشعبان وعلي آغا على التوالي.

عهد الدايات (1671-1830 م):

تعني الدايا في اللغة التركية الزعيم، وقد اتفق الديوان على جعله حاكما طيلة الحياة دون أن يورث الحكم إلى ابنه من بعده، وعليه أن يتولى تنفيذ أوامر وتعليمات الديوان، وبهذا يصبح مجلس الديوان هو الحاكم الأعلى. تداول على الحكم خمسة وعشرين دايا طيلة هذا العهد.

لم تعد السلطة العثمانية هي صاحبة الأمر والنهي لاسيما في مسألة العلاقات الخارجية للجزائر، لكن نهاية الباشوات كانت نهاية ذلك التحكم بشطارة وقدرة مجلس الديوان على فرض آرائه، حتى أصبح سلطان آل عثمان يصدر فرمانات بتعين الدايا الذي يختاره مجلس الديوان ويضيف له باشا يوجد في الحكم اسميا أو شرفيا كصورة للباب العالي، ولم يطل وجود هذا الأخير في عهد الدايات لأنه أصبح يشكل سلطة مزدوجة رغم أنه لا يتدخل في شؤون الحكم. فإنّ التزم الدايات الأوائل بتعميق الارتباط مع الدولة العثمانية فإنّ المتأخرين منهم تخلوا عن هذه السياسية ولم يبق للسلطان غير السلطة الإسمية.

إذ أصبحت الجزائر في ظل هذا العهد مستقلة تبرم الاتفاقيات مع الدول الأجنبية وتستقبل القناصله ويعلن الدايا الحرب دون رجوع إلى موافقة السلطان العثماني.

كما تميز العهد باستمراره في الزمن، واندماج الجيش الانكشاري بطائفة رياس البحر حيث اختفى الصراع بينهما. كما تخلّى الدايات عن الجهاد البحري، واكتفوا بحماية السفن الغربية فقط. لقد كان القرن الثامن عشر متميز باستقلالية الجزائر عن المركز العثماني، كرفض القوى المحلية الباشا المبعوث من طرف السلطان العثماني عام 1710م.

لقد كانت تبرم المعاهدات مع الدول باسم أياالة الجزائر، تحت اسم جمهورية الجزائر كشفت عن ذلك وثائق لمراسلات فرنسية تثبت أن فرنسا كانت تسميها جمهورية، وهناك من سماها بمملكة الجزائر.

بل كانت الجزائر جاعلة تحت يدها تونس، والدليل لما أصبحت تونس لا ترغب في أن تكون تابعة للجزائر راح الباي فيها "حسين بن علي" لقطع دفع الضرائب السنوية إلى داي الجزائر، لكن بعد التشديد عليه من الجزائر اعترف بتبعيته للجزائر ودفع الضرائب، ولما اشتد الخلاف بين باي تونس وباي قسنطينة زحفت قوات داي الجزائر على رأسها "رايس حميدو" فقام بالسيطرة على بعض المدن التونسية واعتقال قائد البحرية "محمد البخاري" وأرغمت تونس على دفع مقادير من الزيت سنويا لإنارة المساجد والزوايا في الجزائر.

إنّ الجزائر لم تقع تحت سيطرة الأتراك كبقية الولايات التركية فمختلف المحاولات لرقابتها في إطار السيطرة عليها كانت فاشلة، ولم تتمكن من ضبطها، وقد وصف شاعر الثورة الجزائرية "مفدي زكرياء" حال تلك العهود كما يلي:

وآرزنا الترك حتى انتصرنا *** ولن يخفر الترك ماضي العهود.

وقمنا نسوس البلاد بعدل *** ونسدي الجميل، ونرعى الحدود.

ولم نكن للترك بالتابعين *** و إن عززوا سعينا بالجهود

ونحن أناس نعد الجميل *** ونرعى ذمام الصديق الودود¹².

رغم الاستقلالية النسبية إلا أن آل عثمان حاولوا دائما التدخل في شؤون الدولة لأجل استعادة نفوذها السابق في عهد الباي لربايات.

II - الرقابة والضبط الإداري في العهد العثماني:

اتساع النطاق الجغرافي للجزائر لاسيما في الصحراء التي عمد فيها الباي لرباي "صالح ريس" كان لزاما على الباي لرباي "حسن باشا" ابن خير الدين بارباروس أن ينظم الولاية تنظيما إداريا مميزا حتى يتسنى له فرض سلطانه ومراقبة المناطق وأهلها، فما الضبط إلا مجموعة من الإجراءات والأوامر والقرارات التي تتخذها السلطة المختصة بالضبط من أجل المحافظة على النظام العام في المجتمع من جهة، ولتسهيل مراقبة الأهالي من جهة ثانية. وزاد الإهتمام بالتقسيم الإداري لجعله أكثر وضوحا في عهد الدايات.

قسمت الجزائر إلى أربعة عمالات أو بايليات هي:

- 1- بايلك الجزائر مركزه مدينة الجزائر (سميت بدار السلطان)، يخضع لنفوذ الوالي مباشرة
 - 2- بايلك الشرق مركزه مدينة قسنطينة، وهي أكبر المقاطعات، عليه نائب يحمل لقب باي الشرق.
 - 3- بايلك التيطري مركزه مدينة المدية، يحكمه نائب والي يلقب بباي التيطري.
 - 4- بايلك الغرب مركزه مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد جلاء الاسبان عنها. يحكمه نائب الوالي بلقب باي الغرب ويساعده موظفين¹³.
- بقي التقسيم ذاته إلى نهاية العهد التركي في الجزائر.

كانت تسيير دفة الحكم بواسطة أجهزة عرفت طيلة الحكم العثماني في الجزائر وهي التي أرست معالم تنظيمها سياسيا وإداريا فيها، وهي كالاتي:

1- الحاكم العام الذي اختلف لقبه باختلاف فترات الحكم (الباشا، الآغا، الداوي)

2- المجلس الاستشاري الخاص أو الشورى من أهم أعضائه نذكر:

أ- وكيل الخرج؛ المهتم بشؤون البحرية

ب - خوجة الخيل؛ يتصرف في املاك الدولة ويتوسط بين القبائل والحكومة

ج - الخزناجي أو الخزن دار؛ يهتم بأموال الخزينة مداخلها ومخارجها.

د - الآغا، يتحكم في قوات البحرية، ويقوم بمهام باي المدينة، لا يمكنه البقاء في منصبه سوى شهرين¹⁴.

هـ - بيت المالجي؛ تسجيل العقود والمواريث

3- مجلس الديوان العمومي من أعضائه نذكر؛

أ - القائم مقام او الخليفة وهو نائب الوالي

ب - الدفتر دار، يهتم بديوان الانشاء وكتابة الدولة

ج - الباشا سيار ، يهتم بالبريد

د - القبطان راييس امارة البحر

هـ . الترجمان

د . بيت المالجى

و . شاوش الكرسي

ح . الكاهية، لأمن حفظ مدينة الجزائر، وقد كان للجيش نظاما هرميا فمن اليلداش إلى رتبة وكيل الحرج إلى الأودباشي وصولا إلى الكاهية، يتصدرهم القائد الأعلى للإنكشارية.

وكان كل بايلك يعتمد على تنظيم إداري داخله موظفين كبار يستعين بهم باي البايك كالخليفة والقايد دار، والآغا وباش سراج وباش حامبه، باش موكحلي، والباش كاتب والباش سيار والباش سايس.

بالإضافة إلى هذه الأجهزة الإدارية والسياسية فقد قامت هيئات مدنية وعشائرية محلية لكل منهما قائد أو شيخ ينظم أمور قبيلته أو منطقتة النائبة وفق الأعراف والتقاليد السائدة، حيث يرأس المنطقة شيخ البلد كما كان الحال عليه قبل العهد العثماني.

لكن ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن التنظيم الإداري كان يعكس الترتيب والوضع الاجتماعي، فالمناصب العليا ذات الدخل الكبير كانت من نصيب الأتراك وحدهم، والمناصب ذات الدخل المتوسط كانت من نصيب الكراغلة، وذات الدخل الضئيل من نصيب الحضرة (أهل المدن من الجزائريين)، والأعمال الشاقة وعديمة الأهمية من نصيب البرانية أي الريفيون إلى جانب العبيد من دول أجنبية¹⁵.

والكرغلي لم يكن مسموح له الوصول إلى مناصب إدارية عليا كالخزناجي، لكن تمردهم على النظام عام 1629 و1633م تمرد ثاني استطاعوا الوصول إلى وظائف سامية على مستوى الإدارة المحلية وعلى مستوى دار السلطان ذاتها¹⁶.
لقد تمكنوا من تولي منصب بيت المال والخزناجي كتولي "ابراهيم بن رمضان التركي" المنصب عام 1731م¹⁷.

III الرقابة والضبط المالي العثماني في الجزائر:

امتازت الجزائر في الحقبة الأولى في ارتباطها بآل عثمان بغنى مالي يرجع إلى تنوع المحاصيل الزراعية والحيوانية وإلى التنوع في الموارد المالية التي تزود بها الخزينة من خلال أموال الزكاة على الماشية والحبوب والغرامات المالية وخمس غنائم البحر التي يغنمها الرياس، ومن أموال الجزية المفروضة على السفن البحرية التي تطلب المساعدة والحماية في مرورها بسلام على البحر الأبيض المتوسط، وهدايا القناصل، والأوقاف¹⁸، ناهيك عن الاتوات التي كانت تدفعها تونس والمغرب للجزائر سنويا رغم محاولاتها المستميتة في الانفصال والاستقلال عن تحكم الجزائر فيهما، وتقتطع من كل الأموال المذكورة نسبة تذهب سنويا إلى الإدارة المركزية لتمويل الخزينة الكبرى للإمبراطورية العثمانية ناهيك عن الهدايا المتنوعة للسلطين العثمانيين.

إنّ الضبط المالي هو اقتطاع نسبة معينة سنويا من كل ما ذكر أعلاه لصالح الإدارة المركزية ولتسيير شؤون الادارة المحلية، وكانت الرقابة مفروضة من الإدارة المحلية حسب الوظائف التي ذكرت في الجانب الإداري أعلاه.

وأنواع الضرائب متنوعة منها الزكاة، العشور، الغرامة، اللزمة، الضيفة، المعونة، الإتاوة.

وإرهاق الجزائريين بالضرائب خاصة وأن طريقة جمعهم لم تقم على العدالة، ونتيجة التعسف في جمع الضرائب لاسيما أوقات المحن والكوارث الطبيعية كالزلازل والجفاف والجراد... جعل طبقة الفلاحين وملاك الأراضي يتمردون ويعلنون العصيان كما حدث في منطقة القبائل بالضبط في منطقة فليسة عام 1767م، دام عصيانهم قرابة سبعة سنوات، وقبله عصيان سكان منطقة البليدة والحضنة ويسر والنمامشة بمنطقة الأوراس¹⁹، فكانت النتيجة قتل وهروب عديد من الأتراك من أرض الجزائر.

في عصر الدايات زاد تدخل الجيش الانكشاري وسطوته على مال الخزينة فعمل الدايات "علي خوجة" على فصل بين القضائين السياسي والاقتصادي عام 1817م بنقل المركز السياسي والإداري بما في ذلك دار السلطان إلى القصبة لدواعي أمنية للتخلص من سيطرة الجيش الانكشاري وسطوته على أموال الخزينة²⁰.

إنّ السياسة المالية في الجزائر في بداية العهد التركي لم يكن تدخل الأتراك والحكام مباشرة فيها، بل كان عن طريق مشايخ الدين اللذين يستجاب لهم لجمع الزكاة دون تدخل الضبط القانوني والاداري، خاصة وأن العهود الأولى كانت الجزائر تملك دخلا قويا

من خلال غنائم الحروب والاتاوات التي تدفعها السفن ومن خلال عمليات القرصنة المتكررة.

لكن بعد توقف علميات القرصنة في القرن الثامن عشر فإنّ الحكام في عهد الباشاوات تدخلوا بطرق مباشرة لفرض وجمع الضرائب من السكان فأهلكوا كاهلهم.

إلا أن بايلك الشرق وفي عهد آخر داياتها أحمد باي الكرغلي الأصل فقد استعمل نظام العشور لنظامه الجبائي ويضيف عليها حسب الحال نظام الحكر، ولم تكن القبائل كلها تلتزم بدفع الضرائب وقد تندلع صدامات قوية لأجل ذلك²¹.

ولتميز فترة حكمه بالجدية والعدالة جاء في صحيفة البيان التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الصادرة بتاريخ 17 أكتوبر 1937م مايلي:

"إنّ إدارة الحاج أحمد باي قد ارتكزت على أساس العمل الخيري وحسن الاعتبار والسلطة وكذا شرف الإيمان، فكانت الرّعية تحظى في ظل إدارته بالعيش والطمأنينة...، بل لم تكن تتعرض أثناء حكم هذا الباي إلى حرمان أو بؤس أو خذلان أو احتقار"²².

لذلك أقر سكان مدينة قسنطينة بقاء الباي أحمد على بايلكهم حتى بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وإنّ كان منذ بدايات سنوات الارتباط العثماني الضرائب تجمع من السكان اللذين قسمهم الحكام إلى ثلاثة مجموعات هي؛

1- مجموعة المخزن: تتعاون مع الحكام في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن، وهي معفية من دفع الضرائب.

2- قبائل الدائرة: تلتزم بتمويل الجيش بالرجال والأموال عند الحاجة، وتدفع الضرائب بصفة غير منتظمة.

3- قبائل الرعية: لا تتمتع بالإمتيازات، تدفع الضرائب بانتظام وتسلب عليهم العقوبات في حالة الامتناع والتقاخص عن الدفع.

أما سكان مدينة الجزائر المسماة بدار السلطان فقد قسم الحكام سكانها إلى أعراق جزائرية، وأندلسية ويهودية...، وأخرى مهنية وتختلف قيمة الضرائب بقيمة الكسب والربح.

الرقابة العسكرية :

منذ الدخول العثماني والانزال الانكشاري لمساعدة الجزائر في صد الاعتداءات الإسبانية الصليبية، كان لا يمكن لباش داي الجزائر تنظيم عمليات التجنيد دون الحصول على تسريح من الباب العالي وموافقته. لقد مثلت الإيالة الجزائرية جمهورية عسكرية عثمانية هامة في الشمال الإفريقي.

وكان الجيش البري يخضع كالأسطول البحري إلى نظام هرمي فأعلى رتبة فيه الآغا وأدناها اليلداش، تبعا لنظام الأقدمية.

كان الجيش الانكشاري عماد الدولة العثمانية وركزتها في الفتوحات ثم أداة حكمها في ولاياتها، أصبح للجزائر جيش انكشاري خاص بها عرف بأوجاق الجزائر. كانت عملية تجنيد الانكشاريين في بداية الحقبة العثمانية في الجزائر تقوم على نفقة السلطان العثماني، لكن الجزائر أصبحت تتحمل أعباء مرتباتهم وحدها من خزينتها والتي كلفها أموالا كثيرة.

أما عن أبناء الإنكشاريين الكراغلة من أب تركي وأم جزائرية فهم أيضا يفضلون العمل في الجيش والانتساب إليه، يتقاضون أجورهم كأجور الإنكشارية لكن لا يرقون لمناصب عليا في الجيش بسبب اختلاط دمهم التركي بالجزائري والخوف من عدم ولاءهم الكلي إلى الباب العالي.

تحسّن وضع الكراغلة في الجيش تحسنا كبيرا خلال القرن الثامن عشر، لقد وصلوا لأعلى المراتب العسكرية؛ أي بنسبة قرابة 50 بالمائة، و وصلوا إلى رتبة وكيل الحرج مثل "محمد بن حسين بن علي أغا"²³، ووصل 14 كراغلي إلى رتبة الآغا ما بين 1699 و1798

م²⁴.

كان الضبط العسكري داخل الجيش الانكشاري في ترتيب وتصنيف الرتب، وفي ضبط الأمن الداخلي ومراقبة التصرفات وملاحقة المخالفين، والدفاع وصد الأعداء من الخارج، لعل هذه الأخيرة التي كانت الأهم بعد خشية السلطان العثماني من الانقلابات وبالتالي انفصال إيالة الجزائر الثام عن الإمبراطورية العثمانية، فإنّ الهاجس الأكبر انفصال تونس والمغرب وطرابلس عن الجزائر التي كانت تعمل عمل السلطنة العثمانية في الضبط

والرقابة عليها، فلذلك كانت تسخر مخابراتها لكشف المؤمرات التي تنسج بغرض الانفصال، أين وصل التحالف مع الأعداء الصليبيين لما تحالف المغرب مع الإسبان لأجل طرد العثمانيين من الجزائر وبالتالي من المغرب. ولما أرسل "صالح رايس" للسلطان العثماني عن المؤامرة أمره بالردّ الحاسم²⁵.

الخاتمة :

كان دخول العثمانيين الجزائر استجابة لاستنجد السكان بهم، عكس بقية الأقطار العربية التي ارتبط الوجود العثماني فيها بصراع مسلح بين العثمانيين و حكام المنطقة العربية، كالصفوين في العراق والماليك في مصر والشام، فكان الحكم فيها مباشرا بعد دخولها، اما الجزائر فقد كان حكما غير مباشرا، تحدد فيه تدخل الدولة العثمانية بالموافقة على تعيين الوالي بعد اختياره من مجلس الديوان بالجزائر، وفرضت على الخزينة الجزائرية الضرائب والإقرار بالولاء للدولة العلية، والدعوة للسلطان العثمانيمن خلال منابر المساجد بالخير باعتباره خليفة المسلمين.

إنّ استقلالية الجزائر خلال العهد العثماني كانت مظاهرها واضحة من خلال تلك المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها مع الدول الأوروبية حتى تلك غير الصديقة للإمبراطورية العثمانية، ما يظهر تجاهل الدول الأوروبية للوجود التركي في الجزائر، وكانت الجزائر تستقبل البعثات الدبلوماسية، و للجزائر أختاما ونقودا باسمها منذ عهد خير الدين بارباروس دليل من أدلة استقلاليتها. لكن هذا لا يعن أنها انفردت بتنظيم خاص بل

تطابق التنظيم العسكري في الجزائر التنظيم العسكري العثماني الى غاية 1830م، بداية الاحتلال الفرنسي.

كلما نقصت هيبة وقدرة الإمبراطورية العثمانية كلما تقلصت سلطتها في ولاياتها وتحديدًا الجزائر، فيزداد الحكام استقلالًا، وينفلتون من رقابة الإدارة المركزية لكنهم لا يدعون سلطانهم ينفلت ويواصلون الضبط الإداري والرقابة بغرض حفظ النظام والأمن الداخلي والخارجي، وجمع الإتاوات والضرائب باستخدام القوة العسكرية مما أدى إلى الكثير من الهزات الاجتماعية والانتفاض في وجه السلطة.

تبقى عملية البحث العلمي في الإمبراطورية العثمانية مادة خامة للبحث التاريخي العلمي، إنها تعدّ من الدول المكذوب عليها في التاريخ، كتب تاريخها الأوروبيون، كتبوا ما أرادوا حسب ما يخدم ظروفهم وأغراضهم السياسية والإستعمارية، لذلك العودة إلى الارشيف التركي في تركيا وفي الولايات التي كانت تحكمها والبحث الدقيق فيه بكل موضوعية أضحي أمرًا ضروريًا حتى نعرف تاريخنا وحضارتنا ولا ندع غيرنا يكتب عنا.

الهوامش

¹. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ط2، الجزائر: ش.و.ن.ت، 1972، ص 93.

² يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني: الجزائر الحديثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص08.

³ - Haedo.D, **Topographie et histoire générale d'Alger**,
Bouchène, : , Paris).Berbrugger A Dr. Monnereau et(traduction
1998, p33.

- كورين شوفاليه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر(1510.1541)**، (ترجمة: جمال حمادنة)، الجزائر: ديوان المطبوعات 4 الجامعية، 2007، ص 25،

⁵ . ينتمي سالم بن تومي الى قبيلة الثعالبة فرع بن تومي ومن اللذين قرروا توقيع معاهدة استسلام مدينة الجزائر للاسبان، وهو من توجه الى بجاية ثم الى اسبانيا لاعلان ولائه للقائد الاسباني بدرو نافارو. وقد استطاع مرة سيدي عبد الرحمان التعالي ان يوفق بينه وبين عروج.

⁶ . محمد علي الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، الجزء الأول، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010، ص 295.

. محمد علي الصلابي، **المرجع السابق الذكر**، ص 331.⁷

⁸ . الأوجاق هي طائفة عسكرية كانت تتولى الإشراف على البلاد والدفاع عنها ضد التحرشات الأجنبية وهي كلمة تركية تعني "النسق من الجند".

⁹ . لم تنشأ الكراغلة إلا في الجزائر بل في ليبيا وغيرها من ايلات الإمبراطورية العثمانية، كانوا محرومون من اعتلاء المناصب لأنهم في كل مشكل يقفن الى جانب احوالهم وليس الى جانب الجيش الانكشاري. لكن بعد تمرداها عديد من المرات اصبحت تعتلي مناصب عليا، وقد تضاعف عددهم في نهاية القرن 18م وبدايات القرن التاسع عشر وذلك راجع الى عدم وجود متطوعين يرغبون المغامرة في بلد بعيدة لا يعرفون ظروف العيش فيها، اضافة الى تراجع راتب الجندي الانكشاري وكثرة المخاطر في ظل تراجع الاسطول وكثرة الحروب.

¹⁰ . تشيني رايس ذو سمعة جيدة في الجزائر وفي أوروبا لبطولاته وانتصاراته، وهو صاحب المسجد المعروف في ساحة الشهداء باسمه.

- ¹¹. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية الى غاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 59
- ¹². مفدي زكرياء، إلباظة الجزائر، الجزء الأول
- ¹³. يحي بوعزيز، المرجع السابق الذكر، ص 65.
- ¹⁴ Shaw, T. **L'Algérie un siècle avant l'occupation** .
Carthage, 1968, p 90.: **Française au XVIIIeme siècle** , Paris
- ¹⁵ عقيلة ضيف الله، " التنظيم السياسي . الإداري في الجزائر 1830 الى 1954م"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، العدد الأول، شتاء 2001، ص 70.
- ¹⁶ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقارنة اجتماعية اقتصادية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 2007، ص 26.
- ¹⁷ -فارس كعوان، النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائر فئة الكراغلة نموذجا 1629. 1830، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2004-2005م، ص ص 86. 106.
- ¹⁸. يحي بوعزيز، المرجع السابق الذكر، ص ص 32. 33.
- ¹⁹. المرجع ذاته، ص ص 48. 50.
- ²⁰ Raymond,A, « le centre d'Alger en 1830 », **Revue de l'Occident musulman et de la mediterrané**, N°31, 1981, p74
- ²¹. صالح فركوس، الحاج أحمد باي 1826. 1850م، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 35.
- ²². المرجع ذاته، ص 32.
- ²³ . فهيمة عمريوي، الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18م، دراسة اجتماعية . اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009، ص 54.

²⁴. المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

²⁵. محمد علي الصلابي، المرجع السابق الذكر، ص 337-338.

البحث التاريخ في بلاد المغرب القديم (مشاكله والحلول المقترحة)
 د/شباحي مسعود/كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم التاريخ وعلم الآثار
 جامعة الحاج لخضر-باتنة1

ملخص: تتناول هذه الدراسة جانبا مهما من تاريخنا وهو تاريخ المغرب القديم والذي يعد امتدادا لتاريخنا الحديث والمعاصر، ” فلا حاضرا لمن لاماضي له ، ولا مستقبل لمن لاحاضر له “، وانطلاقا من من هذا المنظور فان المتتبع لمسار تاريخ المغرب القديم يلاحظ بأن هذ التاريخ مازال في حاجة الى معالجة شاملة خاصة وأن معالمه الكبرى لم تتضح بعد، وهو يحتاج الى مزيد من الجهود والبحوث الجادة التي قد تزيل عنه ركام السنوات، وتعيد له وطنيه الت حاول مؤرخوا الفترة الكولونيالية وقبلهم المؤرخون الاغريق والرومان توجيهه بما يخدم مصالح بلدانهم، غير أن هذ العمل يواجه اليوم مشاكل عديدة تحول دون استكمالها، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الاقليمي وهو ماسنحاول معالجته من خلال هذه الدراسة.

Summary: This study address an important aspect of our history and the history of the Ancient Maghreb which is considered to be an extension of our recent and contemporary history , “those who don't have a past don't have a present and There is no future for those who don't have a present”, Proceeding from this perspective, the observer of the path of the

Ancient Maghreb history notes that this history is in need for a total comprehensive treatment especially that its major milestone are yet to be clear , It needs more efforts and serious research that may remove the rubble of the years to retrieve its patriotism ,which the colonial historian and before them the Greece and the Roman historian tried to guide it with what serve their countries, However, this work today is facing many problems preventing its completion both on the regional and territorial level, and that is what we will try to address through this study.

لا جدال في ان التاريخ يمثل ذاكرة الشعوب وما احوجنا كشعوب مغاربية بصفة عامة والشعب الجزائري بصفة خاصة ان نتذكر بين الحين والآخر تاريخنا وان نعمن التأمل فيه ونغوص في احداثه ووقائعه وأن نناقش قضايانا بنزاهة وموضوعية لنستلهم منها الدروس والعبر وننطلق منها لمستقبل اكثر اشراقا، فالتاريخ عملية مستمرة من التفاعل بين الماضي والحاضر وصولا الى المستقبل.

ووفقا لهذا المنظور فان مجهودات الباحثين وصناع القرار في الدولة يجب ان تنصب في الرفع من رصيد مستوى امتنا الثقافي، وتنقيية تراثنا الحضاري مما علق به من شوائب ابان الفترة الكولونيالية ومحو اثارها من عقول الأجيال الحالية والقادمة.

غير ان الوصول لهذه الأهداف تبقى رهبته البحث العلمي في بلدان المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وهذا نظرا للمشاكل الكبيرة التي تواجه هؤلاء الباحثين في مجال البحث التاريخي.

وقبل التطرق الى اهم هذه المشاكل والعقبات التي تواجه الباحث في تاريخ المغرب القديم⁽¹⁾ بصفة خاصة والحديث والمعاصر بصفة عامة يجب ان نعرف التاريخ.

1- مفهوم التاريخ: على الرغم من ان أنماط مختلفة من الناس تستخدم كلمة (تاريخ) في مناسبات مختلفة وفي ظروف متباينة فان كل فريق منهم يقصد بالكلمة نفسها معنى يختلف عن المعنى الذي يقصده الفريق الاخر، ويبدو منطقيا أن نحاول منذ البداية التعرف على المعنى اللغوي لكلمة تاريخ، ذلك ان لهذه الكلمة تثير من المشكلات حول معناها اللغوي ومدلولها في اللغة العربية كما أن نظرائها في اللغات الأوروبية تثير من المشكلات المتشابهة لأن الكلمة تحمل عدة معان متباينة أحيانا ومتقاربة أحيانا أخرى.⁽²⁾

فاغلب المؤرخين يقصرون معنى التاريخ على بحث واستقصاء حوادث الماضي كما بيدل على ذلك لفظ (هستوريا) (Historia) المستمد الأصل اليوناني القديم، أي كل ما يتعلق بالإنسان منذ أن بدأ يترك آثاره على الصخر والأرض لتسجيل أو وصف اخبار الحوادث التاريخية التي امت بالشعوب والافراد، وقد تدل كلمة تاريخ على مطلق مجرى الحوادث الفعلي الذي يصنعه الأبطال والشعوب والتي وقعت منذ أقدم العصور واستمرت وتطورت في الزمان والمكان حتى الوقت الحاضر.⁽³⁾

وكلمة تاريخ في اللغة العربية تعني عدة أشياء فالسحاوي في كتابه (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ) يعرف التاريخ بأنه "الإعلام بالوقت، وقد يدل تاريخ الشيء على غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه، ويلتحق به ما ينبثق من الحوادث والوقائع الجليلة، وهو فن يبحث عن واقع الزمان من ناحية التعيين والتوقيت، وموضوعه الإنسان والزمان ومسائله وأهواله المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفي الزمان." (4)

ويرى ابن خلدون أن التاريخ "في ظاهرة لا يزيد عن اخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الامثال وتؤدي الينا شان الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها السلطان والمجال، وعمروا في الأرض حتى نادى بهم الارتجال، وحن منهم الزوال، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها، وعلم بكيفيات الوقائع واسبابها." (5)

ولا يتوقف الجدل بين العلماء حول المفهوم اللغوي لكلمة تاريخ بل يتعداه الى الاختلاف حول ما إذا كان التاريخ علماً أم لا. فقد قال بعضهم مثل (و.س. جيقونز) ان التاريخ لا يمكن ان يكون علماً لأنه يعجز عن اخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختيار والتجربة، وبذلك لا يمكن في دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلاً. (6)

وبغض النظر عن كون التاريخ علماً أم لا فهو فن من الفنون، وان العلم لا يمكنه ان يعطينا عن الماضي سوى العظام المعروقة البالية وأنه لا بد من الاستعانة بالخيال لكي

تنشر تلك العظام وتبعث فيها الحياة، ثم هي بحاجة كذلك الى براعة الكاتب حتى تبرز في الثوب اللائق بها. (7)

2-الشروط الواجب توفرها في المؤرخ

إذا كان علم التاريخ ضروريا للدراسة الخاصة والعامة ولثقافة الشعوب بعامة فلا بد من بحثه ودراسته وكتابته قبل أن يدرس في المدارس والمعاهد والجامعات.

من الصفات الواجب توفرها في المؤرخ كما في غيره من الدارسين أن يكون محبا لبحثه جلدا صبورا فلا تمنعه وعورة البحث ولا المصاعب والعقبات من مواصلة العمل ولا توقفه ندرة المصادر ولا يصرفه عن عمله غموض الوقائع و الحقائق التاريخية واختلاطها واضطرابها، وينبغي عليه الحل والترحال من بلد لآخر و في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر فيه على ما يفيد بحثه، وينبغي عليه ألا يتسرع أو يتعصب مستعجلا نيل منفعة لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية. كما أن عليه أن يكون أميناً فلا يكذب ولا ينتحل ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان ولا يخفي الوقائع والحقائق التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان إذ أنه لا رقيب عليه غير ضميره، ومن يخرج عن ذلك لا يمكن أن يعد مؤرخاً. (8) كما أن من الصفات الأساسية للمؤرخ هو عدم التحيز أو اظهار الكراهية لعصر خاص أو لناحية تاريخية معينة.

3-صعوبات البحث في تاريخ المغرب القديم:

لعل من أبرز الصعوبات التي يصطدم بها الباحث في مجال تاريخ المغرب القديم مايلي:

أ- مشكلة التسمية أو المفهوم الجغرافي.

يفتح المؤلفون كتبهم التاريخية عن الأرض والسكان والمجتمع كأنهم شاهدوا بداية التاريخ في البقعة التي يكتبون عنها، هذا بالطبع وهم خالص، لا نستطيع أن نمسك مباشرة الأولويات، يستحيل علينا أن نضع أنفسنا محل المغاربة وهم على وشك ولوج حيز التاريخ، ان هذا الفهم المتداول من الكتب إذا هو اعتمد على بحوث جدية لا نزاع فيها كان ضمن التاريخ الطبيعي وإذا كان افتراضيا كما هو الشأن عادة فإنه يحمل معه فلسفة الاستعمار. (9)

والسؤال الذي يجب طرحه في هذا المقام هو هل يجوز لنا ان نؤرخ للمغرب كوحدة؟ يسأل البعض أي بقعة أرضية نعنون، اذا قلنا شمال افريقيا اعترض الجغرافيون لأننا نعيد مصر، واذا قلنا شمال غرب افريقيا كنا اقرب الى الواقع لكن الوصف يعبر عن حالة سياسية معاصرة، واذا قلنا أرض البربر استعملنا عبارة كانت رائجة في أوروبا في بداية العصر الحديث ثم نبذت لما تحمله من خلفيات سياسية وربما عرقية. وهل تعني صعوبة التسمية أن مشروعنا مصطنع وأنه لا يوجد تاريخ مشترك حقيقي لجميع شعوب المنطقة. ما اكثر من يستنتج هذا الاستنتاج ويركن الى التاريخ القطري، عندما يدخل في مناقشات مضحكة ينازع زملاؤه في الأقطار الأخرى في جنسية كاتب (كأغسطين) او (الونشريسي) أو أمير (كعبد المؤمن الموحيدي) أو مفكر (كابن خلدون)، تعتبر قرارات متعلقة بمناطق خارجة عن حدود لم تكن مرسومة انذاك ضمن السياسة الخارجية، فهذه متاهات تدل على أن التاريخ القطري لا يقل عسفا عن التاريخ الوجدوي. (10)

ب-المصطلح السكاني:

تعد النصوص المصرية أول وأهم الوثائق التاريخية التي تشكل مصدرا أساسيا يجبرنا عن الملامح العامة لقبائل بلاد المغرب القديم، والتي عرفت بتسميات شهيرة في النصوص الهيروغليفية.⁽¹¹⁾ ألا وهي قبائل (التحنو)(والتمحو) ثم (الليبو) و(المشوش)، على أن أكبر هذه المجموعات هي المعروفة بقبائل (الليبو) والتي امتد نفوذها حتى شمل معظم شمال افريقيا، وكان أول ماورد هذا الاسم في النقوش الهيروغليفية ، ولذلك فان اللوبيين القدماء الذين أشارت اليهم المصادر الأثرية والتاريخية لا ينحصرون في منطقة غرب النيل وإنما يعني بهم سكان بلاد المغرب القديم منذ الف الثانية قبل الميلاد.⁽¹²⁾

كماهتم الكتاب الاغريق والرومان في مقدمتهم

لمؤرخه هيرودوت (Hirodote)⁽¹³⁾ بالمجتمع اللبي او اللوبي وأشار الى انهم تلك الاقوام التي تسكن المنطقة المحصورة بين غرب النيل الى سواحل الأطلسي وعنى بها جميع المجتمعات البشرية في شمال افريقيا والذين يشكلون سكان المغرب القديم ويشتركون في اللغة والاقليم الجغرافي.⁽¹⁴⁾

وظل مصطلحا(ليبيا والليبيون) يستخدمان في المصادر الإغريقية واللاتينية حتى أواخر العصور العتيقة فقد تحدث (فيرجيليوس) (VIRGIL) عن مدن ليبيا ودبية ليبيا، كما استخدم (بلينوس) الكبير مصطلح (الليبيين) للإشارة الى سكان شمال افريقيا، ويصف بالليبية بعض المنتوجات الحيوانية والنباتية الأصيلة في هذه المنطقة. كما تحمل بعض النقوش البونيقية والبونيقية الجديدة هذين المصطلحين، والتي عثر عليها في (سلامبو) وكذا

في معبد (الحفرة) الذي عثر فيه على مجموعة منالمنصب بما مصطلح(LBY).⁽¹⁵⁾ أما (بوليبوس) وهو مؤرخ اغريقي أيضا من القرن الثالث قبل الميلاد فيرى أن الليبيين هم السكان الاصيلون الخاضعون لقرطاجة.

كما يرد اسم (البربر) على لسان الكثير من المؤرخين العرب الذين ربطوا هذه التسمية بالجد الأول (بر)، والبعض الآخر على ما يذكر ابن خلدون نسبوها الى (اقريقش) الذي قال عندما سمعهم يتحدثون (ما اكثر بربرتكم) فسموا بالبربر بمعنى كثرة الأصوات غير المفهومة.⁽¹⁶⁾

وإذا كان العرب هم الذين أطلقوا اسم (البربر) على السكان الأصليين لإفريقيا الشمالية فان اشتقاق الاسم يرتبط بالكلمة اللاتينية (Barborus) المتداولة عند المؤرخين اللاتينيين للإشارة. كما يحدد (قزال) الأهالي المستعصين عن الحضارة اللاتينية.⁽¹⁷⁾

وعمل بعض المؤرخين الآخرين على ربط هذه التسمية ببعض الاسماء والمواقع في الهند أو في وادي النيل وهو ما اعتبره (فنطر) بمثابة هذيان مفتعل علقوا عليه افتراضات أخرى متعلقة بأصل السكان. كما يتداول على نطاق واسع مصطلح آخر للسكان وهو (امازيغ) والتي يعتقد (قزال) أنها تعني (النبل) أو (الحر). أما ابن خلدون فينسبهم الى أبيهم (مازيغ).

ج-مشكلة المصادر:

ان مصادر البحث التاريخي تنقسم الى قسمين: مصادر أصلية أي (اصول) ومصادر غير أصلية ، فالمصادر الأصلية تتمثل في المخلفات الأصلية للبحث التاريخي ويستخدمها الباحث عادة في اعادة تركيب الحدث التاريخي واسترداده من الماضي. أما المصادر الغير أصلية فتتمثل في الصور التاريخية التي تم تركيبها عن طريق البحوث والدراسات العلمية والتاريخية بما تتضمنه من آراء وتفسيرات واجتهادات، وهي مصادر مساعدة تستخدم عادة في توضيح الأحداث والقضايا الفرعية التي تتعلق بالحدث التاريخي محل الدراسة. (18)

وأول ما يواجهه الباحث في تاريخ المغرب القديم هو مشكل المصادر، فرغم توفر هذه المصادر المادية والأدبية التي تناولت تاريخ المغرب القديم إلا أن معظمها ان لم نقل كلها خُطت بأقلام أجنبية، حيث احتكر مؤرخوا الفترة الكلاسيكية من اغريق ورومان الكتابة التاريخية المتعلقة بتاريخ المغرب القديم وصاغوها وفقا لأهوائهم ورغباتهم فصوروا تاريخ المنطقة وكأنه صراع بين روما وقرطاجة وأهملوا كل ما يتعلق بحياة السكان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

بالإضافة الى اعتماد هؤلاء المؤرخين على أساطير تصور النواحي الدينية والاجتماعية التي لا تخدم السياسي في كثير من الاحيان. كما يؤخذ عليهم عدم معرفتهم لجهات ولغات الشعوب التي كتبوا عنها، كما نسجل معاداتهم للتواجد السامي (الفينيقيين والقرطاجيين) في بلاد المغرب القديم وذلك نظرا للتنافس السياسي و الاقتصادي الذي

كان سائدا حينذاك في الحوض الغربي للبحر المتوسط وبلاد المغرب القديم بين القرطاجيين والرومان. (19)

ثم جاء من بعدهم المؤرخون المحدثون، والذين عملوا على جمعه وإعادة صياغته، غير أنهم أفرغوه من هويته وبذروا فيه ما بدا لهم من نظريات واستنتاجات منه ما أرادوا من استنتاجات لخدمة أهدافهم الاستعمارية في كثير من الاحيان.

غير أنهولكون هؤلاء الباحثين ينتمون الى حضارة لاتينية مسيحية فان اهتمامهم كان مركزا على المخلفات الاثرية للفترة الرومانية والمسيحية، فاجتهدوا في ابراز تاريخ المغرب خلالها باعتبار أن هذا النوع من الدراسة يمكنهم من الكشف عن القواعد المتينة للحضارة الرومانية المسيحية، ولعلمهم كانوا يسعون من وراء ذلك الى تحقيق فكرة الاعتماد على تلك القواعد القديمة لبناء جسر حضاري روماني-فرنسي ، بحيث أن هؤلاء كانوا يعتبرون انفسهم في وقت ما ورثة الحضارة الرومانية اللاتينية في بلاد المغرب، وأنه لا يسعهم الا ان يعملوا على صيانة ذلك الميراث الحضاري وابرازه واستغلاله في المجال السياسي. (20)

وقد امتاز التأليف الاستعماري بتوسيع مفهوم الوثيقة حيث شرع الباحثون الاوروبيون في الحفريات وسجلوا روايات شفوية وجمعوا الوثائق المكتوبة الاجنبية رسمية كانت ام ادبية. (21)

ان المؤرخين الأجانب الذين كتبوا عن تاريخ المغرب في عهد الاستعمار يرددون نغمة سوء حظ المغرب، يقولون انه كان من سوء حظه انه لم يدرك ان الغزو الروماني ذو طابع حضاري وأنه اعتنق الاسلام وأنه سقط ضحية (بني هلال) وأنه كان قاعدة القرصنة

العثمانية. بيد أن سوء حظ المغرب هو أن تاريخه كتبه ولمدة طويلة هواة بلا تأهيل، جغرافيون وأصحاب افكار براقية وموظفون يدعون العلم، وعسكريون يتظاهرون بالثقافة، وبكيفية أعم مؤرخون بلا تكوين لغوي وتأهيل تاريخي يحيل بعضهم على الآخر، يعتمد هؤلاء على اولئك وتحاك خيوط المؤامرة لتفرض الافتراضات البعيدة كحقائق مقررة.⁽²²⁾

وإذا كانت العناية بالتاريخ القديم قد هدفت الى النيل من الدعوة الاسلامية فان الاهتمام بتاريخ القبائل البربرية كان قد رمى الى النيل من معالم العروبة بالمغرب العربي، وإذا كانت العناية بالتاريخ القديم على ما فيها من جدارة وموضوعية ترمي الى غايات متكاملة أو لها: النيل من الضمير الاسلامي بالمغرب عن طريق الايحاء باحتمال زواله لفائدة اوروبا مثلما زالت لفائدته في القرن السابع قبل الميلاد معالم الحضارة الفينيقية والقرطاجية والرومانية والمسيحية، وثانيهما: التركيز على ما كان للمسيحية من انتشار بالمنطقة للايهام باحتمال تجديد التبشير بها. وثالثها: اعتماد الارث الروماني لاضفاء صبغة الشرعية والاصالة على اعمال الغصب والاستغلال الاستعمارية.⁽²³⁾

ورغم أهمية الوثائق كمصدر هام للكتابة في التاريخ فانه يجب التنبيه الى الحذر في استخدامها وتجنب الوقوع تحت سيطرتها، ووجوب اخضاعها وفقا للمنهج العلمي السليم واضعين في الاعتبار أن هذه الوثائق-رغم اهميتها ليست مقدسات- فان المؤرخ في طبيعة رسالته أشبه ما يكون بالقاضي اذ يفصل في القضايا التاريخية التي يتناولها بالبحث والاستقصاء ومن جميع المصادر دون التركيز على مصدر بعينه، وعليه أن يقتبس من

القاضي روح العدل الذي يستلهمه في قضاؤه، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ ان يتحرى الحق والانصاف والموضوعية. (24)

د-مشكلة اللغة:

تعد اللغة من أهم الوسائل المساعدة التي ينبغي على الباحث في التاريخ ان يتزود بها، فلا بد أولا من معرفة اللغة الاصلية الخاصة بالموضوع التاريخي المراد بحثه، فالراغب في الكتابة في التاريخ اليوناني القديم لا بد عليه من معرفة اللغة اليونانية القديمة، وقس على ذلك بقية المواضيع الاخرى.

واذا رجعنا الى الكتابات التاريخية التي تناولت تاريخ المغرب القديم لوجدنا أنها قد دونت بلغات اجنبية، وهذا يعد أحد ابرز المشاكل التي تواجه الباحث في هذا المجال، حيث تحول دون تمكنه من نقل الأحداث كما وقعت، فالنص التاريخي الذي كتب بلغات اجنبية قد يكون كتب في سياق تاريخي كثيرا ما يكون متناقضا مع الرؤى العلمية، ولهذا فان الاشكالية هنا تطرح من جانبين الجانب الأول هو ما يتعلق بالطروحات الكولونيالية والجانب الثاني هو الرؤى العلمية.

هـ-صعوبات أخرى:

-صعوبة جمع المادة التاريخية فهي مبعثرة بين عديد الاماكن والخرائب والاطلال، وبين ثنايا التنقيبات الاثرية والمؤلفات الكلاسيكية والحديثة. وبالتالي فان الوصول اليها يتطلب جهدا كبيرا فيظل غياب دعم الجهات الرسمية وغير الرسمية.

-تباين آراء المؤرخين والباحثين في هذا المجال اذ يجد الباحث نفسه أمام فرضيات وتفسيرات متناقضة للحدث الواحد في تاريخ المنطقة والأمثلة على ذلك كثيرة.

4-المقترحات:

-مراجعة الكتابات الكولونيالية لفترة ما قبل الاسلام باعتبارها قاعدة ثانية لاقامة مدرسة مغاربية خالصة تعنبتالتاريخ القديم للانطلاق منها نحو كتابة تاريخ المغرب بمقاييس جديدة مع التركيز على الجوانب التي اهملتها الكتابات الاستعمارية والتي كانت لا تهمه أو أنه تعمد تجنب البحث فيها.

-القيام بمجرد شامل(بيليوغرافيا) لكل ما كتب عن المغرب القديم باقلام اوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر الى غاية استقلال بلدان المغرب العربي، مع علمنا بأن مثل هذا العمل يستحيل أن يقوم به افراد بعينهم بل يجب أن تتضافر فيه مجهودات جميع المؤرخين المغاربة، وأن يكون ذلك تحت اشراف هيئات علمية مؤهلة.

-تشجيع البحث العلمي التاريخي بغية تطهير تاريخنا من الشوائب والارث الاستعماري (كتابة التاريخ لوطني باقلام وطنية).

-الاهتمام بالتراث الشفوي باعتبار أحد المكونات الاساسية للتاريخ الوطني، ولا يمكن بأي حال من الاحوال اغفاله أو التغاضي عنه، فلا بد من تدوينه باعتباره جزء من تاريخ امتنا واقرار دراسة اللهجات المحلية حسب توزيعها الجغرافي.

-توحيد المصطلحات الجغرافية الخاصة ببلاد المغرب القديم والاتفاق على التسميات الخاصة بالسكان القدامى، وتلخيص البحوث من فوضى هذه التسميات (بربر، امازيغ.... الخ).

-انشاء معاهد مختصة في مجال الدراسات التاريخية القديمة، وادراج دراسة اللغات القديمة في المدارس والمعاهد التي تدرس التاريخ ليتمكن الطلبة من ولوج البحث في التاريخ القديم.

-حماية المواقع الاثرية التي تعتبر مصدرا ماديا لكتابة التاريخ الحضاري لمنطقة، والقيام بالتنقيبات الاثرية في المواقع التي لم يتم التنقيب فيها بعد.

انشاء مجلس أعلى للآثار أوهيئة للآثار كما هو الشأن في كثير من الدول للاشراف على المواقع الأثرية وحمايتها.

-توجيه طلبة الدراسات العليا نحو البحث في التاريخ القديم لبلاد المغرب القديم ، فما نلاحظه حتى الآن أن معظم الطلبة الباحثين في التاريخ يميلون الى البحث في التاريخ الحديث والمعاصر وأن نسبة الرسائل المسجلة في التاريخ القديم على مستوى جامعاتنا قليلة جدا مقارنة بنظيرتها في الحديث والمعاصر.

-ربط حلقات التاريخ المغربي بعضها ببعض -ما قبل التاريخ-الفترة الفينيقية القرطاجية، فترة الممالك البربرية، الفترة الرومانية ،الوندالية-البيزنطية الفترة الاسلامية-بما فيها الفترة العثمانية-الفترة الحديثة والمعاصرة.

الهوامش

- ¹ - المغرب تسمية جهوية أطلقها العرب على البلاد الواقعة غربي النيل ، أي أن العرب كانوا يطلقون اسم المغرب على مجموع المنطقة الممتدة من وادي النيل بمصر الى المحيط الأطلسي
- ² -قاسم عبده قاسم ، تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية ، ط.1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق،القاهرة،2000،ص.14.
- ³ - حسن عثمان، منهج البحث التاريخي ، ط.8، دار المعارف ، القاهرة ،ص.12.
- ⁴ - السحاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمان ، القاهرة،1349،ص.7.
- ⁵ - المقدمة ، مطبعة كتاب التحرير، القاهرة،1966،ص.9.
- ⁶ - حسن عثمان، المرجع السابق،ص.16.
- ⁷ - هونشو .ف، علم التاريخ ، ترجمة وتعليق عبد الحميد العبادي ، القاهرة ،1937،ص.8.
- ⁸ - حسن عثمان، المرجع السابق،ص.18.
- ⁹ - عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب ، ط.5، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1966، ص.32.
- ¹⁰ - نفس المرجع،ص.33.
- ¹¹ - معناها الكتابة المقدسة.
- ¹² - مها عيساوي المجتمع اللوي في بلاد المغرب القديم من عصور ما قبل التاريخ الى عشية الفتح الاسلامي، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ القديم ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة،2010،ص.84؛ فوزي فهيم جاد الله ، مسائل في مصادر التاريخ الليبي القديم قبل (هيروودنت)(ليبيا في التاريخ) منشورات الجامعة الليبية، بنغازي ، ليبيا،1967،ص.53-54.
- ¹³ - أشهر مؤرخي الاغريق ولد سنة 484 ق.م وتوفي سنة424ق.م.
- ¹⁴ - بيومي مهران ، تاريخ المغرب القديم، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1990،ص.87.
- ¹⁵ - محمد الهادي حارش،التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ الى الفتح الاسلامي ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر،ص.22؛ ينظر كذلك Gsell st ,Hirodote ,texte Relatifs,L’histoire De L’Afrique Du Nord ,ed , A.jordan et Leureux,Paris,1919,p.70.

- ¹⁶ - ابن خلدون عبد الرحمان ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والبربر، ج.3، القاهرة 1284هـ، ص.87.
- ¹⁷ - محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص. 25؛ لقد روج بعض العسكريين وموظفوا الادارة الاستعمارية لفكرة أن البربر أقارب الأوربيين ، حيث نشر الجنرال (بريمون) والذي مثل المصالح الفرنسية في الحجاز أثناء الحرب العالمية الأولى سنة 1938 كتابا بعنوان (بربروعرب) بلاد البربربلاد أوربية ، وهي نظلرة في الحقيقة تعبر عن سياسة ادماج افريقيا الشمالية في المجموعة الأوربية.أنظر:عبد الله العروي، المرجع السابق، ص.47.
- ¹⁸ - محمد فريد حشيش، الوثائق واهميتها في الدراسات التاريخية، مجلة سيرتا، العدد،5، السنة الرابعة ، جامعة قسنطينة، 1982، ص.97.
- ¹⁹ - محمد الصغير غانم، المملكة النوميديّة والحضارة البونية ، ط.1، شركة دار الأمة للطباعة، برج الكيفان، الجزائر، 1989، ص.10.
- ²⁰ - محمد البشير شنيّتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق.م -40م) المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985، ص.9-10.
- ²¹ - عبد الله العروي، المرجع السابق، ص.15.
- ²² - نفس المرجع، ص.27.
- ²³ - عبد العزيز بن عبد الله ، تاريخ المغرب، (العصر القديم والوسيط، مكتبة السلام، الدار البيضاء، المغرب، ص.129-130.
- ²⁴ - محمد فريد حشيش، المرجع السابق، ص.99.

مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

أ/ محمد الحاكم بن عون/ قسم العلوم الانسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر

بالوادي

benaoun3030@gmail.com

ملخص المقال:

يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الاسلامية ، فهو يعبر عن إرادة الخير لدى الانسان المسلم في كامل ربوع العالم الاسلامي بما فيهم المسلم الجزائري الذي أنشأ العديد من المؤسسات في العهد العثماني، التي كان غرضها التكفل اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ليس بالمجتمع الجزائري فحسب بل استهدف الشريحة المحرومة من أبناء المسلمين من فقراء ومساكين... والتخفيف من آلامهم، فكان لها دورا كبيرا في تنوير أبناء الجزائر بالعلم ؛ باعتبارها الرافد الذي يغذي نهر التعليم...؛ لكن لم تستمر وضعية الوقف على حالها ، بعد الاحتلال الذي شنه المستدمر الفرنسي على الجزائر سنة 1830 م، الذي أراد طمس الهوية الاسلامية في هذا البلد ، وكان له موقف حازم تجاه المؤسسات الدينية كالقضاء وأماكن العبادة...، وضرب أهمها لمعرفة بالدور الفاعل التي تلعبه ؛ ألا وهي المؤسسة الوقفية ، فقام بتقويضها وهدم معالمها، باعتبارها حاجزا لتوسعه، وفرنسة أبناء الجزائر؛ فكيف كانت نظرتة للمؤسسة الوقفية؟ وما هي الوسائل والآليات التي استخدمها لتصفيتها؟ وما مصيرها؟

Abstract:

Is the cessation of the most important aspects of Islamic civilization, it reflects the will of the goodness of the Muslim man in the entire Muslim world, throughout, including the Algerian Muslim who has established many institutions in the Ottoman Empire, whose purpose was to provide for a socially, culturally and economically not only the Algerian society, but targeted the disadvantaged segment of Muslim children of the poor and the poor ... and alleviate their pain, it was a great role in informing the people of Algeria science; as a tributary that feeds the river education ...; but the status of the moratorium did not continue the same, after the occupation launched by the Algeria 1830 m, which Rad blur the Islamic identity in this country, and had a firm attitude towards religious institutions such as the judiciary and places of worship ... and hit the most important to know the active role played by the; namely, the waqf institution, so he undermined and demolished ruins as a barrier to expansion, and Franch sons Islamicis of Algeria What was his view of the Waqf Foundation and what means and mechanisms he used to liquidate it?.

أولاً: الوقف في العهد العثماني:

الوقف يعبر عن ارادة الخير لدى الانسان المسلم في كامل ربوع العالم الاسلامي ،"فلا يعد واجبا دينيا ؛بل هو عمل فردي احتسابي ، يشق المرء في فعله على نفسه من أجل التسامي ورجاء الآخرة ، فضلا عن وعي بالحاجات الاجتماعية والانسانية"¹.

فهو من شيم المجتمع الجزائري الذي أقبل عليه بجميع شرائحه ومختلف طبقاته، حتى قبل مجيء الأتراك إلى بلده(1515م)، فأوقفوا ممتلكاتهم وأموالهم؛ مما أدى إلى انتشاره في ربوع الوطن؛ خاصة في أواخر العهد العثماني(عهد الدايات 1771-1830م)، مما جعلنا نتساءل عن الدوافع التي أدت إلى هذا الاقبال الاقبال عليه في هذا الوطن.

1/العوامل التي أدت إلى انتشاره:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى انتشار الوقف في الجزائر منها المرتبطة بالدين ومنها المتعلقة بالسلطة السياسية أو الجانب الاجتماعي وهي:

أ-الوازع الديني فهو أهم عامل محفز على الوقف، الذي يقترن بنية الواقف؛ فقد يكون مخلصا لله في بذله هذا وقد يغلب عليه هواه فيكون مفاخرة، وذكرنا حسنا بين قومه؛ بل قد يكون وقفه هذا إبعادا لبعض الورثة².

ب- الحرية المذهبية في المسألة الوقفية، فلا يوجد إجبار على الالتزام المذهبي (الحنفية والمالكية)، مما جعل المسلم الجزائري يوقف ممتلكاته على المذهب الحنفي؛ لأنه لا يبطل الوقف الذري³، من جهة؛ والذي سيمكنه من الانتفاع من وقفه ثم عقبه -إن شاء ذلك- ثم يؤول إلى الفقراء من بعدهم، ويحتوي على نظام المعاوضة⁴ من جهة أخرى⁵.

ج- حصانة الوقف؛ فلا تمتد يد أي سلطة إليه من جهة، مما يضمن انتفاع الواقف وعقبه منه من جهة ثانية؛ لذلك كان رؤساء الحكومة الاتراك (بايات، ضباط...) والأثرياء الذين يخشون من جور السلطان عليهم أو عزلهم أو خوفاً من تعسفه يلجأون إلى وقف ممتلكاتهم لمنع مصادرتها، يقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إن الأمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على ما يستخلفونه من ذريتهم لما له من الرزق أو الولاء، ولما يخشى من معاطب الملك فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركاً لولدتهم ينظر إليها أو نصيباً منها مع ما فيهم غالباً من الجنوح إلى الخير والتماس الأجور في المقاصد والأفعال فكثرت الأوقاف لذلك..."⁶.

د- روح التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري في الداخل ومع اخوانهم المسلمين في الخارج.

هـ- التنظيم المحكم خاصة في فترة البدايات؛ مما أدى إلى ثقة الواقف وشجاعته على الوقف، إذ كان يرى أن وقفه مسجل⁷، وينفذ حتى يصل إلى مستحقه⁸.

2/تنظيم الأوقاف:

إن الجهاز الإداري المسؤول عن الأوقاف، يتمتع بالاستقلالية في قراراته، رغم أن الداوي (الباشا) أو الباي يتدخل لصالح التسيير الحسن، لكن يبقى قرار الهيئة التنفيذية مستقل وفق ما يماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية، تتناسب مع توثيق وإدارة الوقف ووسائل استثماره وكيفية تحصيل إيراداته⁹.

ويتكون جهاز إدارة الأوقاف من:

أ/الولاية على الوقف: وهي السلطة المتحكمة في الوقف، فبداية تكون خاصة وهي للواقف¹⁰، أما العامة فتكون للحاكم حتى يتصرف في هذا الملك وفق مقاصد الشريعة¹¹.

ب/ الهيئة التشريعية: والتي تتألف من مجموعة عناصر أهمها:

1- المجلس العلمي: الذي يضم أعضاء يتمتعون بالكفاءة العلمية والأخلاق الفاضلة من قضاة للمذهبين المالكي والحنفي، وكذا مفتيين لكل مذهب، وعلماء وخطباء ووعاظ.

2/ الناظر: الذي يعرف بالوكيل، والذي يعينه الداي أو من ينوبه في البيالك الثلاث (الباي)، وتكمن وظيفته، في السهر على تنظيم وتسيير الوقف وتنفيذه ليصل إلى المستفيدين، فهو ملزم بتنفيذ ما في الوقف، ولا يتصرف فيه بمحض إرادته¹²، ويقدم تقريراً سنوياً لصالح المجلس العلمي، فيه كل ما يتعلق بالأوقاف من احصاء وإيرادات¹³.

3/ الوكلاء، وهم مساعدو الناظر، والمشرفون على الأملاك داخل المؤسسات سواء أكانت مساجد أو زوايا أو مدارس، من عملية تسجيل أو حساب للمداخيل أو المصاريف المتعلقة بكل مؤسسة¹⁴.

4/ أعوان المؤسسات الوقفية: ويقصد بهم الكتاب الذين ينسخون ويحفظون الأوقاف التي تم تدوينها، والعدول الذين يشهدون على صحة أو زيف هذه الأوقاف وعمال يقومون بصيانة الوقف ويجرسونه¹⁵.

إن هذا التنظيم المحكم المستقل عن السلطة التركية أدى إلى انتشار الكثير من المؤسسات الوقفية في كامل ربوع الوطن وخاصة الجزائر العاصمة والبيالك الثلاث، وفيما يلي بيان لأهمها:

3/أهم المؤسسات الوقفية:

أ- مؤسسة الحرمين الشريفين : شكلت هذه المؤسسة أغلب الأوقاف الخيرية أو الأهلية نظرا للمكانة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر في البقاع المقدسة بالحجاز ، و قد كانت هذه الأوقاف من الكثرة إذ بلغت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع 4/3 الأوقاف الموجودة آنذاك¹⁶ .

و تقدم هذه المؤسسة الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر و أبناء السبيل الوافدين عليها من الحجاز ، و تتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين عن طريق مبعوث شريف مكة أو بواسطة أمير ركب الحجاز¹⁷ .

ب - مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم : تحتل هذه المؤسسة المرتبة الثانية بعد أوقاف مؤسسة الحرمين من حيث مردودها و كثرة عددها ، و هذه يعود بالأساس إلى الدور الذي لعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية و الدينية؛الذي بلغت أوقافه ما يناهز 550 وقفا شملت المنازل و الحوانيت و البساتين و المزارع و المنيعات و غيرها و يعود التصرف فيها للمفاتي المالكي الذي يوكل أمر تسييرها إلى الوكيل العام و يساعده في ذلك وكيلان¹⁸ .

أما إدارة هذه المؤسسة فكان يتولاها ثلاثة عشرة وكيلًا تحت إشراف المفتي المالكي مباشرة ، يشرفون في أداء مهامهم الإدارية وفق مبدأ التخصص فوجد وكيل المؤذنين ووكيل رئيسي له مهمة الرقابة العامة¹⁹ .

ج - مؤسسة أوقاف سبل الخيرات : أسس هذه المؤسسة " شعبان خوجة " عام 999هـ واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العاملة كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات و تشييد المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم و اهله و كان يسير هذه المؤسسة إدارة

تضم إحدى عشر عضواً من بينهم مستشارين منتخبين وناظراً أو وكيل أوقاف المؤسسة وكتبا ينظم عقود المؤسسة ، و يعين الوكيل والكتاب و جميعهم من بين أهل العلم ، و يضاف إليهم مستخدم مكلف بالسهر على حماية أبنية هذه المؤسسة و تسهيل عمل وراحة 8 طلاب قراء يقرءون القرآن بالمؤسسة²⁰ .

وكانت الإدارة في هذه المؤسسة تدار بطريقة جماعية تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من مدارس و مساجد و موظفين و فقراء حيث كانت تدير ثمانية مساجد حنفية من بينها : الجامع الكبير، مسجد كتشاوة ، مسجد علي خوجة ، كانت تقوم بإدارة و تسمير الأوقاف التي كانت تقبلها و الموجهة لخدمة الفقراء و العلماء و الطلبة و المقعدين²¹ .

د - مؤسسة أوقاف بيت المال : تعتبر هذه المؤسسة من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية في الجزائر و التي تدعمت في العهد العثماني ، و هي مؤسسة ذات وظيفة رسمية و طبيعية اجتماعية خيرية فكانت تتولى اعانة أبناء السبيل و اليتامى و الفقراء و الأسرى و تتصرف في الغنائم التي تعود للدولة ، كما تهتم بشؤون الخراج و شراء العتاد و تشرف على إقامة المرافق العامة من طرق و جسور و تشييد أماكن العبادة ، كما كانت تقوم بتصفية التركات و تحافظ على ثروات الغائبين و أملاكهم ، و منح الصدقات للمحتاجين و تقوم بإدارة أوقافهم مع مساهمتهم في دعم إيرادات خزانة الدولة بمبالغ مالية منتظمة ، وكان يشرف عليها موظف سام يعرف بـ " بيت ماجي " ، يساعده قاضي يلقب بـ " الوكيل " و يتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول كما يلحق بها بعض العلماء²² .

هـ -مؤسسة أوقاف أهل الأندلس : ظهرت هذه الأوقاف بفحص مدينة الجزائر مع توافد عدد كبير من مهاجري عرب الاندلس و امتلاكهم الأراضي الزراعية بها²³.

و قد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على اخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الاندلس ، حتى بلغت مؤسساتها حسب بعض الإحصائيات ستين (60) مؤسسة وقفية و كانت لها أوقاف مشتركة مع مؤسسة الحرمين أو مؤسسة الجامع الأعظم بالعاصمة ، اما ادارتها فأسندت لموظف خاص يعرف بـ " وكيل الأندلس "²⁴.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الوقفية و جدت مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها؛ كمؤسسة أوقاف الأشراف و الزوايا و الاولياء التي خصص لها الحكام بعض الأوقاف لرعايتها ، و التي كان يعين لها وكيل وقفي بحيث لا يتدخل نقيب الأشراف في إدارتها بل يجتمعون مع وكيل الأوقاف كل سنة للوقوف على أحوال الوقف ، و إليها تضاف مؤسسة أوقاف الجند والثكنات و المرافق العامة الأخرى كالعيون و السواقي و الأبار و قد خصص لكل هذه المرافق " و كيل خاص " يرعى أوقافها و يتعهد شؤونها²⁵.

إن هذه المؤسسات الوقفية رغم استقلاليتها، إلا أنها تبين مدى حرص الأتراك على قدسية الوقف، وتطبيق مقاصد الشريعة فيه، توضيح أو إبراز التعايش الموجود بين المذهبين المالكي والحنفي؛ ويدل على المستوى الحضاري الذي وصل إليه المجتمع الجزائري، وكفاءة رجاله و مثقفيه الذي ساهمت المؤسسة الوقفية في ترقيتهم ، فكان لها دور في ترقية هذا المجتمع في شتى المجالات فقيم يتمثل ذلك؟

4/ دور الأوقاف في العهد العثماني:

للأوقاف أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع استحدثها المسلمون لتوفير المال والسكن لمساعدة العلماء والطلبة والفقراء والغرباء واللاجئين وصيانة المؤسسات، التي أنشأت لهذه الأغراض، وهذا النظام يرمز للتكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين، وكان الوقف المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين²⁶؛ وتمثل الأوقاف عصب حياة المجتمع الجزائري، من خلال الأدوار التي لعبها والتي سنذكر أهمها في النقاط التالية:

أ- التكافل بين أفراد المجتمع داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى تعزيز روابط الأخوة والاتحاد بين أفراد المجتمع المسلم.

ب- تحسين وضعية الطبقة الضعيفة في المجتمع من مستحقي الوقف (الفقراء والمحتاجين...)، والتخفيف من مصائبهم، مما يجعلهم عناصر صالحة في المجتمع، فيبتعدون عن التشرد والحرمان وتابعتهما (الانحراف، السرقة...).

ج- يعتبر الوقف الممון والممول الرئيسي للتعليم والمغذي له، فقد بنيت المعاهد والمدارس والكتاتيب والزوايا من خلاله، بل اهتم بشؤون طالبي العلم من إيواء ومأكل وملبس، واقتناء الكتب والمخطوطات، والانفاق على العلماء والمدرسين،؛ ويتأثر القطاع التعليمي سلبا في حالة استخدامه في غير محله، فيتراجع المستوى التعليمي نتيجة ذلك؛ وهو ما تحدث عنه الحسين الورثي²⁷ في رحلته عن التجاوزات التي حدثت في الأوقاف؛ بسبب التصرف وتوجيه أموال الوقف في غير أسسها، ورغم ما قيل في الجانب التعليمي من نقلته دون علميته وعقليته²⁸، إلا أن وضعيته ابان العهد العثماني مشرفة، بشهادة المحتل الفرنسي نفسه²⁹.

د- يعتبر ملجأ للحد من النظام والجور، نتيجة قرارات العزل والمصادرة أو التغريم؛ وهو دافع للسياسة الأتراك والأثرياء الجزائريين وراء الوقف.

هـ- توفير مناصب عمل لفئات المجتمع بمختلف طبقاتهم، مما أدى إلى تحقيق نشاط إقتصادي

و- حفظ حقوق الورثة في الوقف الذري.

ز- رعاية الجانب الخدماتي، بما توفره من عيون وسواقي وآبار، لمواطنيها وعابري السبيل المنتشرة في ربوع الوطن.

دعامة النشاط الاقتصادي رغم ان بعض الباحثين يرون عكس ذلك؛ بل وصفوا الاقتصاد- في ظل الأوقاف- بالجمود والركود لقلّة الاستثمارات فيه وعدم تحويل وسائل الانتاج (بيعا وشراء) خاصة العقارات إلى طبقة منتجة³⁰، فما دليلنا عن مد شبكة الطرق والمسالك والجسور، التي تعتبر بنية تحتية للتبادل التجاري، والمحلات والدكاكين التي تستغل في الكراء والاستثمار؛ وهل من مصلحة العائلة الجزائرية عدم استثمار ممتلكاتها³¹، ولو تمنعنا في الانتاج الزراعي لوجدنا أن الجزائر-رغم وسائلها التقليدية- كانت تصدر القمح لأوروبا حتى في مرحلة³² ضعفها.

لم تستمر وضعية الوقف على حالها، بعد الاحتلال الذي شنه المستعمر الفرنسي على الجزائر ابتداء من سنة 1830 م، الذي أراد طمس الهوية الإسلامية في هذا البلد، وكان له موقف حازم تجاه المؤسسات الدينية كالقضاء وأماكن العبادة...، وضرب أهمها معرفته بالدور الفاعل الذي تلعبه؛ ألا وهي المؤسسة الوقفية، فقام بتقويضها وهدم معالمها، باعتبارها حاجزا لتوسعه، ولفرنسة أبناء الجزائر، فكيف كانت نظرتة للمؤسسة الوقفية؟ وما هي الوسائل والآليات التي استخدمها لتصفيتها؟ وما مصيرها؟

ثانيا: السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف:

1/المسألة الوقفية ابان الاحتلال الفرنسي:

إن الاستقلال الذاتي للمؤسسة الوقفية، أقلق السلطة الاستعمارية الفرنسية، ولم يطلق يدها في التوسع والسيطرة؛ فكان هو سبب التوتر المستمر بين الدولة والدين، وحتى تتحقق لها السيطرة لابد من انهاء مصادر الوقف؛ فيصبح المسجد والمدرسة والمحكمة الشرعية أدوات في يد الادارة الاستعمارية، بما فيهم من موظفين تابعين لها³³.

وقد رأى المستعمر الفرنسي أن الأوقاف تعتبر:

أ- مانعا لتوسعه؛ لما لها من صفة الاستقلالية؛ لأنها لم تكن تابعة للإدارة التركية حتى يتسنى له السيطرة عليها.

ب- استمرارية للمجتمع الجزائري وهويته؛ في حالة عدم التعرض لها بالمصادرة؛ لأن الجزائري لا يتأثر بالمستعمر الذي لم يتدخل في شؤونه، وسيبقى يستفيد من ريع الأوقاف وخيراتها، في مختلف مجالات حياته، وبالتالي سيحبط مخطط هذا المستعمر.

ج- ذات نظام تسييري خاص - إسلامي - يختلف عن نظامه الرأسمالي الموجود في فرنسا؛ فهو اشتراكي في استغلاله من قبل الطبقة الضعيفة في المجتمع ورأسمالي في استثمار هذه الممتلكات الوقفية، ليس ابتغاء الربح المادي بل بغية الأجر الأخرى.

د- رابطا وثيقا وصلة ممتدة بين الجزائري واخوانه في العالم الاسلامي؛ فلا يستفيد منها الجزائري فحسب، بل تصل إلى كافة الفقراء والمساكين الأجانب -خارج الجزائر- فتصل إلى الفلسطينيين وسكان الحرمين الشريفين وغيرهم من المسلمين في العالم الاسلامي.

هـ-أساس الاقتصاد الذي يعاني من الركود والانكماش، في وجود المؤسسة الوقفية؛ وللأسف هناك من الباحثين من سار في فلکهم، فيرد الأستاذ مسدور فارس على هذه النقطة قائلاً: "...إن النتيجة التي توصل لها الأستاذ سعيدوني في أن الوقف أدى إلى الانكماش والجمود الاقتصادي قد جانبت الصحة...؛ لأن الوقف لم يكن محصوراً على الاستغلال المباشر من الواقف إلى الموقوف له، وإنما كان متنوعاً فقد أشرف على مد الطرق والجسور؛ وهي البنية التحتية لقيام التجارة من المنتج إلى المستهلك، كما أشرفت على إنشاء دكاكين ومحلات تجارية، بل سيرت القطاع الخدماتي من فنادق ومرافق عامة، كما أشرفت على تعليم أبناء الجزائر مما أدى إلى تحريك القطاع الاقتصادي"، ويرى أن الأستاذ سعيدوني محق في حالة الوقف الذي أدى إلى ضياع الأراضي الزراعية وإهمالها³⁴.

2/أهداف فرنسا من سياستها تجاه الأوقاف:

عمدت فرنسا إلى إخضاع النظام الوقفي، محاولة هدمه وتصفيته؛ لأنها أدركت قيمته وأهميته في وسط المجتمع الجزائري، وكانت من خلال ذلك تهدف إلى:

أ-تقويض دعائم نظام الوقف وتشتيت شمله³⁵.

ب-فرنسة الأملاك الوقفية والتحكم المباشر في الشعائر الدينية؛ لأن مصادرة الأملاك الوقفية تجعل من الإدارة الاستعمارية هي المتكفل ببناء أو ترميم المساجد وهي التي تشرف على المدارس ودفن أجور المعلمين؛ ومن خلالها تضعف الزعماء المحليين وشيوخ الزوايا، وتحقق الوصاية عليهم³⁶.

ج-تفكير الجزائريين وتجهيلهم؛ مما يسهل لها عملية الإلحاق والادماج، وإنشاء طبقة تؤمن بالفكر الغربي.

د-التوسع الاستيطاني كما قال seyes: "إن الأوقاف تحد من السياسة الاستعمارية"³⁷

ه-تمدين المسلمين الجزائريين وتنصيرهم؛ لأن المشروع الفرنسي أضعف المؤسسات الدينية التقليدية في الجزائر، من خلال تصفية الأوقاف التي كانت تغذيهم³⁸.

ومنذ السنوات الأولى -بل الأشهر الأولى- من احتلال الجزائر، عمدت فرنسا إلى نقض معاهدة الاستسلام محاولة تكوين إسلام جزائري يتناقض مع علمانيتها بإلغاء الأوقاف-مما يدل على أهميتها ودورها الفعال- التي تعتبر حاجزا منيعا ضد توسع وهيمنة الفرنسيين، وإذلال الشعب الجزائري؛ مستخدمة في ذلك عدة آليات فقيم تتمثل هذه الآليات؟

3/آليات الاستيلاء على الأوقاف: جندت السلطة الاستعمارية في سبيل مصادرة الأوقاف وتقزيم دورها وتحويله لخدمة مصالحها، مجموعة من الوسائل كالقوانين (مراسيم وقرارات) والاستشراق؛ وستتحدث عن أرنست مرسسي Ernest Mercier³⁹ -أمودجا- والذي عمل على تخريب الرأي النخبوي من جهة، وتسهيل مهمة القضاء الفرنسي بتقنيه للأموال الوقفية من أجل ابطالها ثم الاستيلاء عليها من جهة أخرى.

أ- القوانين:

إن سنّ القوانين هو الجانب النظري الذي فرضته السلطة الفرنسية على الأمة الجزائرية، والذي يدل على التخطيط والتناسق رغم اختلاف السياسات وتنوع الأشخاص، وهذا ما صرح به جانتي في تكلمه عن سياسة الهدم قائلا: "إننا أخذنا الجزائر فنحن أصحابها بلا منازع وسنعمل ففيها كل ما يجلو لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره"⁴⁰، وسنعرض أهم القوانين المتمثلة في:

1 - مرسوم " دي برمون " 08 سبتمبر 1830 :

رغم توقيع الباي حسين معاهدة الاستسلام بتاريخ 4 جويلية 1830 ، و التي تضمنت عدة بنود جاء في البند الخامس منها : " تكون إقامة الشعائر المحمدية و الدينية حرة ، و لا يقع المساس بحرية السكان في مختلف الطبقات و لا بدينهم و لا بأموالهم و لا بتجارهم و لا لصناعتهم ، فتحترم نساؤها ، ويقدم القائد العام بذلك عهد شرف إلا أن الجنرال دي برمون ، نكث عهده بعد مضي شهرين فقط من إبرام الإتفاقية ، و أصدر مرسوما يوم 8 سبتمبر 1830 م ، يقضي بمصادرة الأوقاف (الجبوس) و الاستيلاء عليها ، لتصبح ممتلكات خاضعة لإدارة الاحتلال و له حق التصرف فيها " .⁴¹

ولم يمض سوى يوم واحد فقط ، حتى أصدر دي برمون قرارا ثانيا يكفل لنفسه حق التصرف في الأملاك الدينية، وتوزيعها بالتأجير والكرء ، باعتبار أن الحكومة الفرنسية هي التي حلت محل الحكومة الجزائرية في إدارة الأوقاف ، و انها المسؤولة عنها و عن توزيع ريعها للمستحقين ، إلا ان عملية المصادرة هذه- بكل أسف- لم تتم لحساب الجهات التي وقفت عليها هذه الأراضي و الأملاك ، بل تمت لحساب الحكومة الفرنسية⁴²؛ فحتى الجانب القانوني-الذي تدعي فرنسا احترامه-يرفض الاستيلاء على ملكية،هي في الأصل ليست ملكا للسلطة التركية،بل مستقلة عنها.

وهذا يعني أن الإدارة الفرنسية بسيطرتها على الأوقاف ، وضعت المؤسسات الدينية والمشرفين عليها في قبضتها ، و بعد ان كانت الأوقاف مصدر رزقهم أصبحوا شبه موظفين لديها بحيث يتقاضون أجورهم عن طريقها ، لتلحق بها كذلك الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين⁴³ .

و قد لقي هذا القرار احتجاجا من طرف رجال الدين وعلى رؤوسهم ابن العنابي وأعيان مدينة تقوم بالسهر على الأوقاف و مواردھا سميت باللجنة الخيرية للعوث و كانت مؤلفة من تسعة أشخاص⁴⁴، فحال دون استيلائهم عليها(أوقاف مكة والمدينة)، وهذا يدل على مقاومة الأهالي للمحتل؛ ولأن فرنسا كانت في حالة توسع؛ فمن صالحها التهدئة وليس كسب الأعداء؛ لأن الوضع لم يستتب لها بعد.

2-قرار 1830/12/07:

يضم هذا المرسوم الأملاك الوقفية إلى أملاك الدولة، تحت تصرف مديرها⁴⁵؛ والذي بدوره سيوزعها على المستوطنين⁴⁶؛ تشجيعا لعملية الاستيطان؛ واحكام السيطرة على الجزائريين.

وقد طبق هذا القرار في كل من مدينتي وهران و عنابة فقط⁴⁷، وتم الاستيلاء على واحد وثمانين وقفا (81 وقف) منها 55 تابعة لمؤسسة الحرمين و 11 وقفا تابعة للمسجد الأعظم والباقي مخصصة للمرافق العامة، والتي جعلت تحت وصاية جهات فرنسية أخرى على النحو التالي:
أ-أوكلت أوقاف العيون والسواقي لمهندسين فرنسيين
ب-أوقاف الطرق لمصلحة الجسور؛ بحجة ضعف ابنائها وعجزهم عن القيام بهذا الدور.

ج- مصادرة أملاك الجيش؛ بحجة انه تركي؛ فلو بقيت في أيدي الجزائريين لأدت إلى ثورة⁴⁸.

د-مصادرة أملاك مكة والمدينة؛ بحجة أن أملاكهما ضائعة، لأنه تنفق على الاجانب خارج البلاد⁴⁹.

إن المقاومة الشعبية التي واجهت فرنسا جراء استفزازها للجزائريين من خلال هذه القرارات أذعننها إلى انتهاج أسلوب آخر للاستيلاء على الأوقاف ، من خلال التدخل في تسييرها .⁵⁰

3- المخطط العام لتصفية مؤسسات الأوقاف 1835/09/17م :

في 25 أكتوبر 1832م وضعت سلطة الاحتلال الفرنسي مخططا عاما لتنظيم الوقف الجزائري تقدم به جيران دان المدير العام لأملاك الدولة إلى المقتصد المدني ، يهدف إلى وضع الأوقاف تحت إشراف الإدارة الفرنسية حيث هياأ عملية إشراف لجنة تتكون من وكلاء مسلمين تحت إشراف المقتصد الفرنسي على الأوقاف وتحوّلت له بذلك سلطة التصرف بكل حرية في ألف وقف موزعة على 200 مؤسسة خيرية سنة 1835⁵¹.

وإلى جانب ذلك أصدر الحاكم العام قرار بتاريخ 17-09-1835م تضمن تعيين مراقب يكلف بقبض المداخيل و دفع المصاريف يساعده وكيل الحرمين الشريفين ، يقوم بجرد الدفاتر المتعلقة بالأملاك الوقفية وسجلات حساباتها و مقارنة المبالغ المسجل فيها مع المبالغ الموجودة فعلا في الخزينة⁵².

وتم تفعيله في 01/01/1936م ، حيث أصبحت كل المداخيل و المصاريف الخاصة بالأملاك الوقفية تسجل في دفاتر ، و توضع تحت تصرف مكتب المراقبة الذي أنشئ خصيصا لهذا الغرض .

وأصبحت الادارة الفرنسية تتصرف في المؤسسات الوقفية لمعرفة كل مايتعلق بها (إحصاء، طبيعتها، وضعيتها، كراء...) خاصة بعد إصدار المرسوم المؤرخ بتاريخ 31 أكتوبر 1838 م .⁵³

4- مرسوم 31 أكتوبر 1838 م :

جاء هذا المرسوم للتمييز بين الممتلكات كما جاء في تصريح فرنسي جاء فيه: "اننا قد ضمنا إلى ممتلكات الدولة سائر عقارات الأوقاف الإسلامية ووضعنا تحت الحجز ممتلكات طائفة من السكان تعهدنا لها باحترام أشخاصها وممتلكاتها..." حيث قسمت الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع :

أ - أملاك الدولة (وطنية) :

وتخص كل العقارات المحولة التي توجه إلى المصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية والمكتسبة عن طريق مداخيل ، و رأس المال من أموال الخزينة ، وكذا عائدات العقارات التي كانت إرادتها في عهد الأتراك لا تحول إلى الهيئات المحلية أو لم تكن ملكا للجماعات المحلية او التجمعات السكنية أو الجمعيات " .⁵⁴

ب- الأملاك المستعمرة .

ج - الاملاك المحتجزة .

و بعد ثلاث سنوات أصدر مرسوم 24 مارس 1843م؛والذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية و كان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية و إدعاء أن الثورة أصحابها ضدهم ، إذ تم ربط ميزانية الأملاك الوقفية المؤسسات الدينية الاخرى بالميزانية الاستعمارية ، و يتم التنسيق في تنفيذ محتويات هذا القرار ثلاث جهات، وهي الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، ومدير الداخلية، ومدير المالية⁵⁵ .

كما تم إصدار قرار 04 جوان 1843م الذي يقضي بمصادرة جميع الأوقاف المحبسة للجامع الأعظم بالعاصمة .⁵⁶

وصدر في 06 أكتوبر 1843 م قرار، بمقتضاه تم تصفية الاملاك الوقفية التابعة للمساجد و الزوايا ، و المرابطين و المؤسسات الدينية و الأضرحة

، و لم يمض وقت كبير حتى تناقصت الأوقاف و شحت مواردها فلم تتجاوز 293 وقفا منها 125 منزلا و 39 دكانا و 3 أفران و 19 بستان و 701 فناء سنة 1843م و التي قدرت قبل الاحتلال بـ 550 وقفا.⁵⁷

5 - مرسوم 01 أكتوبر 1844م :

ينص هذا المرسوم -بصريح العبارة- على أن الوقف لم يعد يتضح بالحصانة مهما كانت المؤسسة التابعة له ، لإدخالها في القانون الفرنسي الخاص بالمعاملات العقارية لإيجاد صيغ جديدة لانتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين ، و بموجبه تلغى قانونية شراء الأرض بالطرق السابقة و كل الإشكاليات و النزاعات المترتبة عن انتقال الأرض ما بين (1830 - 1844).⁵⁸ والتي تنص على استيلاء الأوروبيين على الكثير من الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى .

" و بمقتضى قرار 21 جويلية 1846م ، فرض على كل مواطن يريد بيع أرضه يجب توفير سندات ملكية و أن وزارة الحرب وحدها هي المخولة بمنح العقود للأوروبيين ، و ستصادر الأراضي التي ليس لها سندات لصالح الإدارة المحلية في الجزائر.⁵⁹

يهدف هذان المرسومان السابق الذكر، إلى تشجيع الاستيطان -منح الأراضي للمستوطنين- و القضاء على نظام الحبوس و الاستيلاء على الأراضي بطرق عديدة و يتم ذلك وفق إجراءات التشريع الفرنسي.⁶⁰

بسقوط النظام الملكي و قيام الجمهورية الثانية -الذي جعل الجزائر ترابا فرنسيا و ستدار بقوانين خاصة إلى غاية صدور قانون خاص يخضعها النظام الحالي للدستور- بدأت تتحرر معالم السياسة التشريعية للاستعمار الفرنسي ، و المتمثلة أساسا في الاستيطان.⁶¹

6- قانون 16 جوان 1851:

جاء هذا القرار لتثبيت الملكية الجماعية المشاعة، وضمها لمديرية أملاك الدولة (domine) وتشجيع الملكية الفردية لضرب القبيلة أو العرش مع تطبيق القانون الفرنسي على الصفقات العقارية التي تتم بين الأوروبيين و ما بين الاوروبيين و المسلمين " .⁶²

فبموجب هذا القرار تعرضت ملكية الاراضي المشاعة (الجماعية) لحق الانتفاع بها فقط ، وقامت الإدارة الاستعمارية من جانبها بإفراغ القوانين العرفية المنظمة للعقار في الجزائر من محتواها ، والضغط على القبائل في جمعها في مناطق معينة ، والاعتراف بالملكيات فيها مقابل أن تتخلى عن الأراضي الجماعية التي لا تحتاجها .⁶³

وحل بموجب هذا القرار ، القانون الفرنسي العقاري في المجتمع القبلي الجزائري ؛ لضرب وحدته ونقل ملكيته من الجماعة إلى الفرد، وتسهيل نقلها للأوروبي .

7- قانون 30 أكتوبر 1858م : جاء هذا القانون ليخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا ، و سمح لليهود و بعض المسلمين امتلاك الاملاك الوقفية في مجال أحكام المعاملات الخاصة لتصفى تقريبا نهائيا مؤسسة الأوقاف " .⁶⁴

8 - القرار المشيخي 22 أفريل 1863م : المعروف ب Sentus : consult

" قام نابليون الثالث بإرسال رسالة إلى الحاكم العام بالجزائر ليحاول إخضاع مكماهون الذي أصدر قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر و هو ما يعرف بالقرار المشيخي الذي ناقشه مجلس الشيوخ بتاريخ 08 أفريل 1863م ؛ وكلفت

المكاتب العربية بالإشراف على مسح الأراضي و تطبيق مواده " .⁶⁵ وتم بمقتضاه تجزئة بعض أراضي لوحدات عقارية فردية لتسهيل إجراءات تعريفها القانونية .

وتنفيذا لهذا القرار سلكت إدارة الاحتلال الفرنسي الخطة التالية :

أ- تحديد أراضي القبائل ،

ب- توزيع هذه الأراضي بين الدواوير .

أدى هذا القرار إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدف أسمى للقرار المشيخي 1863م، وإلى ارتفاع المستوطنين من 124401 نسمة غلى 245000 نسمة ما بين 1852م إلى 1871م .

والوضع نفسه شاهده مرحة الحكم المدني ، فبعد الحرب الالمانية الفرنسية عام 1871 و إلقاء القبض على ملك فرنسا " نابليون " قامت الجمهورية الثالثة بتقديم 500 ألف هكتار من الاراضي ، و اجبرت كل الجزائريين الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي - مقاومة الشيخ المقراني عام 1871- على مغادرة أراضيهم ، و هو هذا ما دفع بإدارة الإحتلال خلال 1841 إلى إصدار قانون خاص يمنح 100 ألف هكتار من الاراضي إلى المستوطنين القادمين من الألزاس و اللورين الراضين للحكم الألماني⁶⁶ .

9 - مشروع ورائي " warnier " : 26 جويلية 1873 :

إن الهدف الأساسي من صدور هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية حيث جاء في المادة الأولى منه : " إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر و حفظها و الانتقال التعاقدي للممتلكات و الحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي.⁶⁷

" وهذا ما يؤكد ان القانون جاء بهدف تعميم فكرة " الفرنسية " و التي أكدت عليها السياسة الفرنسية في الجزائر إبان قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر ، و طبقا للمادة الاولى من قانون ورائي التي اعتبرت كل القوانين و الأعراف القائمة على التشريع الجزائري ملغاة و عديمة الأثر وبالتالي بطلان كل الحقوق المترتبة عليها و لقد دعم قانون ورائي بقانون آخر صدر بتاريخ 28 أبريل 1887م ، لكي يعمم فكرة الفرنسية بما فيها فرنسة الأملاك العقارية بصفة واسعة " .⁶⁸

تمت تصفية الأملاك الوقفية نهائيا وإلغاء تصنيف الملكية الوقفية من بين تصفيات الملكية في النظام الفرنسي و تحول رصيدها إلى ملكية المعمرين و اليهود و إلى ملكية الدولة حيث أجريت تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية و مخططات سلمت لأصحابها ، خاصة و أنه يقضي بضمها إلى أملاك الدولة الحالية من العمران ، و التي لا يستطيع أصحابها تقديم وثائق تثبت ملكيتهم لها قبل جويلية 1830م .⁶⁹

ب-الاستشراق ودوره في السياسة الوقفية الفرنسية(إرنست مرسيي- أنموذجا-):

استنكر مرسيي الوقف قائلا: "لم تنجح أي حيلة أخرى تسترت بستار الورع والتقوى سوى الوقف"⁷⁰ ويعود سبب استنكاره ؛لكون الوقف يتناقض مع القانون الفرنسي، بل ويصف الواقف بعدة أوصاف مثل: المخادع و المنافق في قوله: "فأصبحت الجبوس مجرد خداع ونفاق تضحى باسمه مصالح الفقراء والمساكين خدمة للمصالح الشخصية والدينيوية"⁷¹؛ أي أن الوقف يخدم مصالح الواقف وذريته ولا يخدم المستحقين الحقيقيين من فقراء ومساكين .

كما يصفه بالمتحايل عن القانون الفرنسي والشريعة الاسلامية في قوله: "إن مفهوم الجبوس للأسف تعرض للعديد من التشويه الذي حاد عن الهدف المرغوب فيه وجعلته مجرد وسيلة للتحايل على القانون وعلى الشريعة"، فالتحايل المقصود هو أثناء التأسيس فقد يحرم أولاده من ميراث العقار ، مع منحهم حق الانتفاع بالثمار العائد له، لكن هذا الوقف صحيحا كما يراه الفقهاء في الشريعة الاسلامية لغاياته الخيرية ؛أكان في عقد الوقف وسيطا ذريا أم لم يكن فلا يحرمون من خير الوقف.

ويرى بعدم إلزاميته، فيقول: "الابقاء على هذه الأوقاف التي فيها الكثير من المرء والنفاق ،هي محاولة يائسة للحفاظ على مصالح الفقراء والمساكين" فيعتبر مرسبي نفسه مدافعا على مصالح الفقراء والمساكين؛ الذين ازدادوا فقرا بعد دخول المحتل إلى بلدهم، ولكن خدمة لمصلحة بلده -ولو كانت على حساب الجزائريين-

إن السبب الحقيقي وراء تحامل المستشرق الفرنسي إرنست مرسبي واستنكاره، هو إيجاد صياغة قانونية لإلغاء هذه الأوقاف التي لا تتوافق مع مصالح السلطة الاستعمارية، حتى تتوسع وتملك الأرض، وهذا ما جاء في قوله: "فبالغاء هذه الأوقاف التي تعبر عن النفاق وتتستر بغطاء التقوى فهم يقدمون خدمة جليلة ؛لأنهم سيرجعون الأمور لنصابها بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ووضع حد للغصب والنهب"⁷² فيا ترى هل الغاء الأوقاف يعد نصرة للشريعة الاسلامية-الذي يتهم به-؟ ؛وهذا الحكم -الخاطيء- من المستشرق، يجعلنا نعود إلى تأسيس الوقف الذي لم يكن اعتباريا ؛ بل كان وفق شروط الشريعة الاسلامية ، وبحضرة علماء مشهود لهم بالكفاءة - كما أسلفنا-.

بل يوظف إرنست العديد من العبارات في الوقف الذري مثل: -حرمان الورثة - التمييز بين المستحقين للوقف - الخلط بين الهبة، والوقف، والميراث؛ والغرض منها التشكيك في الشريعة وفي العلماء؛ بل سيحفز المتلقي لهذه الأحكام وخاصة من الورثة مما يجعلهم يوافقون على تقسيمه بينهم؛ أي إلغاء حصانة الوقف واستمرارية عطائه.

لم يكتف إرنست بتشويه صورة الوقف الجزائري بل نظر لإلغائه، وبين للقاضي الفرنسي كيف سيتعامل مع القضايا المتعلقة بالأوقاف؛ وأشاد بأنه-القاضي الفرنسي- سيطبق الشريعة الإسلامية؟! قائلا: "...يطبق قضاتنا الشريعة الإسلامية إما ابتدائيا أو عند الاستئناف"⁷³

من بين نظرياته التي أخذ بها القضاء الفرنسي في محاكمه ما يلي:

أ- إن العقود الوقفية غير صحيحة وللقاضي الحق في ابطالها تحت طائل القانون؛ مع حفظ المصلحة المادية؛ أي استرداد الملكية بتوزيعها على الورثة أو يلغى بوضعه تحت تصرف أملاك الدولة.

ب- عرض بعض القضايا التي من خلالها سيحكم القاضي الفرنسي ببطان الوقف مثل:

*بييع مستفيد حائز على حق الانتفاع والادارة، الموقوف، ويرفع ورثة

الواقف دعوى لابطال الوقف والمطالبة بالثمن

من المفروض أن البيع باطل -من وجهة نظر الشريعة الإسلامية- لأنه تنازل عن

ملك الغير، لكن بعد صدور مرسومي 1848 وكذا 1858م؛ اللذين سمحا لكل من

الفرنسيين والمسلمين بالبيع، رأى إرنست ببيع الوقف ويعاد ثمنه للورثة، والهدف من هذا هو ابطال حصانة الأوقاف مما يسهل تحويلها إلى المعمرين مباشرة عن طريق الشراء، ورأى ضرورة توثيق البيع مع ضرورة طلب حكم قضائي، وهذا انتهاك للشريعة الاسلامية وليس تطبيقاً لها؛ وسيسن الفرنسي قوانين تمنع شراء المسلم لأراضيه مهما كان ثراؤه⁷⁴.

*بانقضاء المستحقين الوستاء، تستولي مصالح أملاك الدولة على

الموقوف، الذي كان سيوجه لسبل الخير، أو المنفعة، هنا يطالب ورثة الواقف

بملك الرقبة، ويطالبون رفع اليد من طرف أملاك الدولة ومنح الإدارة للمتولي

لقد استولت السلطة الفرنسية على أملاك الوقف بحجة أنها "لامالك لها"، وكذا

بحجة أنها المسؤولة على صيانة المؤسسات الدينية كالمساجد؛ فلقد دمروا الأوقاف،

وصف مرسبي هذه الحالة بالخطأ الذي لا بد على القاضي تجنبه، وذلك بقبول الدعوى

مع تكفل المتولي بتسليم العائدات الصافية لأملاك الدولة؛ وهذا انتهاك حقيقي للشريعة

الاسلامية فمن جهة تم قبول دعوة باطله من طرف ورثة لاحق لهم في التصرف في

الصدقة الجارية التي صرح بها الواقف، ومن جهة أخرى بأي حق تأخذ أملاك الدولة

العائدات التي يدرها هذا الوقف؛ فالمستحق يأخذ مباشرة حقه فخزينة الدولة ليست

وصية عليه؛ لأنها ستوجه هذه العائدات وفق ماتريده هي؛ وليس كما يريد الواقف.

، بل لأن الوقف يؤول إلى الملكية الأبدية- إلى الله- من جهة والشرع لم يحرم

استفادة الذرية منه خاصة إذا كانوا من ذوي الحاجة فقراء غير ملتزم بالشرع القرآني -

يحرم بعض الورثة أو يميز بينهم وخاصة الأنتى .

إن التحليل الوافي للنصوص القانونية في عهد الاحتلال الفرنسي الرامية إلى المصادرة والاستيلاء على الأوقاف و ضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية و ذلك باستعمال سياسة قانونية طبقتها تدريجيا من خلال تجزئة الأراضي الجزائريين و منها للمستوطنين و قد أدت هذه القوانين إلى تصفية أملاك الوقفية بصفة نهائية ، و إخضاع أملاك الجزائر إلى الملكية العقارية الفرنسية⁷⁵، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري، ففيم تتمثل ياترى؟

ثالثا/انعكاسات السياسة الوقفية الفرنسية على الجزائريين:

لا نستطيع وصف الحالة التي آل إليها المجتمع الجزائري، والتي كانت على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنكتفي بإيراد تقرير شاهد عيان على هذه الوضعية قائلا: "...إننا قد جعلنا المجتمع الجزائريين أكثر شقاء وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا...؛ لقد طالت أيادينا تلك المؤسسات(الوقفية) حيثما وجدت؛ لتحول في قسمها الأكبر عن المهام المنوطة بها فقمنا بتقليص عدد المنشآت الخيرية وتخلينا عن المدارس وشتتنا المتعلمين لقد إنطفأت الأنوار من حولنا ... أي أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وجهلا وهمجية مما كان عليه قبل ان يعرفنا"⁷⁶

إذا كانت هذه شهادة الجلاد المتورط في هذا البؤس -والتي لا تخلوا من الذاتية- بهذا الشكل فكيف ستكون شهادة الضحية الجزائرية التي أفقرت في أرضها وهجر علماءها وجهل أبناؤها وأصبحوا يتعلمون خفية كأنهم اقترفوا جرما؛ وحل بينهم المستوطن الذي استولى على أنفس أراضيهم، ورجل دينهم الذي سلمت له الإدارة الفرنسية المستحقات الوقفية لتنصيره -رغم لائقيتها- ورغم كل هذه السياسات فقد حافظ المسلم الجزائري على هويته ببقاء أوجه

الحبس -رغم ندرتها- موجودة؛ في ظل الفرنسة والتضييق، وبقي مساهما واقفا لأمواله وممتلكاته، فكيف ذلك؟

الأوقاف الجزائرية إبان الحقبة الاستعمارية:

1-وقف الاسلام الجزائري⁷⁷ (المكتب الخيري) :

بموجب إمبراطوري صادر في 05 ديسمبر 1857م ، أوكلت رئاسته لمستشار فرنسي الجزائريين والفرنسيين ، أوكلت للمكتب حسب القوانين الفرنسية مهمته ؛والمتمثلة في إدارة الأوقاف ومن صلاحياته قبول الهبات والتبرعات من الجزائريين والفرنسيين على حد سواء و كان الغرض من إنشاء هذا المكتب تعويض الأضرار التي ألحقها الدولة الفرنسية بالجزائريين بعد مصادرة الاملاك الوقفية ، لكن دافع الفرنسيين كان سياسيا وهو حرمان المسلمين من سلاح المال⁷⁸، من جهة وتوجيه هذه الأموال والممتلكات وفق ما يخدم مصالحها.

2-وقف الشيخ محمد الهاشمي⁷⁹ -أنموذجا-:

هذا نص الحبس الذي حبسه الطيب الذكر المبرور الولي الصالح سيدي محمد الهاشمي بن الشيخ سيدي ابراهيم الشريف على زواياه القادرية في شمال افريقيا⁸⁰.

ورد في بداية المخطوط مايلي:

"وبعد فإن الاستاذ البركة الشيخ سيدي محمد الهاشمي بن سيدي ابراهيم بن أحمد الشريف شيخ القادرية قد أشهد على نفسه في حال الصحة والجواز أنه حبس وأبد ووقف أملاكه التي بوادي

ريغ ووادي سوف ونفطة على زوايا الست التي ستذكر بحبس جميع ما استقر على ملكه بنفطة يوم الوقفية على زاويته بنفطة وجميع ملكه بوادي سوف على زاويته بها وجميع ملكه بوادي ريغ على زاويته بتغرت سوى الجنان الكبير بسيدي عمران فانه مستثنى من أملاك وادي ريغ وقد حبس ثلثه على الشيعاء على زاويته ببسكرة وثلثه الآخر كذلك على زاويته بسكيكدة والثلث الباقي على زاويته بالأغواط⁸¹ كما حبس على كل زاوية من الزوايا المذكورة جميع ما فيها من الأثاث قاصدا بذلك تعمير الزوايا بقراءة العلم والقرآن العظيم مشترطا أن يؤسس بذلك في كل زاوية مما ذكر عشرون متعلما يتعلمون العلم والقرآن ويكون الانفاق عليهم جميعهم مما ذكر من الحبس على أن يأخذ كل واحد ما يكفيه كل يوم من الأكل في الصباح والمساء ويؤسس مع ذلك مدرس عالم مأذون بالاقراء من شيوخ نظارة الجامع الأعظم جامع الزيتونة⁸²."

بعث أبناءه إلى جامع الزيتونة، وأوصى بأن يخلفه في الزاوية -بعد وفاته- من له إجازة التطويع من هذا الجامع؛ مما يدل على انفتاح الشيخ وعدم تعصبه للطريقة القادرية؛ لأن معظم الطرق الصوفية كانت ترى في جامع الزيتونة مناهضا لها؛

وداعيا إلى التجديد والاصلاح السلفي، وأدرك الضعف العلمي التي تعاني منه زاويته، وبلده الجزائر؛ وضرورة إصلاحه، لتحقيق النهضة والتي لا تكون إلا بالعلم.

وفعلا خلف الشيخ ابنه عبد العزيز، كونه توفرت فيه وصية أبيه؛ الذي انشغل باستثمار الوقف؛ وتنصيب خيرة العلماء الجزائريين للتدريس بالزوايا القادرية- المذكورة في نص الوقف- المنتشرة بالجزائر؛ مثل محمد السعيد الزاهري الذي عين مدرسا عام 1926م بالأغواط؛ وكذلك العالم مبارك الملي الذي درس بالزاوية نفسها؛ والصدیق بن عريوة بزواوية تقرت⁸³.

بل حدد الشيخ عبد العزيز في 1937م، موقفه من الاتجاه الاصلاحى الجزائري بانضمامه ومساندته لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ ولزعيمها الشيخ عبد الحميد بن باديس، بتبرعاته (25000 فرنك)⁸⁴؛ خدمة للعلم والفكر الإصلاحي لنشر الوعي في كامل البلاد، وإزالة الصراعات الضيقة- طرفي إصلاحى - التي كانت سببا في استمرارية المستعمر الفرنسى.

الخلاصة:

من خلال البحث في هذه الاشكالية توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الوقف لم يكن وليد الحكم التركى، بل كان منذ انتشار الاسلام بالمغرب الاسلامى.

- الدور الفعال الذي تقوم به الأوقاف على المستويين المحلى والاقليمى وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الثقافية.

-محاولة المستدمر الفرنسي تصفية الأوقاف -لاكتشاف دورها الايجابي-
لتوسيع نفوذه وفرض سلطته على الأرض وسكانها؛ فحقق لنفسه استدمارا
استيطانيا مما انعكس سلبا على الجزائريين.

-استخدام المستدمر الفرنسي شتى الوسائل من قوانين نظرية التي تميزت
بالتخطيط والتدرج واستخدام أليات عملية كالاستشراق وفعاليته التوعوية
والقضائية والمبشرين المسيحيين للقضاء على الدين الاسلامي بتوجيه مبالغ مالية
من خلال أوقاف المسلمين.

-أهم استثمار يرغب فيه الجزائري هو الاستثمار الوقفي -رغم كل العراقيل
الفرنسية- من أجل ربح الأجر الأخرى ومحاربة المستدمر؛ الذي يسعى لبناء
انسان واع؛ ولا يكون هذا إلا بالعلم ونشر الفكر الاصلاحى وهو ما نجده في
وقف شيخ محمد الهاشمي شيخ الزاوية القادرية؛ الذي اشترط لخلافته العلم
وأوصى بجميع ممتلكاته لصالح العلم.

-تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين-بتحويل الممتلكات
الوقفية لأملاك الدولة أو إلى المعمرين- من خلال تفقيهم، مما أدى إلى سوء
المعيشة والبؤس والحرمان.

-الاستيلاء على الأوقاف أدى إلى هجرة العلماء وتجهيل أبناء
الجزائريين؛ بالاستيلاء على أماكن تعلمهم (المساجد والكتاتيب، والزوايا) وبالتالي
اندراس اللغة العربية

¹ رضوان السيد: "فلسفة الوقف في الشريعة الاسلامية"، مجلة المستقبل، ع 274، ديسمبر
2001، ص 78.

² فاطمة بن مصباح: "إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: الأمير بوغدادة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2015م، ص15.

³ الوقف الذري: و يسمى أيضا الحبس الأهلي ، و يقصد بها حبس على أشخاص معينين مثل حبس الانسان دارا على أولاده و أبنائهم الذكور ما تعاقبوا أو تناسبوا ليستمر انتقاءهم محمود احمد مهدي ، نظام الوقف في التطبيق المعاصر ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، ط1 ، السعودية ، 2003 ، ص 19.

⁴ نظام المعاوضة: يتم تعويض حبس بآخر، ويشترط فيه توقفه عن أداء منفعة مادية أو مالية ووجود مصلحة متبادلة، وهذا النظام يوجد في المذهب الحنفي ينظر: فاطمة بن مصباح، نفسه، ص20

⁵ فاطمة بن مصباح: نفسه.

⁶ ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في أخبار العجم والعرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج2، ص128

⁷ في عهد صالح باي قسنطينة تم ضبط العملية الوقفية فهي توثق في سجلات ودفاتر لاحتوائها، وتدون كل ما يتعلق بها. ينظر: ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986م، ص236.

⁸ ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، ص ص235-236.

⁹ محمد كمال هشام: الوصية والوقف في الاسلام مقاصد وقواعد، ط1، دار منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1999، ص209.

¹⁰ الواقف يشترط فيه: الاسلام-العقل -حر -مكلف-غير مدان ينظر: ارنست مرسيني: الوقف أو الحبوس قواعده وأحكامه، تع: أمينة كواتي، بن مرابط للنشر، 2014، ص113.

¹² فلقد اشتكى سكان قسنطينة من ظلم وتعسف بعض الوكلاء وهو ما جعل السلطة تتدخل لصالح التحقق من الأمر، فحينما فرض صالح باي على النظار إرسال تقارير عن الأوقاف كل ستة أشهر ، ينظر: فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص37.

- ¹³ فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص ص34-36.
- ¹⁴ رشيدة شكري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1870 1671) (،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، اشراف: فلة موساوي القشاعي قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 2005، ص ص76..
- ¹⁵ فاطمة بن مصباح: مرجع سابق، ص ص38-39.
- ¹⁶ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي ، مجلة الأصالة ، العدد 90/89، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر ، 1981 ، ص ص92.
- ¹⁷ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية ...، ص ص84. نقلا عن : busson jensens contribution letude des habus biblique Algerienne.these .doctorat.ALGER.1950.p27.
- ¹⁸ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ... ، المرجع السابق ، ص ص93.
- ¹⁹ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق ، ص ص90.
- ²⁰ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ، مرجع سابق ، ص ص94.
- ²¹ كمال منصور ، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، 2008 ، ص ص227.
- ²² ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية ... ، مرجع سابق ، ص ص94-95.
- ²³ نفسه، ص ص97.
- ²⁴ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر هجري إلى الرابع عشر هجري (16م / 20م) ، شركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 ، ص ص237.
- ²⁵ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ... ، مرجع سابق ، ص ص95.
- ²⁶ .أبو القاسم سعد الله : مرجع سابق ، ص ص152.

- ²⁷ أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار، مج، السابع، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ص 88.
- ²⁸ حافظ على التعليم الديني التقليدي ، وهو ما يعاب عليه من جهة أخرى في عدم التوجه إلى الثورة الفكرية والعلوم الصناعية ، وهو ما يرجعه الكثير من الباحثين على غرار عبد المالك مرتاض إلى "غلق باب الاجتهاد وبالتالي انعدام الإبداع الفكري" (عبد المالك مرتاض، 2003، ص76).
- ²⁹ وكان التعليم منتشرا تقول إيفون تيران: "... كانت المدارس والكتاتيب منتشرة، خاصة في الريف فلم يكن هناك دائرة أو دوار أو حي من أحياء المدينة يخلو من كتاب، حيث كان أغلب السكان يعرفون القراءة والكتابة... وكل الأحياء في المدينة كان لها قبل الاحتلال الفرنسي مدرسة ومعلم" (إيفون تيران: 1972، ص118 نقلا عن رابح تركي: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ص 73.
- ³⁰ ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص191.
- ³¹ فارس مسدور ، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف ، مجلة أوقاف ، العدد 15 ، نوفمبر ، الكويت ، 2008 ، ص 69.
- ³² وقفت الجزائر إلى جانب فرنسا، بعد الحصار الذي فرض عليها من طرف الملكية الأوربية؛ نتيجة الثورة الفرنسية 1789م.
- ³³ Douuté_Edmond lislam
- Algerienne.ppL'Islam_algérien_en_l'an_1900. 127-128 وينظر: أندري ديرليك: عبد الحميد بن باديس مفكر الإصلاح وزعيم القومية الجزائرية (1307-1358هـ/1889-1940م)، تقد وتر: مازن بن صلاح مطبقي ، عالم الأفكار، الجزائر، ص124.
- ³⁴ مسدور فارس: المرجع السابق، ص70.
- ³⁵ وزارة الشؤون الدينية: "وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- ³⁶ كميل ريسليير :السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر .ترجمة: نذير طيار.، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني : ط 1 ، أغسطس 2016 ، ص ص 87-88.

³⁷ ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، ص 252.

³⁸ أندري ديرليك: المرجع السابق، ص 122-123.

39 ولد إرنست مرسية Ernest Mercier في 17 سبتمبر 1840م في La Rochelle في لاروشيل، من أسرة مثقفة، فبعد نجاحه في مسابقة المترجمين العسكريين باشر عمله في سبدو بالغرب الجزائري ثم الحروش، وتنس وأخيرا إلى قسنطينة أين استقر فيها في سنة 1873 وهي السنة نفسها التي تزوج فيها في بلدة والديه في مونبيليار Monbéliar وتزوج بماري أرنستين دوستيكس Marie-Ernestine de Styx وكان له خمسة أولاد وتوفي في قسنطينة في 16 ماي 1907 ترك العديد من المؤلفات منها تاريخ قسنطينة، الوقف أو الحبوس. ينظر: عز الدين بومزو: الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسية أمودجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: مصطفى حداد، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة محمد منتوري - قسنطينة -، 2007-2008، ص 41-42.

⁴⁰ وزارة الشؤون الدينية: "وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

41 جمال قنان ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد ، الجزائر ، 2010 ، ص 68.

⁴² وزارة الشؤون الدينية: مرجع سابق.

⁴³ خالد رمول ، الإطار القانوني و التنظيم لأملاك الوقف بالجزائر ، دار هومة للجزائر ، د ط ، 2004، ص ص 14 - 15.

44 بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية ، في الجزائر ، 1830-1930 دار الحكمة للنشر ، الجزائر 2010 ، ص 91.

⁴⁵ هذا المرسوم استجاب لتوصية "فوجرو" و "فلاندان" الموظفين في مصلحة الأملاك العامة، ينظر: وزارة الشؤون الدينية: المرجع السابق.

⁴⁶ مسدور فارس: مرجع سابق، ص 71.

- ⁴⁷ ويعود هذا إلى عدة أسباب:- التسرع في إصدار القرار- فترة التردد الفرنسي في الجزائر- وجود المقاومة الجزائرية- احتجاج الجزائريين على هذا القرار. ينظر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات...، ص 251.
- ⁴⁸ وزارة الشؤون الدينية: نفسه
- ⁴⁹ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 14.
- ⁵⁰ ناصر الدين سعيدوني ، الوقف و مكانته ... ، المرجع السابق ، ص 101.
- ⁵¹ عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ط 7 ، ج 3 ، الجزائر ، 1974 ، ص 427.
- ⁵² ناصر الدين سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 168.
- ⁵³ يحي جلال ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1959) ، دار المعرفة ، القاهرة ، د س ، ص 223.
- ⁵⁴ المرجع نفسه ، ص 223 - 224.
- ⁵⁵ عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1997 ، ص 141.
- ⁵⁶ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 142.
- ⁵⁷ خالد رمول ، الإطار القانوني و التشريعي لأملاك الوقف في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 15.
- ⁵⁸ خالد رمول ، مرجع سابق ، ص 15 .
- ⁵⁹ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 16.
- ⁶⁰ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، عالم المعرفة ، د ط ، ج 2 ، الجزائر ، 2009 ، ص 91.
- ⁶¹ يحي بو عزيز ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية من 1830 - 1954 ، دار البصائر ، د ط ، الجزائر ، 2009 ، ص 19.
- ⁶² يحي بو عزيز ، المرجع السابق، ص 20.

- ⁶³ محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال ، د د ، ط 2 ، الجزائر ، 1984 ، ص 45
- ⁶⁴ يحي جلال ، السياسة في الجزائر ، مرجع السابق ، ص 242.
- ⁶⁵ محمد البشير الهاشمي المقيلي ، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي ، منشورات حلب ، الجزائر ، 2009 ، ص 168.
- *المكتب العربي هو حلقة تواصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م و الجنس الاهلي ، وقد عملت على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية ، ينظر صالح فركوس ، إدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد ، منشورات بارني ، المخاير ، عنابة ، الجزائر ، 2006 ، ص 19.
- ⁶⁶ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 16.
- ⁶⁷ بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 115.
- ⁶⁸ محمد البشير الهاشمي المقيلي ، المرجع سابق ، ص 170.
- ⁶⁹ خالد رمول ، المرجع السابق ، ص 16.
- ⁷⁰ إرنست مرسيبي:مرجع سابق،ص ص55-56
- ⁷¹ نفسه،ص64.
- ⁷² نفسه،ص ص88-89.
- ⁷³ نفسه،ص202.
- ⁷⁴ نفسه،ص ص202-203.
- ⁷⁵ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 448.
- ⁷⁶ الغالي غربي وآخرون:المرجع السابق،ص10.
- ⁷⁷ الاسلام الجزائري:هو مصطلح أطلقه الكاتب الفرنسي ادموند دوتي المقصود به تكوين فرنسا إسلاما خامة الاسلامية من جهة أخرى
- ⁷⁸ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900) ، عالم المعرفة ، د ط ، ج 1 ، 2009 ، ص 545.

⁷⁹ الشيخ سيدي ابراهيم الشريف: ولد بنفطة بالجريد التونسي عام، أمه سوفية_ (أم هاني) وابوه (ابراهيم) شيخ الطريقة القادرية بالجريد التونسي، حفظ القرآن وتلقى العلوم على يد شيوخ الزاوية، عاد إلى الوطن 1886 في وادي سوف بقرية البياضة (1892م) حيث أسس زاوية بعميش نفتة السلطة الفرنسية بعد أحداث 15/11/1918-918 مدة سنتين (15/07/1918-جويلية 1920)، توفي في 23/09/1923 ودفن بزاوية البياضة، ينظر: رشيد قسيبة: موقف الطرق الصوفية من الاستعمار الفرنسي بوادي سوف (الطريقة القادرية أنموذجا 1917-1962)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر مولاي، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 02- أبو القاسم سعد الله- 2015-2016، ص 101-102.

⁸⁰ الزاوية القادرية: تنسب إلى الطريقة القادرية التي أسسها محيي الدين بن عيد القادر الجليلاني ببغداد (ولد 910م) وله أتباع في أنحاء العلم الاسلامي ودخلت إلى الجزائر على يد الشيخ أبي مدين شعيب بلغ عددها عام 1882 إلى 29 زاوية ب 268 مقدم و 14574 مريد أما في الجنوب الجزائري أدخلها الشيخ المزوني وأبوبكر بن أحمد الشريف، جد المقصود في هذا الحبس إلى أسس زواياه بالجنوب التونسي (توزر ونفطة) ومنها إلى وادي سوف بالبياضة، ينظر: نفسه، ص 72-77.

⁸¹ إن المناطق التي أشار إليها النص كلها جزائرية فتقرت هي عاصمة وادي ريف واقعة في الجنوب الشرقي جنوب بسكرة أما وادي سوف فهي مقر الزاوية القادرية تقع في الجنوب الشرقي في لها حدود مع وادي ريف جنوبا ومع بسكرة غربا أما روسيكادا -سكيكدة- في مدينة ساحلية بالشمال الشرقي للجزائر لها حدود مع قسنطينة ؛ ماعدا نفطة فانها تقع بالجنوب التونسي في الحدود مع وادي سوف .

⁸² نص الحبس المطبوع طباعة حجرية، مطبعة جول كوبونالي، الجزائر، 1343 هـ، ص 3-4 نقلا عن موسى بن موسى: الوقف والتنمية المستدامة (وقف الشيخ محمد الهاضي الشريف أنودجا، ط1، مديرية الثقافة بالوادي، مطبعة الرمال، 2016، ص 75-80. ينظر الملحق رقم 1، ص 23-26

⁸³ موسى بن موسى: مرجع سابق، ص 59-61

⁸⁴ نفسه، ص 62-63.

بشير شبحاني ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1945-1955

أ.د/ عبد الله مقلاتي / قسم التاريخ / جامعة المسيلة

الملخص:

في هذا المقال نحاول التعرف على شخصية مغمورة، وذلك على الرغم من قيمتها كقامة ثورية، انه بشير شبحاني رفيق ابن بوالعيد وخليفته في قيادة منطقة الأوراس، وهي أهم منطقة للثورة خلال المرحلة الأولى، ونهدف من خلال تناول الموضوع إلى رفع اللبس عن هذه الشخصية، والتعريف بمآثرها، وانجازاتها الثورية، وخاصة في الجانب القيادي والتنظيمي والسياسي، وقد تبين لنا أن شبحاني كان قائدا مثاليا، من حيث حسن تنظيمه وإدارته، ومن حيث أفكاره وثقافته، ومن حيث حنكته السياسية وقدرته على الإقناع والتعريف بالثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: بشير شبحاني، الثورة الجزائرية، الحركة الوطنية.

Abstract:

In this article we are trying to identify the person submerged, and in spite of man's value Kqamhrevolutionaryleft son Boualaid in the leadership of the Auresregion, which is the most important area of the revolution during the first phase, the aim by taking the matter to the lifting of confusion about this personal, and the definition of Bmatherha, and revolutionary achievements, especially in leadership, organisationnel and politicalside, has been shown to us that Chihani was commander of the ideal, in terms of good organization and management, and in terms of ideas and

culture, and in terms of political acumen and hisability to persuade and the definition of the Algerian revolution.

المقدمة:

الشهيد الرمز واحد من الوطنيين المخلصين والمثقفين الثوريين، تأثر بالنشاط الثوري للحركة الوطنية، وارتبط اسمه بالشهيد مصطفى ابن بوالعيد الذي عينه نائبا له وخليفته في قيادة ولاية الأوراس، وخلال مرحلة قيادته لأهم منطقة ثورية في بداية الثورة أعطى المثل الأعلى في الوطنية والإخلاص، واستطاع أن يتحمل مسؤولية تقوية وتنظيم الثورة وإسماع صوتها في الخارج، ومع ذلك انتهى به الأمر إلى الإعدام على يد مساعديه المقربين، وخيم النسيان على مسيرة نضال حافلة لمثقف الثورة وقائد منطقة الأوراس بعد مصطفى بن بوالعيد، حيث شهد المجاهد والباحث محمد الطاهر عزوي بأن الرجل "يكاد يصبح نسيا منسيا"¹، وعلى الرغم من بعض الندوات التي عقدت بباتنة وقسنطينة فان قائد منطقة الأوراس المثقف لم يأخذ حقه من العناية والتكريم، وكنا نأمل أن تسمى باسمه جامعة في قسنطينة أو باتنة ولكن ذلك لم يتحقق، ونحاول اليوم على ضوء الشهادات والوثائق المفرج عنها نفض الغبار عن قصة ثورية منسية.

أولا- شيحاني مناضلا في الحركة الوطنية:

شيحاني المناضل والمثقف ولد يوم 22 افريل 1929 بالخروب قرب قسنطينة، نشأ في بيئة ثورية، وأسرته محافظة، حيث كانت عاصمة الشرق الجزائري مركزا للحركة الوطنية الاستقلالية والإصلاحية، تكون جيدا باللغتين، حيث درس المرحلة الابتدائية بالخروب ثم واصل تعليمه بمتوسطة "جول فيري" بقسنطينة، وتعلم القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية في زاوية سيدي احميدة بالخروب، وفي محيط أسرة ابن باديس التي تكفلت بتدريسه في بيتها إلى غاية عام 1949، وهذا التكوين عمق أكثر توجهه العربي

الإسلامي إضافة إلى الأفكار التي اكتسبها من المدرسة الفرنسية، ويكون بذلك قد حاز تعليماً مزدوجاً أكسبه ثقافة واسعة بفضل مطالعته وتجربته².

وفي مدينة قسنطينة التي تعلم ونشأ بها غرف مبادئ الوطنية، حيث تأثر بنشاط الحركة الوطنية الإصلاحية والثورية، وخاصة حوادث الثامن ماي 1945 وما خلفته من انعكاسات، وقد قرر وهو طالب في الصف الثانوي بمدرسة جول فيري عام 1946 أن ينخرط في خلية للطلبة، ما لبث أن قادها بكل جدارة وتنظيم محكم، ينم عن قدرته واستعداده لدخول النشاط السياسي، انخرط في حركة الانتصار بقسنطينة منذ سنة 1947، وكلف بإنشاء عدة خلايا جديدة في قسنطينة ولحروب مسقط رأسه، انتقل في مشواره النضالي بين الحروب، ففي لحروب مهد لانتشار الحزب وتفعيل نشاطه عام 1948، وذلك بفضل جهده الشخصي ومساعدة معاونيه، ومنهم ساعده الأيمن بشير حجاج³، وأما منطقة التلاغمة القريبة من مدينة قسنطينة فعرفها وهو عضو في المنظمة الخاصة، حيث كلف بمهام سرية لوجستكية لدعم نشاط المنظمة انطلاقاً من القاعدة العسكرية الفرنسية الموجودة بالمنطقة⁴.

وفي عام 1949 وبعد طرده من ثانوية قسنطينة بسبب نشاطه السياسي سافر إلى تونس لمواصلة تعليمه الثانوي والعالي ولكنه لم يوفق بسبب مرضه وظروفه المادية، وعاد من جديد لميدان العمل الوطني، وقد وجد ظروفًا قد استجدت، إذ أصبح ممنوعاً من دخول لحروب ومطاردًا، اختف مدة في مدينة قسنطينة، ثم خطط لتزويج أخته من ابن خالها الرقيب في الجيش الفرنسي والذي يكبرها كثيراً في السن، وذلك بهدف تأمين نشاطه السري بمدينة التلاغمة، وهكذا تحول من مطارد إلى لاجئ سري في ثكنة العدو بالتلاغمة، وشرع في مهمة استمالة المجندين الجزائريين للحركة الثورية، وقد بدأ بصهره أحمد حملاوي الذي استطاع بما يملكه من أدلة إقناع أن يكسبه، ويطلب منه إعادة تجديد

فترة التطوع ليخلوا له المجال لممارسة نشاطه الدقيق، وهو ما تم له فعلا في أكتوبر 1951، حيث سخر شيحاني جهده لتجنيد أكبر عدد ممكن من الجنود الجزائريين، والتعرف على إمكانيات وظروف العدو، والحصول على بعض قطع الأسلحة، وأنهى مهمته في التلاغمة بنجاح⁵.

ونظرا لما كان يتمتع به من مستوى ثقافي ونشاط دعوى كلفه الحزب بالإشراف على عدة دوائر، منها بشار وأفلو، حيث خلف محمد مشاطي في قيادة دائرة الجنوب، وقد أثنى عليه قائلا: "كانت لنا علاقة طيبة، بل حتى علاقة تقدير، كان مدرسا متمكنا من من العربية والفرنسية، وكان خطيبا مفوها، ومنظما متمكنا، ومع أنه لم يكن عضوا في المنظمة الخاصة ولم يشارك في اجتماعات الصيف إلا أنه كان على دراية جيدة بالأزمات الحاصلة داخل الأزمة"⁶.

وأخيرا عُيّن شيحاني رئيسا لدائرة الحزب بالأوراس في خريف 1953، وكانت دائرة باتنة تعرف بعض المشاكل نتيجة اعتقال رئيس الدائرة السابق إبراهيم حشاني وانشغال ابن بوالعيد بقضية انفجار مخزون البارود بإحدى المحلات السرية بباتنة، كما أنها كانت تتميز بكونها مركز لكوادر المنظمة الخاصة اللاجئيين إلى الأوراس، وقد عرف سي مسعود الاسم الثري لشيحاني بنشاطه الواسع وحسن تنظيمه، وكان يكتسب من يوم لآخر ثقة المناضلين، وقد أعجب ابن بوالعيد بثقافته وحسن تديره ووطنيته الصادقة، وقرر مفاتحته في موضوع إعلان الثورة بعيدا عن مصالي والمركزيين فوافقه الأمر، وكان بشير حالة استثنائية، ذلك أن أغلب قادة الثورة هم من جناح المنظمة الخاصة وليسوا مسؤولين في الحزب، وحده شيحاني جمع بين مسؤولية رئيس دائرة سياسية وعضو في قيادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل وفي القيادة الثورية الجديدة، وذكرت بعض المصادر أن بوشبوبة مسؤول التنظيم في الحزب هو ما طلب منه وضع نفسه في خدمة ابن بوالعيد⁷.

ثانياً- دور شيحاني في الثورة التحريرية:

نهض شيحاني بدور فاعل في الإعداد لتفجير الثورة وقيادتها خلال المرحلة الأولى، فقد اعتمده ابن بوالعبد مساعدا ومستشار له في مهمة تنظيم منطقة الأوراس وتجهيتها للثورة، حيث تؤكد شهادات المجاهدين الذين تعرفوا عليه أن شيحاني كان يتنقل باستمرار في ربوع الأوراس ولا يكاد يفارق ابن بوالعبد، وخاصة خلال الاجتماعات، وقد حباه الله بقدرة عجيبة على التحليل والإقناع، وبراعة كبيرة في مجال التنظيم والتخطيط، وفهم واسع لسياسة العدو ومناوراته⁸.

وكان شيحاني النائب الأول لابن بوالعبد القائد التاريخي لمنطقة الأوراس، فعشية اندلاع الثورة التحريرية كان يشرف على دائرة الحزب بالأوراس، وينوب ابن بوالعبد في غيابه، وفي اجتماع الستة عين رسميا نائبا لابن بوالعبد في قيادة المنطقة الأولى الأوراس، ولا شك أن ذلك تم باقتراح من ابن بوالعبد الذي كان يثق به كثيرا وخاصة بعد أن زكاه له المناضلين إبراهيم حشاني ومراد بوقشورة⁹، وقد كان شيحاني منشغلا بتحضيرات الثورة، فقد ذكر عضو مجموعة الاثني والعشرين محمد مشاطي أنه التقى خلال هذه المرحلة شيحاني وسلمه مخزون متفجرات كانوا في حاجة إليه في الأوراس¹⁰، وقد أسهم شيحاني في تحضير المنشورات، ومنها بيان أول نوفمبر الذي رقن بالفرنسية وبالعربية في الأوراس، وكذا تحضير المجموعات والإعداد للاجتماعات، ومنها اجتماع دار برغوث علي بأشمول، واجتماع دشرة أولاد موسى ليلة الفاتح نوفمبر 1954، والذي تقرر فيه انطلاق الثورة في مناطق الأوراس وتوجيه التعليمات اللازمة¹¹.

وقام شيحاني بدور بارز في قيادة منطقة الأوراس، حيث كان يرافق ابن بوالعبد في تنقلاته واجتماعاته، ويقدم له النصيحة والمشورة، ويقف إلى جانبه دائما في اتخاذ القرارات، كان مسرورا بحوادث اندلاع الثورة، وحريص على تقييم موضوعي لها لاستقاء

الدروس، وفي مركز القيادة بالحارة قرب أريس ترقب وابن بو العيد أخبار الثورة وتطوراتها، واستدعوا قادة الأفواج لتوجيه التعليمات اللازمة والخاصة بكل جهة، وفي إحدى المرات كان شيخاني مصيبا عندما نصح ابن بو العيد بعدم إعطاء محمد الشريف عباسي منصب مسؤولية، حيث فشل في تنفيذ الهجوم على بريكة فقام ابن بو العيد بعزله، ومع ذلك أعاده عجول للقيادة دون علمه، مما ينم على بذور حساسيات وصراع جهوي منغرس في الأوراس¹².

وفي الثالث عشر نوفمبر عقد الاجتماع الثاني لقيادة الأوراس في اينوغيسن، وأبدى شيخاني أمام قادة مجموعات شمال الأوراس تفاعله "لقد انطلقت الثورة بصورة جيدة، ولن تدوم الحرب أكثر من بضعة أشهر"، كان تفاعلا مفردا الغرض منه رفع معنويات المجاهدين وهم في بداية الطريق¹³، كان شيخاني يشارك بفعالية في اتخاذ القرارات، احترام قائده له وديمقراطيته، وإضافة إلى حنكته الشخصية ومعرفته بالسياسة وتنظيم الأوراس، وهو ما جعل مداسي يعلق قائلا: "في مقر القيادة بالحارة يسود الانطباع أحيانا بأن السلطة ثنائية الرأس، بين مصطفى وشيخاني، لتألق هذا الأخير بفاعليته وذكائه حتى أن مصطفى يبدو مشجعا له على ممارسة الزعامة"¹⁴، وقد أبدع شيخاني في تقييم الوضع السياسي للثورة، خاصة بعد قيام العدو بترحيل سكان المشاتي في أريس وشن الدعاية ضد "الفلاحة"، واقترح البدء في دعاية مضادة وكسب السكان، والاعتماد على المنشورات في تبليغ رسالة الثورة، وهو ما تم تبنيه سريعا وتكفل شيخاني السياسي المثقف بإيضاحه لهيئة قيادة المنطقة وإطاراتها¹⁵.

وفي نهاية ديسمبر 1954 تفقدت قيادة الأوراس جبل أحمر خدو وعادت إلى مركز الحارة، كان الشتاء قارصا والتضاريس صعبة، وقد مرض شيخاني لعدم تحمله نمط الغداء القاسي وهو ابن الحضرمي، يذكر مرافقه الجودي بيشة أن القيادة نجت بأعجوبة من

دورية فرنسية كانت تمشط المكان، وأنه حمل شيخاني المريض على كتفه صاعداً به الجبل المؤدي إلى مركز الحارة¹⁶. وخلال منتصف جانفي 1955 كانت قيادة الأوراس مع امتحان عسير، فقد فاقت القوات الفرنسية حصارها للأوراس، ووزعت المناشير التي تمنع السكان من التحرك في مجالات محددة، وأنزلت نحو ستة آلاف جندي لتمشيط جنوب أريس، وبعد أيام بدأ نحو أربعة آلاف جندي حملة تمشيط لشمال بسكرة، وقد استخلصت القيادة الدرس لما اجتمعت بقيادة الأفواج، إن هدف فرنسا استعراضي، وهي تنوي محاصرة المجاهدين، علينا مواصلة حرب العصابات، ويتوجب التفكير الجدي في توفير الدعم للثورة، وخاصة السلاح¹⁷.

وكان ابن بوالعيد يفكر في إرسال شيخاني للشرق للاتصال بابن بلة وبجث قضية السلاح، ولكنه عدل عن ذلك وقرر أن يسافر بنفسه، جمع ابن بوالعيد نوابه وعرض عليهم وضعية الثورة الصعبة، وخاصة ما تعلق بنقص السلاح، وأعلمهم بقرار سفره إلى الشرق للبحث عن الأسلحة، وقد أبدى شيخاني اعتراضاً على ذلك، بعدها انعزل مصطفى بعجول ولغرور وأبلغهما بتكليف شيخاني بالقيادة بالوكالة في غيابه وأوصاهما بطاعته ومساعدته، موضحاً "فهو شاب وشجاع"¹⁸، ويكون ابن بوالعيد قد قرر رأيه في مسألة مهمة، وأراد أن يقدم درسا في نبذ الجهوية وتقديم السياسيين على العسكريين، اختار شيخاني الذي لا ينتمي للأوراس ولا زمرة له تعضده للقيادة، مقدماً على ذلك شجاعة الرجل وحنكته وحيويته، ولعله لم يختر عجول بسبب خلافه الجهوي مع مسعود بن عيسى الذي كان معروفاً، وقد زعم عجول - وهو أكبر مساعدي ابن بوالعيد سناً وأوفرهم حذاً - أن ابن بوالعيد عندما أوصاه ولغرور خيراً بشيخاني فإنه أوماً لهما بأداء مهمة الوصاية على شيخاني، خاصة وأنه شاب وليست له خبرة عسكرية¹⁹.

وقد أعلم ابن بوالععيد الجميع بتعيين شيخاني نائبا عنه في قيادة منطقة الأوراس، وحدد المسؤوليات في إدارة المنطقة، عجلول ولغرور نائبين لشيخاني، ومصطفى بوسته مكلف بالمالية ومدور عزوي مكلف بالتموين ومسعود بلعقون مساعد ثالث، وقد عز على شيخاني مفارقة ابن بوالععيد وهو "روح الثورة"، وطلب منه الاعتناء بنفسه، وفي يوم 23 جانفي 1955 مضى ركب ابن بوالععيد إلى النمامشة بعد أن ودعه شيخاني، وبعد يومين وصل إلى القلعة وخط ابن بوالععيد رسالة لشيخاني وصلته بعد يومين، وفيها تعليمات جديدة لشيخاني، منها معالجة الخلاف الذي وقف عليه بين قادة النمامشة، وتنظيم منطقة الحدود للاستفادة من معابرها الإستراتيجية²⁰.

كانت المسؤولية في نظر شيخاني جسيمة، وتتطلب مضاعفة الجهد في إدارة شؤون الثورة، فبذل شيخاني قصارى جهده لإنجاح مهمته، وقد عقد اجتماعا وقرر نقل مقر القيادة إلى القلعة بالنمامشة للوقوف على المشكلات التي ذكرها ابن بوالععيد، وهناك بلغه خبر إلقاء القبض على بن بوالععيد وهو يعقد اجتماعا عاما، فخطب أمام رفاقه بكل شجاعة، وأبلغهم أن الثورة لا تقاد بالأشخاص وأن النشاط الثوري سيتواصل أكثر من ذي قبل، ويتوجب علينا العمل أكثر²¹.

وقد تفتقت عبقرية شيخاني القائد الثوري في المجال السياسي والتنظيمي، حيث عرف بجيويته ونشاطه الدؤوب، وقدرته الفائقة على التنظيم، وحماسه الخطابية التي ألبت الجميع حماسة ووطنية. ومن بين مبادراته الهامة إنشاء أمانة دائمة تنتقل مع القيادة، وإصدار جريدة "الجزائر الحرة" التي كانت لسان حال منطقة الأوراس، وتوجيهه المنشورات للجيش الفرنسي من أجل تشجيع الليفي الأجنبي على الفرار، وإقامة قاعدة تونس وتنظيم منطقة سوق أهراس²².

كما أعاد شيخاني تنظيم منطقة الأوراس إلى ثلاث نواحي، الأولى اريس وباتنة، والثانية كيمل وتامزة والصحراء، والثالثة خنشلة وتبسة، واهتم بنشر الثورة في أقصى المناطق والنوحي، وركز على الجمع بين العمل السياسي والعسكري، وتبنى أسلوب حرب العصابات لإضعاف العدو وإرهاقه، كان القائد على عكس مساعديه أميل إلى ترجيح العمل السياسي في حين كان عجول ولغرور عسكريين مغامرين²³. وقد اهتم شيخاني خلال تواجده بالناماشة كثيرا بمسألة الحصول على الأسلحة والذخيرة من تونس وليبيا، وركز على تنظيم مراكز الثورة بالحدود، وعمل على نشر الثورة في الجنوب جهة وادي سوف حيث أرسل حمى لخضر لتعميم الثورة، وربط الاتصال بالشمال القسنطيني من خلال إرسال قافلة سلاح وعقد اتفاقية تنسيق، كما أرسل فوجا إلى الولاية الثالثة ولكن تم القضاء عليه بالكامل، ولا شك أن خطوة الاتصال هذه والتنسيق تعبر عن بعد نظر القائد شيخاني²⁴.

ومن أعمل شيخاني الأولى في النمامشة تفتيشه لكامل المنطقة، واستدعائه جميع قادة تبسة وخنشلة، ومحاسبة البعض منهم وتطبيق العقوبات، وقد عرفت المنطقتين بعض التسبب، كما كلف الحسين بن عبد الباقي بالاتصال بأحمد بن عبدالرزاق في الصحراء ونشر الثورة هناك، وأعد وقرأ شيخاني قانون الثورة خلال اجتماعه العام بمختلف القيادات، منع التدخين، وشدد على أن الموت سيكون من نصيب كل من يقتل، أو ينحرف، يخون، أو يبدد مال الثورة، نزلت هذه الكلمات شديدة الوطأة على قادة النمامشة، وبدوه لم يكن شيخاني محابيا ولا باحثا عن عصبية، وهو ما أكده نائبه عجول بالقول: "شيخاني رجل لا صديق له ولا عدو، إنه لا يشعر لا بالحب ولا بالكره، فالفعالية في خدمة الثورة هي كل ما يهمه".

وإن كان شيحاني متشددا مع القادة النمامشة فإنه أظهر وجهها آخر للمدنيين، حيث جمع ممثلي المدنيين يوما وحاطبهم بلطف طالبا منهم دعم الثورة بالمال والمؤونة والمعلومات، " ساعدونا فأنتم غطاء الثورة وستارها، فنحن إخوتكم، وأمنا واحدة، أنشئوا وضاعفوا خلايا دعم جيش التحرير الوطني الذي هو جيشكم"، وهذه الكلمات تشبه كثيرا كلمات عبان في بيانه الموزع في مدينة الجزائر خلال جوان 1955، وتنم عن فهم عميق لفلسفة وأبعاد الثورة السياسية، وسريعا تجسد مفعولها ميدانيا باحتضان الشعب للثورة في النمامشة وسخائه في دعمها بالمال والذخيرة، وتشكل المجالس الشعبية لتصبح إدارة موازية للإدارة الاستعمارية²⁵.

وهذه المواقف المميزة لشخصية شيحاني جعلته محل إيثار وإعجاب كثير من الجنود والمسؤولين، وفي هذا الإطار يمكن تسجيل شهادة أحدهم، عبد الرزاق بوحارة الطالب الجند لتوه بخنشلة يتذكر بإعجاب مطنب ملامح شخصية القائد الملتزم بالقول: "رجلا ذكيا، وخطيبا مقنعا، ومنظما محنكا، صحيح أنه لم يكن يتمتع بهالة سي مصطفى بن بوالعيد، لكن كانت له الجرأة التي تمنحها صفة المسؤول في زمن الحرب، وتعطي بعض نسخ محاضر الاجتماعات ووثائق أخرى أعدت بطريقة بدائية أو نسخت بسرعة، فكرة عن العمل التنظيمي لشيخاني بشير..."²⁶.

كانت فترة قيادة شيحاني القصيرة للأوراس حافلة بالإنجازات، ومع ذلك كانت مليئة بالصعوبات، بعضها محلي والآخر من صنيعه المستعمر، بعد اعتقال ابن بوالعيد أطلقت النعرات الجهوية والعشائرية من جديد في الأوراس، كما ركزت المخططات الفرنسية على الحرب النفسية والدعاية المغرضة، حاول شيحاني التكيف مع الواقع الجديد بحكمة السياسي والمثقف وخاصة من خلال كسب ود عمر بن بوالعيد، ولكن جماعة عجلول ولغرور تدخلت باستعمال القوة لإعادة تشكيل التوازنات، وكان ذلك على حساب

شيخاني ذاته الذي ذهب ضحية صراع القيادات في الأوراس²⁷، وقد عبر بوحارة عن حساسية الظرف والموقف بقوله: "هذا المناضل الذي نحت من صرامة الانضباط الحزبي، هذا الرجل الذي يملك ملامح المثقف سيواجه صعوبات لتحمل مسؤولياته، في بيئة تقتضي مقاربات تكتيكية وتقتضي روح التنازل والمرونة وتتطلب محطات وحلول بديلة ذات فعالية"²⁸.

وفي أواخر مارس 1955 عاد شيخاني إلى كيمل بالأوراس، واستدعى القادة للاجتماع، بدا له الوضع متفاقم، ذلك أن قادة الأوراس الملتفين حول عمر بن بوالعيد ومنهم مسعود بن عيسى طرحوا عدة مشكلات، لماذا نقلت القيادة إلى النمامشة ولم تعد للأوراس؟، ولماذا لا يشرك شيخاني قادة الأوراس في اتخاذ القرارات التي ينفرد بها لغرور وعجول؟، ويبدو أن دعاية ابن عيسى الجهوية وخلافه مع عجول استفحل، وخلال الاجتماع طرح جماعة عمر بن بوالعيد تولية هذا الأخير منصب قيادي إكراما لأخيه الذي يمثل روح الثورة، فكر شيخاني مليا ولم يعارض الأمر، ولكن عجول ولغرور العارفين بالنوايا المبيتة عارضا، ووجد شيخاني نفسه في مأزق، وتدخل أخيرا ليعلن أن تعيين عمر بن بوالعيد في منصف قائد لمنطقة الأوراس هو شرطي فقط، ومع ذلك أحدث هذا التعيين الانقسام الذي تعمق في الأوراس بين جماعة عمر ابن بوالعيد وجماعة عجول ولغرور²⁹.

وخلال الاجتماع عرض شيخاني النجاحات المحققة، أعاد تنظيم منطقة النمامشة، ووسع العمل المسلح في اتجاه سطيف، وأعاد تأطير منطقة بريكة، ووسع من شبكة الاتصالات والتموين التي تمتد من تونس إلى النمامشة فالأوراس، وشدد على تنظيم نظام القضاء المستمد من الشريعة الإسلامية، ومن أجل فك الحناق على منطقة الأوراس وجه التعليمات الآتية: "ستنطلق مجموعة أولى من جبال سريانة باتجاه سطيف، وتنطلق مجموعة ثانية من جبل بوعريف نحو عين مليلة والخروب، ما أمكن ذلك، لفك الطوق

المضروب على الأوراس، وأخيرا تنطلق مجموعة ثالثة من جبال متليلي نحو بريكمة ومقرة وجبل بوطالب لإجراء اتصال ببلاد القبائل، إن الربط بنواحي الوطن الأخرى حيوي، وإلا فسنختنق خلال وقت قصير"³⁰.

وختم شيخاني الاجتماع بتوجيه خطاب حماسي أسر به لب مستمعيه، وقد بدأه بقوله: "إن أبناء الشعب يلاحظوننا، فعلينا أن نضرب المثل بتضحياتنا"، ومما قاله أيضا بحكمته المعهودة: "إن الكفاح المسلح هو ردنا على الاستعمار، إنها اللغة الوحيدة التي يفهمها، وإذا سألكم أحد: لماذا جبهة القتال؟، لماذا كل هذه المعاناة؟، فما يكون جوابكم؟، جبا في الوطن، من أجل استقلال الوطن، لوقف الاضطهاد الاستعماري، وستكونون محقين، وإذا سألكم الشخص نفسه مرة أخرى: أية فائدة تظن أنك ستجنيها لنفسك؟ فما يكون ردكم؟، لا فائدة فأنا لا أتوقع شيئا لنفسي، ولكن كل شيء لوطني، وستكونون محقين مرة أخرى"، وبهذه الكلمات استطاع شيخاني أن يلقي المسؤولين والمجاهدين ضيقي الأفق معاني الوطنية الحقة، وترك الشعور الطيب لديهم بأنه أستاذهم المثقف وقائدهم والمحنك، وقد علق أحدهم وهو علي بن شائبة واصفا شيخاني أنه لم يكن ذئبا ماكرا بقدر ما كان أسدا شجاعا، ولعله أراد أن يقول أنه لم يكن يناور ويبيني مستقبله الشخصي - كما كان يفعل غيره - بقدر ما كان شجاعا يفكر في مصلحة الوطن³¹.

لقد اجتهد شيخاني بحكمته في مواجهة كثير من المشكلات، ومنها الانقسامات التي قادها عمر بن بوالعيد الذي طالب بسلطة القيادة الكاملة، ومسعود بن عيسى المتنازع مع عجلول لأسباب جهوية³²، وطبيعة العلاقة مع اليوسفيين المعارضين لبورقيبة والمؤيدين للثورة الجزائرية³³، ومع ابن بلة الذي يثق كثيرا في منطقة الأوراس وعول عليها في معارضته لسلطة الداخل³⁴. واهتم شيخاني بالاعتماد على الواجهة الحدودية في

الاتصال بالعالم الخارجي، حيث نظم قاعدة تونس برئاسة عبدالحكي السعيد السوفي، وجبهة الحدود التونسية بقيادة سي الجيلالي والطالب العربي، وانتبه إلى مسألة التنسيق مع مناطق الوطن الأخرى ودفعتها لفك الخناق على الأوراس، وهو ما جسده في مباحثاته مع مبعوثي زيغود يوسف بالقلعة، ورسالته لهذا الأخير التي تحثه على فعل شيء من أجل فك الخناق عن الثورة في الأوراس، والتي دفعت بتنظيم هجمات العشرين أوت 1955 بالشمال القسنطيني³⁵.

ثالثاً- معركة الجرف واغتيال شيخاني:

منذ أن عاد شيخاني إلى القلعة بالنامشة في أبريل 1955 ازدادت مشاغله واهتماماته، ففي ظل تملل أزمة القيادة انشغل شيخاني بتنظيم المنطقة الحدودية التي كانت تابعة للأوراس، وتفعيل شبكات نقل السلاح القادم عبر ليبيا وتونس، وإرساء مراكز الاتصال والتموين الممتدة على طول المنطقة، ومد الثورة إلى أقصى حدود المنطقة، وتحرير "ميثاق المجاهد"، وهو بمثابة دستور يحدد حقوق وواجبات المجاهد، سواء كان مسلحاً أو مدنياً، أو مكلفاً بالاتصالات، كما تم رسم الحدود الجغرافية للنواحي الست، وتعيين مخازن التموين بدقة، ومن أجل ضمان تنفيذ القرارات كلف شيخاني عمر بن بوالعيد ولغور بتفتيش مناطق غرب الأوراس، وعجول وتفتيش مناطق شرق الأوراس، كما أعطى أوامره بتحريم التبغ معلناً أن "كل سيجارة هي مساعدة لمجهود العدو العسكري"³⁶.

وقد كان شيخاني مهتماً بعقد الاجتماعات للمسؤولين العسكريين والمدنيين، بهدف توجيه التعليمات وإرشادهم، إضافة إلى اجتماع قيادة المنطقة الذي كان دورياً ويستمر لأيام أحياناً، ففي جوان 1955 ترأس شيخاني اجتماعاً بالقلعة، واستمع فيه

إلى تقارير عدة قدمت عن وضع الثورة، وخاصة بعد رحلتي التفتيش المذكورتين سابقا، وعالج كثيرا من المشكلات التنظيمية والعسكرية³⁷.

وفي جويلية 1955 جمع شيخاني قادة المناطق والقطاعات، وذلك اثر اكتشافه مؤامرة انقلابية ضده دبرها مسعود بن عيسى لصالح عمر بن بوالعيد³⁸، وخطب فيهم محذرا من الانشقاق وعودة النزاعات الجهوية، وقال: "إن الوضع خطير بسبب خطأ من أناس أنانيين ومتعصبين، وفي غياب سي مصطفى ابن بوالعيد فان من واجبي السهر على تنفيذ توصياته"، وكان من بين قراراته عزل عمر بن بوالعيد من القيادة³⁹، وقد كان تعيين عمر بن بوالعيد وعزله خطأ زاد من انقسام منطقة الأوراس، ولكن القرارين لم يكن شيخاني المسؤول الأول عنهما، لقد اتخذنا بشكل جماعي وبمشاركة أركان القيادة.

وخلال سبتمبر 1955 كان شيخاني يحس أنه استعاد زمام المبادرة، فقرر تنظيم أبواب مفتوحة على الثورة بالناماشة، وهو معتاد على تنظيم التجمعات الشعبية التي يخطب فيها، ويكسب منها تعاطف الشعب مع ثورته وحل مشكلات العروش وتنظيم وتقوية صف الثورة، عقد التجمع يوم 18 سبتمبر، و"كان التجمع مذهلا، وكان يعبر عن مدى تطور القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني في الناحية وكان يعطي فكرة عن التطور الذي تم تحقيقه في مجال العمل السياسي في أوساط السكان"⁴⁰. وعلى الرغم من طابع السرية والتنظيم المحكم يبدو أن الإدارة الفرنسية أخذت علما بالتجمع واستعدت لمحصرة الثوار، قامت القوات الفرنسية بتطويق جبل الجرف من جهاته الأربع، وتوجب على جيش التحرير الوطني خوض مناوشات ومعارك لفك الحناق دامت لأسبوع بدء من يوم 23 سبتمبر 1955، وتمكن المجاهدون بفضل حنكتهم من فك الحصار المفروض وإلحاق خسائر كبرى بالجيش الفرنسي⁴¹.

وبعد نهاية المعركة ومغادرة القوات الفرنسية المكان يوم الرابع أكتوبر 1955 خرج شيخاني من مخبأه الحصين بمغارة داخل الجبل وأخذ طريقه نحو القلعة، وأما مساعدتي شيخاني الرئيسيين عجول ولغرور الذين بلبا بلباء حسنا في المعركة فكان في انتظاره، وقد قررا اغتيال شيخاني وهو في أوج مجده، متهمين إياه بارتكاب أخطاء فادحة، منافية للأخلاق وقدااسة مبادئ الثورة⁴².

كانا قد دبوا أمرهما واتخذا قرارهما بناء على أخبار وصلتهم عن سلوك شيخاني في المغارة، ومن دون إعلامه بالأمر رحبوا به لعقد الاجتماع، كان شيخاني فخورا بما تم انجازه ودعاهم لاجتماع تقييمي، أراد من خلاله أن يمارس كامل سلطاته وذلك على الرغم من أن النصر العسكري حققه مساعدوه، وفي اجتماع موالي عقد يوم 20 أكتوبر 1955 وحضره أعضاء القيادة وقادة النواحي والكتاب استهل شيخاني الاجتماع بقوله: "إنني فكرت كثيرا وإنني شديد التخوف على مستقبل الثورة، لقد انطلقت هذه الأخيرة انطلاقا سيئة وإن مصطفى بن بوالعيد قد عهد إلي بأمر القيادة إلى أن يعود من رحلته إلى الشرق العربي؛ ولذلك فإنني أطلب منكم أن تجددوا العهد لي فتمنحوني ثقتكم مرة أخرى".

ولم يكن شيخاني يعرف أن أيامه معدودة، فقد قرر مساعدوه مصيره، وأما هو فواصل اجتماعه بكل ثقة، قرر نقل عجول من كيمل لقيادة ناحية تبسة، وخاطب شريط ليدون في السجل إنك منقول إلى منطقة كيمل، فوافق على مضض، والتفت إلى عباس ليلبغه أنه نقل إلى منطقة تبسة ومهمته مراقبة الحدود، بعد نهاية الاجتماع طلب عجول الرجل النافذ عسكريا من شيخاني وديا مرافقته إلى حمام شابورة، وبادر إلى تفكيك حراسته، وفي الملجأ الذي نزلوا به أخبر عجول الجودي بيشة حارس شيخاني المخلص أن شيخاني حاول من قبل أن يستسلم للعدو، وسيحاكم على هذا وعلى كثير غيره من سلوكه غير القويم وتصرفاته الشخصية التي تتنافى وقدااسة الجهاد، أعرب بيشة الشاهد

الرئيسي في القضية أن شبحاني الذي عرفه برئ من هذه الحماقات، وأن غرور عجول وطموحه للزعامة هو الذي دفعه لتلفيق تلك التهم⁴³.

من جهته يذكر عجول في شهادته أنه هو من ألح على لغرور ضرورة محاكمة شبحاني على سلوكه الغير القويم واستمع لغرور لنصيحة عجول، وقد ذهب لاستفتاء الشيخ علي فأفتى له بالإعدام إذا كانت التهمة ثابتة، وحوكم شبحاني في جلسة عامة وبشهادة الشهود وصدر في حقه حكم الإعدام⁴⁴، ومن جهته اعترف لغرور بأنه حاكم شبحاني وأعدمه بسبب سلوكه الذي لا يداويه إلا الموت⁴⁵، ولم تكن هذه المحاكمة سليمة الأركان، بل كانت شعبية وغير بريئة، فقد دبر عجول وعباس كل شيء وأوهما الجنود أن شبحاني متهم بقضية أخلاقية، وهكذا يتحمل عجول ولغرور مسؤولية اغتيال شبحاني، ولعل لغرور غرر به من طرف عجول، فقد كان إنسانا رقيقا شديد التدين، وكانت خيوط المؤامرة التي دبرها عجول محكمة انطوت عليه، ويصعب على المؤرخ اليوم أن يعرف كل الملابس، خاصة في ظل غياب الشهود⁴⁶.

ومهما قيل عن المحاكمة فإنها كانت صورية، أخرج شبحاني من ملجأه مقيدا، وأمر المحاكمون الذين استمعوا إلى شهادات ملتبسة بإعدام الرجل، وبادر عجول إلى تنفيذ الحكم سريعا، كان ذلك صبيحة يوم 23 أكتوبر 1955، وكان هذا الخطأ الجسيم بداية لانقسام القيادة في الأوراس وتحكم الجهوية والنزاعات فيها، ولاحقت هذه الجريمة عجول ولغرور بنقمتها، فالأول انتهى به الأمر ليستسلم للفرنسيين والثاني تمت محاكمته من قبل قيادة الثورة واعدم، وعندما فر مصطفى ابن بوالعيد من الكدية وعاد للأوراس تفاجأ لما سمع بمقتل نائبه شبحاني ولام عجول وعباس كثيرا⁴⁷.

وأما عن الأسباب العميقة لاغتيال شبحاني فتتمثل أساسا في رغبة عجول إزاحته بقصد تزعم منطقة الأوراس، خاصة وأنه تشجع لذلك بفعل عدة عوامل منها:

استخلاف ابن بوالعيد لشيخاني على مضض، حيث أسر لعجول ولغرور بأن القيادة الفعلية تكون بين أيديهما، وذلك راجع لصغر سن شيخاني وريسته منه حسب شهادة عجول. وكذا اعتقال ابن بوالعيد في تونس، وهو ما مهد لعجول رسم سياسة الوصول للزعامة ولو على حساب اغتيال شيخاني وابن بوالعيد ذاته، فقد روى علي الألماني أن عجول هو من وضع القبلة في المذيع الذي أودى بحياة ابن بوالعيد. إضافة إلى تدخل عدة أطراف منافسة لعجول للضغط على شيخاني من أجل منحها مواقع متقدمة في قيادة الأوراس وخاصة عمر ابن العيد الذي انتزع لقب رئيس للجمهورية، وهو ما أدى بعجول للدخول في خلافات حادة مع شيخاني أشار إليها عبد الوهاب عثمان في شهادته، وهكذا ساعدت هذه العوامل عجول على إظهار طموحه الدفين في تولي السلطة الفعلية، والتي كان يمارسها من قبل وراء اسم شيخاني⁴⁸.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تعرفنا على جوانب مهمة من شخصية بشير شيهاني، ذلك المثقف والسياسي المحنك الذي يجذب تلقيبه "رويس بيار" الثورة الجزائرية، وقد تبين لنا أنه يمثل أنموذجا للوطني المخلص، ترك وراءه صورة رجل مثالي، سياسي مثقف ومتدين، رجل بعيد النظر ومخطط بارع، إنسان متواضع ولطيف المعشر، ترك بصمته الواضحة في سجل الثورة التحريرية، ويكفيه شرفا أنه كان مناضلا متمرسا في حركة الانتصار، ومعدا للثورة، وقائدا لها في منطقة الأوراس، وخليفة للبطل مصطفى ابن بوالعيد، وملهما للمجاهدين بثقافته وحسن تنظيمه وإدارته للثورة.

الهوامش:

1- مجموعة باحثين، شهداء منطقة الأوراس، ج. 1، منشورات جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، باتنة، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص. 367.

- 2- مجلة أول نوفمبر ، ع. 81، عام 1986، ص ص. 26-27.
- 3- أشرف على إعداد وتفجير الثورة بالخروب، واعتقل بعد أيام من اندلاع الثورة، وتعرض للاستنطاق وسجن مع ابن بوالعيد، وحكم عليه بالإعدام، الذي نفذ يوم 3 جانفي 1957. مجلة أول نوفمبر، المرجع نفسه.
- 4- شهادة عدد من رفاقه في النضال، مجلة أول نوفمبر، ع. 81، عام 1986، ص ص. 27-28.
- 5- مجلة أول نوفمبر، ع. 81، عام 1986، ص ص. 28-32.
- 6- محمد مشاطي، مسار مناضل، تر. زينب قبي، الشهاب، الجزائر، 2010، ص. 72.
- 7- مجموعة باحثين، شهداء منطقة الأوراس، مرجع سابق، ص ص. 370-371.
- 8- مجلة أول نوفمبر، ع. 81، عام 1986، ص. 32.
- 9- شهادة إبراهيم حشاني، مجلة أول نوفمبر، المصدر نفسه، ص. 35.
- 10- محمد مشاطي، المصدر نفسه، ص. 72.
- 11- مجموعة باحثين، شهداء منطقة الأوراس، مرجع سابق، ص ص. 372-373.
- 12- شهادة عدد من المجاهدين ومنهم عجول، محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال الأوراس النمامشة 1954-1959، تر. صلاح الدين الأخضر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص. 38.
- 13- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 39.
- 14- المرجع نفسه، ص. 54.
- 15- مجموعة باحثين، شهداء منطقة الأوراس، مرجع سابق، ص. 373.
- 16- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص ص. 56-57.
- 17- المرجع نفسه، ص ص. 58-59.
- 18- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 61؛ وشهادة عجول، مصطفى ابن بوالعيد والثورة الجزائرية، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص. 369.

- 19- شهادة عجلول، المرجع نفسه، ص.371؛ محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 61.
- 20- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 63-68.
- 21- مجموعة باحثين، شهداء منطقة الأوراس، مرجع سابق، ص. 375.
- 22- شهادة عجلول، المرجع السابق، ص. 379.
- 23- مجموعة باحثين، شهداء منطقة الأوراس، مرجع سابق، ص. 376-377.
- 24- مجلة أول نوفمبر، المرجع نفسه، ص. 36؛ مجموعة باحثين، معركة الجرف، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص. 62-63.
- 25- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 71-70.
- 26- عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير، تر. صالح عبد النوري، دار القصبه، الجزائر، 2006، ص. 102.
- 27- للتفصيل ينظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية -الولاية الأولى نموذجاً-، منشورات وزارة المجاهدين، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص. 145 وما بعدها.
- 28- عبد الرزاق بوحارة، المصدر نفسه، ص. 103.
- 29- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 73 وما بعدها.
- 30- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص. 73-75.
- 31- المرجع نفسه، ص. 73-77.
- 32- يراجع: محمد زروال، المرجع السابق، ص. 188-191.
- 33- استقبال شبحاني اليوسفيين في القلعة، وزودهم بالسلاح لفتح جبهة ضد بورقيبة، وكان مقتنعا بوحدة الكفاح المغاربي. شهادة عجلول، المرجع السابق، ص. 385.
- 34- ربط ابن بلة من ليبيا وتونس علاقة وثيقة مع شبحاني؛ من أجل تزويد الثورة بالسلاح وإنجاح مشروع جيش تحرير المغرب العربي. ينظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر نفسه، ص. 104.
- 35- وكانت أهم تلك الاتصالات قبل أوت 1955، أرسل له زيغود مبعوثين من قسنطينة، رجع بعضهم برسائل شبحاني الداعية إلى تخفيف الضغط عن الأوراس المحاصر، وتم في اجتماع القلعة يوم 14 أوت 1955 عقد اتفاق بين المنطقتين الأولى والثانية فصل في الخلاف القائم بينهما على ناحية

سوق أهراس، تنازل زيغود عن سوق أهراس للأوراس مقابل تقديمها شحنات من الأسلحة للشمال القسنطيني، وهو ما تم فعلا، ولم يعجب أمر تقديم الأسلحة عجول ولا لغرور. ينظر، شهادة عجول، المرجع السابق، ص 380-381؛

Jacques Duchmum, **l histoire du f l n** , ed table ronde, paris, 1962, p. 100.

36- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص 94-95.

37- المرجع نفسه، ص 107-113.

38- عن هذه المؤامرة. يراجع: محمد زروال، المرجع السابق، ص 181-188.

39- محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص 120-126.

40- عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 104.

41- الطاهر الزييري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 126-128.

42- شهادة عجول، المرجع السابق، ص 390-393؛ محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص 150-154.

43- شهادة بيشة، كما رواها محمد العربي مداسي، المرجع نفسه، ص 135.

44- شهادة عجول، المرجع السابق، ص 391-393.

45- اعتراف قدمه لمحمود قنز قبل إعدامه في تونس. محمد زروال، **الناماشة في الثورة**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 355.

46- عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 100.

47- الطاهر الزييري، المصدر السابق، ص 128.

48- شهادة عبد الوهاب عثمانبي، **مصطفى ابن بوالعيد والثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 499.

الصراع الدوناتي الكاثوليكي في المغرب القديم (من خلال كتابات القديس أوغسطين) (311م - 411م)

د. عولمي الربيع / قسم التاريخ والآثار / جامعة باتنة-1-

rabieoulmi@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جذور الانشقاق الدوناتي وخلفيات الصراع الدوناتي-الكاثوليكي في المغرب القديم الذي يعود إلى اضطهادات الامبراطور "ديوكليتيانوس" (*Diocletianus*) للمسيحيين خلال الفترة (303م-305م) والتي أدت إلى ارتداد عدد كبير منهم، وطرحت مشكلة الانقسام بقوة في الكنيسة الإفريقية. وتكرس الانشقاق على إثر سيامة "كاكيليانوس" أسقف قرطاجة في 311م، بعد وفاة "مونسوريوس"، ووجدت الكنيسة الإفريقية نفسها منقسمة بين أسقفين وحزبين: الكنيسة الدوناتية والكنيسة الكاثوليكية.

دخل القديس "أوغسطين" حلبة الصراع على الصعيد اللاهوتي منذ 392م على رأس أسقفية هيبو-ريجوس (عنابة حاليا)، وترأس مجمع هيبون سنة 393م الذي أدان الدوناتيون. وعلى مدى أكثر من قرن من الزمن وقفت الدوناتية في وجه الكنيسة الكاثوليكية، والسلطة الزمنية الرومانية التي تدعمها حتى انعقدت مناظرة قرطاجة بطلب من الإمبراطور التي أقرت مبدأ حظر وتحريم الدوناتية رسميا سنة 411م.

الكلمات المفتاحية: الانشقاق، الكنيسة الدوناتية، الكنيسة الكاثوليكية، القديس "أوغسطين"، مناظرة قرطاجة.

Abstract :

This study aims at highlighting the roots of the Donatist schism, and the background of the Donatist-Catholic conflict in the ancient Maghreb, which dates back to the persecution of Christians by the emperor *Diocletianus* during the period (303–305 A.D.), which led to the rebelling of many of them. The problem of division was strongly raised in the African church. The schism is dedicated to the influence of *Caecilianus* Bishop of Carthage in 311 A.D., after the death of *Mensurius*, the African church found itself divided between two Bishops and two parties: the Donatist church and the Catholic church.

Saint Augustine entered the arena of conflict since 392 A.D., at the head of his Bishop *Hippo-Régius* (Annaba currently), he presided over the *Hippone* complex in 393 A.D., which condemned the Donatists, and for more than a century, the Donatist Church stood in the face of the Catholic church and the Roman temporal authority that supported it until the Carthage debate was held at the request of the emperor, who approved the principle of attending and forbidding the Donatist church officially in 411 A.D.

Key Words : Saint Augustine, the Donatist church, the Catholic church, the Carthage debate, the Schism.

مقدمة:

تبلورت فكرة تأسيس حركة دينية اصطلاح على تسميتها بـ "الحركة الدوناتية" في بداية القرن الرابع الميلادي، على إثر اضطهادات "ديوكليتيانوس" (*Diocletianus*) للمسيحيين في المغرب القديم خلال الفترة (303م-305م). وبعد وفاة الأسقف "بولوس" حيث انعقد مجمع كنسي بمدينة سيرتا سنة 305م لتعيين أسقف جديد للمدينة.

يعود ظهور الدوناتية إلى مجموعة من الأسباب أبرزها: أن الأساقفة النوميدي طعنوا-وعلى رأسهم الجثليق سوكوندوس (*Secundus*)- في سيامة أسقف قرطاجنة "كاكيليانوس" (*Caecilianus*) وبعض الأساقفة الذين انتخبوه في هذا المنصب، بتهمة تسليم الكتب المقدسة والأواني الكنسية إلى السلطة الرومانية الوثنية أثناء "الاضطهاد الأكبر" في عهد الإمبراطور "ديوكليتيانوس" (284-305م). وقد ظل الدوناتيون يصفون أعدائهم الكاثوليك بكنيسة "المتخاذلين" *Traditores*¹، وكانوا ينعوتهم أيضا بحزب "كاكيليانوس" (*Pars Caecilianis*)، وبنعوت أخرى شائنة، ولم ينعوتهم أبدا "بالكنيسة الكاثوليكية" لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم أصحابها الحقيقيين.

وإذا كانت الدوناتية قد ظهرت في نوميديا فإن بغاي تعتبر من أكبر معاقلها، حيث وقعت بها معظم أحداث التاريخ الدوناتية كمعركة 347م، وانعقد بها مجمع البريميانيين (*Primianistes*) سنة 394م. ويمكننا أن نتساءل في هذا السياق: ما الظروف التي ساعدت على ظهور الحركة الدوناتية؟ لماذا ظهرت في نوميديا وتحديدا في بغاي دون غيرها من مناطق المغرب القديم؟ وما خلفيات الصراع الدوناتية الكاثوليكية؟ وهل كان للسلطة الرومانية يد في ذلك الصراع؟ ثم كيف تطورت الحركة الدوناتية من حركة دينية محلية إلى حركة ذات طابع اجتماعي-سياسي عارضت الكنيسة الكاثوليكية

والسلطة الزمنية في كل الشمال الإفريقي القديم؟ وما دور أوغسطين في القضاء على الدوناتية وتحريمها في سنة 411م؟

1- ظهور الحركة الدوناتية:

لا يزال تاريخ جذور الدوناتية وبداية الانشقاق الدوناتى يكتنفه كثير من الغموض. وينطلق المؤرخون أساسا مما اصطلح على تسميته بـ "ملف الدوناتية"² الذي يتكون من مجموعة من الوثائق الإدارية والكنسية التي يتراوح تاريخها ما بين 314م و330م.

والحقيقة، أن بعض رجال الدين الكاثوليك قاموا بجمع تلك الوثائق في ملف خاص، بهدف استعمالها في المساجلات الكلامية مع الدوناتيين وذلك قبل 347م حسب ما ذكره لويس دوشين³ (*L. Duchesne*). وقد توفر هذا الملف بيد أول مجادل كاثوليكي ذكر في كتابات القديس "أوبطاتوس الميلي" (*Sanctus Optatus Milevitanus*)⁴ الذي انطلق من تلك الوثائق لرواية بداية الانشقاق والرد على الزعيم الدوناتى "بارمينيانوس"⁵ (*Parmenianus*) في حوالي سنة 366م.

واحتد النقاش بين المؤرخين حول صحة بعض الوثائق وأصالتها، باعتبار أنها تخدم الكاثوليكية صراحة، والتي إذا سلمنا بها حرفيا فإنها تبرز أن المنشقين كانوا خليطا من مغامرين حاولوا خداع الكثير من مسيحيي المغرب القديم بإتباع أسلوب المغالطات والادعاءات الملفقة والأكاذيب.⁶

تبرز مختلف الشهادات التي أشارت إلى بداية الانشقاق، أن اضطهادات الإمبراطور "ديوكليتيانوس" *Diocletianus* للمسيحيين في بلاد المغرب القديم خلال الفترة (303 - 305م) أدت إلى ارتداد عدد كبير منهم، وطرحت مشكلة الانقسام

بقوة في الكنيسة الإفريقية التي ظلت دائما متحدة كما وصفها القديس "سبريانوس" *Saint-Cyprianus* بقوله: « الكنيسة الكاثوليكية واحدة » (*De Catholicae Ecclesiae Unitate*) والتي أصبحت مهددة نتيجة هذه الاضطهادات العنيفة مع بداية القرن الرابع الميلادي، وأدت إلى ضعف همة الكثير من رجال الدين أمام هذا التهديد، حتى أنهم سلموا نسخ من الكتاب المقدس إلى السلطات الرسمية المنفذة للاضطهاد، فاعتبروا لدى المنشقين "متخاذلين" (*Traditores*) وعلى العكس من أولئك "المرتدين-*Lapsi*" ⁷ والمتخاذلين، صمد عدد كبير من المسيحيين بشجاعة أثناء تلك الأزمة، فأودعوا سجون قرطاجة، بل أعدم الكثير منهم. ⁸

أما المقرون بعقيدتهم (*Confessores*) فقد اتخذوا موقفا متطرفا من المرتدين والمتخاذلين، ورفضوا التعامل معهم بأي شكل من الأشكال بعد انتهاء الاضطهاد سنة 305 م. ⁹ وكان من ضحايا هذا الاضطهاد شهداء قرية "أبيتينا" ¹⁰ (*Abitina*) قرب قرطاجة في 12 فيفري سنة 304م، الذين اتهموا بعقد اجتماعات ممنوعة.

فبعدها استنطقوا تعرضوا للتعذيب ثم أودعوا السجن بقرطاجة، وقرروا طرد كل المسيحيين المتخاذلين الذين ضعفوا أيام الاضطهاد، وأصدوا بيانا "ميثاق شهداء أبيتينا" (*act martyrum*) واعتبر بمثابة قانون، ويدعو إلى ضرورة انفصال "الشهداء *Martyres*" عن كل المتخاذلين، وطلبوا من كل المسيحيين الأظهار الإلتزام به وتطبيقه. وقد تمخضت الدوناتية ووجدت تبريرها التاريخي من خلال هذا الانفصال، فكان الدوناتيون يدعون أنهم خلف الشهداء وكنيسة الصامدين، وأن خصومهم هم "أبناء المتخاذلين". ¹¹

وأهم ما جاء في البيان ما يأتي: « إن كل من اتحد مع الخونة والمتخاذلين، لن يكون في صفنا، ولن يشاطرنا العيش في ملك السموات. » ¹² لقد أحدث هذا

البيان صدى مؤثرا في مناطق كثيرة من المغرب القديم وخاصة في نوميديا، وأصبح سلاحا ضد الأسقف "مونسوريوس" *Mensurius*¹³ وأنصاره.

ومنذ أحداث قرية "أبيتينا" *Abitina* سنة 304م بدأ الانشقاق يتسع في الكنيسة الإفريقية، والذي اتضحت معالمه بعد انتهاء الاضطهاد ببضع سنوات (311-312م)، خاصة اضطهادات الإمبراطور "ديوكليتيانوس" التي تركت أثرا عميقا في المغرب القديم، تمثل في حدوث الانشقاق في الكنيسة الإفريقية التي ظلت موحدة كما ذكرنا آنفا.

وتشير الوثائق -المذكورة آنفا- إلى أن الخلافات كانت عميقة، من ذلك ما ذكرته

المصادر عن المجمع الكنسي الذي عقد بمدينة سيرتا (*Concili Cirtensis*) في 5 مارس 305م، لتعيين أسقف جديد للمدينة بعد وفاة الأسقف "بولوس" *Paulus*¹⁴.

وقد تم انتخاب نائب الشماس سيلفانوس "*Silvanus*"¹⁵ كأسقف جديد لمدينة سيرتا، رغم معارضة الكثير من رجال الدين ووجهاء المدينة، الذين اتهموه بالخيانة.¹⁶

ويبدو أن الردة امتدت أيضا إلى نوميديا. وانعقد مجمع سيرتا بقيادة الأسقف سكوندوس "*Secundus*" بحضور اثني عشر (12) نوميديا.¹⁷

إن الأساقفة المجتمعون في "سيرتا" سنة 305م قد أصبحوا -بعد سبع سنوات- من أبرز مؤسسي الكنيسة المنشقة. لا شك أنهم قد استعملوا لغة أخرى في سنة 312م حيث قاموا بسيامة أسقف قرطاجة، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم "القديسين" (*Ies* *Saints*) و"الأطهار" (*Ies Purs*).¹⁸

كانت بداية التحول في تاريخ الكنيسة في المغرب القديم بوفاة "مونسوريوس" أسقف قرطاجة سنة 311م أثناء عودته من روما. وكان قد لبى دعوة رسمية وجهت له من قبل الإمبراطور، وقبل أن يسافر عزم على أن يضع كنوز الكنيسة في مكان آمن، بعد

أن وضع قائمة جرد، عهد بها إلى امرأة عجوز وطلب منها أن تسلم هذه الوثيقة إليه بعد عودته أو إلى من سيخلفه.

والتقى "مونسوريوس" بالإمبراطور ومجموعة من الأمراء، بروما وهو حدث غير مسبق في علاقة السلطة الزمنية بالمسيحية. لكن بعد وفاته بدأت مشكلة البحث عن خليفة له- في ظل مكائد ومؤامرات- وتسبب ذلك في صراع حول الكرسي الأسقفي تطور فيما بعد إلى انشقاق في الكنيسة الإفريقية.¹⁹

وهكذا عين "كاكيليانوس" (*Caecelianus*) أسقفا جديدا لقرطاجة الذي كان شماسا (*Diaconus*) لدى "مونسوريوس"، غير أن هذا التعيين ("السيامة" *Ordinatio*) تم في غياب كبير أساقفة نوميديا، مما يعد خرقا للأعراف والتقاليد المعمول بها في الكنيسة الإفريقية. وقد توجه "سكوندوس"- جثليق نوميديا- (*Episcopus Primae Sedis*) إلى قرطاجة للاحتجاج على هذا الخرق رفقة مجموعة من أساقفة نوميديا، وطعنوا في سيامة كايكيليانوس لكونها تمت- حسب اعتقادهم- على يد شرذمة من الأساقفة المتخاذلين إبان الاضطهاد.²⁰

وفي مدينة قرطاجة نفسها، عجز "كاكيليانوس" عن تحقيق الإجماع، بحيث اتهمه المتطرفون بسوء معاملته للمسيحيين السجناء خلال فترة الاضطهاد، حيث كان يقوم بحراسة السجن، وكان يمنع إخوانهم في الدين من زيارتهم ومواساتهم في سجون قرطاجة. وترك المقرون بعقيدهم يموتون جوعا في السجن، لذلك لقب بالجلاد "*Eudinepisus*" وهو لقب معيب وشائن ذو أصول لغوية بونية.

يتضح مما سبق أن مصالح المتطرفين القرطاجيين المناوئة لكايكيليانوس، مع ادعاءات الأساقفة النوميديين، كرست الانقسام والانشقاق في الكنيسة المسيحية الإفريقية.

ووجهت الاتهامات أيضا إلى "فليكس" *Felix* أسقف "أبثوكني" ²¹ *Abthugni* بالخيانة والتخاذل أثناء الإضطهادات. ²² وإلى الكاهنين "بترس" (*Botrus*) "وكايلستيوس" (*Caelestius*) بقرطاجة والمتهمين بتعيين وسيامة "كاكيليانوس" أسقفا جديدا لقرطاجة. ²³

لذلك توجه سبعون (70) أسقفا نوميديا إلى قرطاجة في 312م وانتخبوا الأسقف "ماجورينوس" ²⁴ (*Majorinus*) أسقفا لكنيسة قرطاجة، بعد إدانة الشماس "كاكيليانوس" وعدم الاعتراف بشرعيته على كرسي الأسقفية، ²⁵ وأمره بالمثل أمام المجمع للمحاكمة بتهمة الخيانة وتقديم الأواني والكتب المقدسة إلى السلطة الرومانية. ²⁶ لكنه رفض وأصر على شرعيته، من هنا بدأ الانشقاق في الكنيسة الإفريقية والذي أخذ يكتسي طابع العلنية وينتشر في كامل المغرب القديم، ²⁷ وإن كانت جذوره تعود إلى أحداث قرية أبتينيا سنة 304م. وتذكر المحاضر الرسمية بخصوص المفاوضات التي دارت بين "كاكيليانوس" والقساوسة النوميديين الذين وجهوا له التهم، أنه حاول تبرئة ذمته وطلب منهم أن يقدموا أدلة إدانته إن كانت لديهم أدلة. ²⁸

وتشير المحاضر أن امرأة غنية ذوي أصول إسبانية تدعى "لوكيلا" ²⁹ (*Lucilla*) لعبت دورا هاما في عدم الاعتراف بانتخاب كايكيليانوس وسيامته وتعيين القارئ *lector* "ماجورينوس" مكانه وذلك بعقد المجمع المناهض له في بيتها بقرطاجة سنة 312م، والذي تحول إلى مقر لحبك الدسائس وعقد اجتماعات الساخطين، وحضره سبعون (70) أسقفا نوميديا، وبعض زعماء بروتوكول سيرتا (305م). ³⁰ وإذا كان أوغسطين قد اتهم "لوكيلا" في حوالي سنة 400م -استنادا إلى تحقیقات جرت بعد سيامة "ماجورينوس" -بأنها قامت بشراء ذمم بعض قساوسة المجمع، واستطاعت أن تحقق هدفها بإدانة "كاكيليانوس" وانتخاب "ماجورينوس". ³¹ فإن

"مارتروي" (*Martroye*) أرجع الخلاف بين "كاكيليانوس" ولوكيلا إلى أحقاد شخصية، حيث قامت هذه الأخيرة بتحريض النوميديين ضد "كاكيليانوس" الذي يكون قد لامها فيما مضى حينما كان شماسا.³²

وحسب اعتقادي فإن هذه الخلافات بين "كاكيليانوس" و"لوكيلا" قد تعود إلى أحقاد شخصية ودوافع ذاتية، بقدر ما هي خلافات عميقة بين كنيسة نوميديا وكنيسة قرطاجنة بزعامة "مونسوريوس" ثم كايكيليانوس فيما بعد، والمتهمين بالخيانة والتواطؤ والتخاذل أثناء فترة الاضطهاد، وتسليم الأواني والكتب المقدسة إلى السلطة الرومانية الوثنية. وبعد وفاة ماجورينوس أثناء انعقاد مجمع روما سنة 313م، خلفه الأسقف "دوناتوس الأكبر"³³ (*Donatus*)، الذي أعطى اسمه للدوناتيين (*Donatismus*) وكان يملك صفات القائد، فأسس ودعم -باستعمال كل الوسائل- الكنيسة الجديدة.³⁴

وقد اعتبر دوناتوس الكنيسة الجديدة هي الكنيسة الكاثوليكية الحقيقية،³⁵ وسمها "كنيسة الشهداء". وبذلك ظهرت الحركة الدوناتية التي حملت اسمه والتي عرفت أيضا بـ "حزب دوناتوس" *Pars Donati*³⁶ وهكذا انقسمت الكنيسة المسيحية وتكتل كل فريق لمواجهة الفريق الآخر، فترجم "كاكيليانوس"³⁷ (*Caecelianus*) الكنيسة "الكاثوليكية"، وهي حليفة السلطة الزمنية، أما الكنيسة "الدوناتية" فترأسها الأسقف "دوناتوس" (*Donatus*). وسرعان ما دعمت السلطة الزمنية الكنيسة الكاثوليكية بشكل عام، في حين اضطهد معظم الأباطرة الرومان الكنيسة الدوناتية.

واتجه كل فريق إلى الدفاع عن وجهة نظره وقناعاته، فالدوناتيون سعوا بكل الوسائل إلى إصاق التهم بالكاثوليك، والكاثوليك سعوا بدورهم إلى نعت الدوناتيين بكل النعوت التي تجعلهم خارجين عن الكنيسة، وأدى هذا الصراع إلى الصدام الفكري

خاصة وأن الدوناتيين رفضوا- في أغلب الأحيان- المناظرة المباشرة مع الكاثوليك الذين كانوا يصفونهم بالمتخاذلين والمضطهدين.³⁸

وقد رفض الدوناتيين حضور مناظرة قرطاجنة سنة 411م- التي قرر الإمبراطور نفسه عقدها بين الكاثوليك والدوناتيين- إلا مرغمين وتحت التهديد. وأدى ذلك إلى تطور الجدل الكلامي بين مفكري الكنيستين، وبروز مفكرين³⁹ وشخصيات فذة من هذا الجانب أو ذاك، بعضها لعب أدوارا أساسية في تطور الفكر المسيحي برمته، ونقصد بذلك على الخصوص القديس أغسطين.⁴⁰

صفوة القول أن ظهور الدوناتية في المغرب القديم في بداية القرن الرابع للميلاد، يعود إلى مجموعة من الأسباب أبرزها: أن الأساقفة النوميديين طعنوا- وعلى رأسهم الجثليق سوكوندوس (*Secundus*)- في سيامة أسقف قرطاجنة "كايكيليانوس" وبعض الأساقفة الذين انتخبوه في هذا المنصب، بتهمة تسليم الكتب المقدسة والأواني الكنسية إلى السلطة الرومانية الوثنية أثناء "الاضطهاد الأكبر" في عهد الإمبراطور "ديوكليتيانوس" (303-305م)، وقد ظل الدوناتيون يصفون الكاثوليك بكنيسة "المتخاذلين" *Traditores*، وينعتونهم أيضا بجذب "كايكيليانوس" (*Pars Caeciliani*)، ولم ينعتوهم أبدا "بالكنيسة الكاثوليكية" لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم أصحابها الحقيقيين.

وهكذا تميز تاريخ العلاقة بين المسيحية والسلطة الرومانية على مدار ثلاثة قرون من الزمن بالعداء الشديد، وضراوة الصراع، فقد سعت السلطة الزمنية للقضاء على جذور المسيحية في المغرب القديم، وكانت تنظر إليها على أنها عامل هدم لأركان الإمبراطورية الرومانية.

2- جذور الصراع الدوناتي الكاثوليكي:

تفاقت أوضاع المغرب القديم في عهد الإمبراطور "قسطنطيوس" (*Constantius*) الذي خلف والده قسطنطين (*Constantin*) المتوفى في 22 ماي سنة 337م.⁴¹ وكان يعتقد أنه سينجح فيما فشل فيه والده، لذلك حاول السير على خطاه في البداية، فأصدر قانون إمبراطوري سنة 338م موجه إلى الأفارقة،⁴² منتهجا سياسة المهادنة واللين فأرسل في سنة 347م محافظين إلى المغرب القديم هما: "بولوس" (*Paulus*)، و"ماكاريوس" (*Macarius*)⁴³ وكلفهما بتحقيق الوحدة الدينية بين الكنيستين المتعاديتين واستمالة المتعصين من الدوناتيين - حسب ما أشار إلى ذلك أوبطاميلي - عن طريق الإقناع أو الإستمالة، بتوزيع المساعدات والمؤن على مختلف الطوائف، بل ومنح الهدايا إلى العناصر المؤثرة في حزب دوناتوس.⁴⁴ لذلك عرف "بولوس" و"ماكاريوس" في تلك الفترة بـ "بناة الوحدة" (*Operarii Unitatis*).

عارض دوناتوس الأكبر سياسة الإمبراطور القائمة على أسلوب الإغراء وشراء الذمم بمنح المساعدات والصدقات لامتناس غضب السكان ووقف في وجه مبعوثي الإمبراطور، لأن هذه السياسة تهدف أساسا إلى ضرب الحركة الدوناتية من الداخل. لذلك وجه دوناتوس رسالة دورية يمنع فيها السكان من قبول المعونات المقدمة من طرف المحافظين، وبذلك أحبط خططهم وآلت هذه السياسة إلى فشل ذريع. فما كان على المحافظان إلا أن لجأ إلى أسلوب العنف بعد استشارة الإمبراطور، الذي أصدر في منتصف سنة 347م "مرسوم الوحدة" الذي يقضي بتوحيد ودمج الكنيستين المتنافستين الدوناتية والكاثوليكية. ومعنى ذلك حل كل الطوائف المنشقة، ومصادرة جميع الكنائس والممتلكات ومنحها إلى الكنيسة الكاثوليكية.⁴⁵

يعتبر إعلان الإمبراطور "قسطنطيوس" عن قرار الوحدة، استمرارا لقانون والده "قسطنطين" المعلن سنة 316م والذي لم يكن ملغى أو منسوخا صراحة منذ صدوره،

لكن تطبيقه بقي معلقا بصدور مرسوم التسامح سنة 321م.⁴⁶ وتم تنفيذ مرسوم الوحدة في مقاطعات البروقنصلية وبيزاكينا (*Byzacène*) والطرابلسية (*Tripolitaine*) دون أية مقاومة.⁴⁷ ربما يعود ذلك لقلة عدد المنشقين في هذه المقاطعات، حيث لم يكونوا يشكلون مجموعات ملتحمة و متماسكة، أو أن الثلاثين (30) سنة من السلم والأمن والازدهار التي عرفها المغرب القديم من 321م إلى 347م أفقدتهم نوعا من حيويتهم.

أما أحداث العنف الدموية فقد جرت في قرطاجنة - على عكس المقاطعات المذكورة آنفا- التي كانت تضم عددا كبيرا من المنشقين، حيث تعد العاصمة الرسمية للدوناتية، ومقر إقامة الزعيم الدوناتى، ومكان انعقاد المجامع الكنسية، ومركز النشاط السياسي للحركة.⁴⁸

وقد بدأ العنف حينما علق قرار بروقنصلي بقرطاجنة في 15 أوت سنة 347م يتعلق بتوحيد الكنيستين، فقام أحد الدوناتيين يدعى "ماكسيميانوس" (*Maximianus*) بتمزيقه، فأوقف وتم تعذيبه في السجن، ولقي زميله "إسحاق" (*Isaac*) الذي شتم الكاثوليك نفس المصير. وبعد تعذيبهما ألقيا في البحر الذي لفظ جثتيهما فانتشلهما الدوناتيون فيما بعد.⁴⁹

وفي نوميديا، أثار موسوم "قنسطانس" حربا دينية حقيقية، حيث اعتبرت الدوناتية في تاموقادي (*Thamugadi*)، وتيفست (*Theveste*)، وبغاي (*Bagai*) ديانة وطنية. ذلك أن الطوائف المنشقة في هذه المناطق كانت أكثر عددا وقوة من الكاثوليك. وكانت مدينة بغاي من أهم المناطق المعارضة لقرار الوحدة. فقام دوناتوس بتنظيم الدفاع على المدينة، واستعان بالثوار الريفين "الدوارين"،

circoncellions ونشر إعلانا تم توزيعه في تخوم نوميديا وأسواق المنطقة يدعو فيه المسيحيين الحقيقيين للمقاومة والدفاع عن كنائسهم.⁵⁰

حصن دوناتوس مدينة بغيي وحول كنائسها إلى مخازن للحبوب وجمع المؤمن استعدادا للمواجهة. ولما بلغت هذه الأخبار المحافظين أن دوناتوس قام بالتحضير للحرب، طلبوا مساعدة كونت (*conte*)⁵¹ إفريقيا "سلفستر" (*Sylvestre*)⁵². فسارت فرقة من الجيش بقيادة أسقف إلى مدينة بغيي، وفي ضواحيها تلقت هذه الفرقة إهانات من قبل الدوناتيين، فما كان على الجيش إلا أن قضى عليها. وشهدت بغيي بعدها مواجهات دامية بين الجيش والدوناتيين في صيف سنة 347م، ويحتمل أن دوناتوس بغيي لقي حتفه أثناءها، وتم تكريمه فيما بعد كشهيد.⁵³

وفي تلك الأثناء، انعقد مجمع إقليمي دوناتي في نوميديا في صيف سنة 347م، بهدف الاحتجاج على أعمال العنف التي قادها "ماكاريوس" (*Macarius*)، والدعوة إلى استعادة السلم والأمن في المنطقة، وعن هذا التدخل لرجال الكنيسة المنشقة قال أحد كتاب الحركة الدوناتية: «اجتمع أساقفتنا وقرروا إرسال عشرة من ألمع الأساقفة إلى ماكاريوس، وحملوا له تحذيرات شديدة، حتى يتوقف عن جرائمه التي راح ضحيتها الكثير من أنصارنا في ساحة هذه المعركة الدينية.»⁵⁴

اجتمع هؤلاء الأساقفة بالمبعوث الإمبراطوري ماكاريوس في مدينة "فيجيزيلا" (*Vegesela*)⁵⁵ "قصر الكلب" حاليا شمال الأوراس بين مدينة تيفست (*Theveste*) تبسة حاليا وماسكولا (*Mascula*) "خنشلة حاليا" وبذلوا كل الجهد لاستعادة السلم، إلا أن تصرفهم اتسم بالفظاظة فكان رد "ماكاريوس" عنيفا إذ أمر بضربهم بالعصي، وزجهم في السجن.⁵⁶ أثارت هذه الأحداث غضب سكان منطقة فيجيزيلا الذين دخلوا في مناوشات مع جيش "ماكاريوس" فسقط عدد من الضحايا

منهم "فليكسيانوس" (*Felicianus*) الذي قتل في 29 جوان سنة 347م بمدينة فيجيزيلا،⁵⁷ مما دفع المبعوث الإمبراطوري إلى إطلاق سراح تسعة أساقفة الذين أرسلهم مجلس سيرتا واحتجز الأسقف العاشر الذي كان أكثرهم صلابة، ويدعى "ماركولوس" (*Marculus*) الذي طاف به في عدة مدن نوميديية ثم قتله بأن ألقى به من أعلى جرف، وادعى الكاثوليك أنه انتحر بهذه الطريقة⁵⁶ في مدينة "نوفابترا"⁵⁸ (*Nova Petra*) في 24 نوفمبر سنة 347م.⁵⁹

وقد أشار أوبطاميلي أن الدوناتيين أكدوا فيما بعد أن جلادي "مكاربوس" ألقوا به حيا من أعلى أحد الجروف وأصبح قبره فيما بعد محجا للكثير من الدوناتيين.⁶⁰ والحقيقة أن مرسوم قنسطانس أثار غضب جزء كبير من سكان المغرب القديم-حسب ما ذكره أوغسطين-، ومع انتشار القمع أدى ذلك إلى فرار أغلب الأساقفة ورجال الدين الدوناتيين مع أتباعهم من قرطاجنة ونوميديا إلى مناطق أكثر أمنا.⁶¹ ونشبت معارك طاحنة خلفت عدة ضحايا أضيفوا إلى قائمة الشهداء في فترة عرفها الدوناتيون "بزمان مكاربوس" (*Macarius Tempora*). ويذكرنا الانشقاق الماكسيميانى بميلاد الدوناتية في بداية القرن الرابع الميلادي، "فالانشقاق يولد الانشقاق، تلك هي إرادة الله" حسب ما ذكره أوغسطين.⁶²

إن الاعتقاد بتدخل العناية الإلهية أعاد الثقة إلى الكاثوليك، فبعد ثلاثة أشهر من انعقاد مجمع "كابرسوسة"، انعقد مجمع كاثوليكي موسع بهيبو- ريجيوس (*Hippo- Régius*) مدينة أوغسطين في 8 أكتوبر 393م، برئاسة "أوريليوس"⁶³ (*Aurelius*) الأسقف القرطاجي. يبدو أن هذا المجمع أعاد تنظيم الكنيسة الإفريقية، وأقر عدة إصلاحات وقوانين تستهدف الدوناتية، منها قانونين هما:

1- احترام كرامة رجال الدين الدوناتيين الذين عادوا إلى الكاثوليكية ولم يعمدوا ثانية.

2- سيامة المهتدين والتائبين الذين عمدوا في طفولتهم من طرف المنشقين وأن يصبحوا رجال دين.⁶⁴

يبدو أن القوانين الكنسية السابقة الذكر، إما أنها مستوحاة من أوغسطين،⁶⁵ أو أن مجمع هيبون هو الذي اقترح عليه فكرة مقاومة الانشقاق باستعمال كل الوسائل حتى تستعيد كنائس المغرب القديم أمنها ووحدتها الدينية. لقد انضم أغلبية الدوناتيين - بالرغم من ذلك- إلى "بريميانوس" الذين استجابوا لنداءه حينما دعاهم في السنة الموالية في 394م، إلى معقل الدوناتية في نوميديا، مدينة بغي ⁶⁶ (*Bagai*) التي احتضنت مجمعا عاما ضم كل المقاطعات الإفريقية، (*Concilium Plenarium* ،) *Universale*)، فحضر هذا المجمع ثلاثمائة وعشرة (310) من الأساقفة البريميانيين برئاسة بريميانونس نفسه ، وأصدروا في 24 أبريل سنة 394م الحكم الآتي:

خلع ماكسيميانوس، مع اثني عشر (12) أسقفا من الذين أشرفوا على سيامته، وعزل كل رجال الدين المتمردين في قرطاجة، وتهديد كل المنتسبين إلى حزب الماكسيميانين بالإذعان والخضوع في أجل قدره ثمانية (8) أشهر بالحرم والفصل. وبذلك وجهت رسائل كنسية إلى كل مقاطعات المغرب القديم تحذر الطوائف المنشقة من رعب اللعنة البريميانية.⁶⁷

وقد لجأ الفريقان إلى السلطة لانتزاع ممتلكات الكنيسة⁶⁸ من الفريق الآخر، وتدخل "البريميانيين" بالقوة أحيانا لاسترجاع تلك الممتلكات من "الماكسيميانين"⁶⁹ وانتهى السجال بانتصار البريميانيين سنة 397م، وقرروا العفو عن بعض الأساقفة الماكسيمانيين وأرجعهم إلى حظيرة الكنيسة الدوناتية.⁷⁰

عقد البريميانيون خلال الفترة 396-397م، بعد انتصارهم على الماكسيميانين، مجمعا بمدينة "سيرتا" حوالي سنة 396م، وقد جرت المداولات حول

الإجراءات الواجب اتباعها تجاه العديد من الماكسيميانين الذين تصالحوا مع كنيسة دوناتوس الكبرى.⁷¹ كما شهدت سنة 397م أيضا انعقاد مجمعين: الأول بتاموقادي (*Thamugadi*) برئاسة "بريميانوس"، وانهقد قبل هزيمة الثائر "جيلدون" (*Gildon*) بأشهر قليلة، والثاني في مدينة ميلاف (*Milev*) "ميلة" حاليا في أواخر سنة 397م.⁷²

كان أوبطاتوس التاموقادي - في تلك الفترة - الرجل القوي في المنطقة، وبتهدياته فرض السلام على الفريقين المتنازعين البريميانين والماكسيميانين، وبعد انتصار البريميانين بإعادة الماكسيميانين إلى خط بريميانوس أي إلى الكنيسة الدوناتية "الأرثوذكسية"، أثنى المجتمعون في تاموقادي من البريميانين على أوبطاتوس، بإحياء ذكرى سيامته الكنسية (*Optati Natalitia*).⁷³

ويلاحظ أن المجامع الدوناتية التي ذكرها أوغسطين منعت أنصارها من الإستشهاد (الإنتحار) الإرادي (*Martyre volontaire*)،⁷⁴ والذي أصبح فضيحة في جبين الدوناتية⁷⁵ بالنظر إلى ارتفاع عدد الضحايا وطريقة الإنتحار، ورغم ذلك فإن هذا المنع لم يوقف مسألة الإنتحارات التي لم يشهد المغرب القديم مثيلا لها خاصة في العشرين (20) سنة الأولى من القرن الخامس الميلادي.⁷⁶ وهكذا توسعت رقعة الحركة الدوناتية، إذ تعدت حدود نوميديا إلى البروقنصلية وبيزاكينا، والطرابلسية والموريطانيتين، واستفادت من ظروف تلك الفترة ووقفت الند للند مع الكاثوليكية.

3-مراحل الصراع الدوناتى الكاثوليكى ودور أوغسطين: مر الصراع الدوناتى الكاثوليكى عبر تاريخه الطويل بأربعة مراحل، ثلاثة منها فى الفترة الرومانية، ثم ضعف

تدرجيا في نهاية الفترة الوندالية ليختفي خلال الفترة البيزنطية في أواخر القرن السادس الميلادي. سنعالج المراحل الثلاث الأولى الخاصة بفترة الدراسة وهي على النحو الآتي:

1-3-إرهاصات الصراع (305-316م): تمتد هذه المرحلة من انعقاد مجمع سيرتا في

5 مارس 305م قبل شهرين من استقالة واعتزال الإمبراطور "ديوكليتيانوس"⁷⁷ (*Diocletianus*) إلى سنة 316م تاريخ إدانة الكنيسة الدوناتية المنشقة من قبل الإمبراطور قسطنطين "Constantin".

وقد تزايد الاضطهاد في هذه الفترة، الأمر الذي دفع بعض القساوسة إلى الردة والضعف أمام حدة الإضطهادات، حيث اضطروا إلى تسليم الأواني والكتب المقدسة إلى السلطة الزمنية، فكان "بروتوكول سيرتا" (*Concili Cirtensis*) بداية القطيعة بين أولئك الذين ضعفوا وتخاذلوا (الكنيسة الكاثوليكية)، وأولئك الذين صمدوا وقاموا (الكنيسة "المنشقة" الدوناتية). كما اعتبر هذا البروتوكول أيضا بداية لانعقاد سلسلة من المجمع (*conciles*) بين الكنيستين الكاثوليكية والدوناتية.

وقد أثارت حدة هذه الإضطهادات حماسة السكان في المغرب القديم منذ أحداث قرية "أبيتينا" (*Abitina*) حيث أصبح نداء ضحايا تلك الأحداث بمثابة الميثاق الديني والاجتماعي، الذي عرف بتصريح "شهداء أبيتينا" (*act martyrum*).⁷⁸ وتخليدا لهؤلاء الشهداء أقيمت النصب المخلدة لهم⁷⁹ والتي اكتشفت في العديد من مدن وأرياف المغرب القديم.

2-3-اضطهاد وقمع الدوناتيين (317 - 392م): شهدت هذه المرحلة الثانية

حركة نشيطة في تاريخ الصراع بين الدوناتية من جهة، والكنيسة الكاثوليكية الرسمية مدعومة من طرف السلطة الرومانية من جهة ثانية، وتمتد هذه المرحلة من أول اضطهاد سنة 317م في عهد الإمبراطور "قسطنطين"، إلى غاية سنة 392م تاريخ دخول

القديس أوغسطين ساحة مواجهة الدوناتية ومجادلة زعمائها بعد توليه المهام الدينية بأسقفية هيبو- ريجيوس⁸⁰ " *Hippo-Regius* " عنابة حالياً. وقد عرفت هذه المرحلة عدة أحداث هامة كان لها الأثر البالغ في تطور أو تراجع الكنيسة المنشقة منها: صدور مرسوم التسامح سنة 321م، ومرسوم الوحدة والاضطهاد سنة 347م، ثم رد الفعل العنيف أيام الإمبراطور "جوليان المرتد" (*Julien l'apostat*) سنة 362م، فصدور عدة مراسيم ضد الكنيسة المنشقة ابتداء من سنة 373م.

تعرض الدوناتيون إلى أول اضطهاد في عهد الإمبراطور "قسطنطين" عندما أصدر قانون سنة 317م الذي يقضي بمصادرة الكنائس الدوناتية وكل الأماكن التي كان يجتمع بها المنشقون ونفي زعمائها، بهدف تصفية الدوناتية. لذلك أمر الإمبراطور محافظيه بضرورة تطبيق القانون بصرامة، حيث قامت السلطة السياسية مع رجال الكنيسة الرسمية بمنع الدوناتيين من دخول الكنائس والاعتصام بها.⁸¹ فما كان على الدوناتيين إلا مواجهة تلك الإجراءات بالدفاع عن كنائسهم، وحدثت مواجهات عنيفة في عدة كنائس في قرطاجنة أسفرت عن قتل العديد من المعتصمين-على حد قول مونصو-، ودفنوا في نفس الكنائس التي سقطوا بها قتلى.

يبدو أن قسطنطين (*Constantin*) انتهج هذه السياسة القمعية، بعد انتصاره على غريمه "ماكسانتيوس" (*Maxentius*)، تلك السياسة التي اتسمت بالانحياز إلى صف "كايكيليانوس" الذي أصبح المستفيد الوحيد في المغرب القديم من الكرم والسخاء الإمبراطوري، الأمر الذي دفع أسقف قرطاجنة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي تحولت إلى أحكام أدانت الدوناتية.

3-3- دور أوغسطين في حظر الدوناتية (392-411م): ظلت الحركة الدوناتية - وعلى مدار 80 عاما- قوية متماسكة، وقفت في وجه الكنيسة الكاثوليكية الرسمية المدعمة من السلطة الرومانية، محبطة كل سياساتها ووسائلها للقضاء على الحركة، أي منذ انتخاب الأسقف "ماجورينوس" (*Majorinus*) أسقفاً للكنيسة قرطاجة سنة 312م بعد وفاة "مونسوريوس" (*Mensurius*)، إلى سنة 392م، حيث عرف المغرب القديم حدثين بارزين: يتمثل الأول في وفاة زعيم الكنيسة المتنافستين، "جنثليوس" ⁸² أسقف كنيسة قرطاجة الكاثوليكية الذي خلفه "أوريليوس" (*Genethlius*)، ووفاة "بارمينيانوس" (*Parmenianus*) من أشهر أساقفة وزعماء الكنيسة الدوناتية، الذي أعاد تنظيمها وترأسها لمدة تقارب الأربعين سنة. ⁸³ أما الحدث الثاني فهو تعيين القديس أوغسطين أسقفاً جديداً على رأس أسقفية هيبو-ريجوس ⁸⁴ (*Hippo-Regius*) "عنابة" حالياً، والذي لعب دوراً بارزاً في إحداث الانشقاق داخل الحركة الدوناتية، باستعمال كل الوسائل والإمكانات بما في ذلك شرعية استخدام القوة لإعادة المنشقين إلى الكنيسة الكاثوليكية. ⁸⁵

ودعا القديس أوغسطين إلى ضرورة اللجوء إلى "إرهاب مجد" تقوم به السلطة الزمنية لحمل الدوناتيين على الرجوع إلى الكنيسة الكاثوليكية اعتماداً على قول المسيح (عليه السلام): « ادفعوهم إلى دين الله دفعا » ⁸⁶ (*Compelle Intrare*).

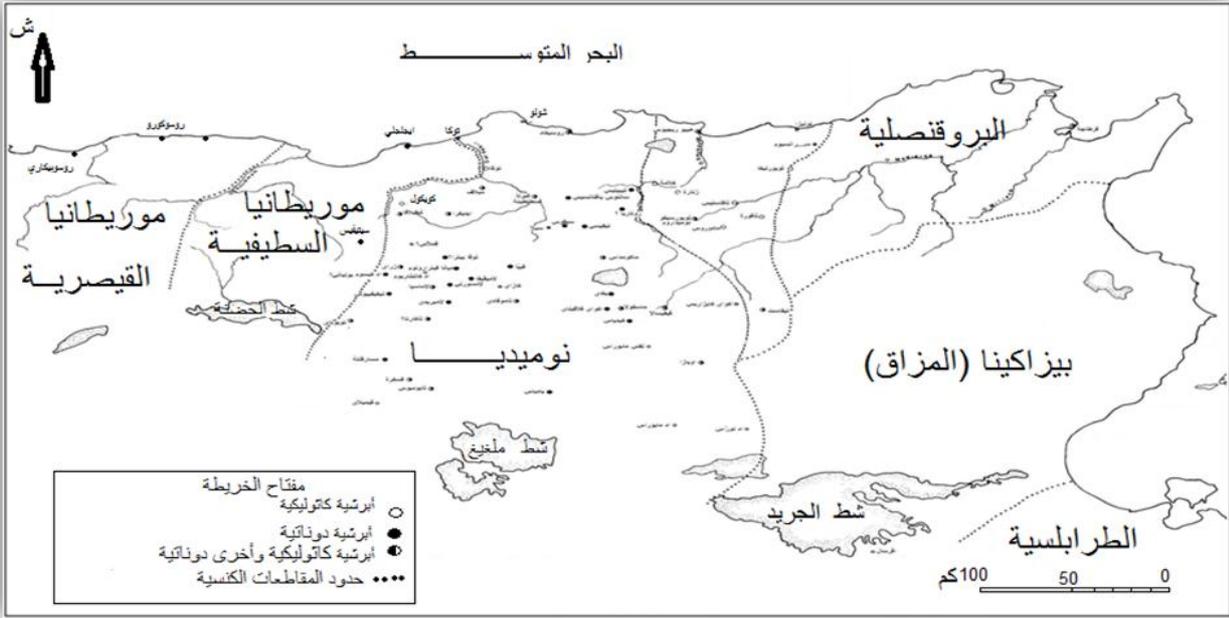
رفض الدوناتيين حضور مناظرة قرطاجة سنة 411م-التي قرر الإمبراطور هونوريوس عقدها بين الكاثوليك والدوناتيين-إلا مرغمين وتحت التهديد. وقد ساهمت تلك المناظرة في تطور الجدل الكلامي بين مفكري الكنيسة، وبروز شخصيات فذة

ومفكرين من هذا الجانب أو ذاك، بعضهم لعب أدواراً أساسية في تطور الفكر المسيحي برمته، ونقصد بذلك القديس "أوغسطين" ⁸⁷ والفقيه الدوناتى المنشق "تيكونيوس" ⁸⁸. والواقع أن تلك المناظرة تعد حدثاً بارزاً في تاريخ المسيحية في المغرب القديم، إلا أن الدوناتيين لم يكونوا متحمسين لها، وهم الذين مروا بتجارب عديدة سابقة تعاملوا فيها مع الكاثوليك ومع السلطة الزمنية، التي أصدرت في حقهم قوانين ومراسيم عديدة. وأيقنوا أن هذه السياسة التقليدية لن تنطلي عليهم، وهم يعلمون كذلك أن المحافظ الذي سيتأس المناظرة كاثوليكي، ومع ذلك قرروا خوض تلك المغامرة، خاصة بعد أن طمأنهم "ماركيلينوس" (*Marcellinus*) بأنه سيكون متجرداً ونزيهاً.

استغرقت تحضيرات المناظرة مدة طويلة بلغت حوالي ستة أشهر ⁸⁹ من تاريخ أول مرسوم أصدره المحافظ "ماركيلينوس" في 19 جانفي 411م دعا فيه للمناظرة، إلى تاريخ انعقادها في 1 جوان 411م. ⁽⁹⁰⁾ حاول المحافظ الإمبراطوري -بهدف حمل الدوناتيين على المشاركة في جلسات هذه المناظرة - التملق للمنشقين، فوعدهم بإعادة الكنائس والممتلكات إلى كل الأساقفة الذين يبدون رغبتهم للمشاركة في مناظرة قرطاجة. ⁽⁹¹⁾

يبدو أن المحافظ نجح في مسعاه، ذلك أن "بريميانوس" (*Primianus*) الزعيم الدوناتى المعروف بتشدده، تخلى عن عناده ودعا في رسالة وجهها إلى كل الأساقفة الدوناتيين للمشاركة في المناظرة. يظهر أن هناك تقارب بين ممثلي المقاطعات الكنسية الممثلة في مناظرة قرطاجة (خريطة رقم 1) أي مندوبي الكنيستين الكاثوليكية والدوناتية في هذا المؤتمر، الذي افتتح أشغاله ⁽⁹²⁾ في 1 جوان سنة 411م بمدينة قرطاجة.

خريطة رقم 1: المقاطعات الكنسية الممثلة في مناظرة قرطاجنة سنة 411م.



(ترجمة الباحث)

– *Morizot (P.), Nasraoui (A.), A propos des نقلا عن: ruines de la vallée de Mellagou (Aurès, Algérie). Les vestiges chrétiens de Bainou et la mosaïque découverte à Bouzouamel, C.R.A.I., 145e année, n°2, 2001, (pp. 877-892.), p.887.*

ويشير "أوغسطين" في كتابه: "ملخص محضر المناظرة مع الدوناتيين" (93) (*Bevicus collationis cum Donatistis*) أن المؤتمر ترأسه السيناتور "ماركيلينوس" (*Marcellinus*) بمساعدة فريق من المحضرين القضائيين وكتاب المحكمة (*Notarii*) ومندوبي (*Actores*) الكنيستين الدوناتية والكاثوليكية. واستغرقت أشغال المؤتمر⁽⁹⁴⁾ ثلاثة جلسات (1-8 جوان 411م) بإدانة صريحة للدوناتية. وكانت إدانة نظرية مبدئيا، حيث سارع المحافظ الإمبراطوري "ماركيلينوس" بأمر من الإمبراطور "هونوريوس" إلى إصدار مرسوم حظر وإلغاء الدوناتية رسميا في 26 جوان سنة 411م ونشر هذا المرسوم في قرطاجة.⁽⁹⁵⁾ وقد حاول الدوناتيون استعمال جميع الطرق لتأخير التصريح بالحكم، كتحرير مقالات النقد، وخطب الوعظ، وشنوا حملة ضد الكاثوليك وضد رئيس المؤتمر "ماركيلينوس" الذي اتهموه بالارتشاء والتحيز والمحاباة.⁽⁹⁶⁾

يبدو أن الغزو الوندالي⁹⁷ لبلاد المغرب ساهم بشكل غير مباشر، في إنقاذ ما تبقى من الدوناتية، وإضعاف أكبر أعداء الانشقاق الدوناتى وهي السلطة الرومانية التي بدأت تفقد مقاطعاتها الإفريقية شيئا فشيئا من جهة، وتعرض الكنيسة الكاثوليكية بدورها للاضطهاد الوندالي من جهة ثانية.

خاتمة:

استطاعت الحركة الدوناتية أن توسع رقعتها، إذ تعدت حدود نوميديا إلى البروقنصلية وبيزاكينا والطرابلسية شرقا، والموريطنيتين غربا، واستفادت من ظروف تلك الفترة ووقفت الند للند مع الكاثوليكية. لكنها انفردت بالسيطرة على نوميديا، فقد اكتسحت وملكت قلوب الناس في المراكز الحضرية الكبرى -آنذاك- مثل مدينة هيبو- ريجيوس "عنابة" ومدينة بغاي معقل الدوناتية، إلى درجة أن الأسقف الدوناتى لا يجد

خصوصاً في بعض المناطق. وكانت الكنيسة الدوناتيّة تتقدم كل سنة بخطوة، والكنيسة الكاثوليكية تتراجع خطوات حتى كادت منطقة المغرب القديم أن تكون دوناتيّة بحتة قبل دخول القديس أوغسطين ساحة المواجهة.

إلا أن الانشقاق الدوناتي اختفى من التاريخ بصورة نهائية في سنة 598م، بعد ثلاثة قرون من الوجود والمقاومة. إن هذا الاختفاء المفاجئ في أواخر القرن السادس الميلادي يعود إلى سببين رئيسيين:

أولاً: أن البابا "غريغوار الأكبر" (98) لم يذكر الدوناتيين والدوناتيّة في مراسلاته خلال الست سنوات الأخيرة من فترته البابوية التي انتهت في سنة 604م. ويمكن أن نفترض أن المنشقين هدأوا نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة من القرن السادس الميلادي.

ثانياً: إذا كنا نجهد خلال الفترة الممتدة من سنة 590م إلى سنة 598م هل كان المنشقين أكثر نشاطاً وجرأةً وتهديداً، رغم أنهم وإلى بداية القرن السابع الميلادي كانوا يسيطرون على جزء واسع من نوميديا، فإن لم تصلنا أخبارهم بعد هذه الفترة فلأن المصادر التاريخية لم تتحدث عنهم أو تجاهلتهم.

يبدو أن الانشقاق الدوناتي استمر مدة أطول في بعض المناطق، فقد وجد الفاتحون المسلمون الأوائل عند دخولهم الأرض الإفريقية في منتصف القرن السابع الميلادي بعض الجماعات والطوائف التي لا زالت وفية لكنيسة دوناتوس في بلاد المغرب القديم.

الهوامش:

(1) Traditores : من الفعل اللاتيني : Trado (Transdo), didi, ditum, ere بمعنى "سلم إلى" أي عملية تسليم الكتب المقدسة إلى السلطة المضطهدة وقد عرفت في النصوص بـ Traditio و"المسلم" (Traditor). Félix Gaffiot, Dictionnaire.

Abrégé Latin Français, Hachette, Paris, 1936, p. 657.

Monceaux (P.), Histoire Littéraire de l'Afrique chrétienne (2 depuis les origines Jusqu'à l'invasion arabe, t. I, Ernest Leroux, Paris, 1902, IV, p.193 ; Brisson (J.P.), Autonomisme et Christianisme dans l'Afrique Romaine, Paris, de Boccard, 1958, p.123.

- Duchesne (L.), « le Dossier du Donatisme », M.E.F.R.A., (3 X, 1890, pp. 589- 650.

(4 أوبطاتوس الميلبي، (320م-385م) ولد في إفريقيا، كان أسقف مدينة ميلاف النوميديية (ميلة حاليا على بعد 50 كلم شمال غرب قسنطينة)، خلال القرن الرابع الميلادي، من أشهر أبحار زمانه، دافع عن الكنيسة الكاثوليكية ضد الدوناتيين، من أبرز مؤلفاته: " De Schismate Donatarum " توفي حوالي 385م. - Bouillet (M.N.), Dictionnaire Universel d'Histoire et de Géographie, Paris, , 1878, p.1383.

(5 بارمينيانوس، (Parmenianus) ثاني أسقف دوناتي، خلف دوناتوس الأكبر على رأس الكنيسة الدوناتية وأبرشية قرطاجنة (355-392م) ألف كتابا ضد الكنيسة الكاثوليكية يرجح أنه كان بعنوان: ضد كنيسة المتخاذلين "Adversus Ecclésiam Traditorum". - Monceaux (P.) , H.L.A.C., V, pp.241-263.

-Duchesne (L.), Op, cit., p. 62. (6

(7 Lapsi، من الفعل اللاتيني : (Labor, Lapsus Sum) ويعني "الذين أخطأوا" أو "الذين سقطوا". - Félix Gaffiot, Op.cit., pp. 353, 357.

- Brisson (J.P.), Op.cit, pp. 70- 71, 156. (8)

(9) سببت هذه الاضطهادت خلافات حادة بين المسيحيين في المغرب القديم، وذلك بعد اضطهادات الإمبراطور دكيوس "Décius" (249-250م). Warmington (B.H.), The North African provinces from Dioclétian to the Vandal conquest, Cambridge, 1954, p.78.

(10) أبيتينا، Abitina/ Avitina/ Abithina، مدينة صغيرة في حوض نهر المجردة، هي خرائب "شهود الباطن" حاليا قرب مدينة مجاز الباب بتونس، « Sur - Beschaouch (A.), la localisation d'Abitina... », C.R.A.I., 1976, pp. 255- 266 ; Toulotte (Mgr.), Géographie de l'Afrique Chrétienne, Numidie, Typographie Oberthur, Rennes-Paris, 1892, pp. 108- 108.

- Allard (P.), la persécution de Dioclétien et le triomphe de (11 l'église, Victor Lecoffre, Paris, 1900, t. I, IV, pp.261-273.

- Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, pp. 12- 13, V, p. (12 4.

(13) مونسوريوس (Mensurius)، أسقف قرطاجة في بداية القرن الرابع الميلادي، ذكره أوبطا المليي والقديس أوغسطين، وقد اتهمه الإمبراطور ماكسينتيوس (Maxentius) بعدم تسليم الكاهن فليكس (Félix) ولكي يبرئ ساحته لبي دعوة الإمبراطور بزيارة روما، و توفي في طريق عودته من روما سنة 311م. -Toulotte (Mgr.), Op.cit, p. 84.

Optat (St.), I, 13- 14, d'après Monceaux (P.), H.L.A.C., (14
IV, p. 13.

(15) سيلفانوس، أحد الأساقفة الذين طعنوا في انتخاب كايكيليانوس أسقف قرطاجة، وعينوا مكانه ماجورينوس Majorinus الذي خلفه دوناتوس الأكبر (Donatus le grand).
-Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p. 28.

-Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p. 13. (16)

-Optat (St.), I, p 17. (17)

-Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p. 17. (18)

-Monceaux (19)

(P.), H.L.A.C., IV, p. 14.

-Brisson (J.P.), Op.cit, pp. 126-127 ; Raynal (D.), (20
« Culte des martyres et propagande Donatiste à Upenna », C.T.,
t. XXI, n° 81- 82, 1973, pp. 46- 47.

(21) خرائب أبتوكني (Abthugni): هي مدينة صغيرة مجاورة لمدينة قرطاجة تعرف حاليا باسم "هنشير السوار" (Hr.Es-Souar) جنوب مدينة زغوان بتونس. (Mesnage J.P.),
l'Afrique chrétienne, Ruines Antiques et évêchés, Paris, Ernest
Leroux, 1912, P.277.

Jacques-Paul (Dir.), Pluquet (l'abbé), Dictionnaire des (22
Hérésies, des erreurs et des schismes, t. I., Ateliers catholiques,
Paris, 1847, pp. 646- 647.

- Mourre (M.), Dictionnaire encyclopédique d'histoire, (23
Bordas, 1978, p.1408.
- (24) ماجورينوس (Majorinus): أسقف دوناتي اشتهر بالخطابة، انتخب أسقفا لمدينة قرطاجنة
بعد إدانة كايكيليانوس، ويرجح أنه مات في 2 أكتوبر 313م. Dictionnaire des
Hérésies, p. 648 ; Optat (St.), I, 19.
- Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p. 19. (25)
- Gsell (S.), l'Algérie dans l'Antiquité, Adolphe Jourdan, (26
Alger, 1903, p. 113.
- Optat (St.), I, 19- 20. (27)
- Optat (St.), I, 18- 19. (28)
- (29) لوكيلا " لوسيلا" (Lucilla)، امرأة قرطاجية من أصول أسبانية، وحسب ما ذكره أوبط
الميلي فإن سبب الخلاف بينها وبين كايكيليانوس يعود إلى غضب لوكيلا من مطران قرطاجنة، التي لم
تتقبل نصائحه بعدم تقبيل عظم بشري تعتقد أنه لشهيد. Monceaux (P.),
H.L.A.C., IV, pp. 15- 16.
- Optat (St.), I, 18- 19. (30)
- Augustin (St.), Cont. Epist. Parmen., 43, 6, 17; Contra (31
Cresconium, III, 28- 29.
- Martroye (F.), « une tentative de révolution, sociale en (32
Afrique, Donatistes et Circoncellions », R.Q.H., T.32, 1904, p.
361.

(33) دوناتوس: (Donatus)، أكد الدوناتيون في مناظرة قرطاجنة سنة 411م أن هناك شخصين يدعيان دوناتوس، الأول دوناتوس "الديار السوداء" Donatus Casae Nigrae من مدينة بغي Bagai (قرب خنشلة حاليا) بنوميديا، وهو الذي صدر في حقه أول حكم ضد الدوناتية في مجمع روما سنة 313م، والثاني دوناتوس "الأكبر" المعروف بالقرطاجي الزعيم الدوناتي الذي نظم وقاد الكنيسة الدوناتية مدة 40 سنة إلى أن توفي في سنة 355م، (F. Martroye - une tentative de revolution sociale , Op.cit., p. 368. لكن بعض

المؤرخين المحدثين يتفقون على شخص واحد يحمل هذا الاسم ومنهم بريسون ومونصو:-
Monceaux (P.), « les premiers temps du donatisme et la Question des deux Donat », in C.R.A.I., n° 1, 1916, p.50 ;
Brisson (J.P.), Autonomisme et christianisme, p. 237.

- Optat(St.), III, 3. (34

- Augustin (St.), Epist., 88, 2. (35

- Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p.20. (36

(37) ظل كايكيليانوس على رأس أسقفية قرطاجنة إلى غاية وفاته سنة (337-340م) وخلفه "روفوس" Rufus (الذي توفي حوالي سنة 342-343م) (Maier J.L.), l'épiscopat de l'Afrique Romaine, Vandale et Byzantine, Bibliothéca Helvetica Romana, XI, Institut Suisse de Rome, 1973, p. 95, 453.

-Lancel (S.), Actes de la Conférence de Carthage en 411, (38
T. I : Introduction, S.C., n° 194, Paris, 1972, pp. 9- 25.

- (39) من الشخصيات التي كان لها تأثير على الفكر المسيحي، الفقيه الدوناتى "تيكونيوس" Tyconius الذي انفصل عن الدوناتيين، لكنه لم يلتحق بالكاثوليك، والذي كان له تأثير كبير على أوغسطين. - Congar (Y.), Note complémentaire n° 10, « Parmenianus et Tyconius », B.A., 28, p. 718- 721.
- (40) - Congar (Y.M.J.), B.A., 28, pp. 80- 124 ; Brisson (J.P.), Op.cit, p. 84.
- (41) - Martroye (F.), la répression du Donatisme et la politique religieuse de Constantin et de ses successeurs en Afrique, M.S.N.A.F., 1914, p. 392.
- (42) - Cod. Théod., IX, 34, 5.
- (43) بولوس وماكاربوس، مبعوثان إمبراطوريان أرسلهما الإمبراطور قسطنطينوس وكلفهما بتوزيع المؤمن سنة 347م في المغرب القديم خاصة في نوميديا معقل الدوناتية لمحاولة إقناع الدوناتيين بالرجوع إلى الوحدة الدينية الكاثوليكية. - Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p.34.
- (44) - Optat (St.), I, 6- 7, III, 9- 10 ; Brisson (J.P.), Op.cit., p.292.
- (45) - Augustin (St.), Lettres, CV, 2, 9 ; Julien (Ch.A.), Histoire de l'Afrique du nord, S.n.e.d., Alger, 1978, p. 217.
- (46) - Cod. Theod., XVI, 6, 2.
- (47) - Optat (St.), III, 4.
- (48) - Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p. 125.

- Ibid., IV, pp. 35- 36. (49)
- Pallu de Lessert, Fastes des provinces Africaines sous la (50
domination Romaine, t. 2, Paris, 1901, p. 243.
- (51) الكونت (Conte)، منصب استحدثه الإمبراطور قسطنطين الذي عين عددا من أتباعه في مهام متنوعة: مالية، عسكرية وإدارية بجانب الحكام والولاة، وكان كونت إفريقيا يعوض الوالي (Vicerius) أو يعمل قائدا للجيش.
- (52) سلفستير (Sylvestre)، قديس كاثوليكي، من مواليد روما، عين بابا من 314 إلى 336م، تميزت فترة حكمه بنهاية الاضطهاد، وانعقاد مجمع نيقية (Nicée) سنة 325م أول مجمع مسكوني. (Petit (P.), Histoire Générale de l'empire Romain, t. I, le Haut- Empire (27 av. J.C.- 161 ap. J.C.), Paris, 1974, pp.73-74.
- Optat (St.), III, 4. (53)
- Optat (St.), III, 6; Augustin (St.), Contra. Litter. Petil., II, (54
20, 46.
- Passio Marculi, p. 761; d'après Monceaux (P.), H. L .A. (55
C., IV, pp. 335- 336.
- Cayrel (P.), « une basilique عن مطابقة فيجيزيلا مع قصر الكلب أنظر: (56
donatiste de Numidie », M.E.F.R., LI, 1934, p.114; Duval
(N.), une nouvelle édition du « dossier du Donatisme », R.E.A.,
n°35, 1989, pp.171-179, (p.174).
- Monceaux (P.), H. L .A. C., IV, p. 37. (57)

- (58) نوفابترا (Nova Petra) ، تعني الصخرة الجديدة، وهي منطقة تبعد عن ديانا (Diana Veteranorum) زانة حاليا شمال باتنة بحوالي 20 كلم ، وبحوالي 22 كلم عن جميلي Gemellae (القصبات حاليا)، اعتبرت مدينة مقدسة لدى الدوناتيين بعد مقتل ماركولوس. - Tissot (Ch.), Géographie Comparée de la province Romaine d'Afrique, Paris, 1888, II, p. 509 ; Gsell(S.), A.A.A., f.27, n° 3, 62 ; Ragot (W.), «le Sahara de la province de Constantine », R.S.A.C., XVI, 1873- 1874, p. 228.
- (59) - Birebent (J.), Aquae Romanae, service des antiquités de l'Algérie, 1961, pp. 364- 365.
- (60) - Gsell (S.), Notes d'archéologie Algérienne, B.C.T.H., 1899, p. 455 ; Id., A.A.A., f. 28, 171.
- (61) - Julien (Ch.A.), Op.cit., p. 217.
- (62) - Optat (St.), III, 6 ; Augustin (St.), Cont. Litter. Petil., II, 20, 46.
- (63) أورييليوس (Aurélius)، أسقف كاثوليكي، ترأس مجمع هييو- ريجوس (Hippo- Regius "عناية حاليا" سنة 393م، وكان خصما عنيدا للأسقف الدوناتى بريميانوس (Primianus) ويعتبر مجمع هييون أول مجمع كاثوليكي يتأسسه من بين المجامع العشرين التي شارك فيها. - Mesnage (J.P.), l'Afrique chrétienne..., p.5.
- (64) - Augustin (St.), Lettres, LXXXVIII ; Julien (Ch. A.), Op.cit. p.217.
- (65) - Optat (St.), III, 1.
- (66) **بغاي (Bagai)**، (قصر بغاي أو بغاية حاليا، تقع شمال غرب مدينة خنشلة بحوالي 12 كلم)، ذكرت كأسقفية في مجمع قرطاجنة سنة 256م، تعتبر من أكبر معاقل الدوناتية، وقعت بها

معظم أحداث التاريخ الدوناتي خاصة معركة سنة 347م، وانعقد بها مجمع البريميانين سنة 394م الذي ضم 310 أسقفا دوناتيا لإدانة ماكسيميانوس، ومع ذلك لم يعثر بها على كنيسة أو بازيليكاً، كانت بغاي بلدية رومانية (Municipium Romanum) في النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي. لم تذكر بغاي في "مسلك أنطونينوس" (Itinerario Antonini)، ولا في "لوحة بوتينغر" (Table de Peutinger). (Mesnage J.P.), l'Afrique chrétienne, pp. 253- 255 ; Augustin (St.), Epist., LI, 2 ; Cont. Epist. Parmen., I, 11, 18 ; Brisson J.P.), Op.cit., p.226.

67) تحاصم الفريقان البريميان والمماكسيميان الكنائس في حملة فريدة من نوعها، ولجأ كل فريق إلى السلطة لإنتزاعها من الفريق الآخر، والغريب أن الدوناتيين لجأوا إلى قضاة السلطة الرومانية، لمحاولة التخفيف من حدة القمع الذي كانت تتعرض له الكنيسة الدوناتية أو لإلتماس العقوبات ضد المنشقين عنها. -Augustin (St.), C. Cresc., III, 59.

68) -Augustin (St.), Contra Epistulam Parmen, I, 10- 13.

69) كان أوغسطين خلال هذه الفترة مجرد راع كاثوليكي (Presbyter) بسيط حينما حضر مجمع هيبو ريجوس (Hippo- Regius) "عناية حالياً" سنة 393م، في هذا الوقت بالذات بدأ حملته ضد الدوناتية بكتابة « Psalmus Contra Partem Donati » (مزموور ضد حزب دوناتوس). - Monceaux (P.), H.L.A.C., IV, p. 61.

70) - Augustin (St.), Cont. Epist. Parmen., I, 11, 18 ; Brisson J.P.), Op.cit., p.226.

71) -Augustin (St.), Contra Epistulam Parmen, I, 10- 13.

72) -Monceaux (P.), H.L.A.C., IV., p. 130 ; Brisson J.P.), Op.cit., pp. 229- 230.

- (73) وفرت مطالب البريميانيين مبررات قانونية حاسمة للكاثوليك سمحت لهم أيضا بالتوجه الى المحاكم والمطالبة بالكنائس، واعتمدت الدعاية الكاثوليكية على إظهار التشابه الموجود بين الانشقاق الماكسيماني في سنة 392م والانشقاق الدوناتى قبل ثمانين سنة. Augustin (St.), *Contra Cresconium*, III, XV, 18; XXV, 28
- (74) - Augustin (St.), *Epist.*, XXXIV, 5 .
- (75) - Augustin (St.), *C. Litter. Petil.*, I, 10, 11 ; *C. Cresc.*, III, 60, 66 ; *Epist.*, CVIII, 2, 5.
- (76) - Augustin (St.), *Contra Cresc.*, III, 49, 54.
- (77) كان الدوناتيون والدوارون يلقون بأنفسهم من أعلى الجروف طلبا للإستشهاد (الإنتحار الإرادي) - حسب أوغسطين- وكانوا ينتحرون بطرق ثلاث: الماء والنار والإرتقاء من الجروف. Id., *Contra Litter. Petil.*, II ; XLIX, 114 ; 32 ; XXXI, 37 ; Brisson (J.P.), *Op.cit.*, p. 351.
- (78) - Martroye (F.), « une tentative de révolution, sociale en Afrique, Donatistes et Circoncellions », R.Q.H., T.32, 1904, p.354.
- (79) - Monceaux (P.), *H.L.A.C.*, V, p. 4.
- (80) - Audollent (A.), « Mission Epigraphique en Algérie », M.E.F.R.A., 1890, p. 526.
- (81) جنثليوس Genethlius ، كان أسقفا كاثوليكيا لكنيسة قرطاجة في حوالي 390م، توفي حوالي سنة 392م، عين في أواخر سنة 392م أسقفا لنفس الكنيسة، وترأس مجمع هييون المنعقد في 8 أكتوبر 393م. Augustin (St.), *Epist.*, XLIV. 5, 12 ; XXII ;

Mesnage (J.P.), l'Afrique Chrétienne..., p. 5.

-Martroye (F.), une tentative de révolution sociale, Op.cit, (82 p. 387- 388.

-Monceaux (P.) , H.L.A.C., IV, p. 469. (83

- Julien (Ch.A.), Op.cit., pp. 226- 227. (84

(85 شنيقي م. البشير، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، الجزائر، 1984، ص 300.

(86 دفعت المساجلة الكلامية مع الدوناتيين "أوغسطين" إلى إعادة التفكير في مشكل الكنيسة والأسرار. عن هذا الجانب اللاهوتي يمكن الرجوع إلى المقدمة التي وضعها "كونغار" لكتاب "أوغسطين" عن الدوناتية.. p. 84. -Brisson (J.P.), Op.cit.,

(87 يعد الفقيه الدوناتى "تيكونيوس" Tyconius من الشخصيات الدوناتية التي كان لها تأثير على الفكر اللاهوتي المسيحي، الذي انفصل عن الدوناتيين، لكنه لم يلتحق بالكاثوليك، والذي كان له تأثير على القديس "أوغسطين". - Congar (Y.M.J.), Note . « Parmenianus et Tyconius », B.A., 28, complémenteaire n° 10, p. 718.

(88 تبدأ هذه المدة من صدور المرسوم الذي أعلنه "ماركيلينوس" في 19 جانفي 411م إلى 1 جوان 411م تاريخ انعقاد المناظرة، وكانت هذه الفترة حافلة بالأحداث: كتعيين مساعدي رئيس المؤتمر، واستقبال الوفود المشاركة، وانتخاب المندوبين، وتوجيه العرائض والرسائل إلى المحافظ الإمبراطوري "ماركيلينوس". وفي 18 ماي دخل الأساقفة الدوناتيين قرطاجة في موكب رسمي، كما حضر الأساقفة الكاثوليك، وفي 20 ماي أصدر "ماركيلينوس" مرسوم ثان يحدد فيه مكان انعقاد المؤتمر وتاريخه والإجراءات المتعلقة بالمناظرة، وفي 25 ماي اجتمع الأساقفة الدوناتيين وحرروا عريضة أرسلت إلى رئيس المؤتمر إجابة على المرسوم الثاني تضمنت بعض التحفظات، ثم انتخبوا مندوبيهم وأبلغوهم التعليمات (Mandatum). - Augustin (St.), Brevic. Collat., I, 3.

4, 5, 7; II, 3; Epist., CXXVIII, 2.

Augustin (St.), Brevic. Collat., I, 1. (89)

Augustin (St.), Brevic. Collat., I, 2; II, 3. (90)

(91) انعقد المؤتمر في قاعة واسعة وفاخرة في مدينة قرطاجنة تعرف باسم (Thermae Gargilianae) ويبدو من اسمها أنها كانت منطقة غنية بالحمامات المعدنية.

- Augustin (St.), Brevic. Collat., I, 14.

(92) لما كان محضر مناظرة قرطاجنة الذي كتب وقائعه قاضي المؤتمر "ماركيلينوس" طويلاً، فقد سهر أوغسطين على تلخيصه لتسهيل قراءته وتوجيه الرأي العام، ويعد الكتاب مصدراً هاماً لمعرفة وقائع جلسات المؤتمر. وقد كتبه بعد انتهاء المناظرة في سنة 411م.

(93) دار نقاش حاد بين الكاثوليك والدوناتييين استمر مدة ثمانية أيام (1-8 جوان 411م) في ثلاث جلسات وتلخص أهم محاور هذا النقاش في الآتي: أ- صحة أو بطلان التهم الموجهة إلى الأساقفة الكاثوليك والتي تتعلق بالتخاذل والضعف أثناء فترة الإضطهاد الكبرى في عهد ديوكليتيانوس (Diocletianus) 303-304م وقضية الارتداد وتسليم الكتب والأواني المقدسة. ب- أين توجد الكنيسة الحقيقية؟ هل هي الكنيسة الدوناتية أو الكنيسة الكاثوليكية؟ ج- احتجاج ممثلي الكنيسة الدوناتية على اضطهاد السلطة الزمنية لهم. د- احتجاج ممثلي الكنيسة الدوناتية على العرائض التي تقدم بها الكاثوليك ودعم السلطة السياسية لهم. - Actes de la conférence de Carthage en 411, édition de Serge Lancel, Tome III, Paris, Sources chrétiennes, 1972-1975, pp.929, 997.

- Augustin (St.), Brevic. Collat., III, 2, 2. (94)

Augustin (St.), Epist., CXLII, 12; Brevic. Collat., III, 18, (95)
.36.

96) الوندال Vandali، اسم مشتق من "Wendes" أو "Vendel" وهو اسم قرية سويدية في أوبلاند قد تكون الموطن الأصلي للوندال حسب ما ذكره كورتوا. وهم شعب جرمانى كان يسكن ما بين نهري الفستولا (Vistule) والأودر (Oder) في بولونيا حالياً، على ضفاف بحر البلطيق خلال القرن الثاني الميلاد. M. Evagre, Histoire Ecclésiastique, trad. M. Cousin, Paris, 1686, IV, 16 ; Courtois (Chr.), les Vandales et l'Afrique, Paris, 1955, pp.15-19.

97) غريغوار الأكبر، (540م-604م) ولد في روما، انتخب بابا سنة 590م، حينما غزا اللومبارديون إيطاليا وقبع اتفاقية مشرفة معهم وتنصير بعضهم، ساهم في إلغاء الرق، واهتداء بريطانيا والأرثوذكسيين، اتهم بحرق الكتب المدنسة ومعابد الوثنيين، ترك العديد من الكتابات، المتعلقة بطقوس وشعائر العبادة في الديانة المسيحية. - Dict. Univ. Hist. Géo, p.792.

محن الجزائر في عهد الداى عمر 1815-1817م ومواقفه منها

أ/عطية محمد /قسم التاريخ/ جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.

attiam325@gmail.com

ملخص المقال:

يعد القرن التاسع عشر ميلادي من أدق و اخطر مراحل الحكم العثماني في الجزائر، و لعل عهد الداى عمر واحدا من تلك العهود التي توالى فيها المحن على الايالة التي كانت تسترد أنفاسها و اعظم المخاطر التي واجهها الداى ذلك التكالب الصليبي للنيل من سيادة الجزائر و انهاء سيطرتها التي فاقت قرون من الزمن على الحوض الغربي للمتوسط، و كشفت العدو من الصديق فالمساندة العثمانية و الطرابلسية و حتى المغربية كانت حاضرة.

the study's summary

The nineteenth century is considered to be one of the most accurate and dangerous stages during the Ottoman Era in Algeria. Dey Omar's Era is one of them where the Regency suffered from many adversities while it was recovering its breath.

the greatest danger that Regency faced was the Crusader Aggression to undermine Algeria's sovereign and make an end

to its domination in the Western Mediterranean that lasted for centuries. These events revealed friend from foe, Algeria gained support from Ottomans, Tripoli, as well as Morocco.

مقدمة: لم يكن عمر باشا من أولئك الحكام المحظوظين الذين تعاقبوا على حكم إيالة الجزائر في زمن استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية وفي زمن الرخاء الاقتصادي أيضا فقد تقلد الرجل حكم البلاد بعد أن أصبحت أمورها مضطربة أكثر من أمواج البحر العاتية، وبالكاد تحكم فيها مدة سنتين كاملتين أو يزيد على الرغم من أن سلفه الحاج علي باشا (1809-1815م) بقي على رأس السلطة ستة سنوات وهو الذي كان يلقب بالنمر لممارسة سلطته بكل قسوة، الشيء الذي دفعنا للاستقصاء عن شخصية الداى عمر. فمن يكون عمر باشا؟ و إلى أي مدى نجح في تخطي الأوضاع الداخلية المتهالكة أصلا والتصدي للتحديات الخارجية المتفاقمة؟

أولا- حياته قبل توليه الحكم:

لم يحض الداى عمر باشا بمذكرات تخلد اسمه، أو دراسات أكاديمية تثنى على مجهوداته، في الوقت الذي أنجزت فيه بحوث مطولة عن سيرة كم من واحد من أولئك الدايات أو من سبقهم ممن حكم إيالة الجزائر، وكل ما عثرنا عليه عن أصله و حياته تلك المعلومات المقتضبة التي ذكرها القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر (1816-1824م)، على الرغم من تهكمه على حكام الجزائر إلا أن ما أدلى به يوضح جانبا من شخصية الداى.

1- مولده ونشأته:

يعود أصل عمر آغا إلى جزيرة ميتلين (على الأرجح تكون قرب اليونان) حيث ولد بها، حوالي عام 1770م على أساس أنه تقلد المنصب و عمره ثلاثة و أربعين عاما،

ومن ملامح شخصيته أنه يتميز بقامة طويلة، قوي البنية نشيط الحركة جميل المظهر أسمر اللون كثيف اللحية وشديد سواد الشعر المخضب بالبياض، وفد إلى الجزائر وعمره ثلاثة و ثلاثين عاما رفقة أخيه الذي استطاع أن يشغل منصب الخزناجي في بايليك الشرق، ولحسن حظه كان قد نجا من محاولة اغتيال بعد أن تم الفتك بأخيه نتيجة شكوك حامت حوله من طرف الداى أحمد (1805-1808م)، ويعود الفضل في ظهور شخصيته إلى الداى الحاج علي الذي عينه في منصب الآغا، وعليه فقد سطع نجمه عندما تمكن من التصدي لهجوم باي الغرب على مدينة الجزائر كقائد للجيش قبل سنوات¹.

ويقول عنه قنصل فرنسا بيير دوفال (P- Deval) في إحدى رسائله التي بعث بها إلى وزير خارجية دولته، بتاريخ 16 مارس 1816م ما يلي " يبدو أن عمر باشا يتمتع بشخصية هادئة و مفكرة، وطبعه عنيف غير أنه عادل، وقد اتخذ موقفا قاسيا ضد العرب الذين حاربهم بنجاح منذ سنوات على رأس الانكشاريين. إن هذا الأمير قد حول اتجاه الناس جميعا إلى مركز السلطة التركي، ويبدو أن حكومته على تفاهم مطلق مع الحكومة العثمانية"². و الوصف يتطابق مع وصف القنصل الامريكى.

عندما تولى الداى عمر منصب الدايليكية، كان يشغل منصب آغا الفرسان، و قد اتصف بأنه ذو حزم و هممة كبيرتين³. و كان الداى عمر يخرج بذلك المظهر الذي كان يروق للقناصل الاوربيين لأن سلفه الحاج علي باشا (1808-1815م) كان قد خلف ورائه حسب القناصل دائما ذكريات مليئة بالقسوة و الطغيان⁴.

وهو على العكس منه فالقناصل كانوا يرتاحون في حضرته، إلا إذا كان هناك ما يزعجه و يعكر مزاجه. ومهما يكن من أمر فان نستنتج من خلال التقارير المتوفرة عن فترة حكم الداى عمر أنه لم يكن متغطرسا و لا يجب الرسميات كثيرا بل كان متواضعا جدا و لكن بالمقابل لم يكن سهل المنال أو التأير و يعد نموذجا لاي حاكم متبصر بأمور دولته و لم تشغله امور أخرى عن ادارة البلاد كجمع الاموال فضلا على أنه لم يكن مسرفا في القتل بمجرد الشبهة.

2- طريقة وصوله إلى منصب الداى:

يروى أن عمر آغا كان كله عزم على اعتلاء منصب الداى فى الجزائر و هذا ما اسر به لمحمد على باشا عندما قدما الاثنان معا الى مصر على متن المركب نفسه و اتفقا على ان يفترقا لكي لا يصطدما و يحققا ما يصبوان اليه، وعليه بقي محمد على فى مصر اما عمر

فقد انتقل إلى الجزائر⁵، ومهما يكن من أمر طموحات عمر آغا فإن الحاج على قتل فى يوم 11 ربيع الثاني 1230هـ / 1815/03/23م بحمامه بعد أن ثار ضده 70 إنكشاريا، وكان وزيره عبد الله هو المخطط لهذه العملية⁶، وبعده أسند الحكم إلى الخزناجى حاجى محمد الذى بقي فى الحكم أيا ما فقط حيث أعدم يوم 1815/04/07م على الرغم من معارضته لذلك فقد نُخِر بين الموت أو المنصب⁷ ويشاع أن عمر آغا كان ممن خططوا لاغتيال الاثنىن معا.

لم تكن حادثة الاغتيال هذه فى حق الحاج على مجرد حادثة فردية و جديدة، فعلى ما يبدو أن الرجل كان يمارس السلطة بكل تعسف و قسوة، يظهر ذلك من خلال الرسالة التى بعث بها وزير الحربية العثمانية محمد خسرو (1811-1817م) إلى السلطان العثماني محمود الثاني يخبره فيها عن الحاج على بقوله " منذ أن أصبح هذا الشخص واليا على الجزائر، تعددت المظالم مع المسيحيين بحيث أن الصداقة قد تحولت إلى نزاعات و مهاجمات"⁸. وهكذا نجد أن خلفه محمد حاجى الخزناجى لم يكن من البداية قادرا على تسيير أمور الإيالة لكبر سنه و عدم قبولها عن اقتناع منذ البداية فضلا على أنه كان يعلم مصيره مسبقا⁹.

ثانيا- انجازاته ومواقفه:

بعد اعتلاء الداى منصبه حاول توثيق صلاته بحكومة الباب العالى، لما تجنيه هذه العلاقة من فوائد على صعيد استمراره فى المنصب و جلب اعداد من الجند كما جرت العادة.

1- توطيد علاقاته مع الباب العالي:

يدل التفاهم الذي تكلم عنه القنصل الفرنسي مع الباب العالي على الاستعداد الذي أبداه الداوي بشأن تنفيذ أوامر سلطة السلطان العثماني مهما كلف الأمر وهذا لحاجته الماسة لأعداد من الجند وكذا الاسلحة الحربية والذخائر¹⁰ نتيجة ما أصبح يهدد أمن واستقرار الايالة، خاصة وأن الأوضاع في أوروبا لم تكن على ما يرام، وأن صداها سيصل إلى الجزائر لا محالة فالحديث عن أنر البحرية الجزائرية لم يعد يخفى على أحد.

ينظر الكثير إلى العلاقات الجزائرية العثمانية في هذه الفترة على أنها كانت فاترة للغاية، ولكن هناك أمر يجب أن نوضحه هو أن عملية التجنيد التي كان من خلالها حكام الجزائر يستجلبون الجند ترتبط ارتباطا وثيقا بنوع العلاقة مع الباب العالي، فكثيرا ما منع السلاطين العثمانيون عملية التجنيد لصالح الجزائر عندما تتوتر العلاقة بينهما، وظلت هذه العملية طيلة ثلاث قرون بين الجانبين بل تم الاهتمام بها كثيرا¹¹

ولما كانت الجزائر بحاجة ماسة إلى الجند فقد حاول الداوي عمر توطيد علاقاته بالباب العالي ففي إحدى مراسلاته للسلطان العثماني بخصوص الأوامر الشاهانية يقول " ...نعلم حضرة سلطاننا أننا قبلنا كل أمر صادر عنه بكل طاعة، إذ حسب مبادئ ديننا، نحاول دوما تجنب أي خلاف بيننا، ذلك أن الأوجاق الانكشاريين المظفرين وعبدكم المتواضع، هم جميعا رعايا جلالة السلطان. إننا سعداء أن نكون تحت أوامر جلالة السلطان وليس لنا طريق نسلكه غير الانصياع للأوامر السلطانية، إن ذلك لواجب علينا ونحن على استعداد لفداء أنفسنا دفاعا عن هذا المبدأ.¹²

يلاحظ أن سياسة الداوي كانت تصب في مصالح الدولة العثمانية بالدرجة الأولى لكي لا يمنع من التجنيد، وهذا حال الكثير من الحكام السابقين فضلا على أن تكون لهم الشرعية والحماية اللازمة من لدن السلطان العثماني وهو عكس ما كان في عهد الداوي السابق الحاج علي، على الرغم من طول فترة حكمه، فالداوي قد تسلم بهذا

السلاح لكي لا يجد متاعب في ادارة الايالة، ولكن كثيرا ماانقلب الجند على الدايات و حتى على الحكام الذين عينهم السلطان بنفسه، ولم يجدوا الشفاعة التي تحميهم من مغبة غضب هؤلاء الجند العتاة غير المبالين بأوضاع البلاد.

2- دوره في تسيير أمور الايالة:

خول المنصب الذي كان يشغله عمر آغا قبل توليه منصب الداى كآغا للفرسان الاطلاع عن كثب على أمور الجيش و حتى البحرية، ولعل هاتين الركيزتين الاساسيتين هما صمام الامان للإيالة وعليه لم يغفل عن الاهتمام بهما فضلا عن أمور أخرى لا تقل أهمية ومن مظاهر ذلك نذكر:

أ- تجاوز محنة غزو الجراد:

كان من أبرز ما صادف حكم الداى عمر هو انتشار الجراد بأعداد كبيرة جدا، نتيجة زحفه ثم تكاثره، و هو ما افنى مساحات كبيرة من المزروعات و الأشجار حيث سادت بعده موجة من الغلاء، وهو ما حاول الداى تجاوزه بسياسته المتمثلة في توزيع الخبز على سكان المدينة ولكنهم صاروا يقتتلون عليه، وبقيت الحالة كذلك حتى حصد الناس في السنة المقبلة و زال هم الجوع و الجراد معا.¹³، ولكن صاحب الرواية لم يذكر أمر المدن الأخرى كوهران و البليدة وقسنطينة ومدن الجنوب ، ولعل حالها لم يكن بأحسن من حال مدينة الجزائر فالبلاد كان عاما ولم يقتصر على ناحية معينة.

ب- **تقوية الجيش:** راسل الداى السلطان محمود الثاني بشأن تزويد الجزائر بأعداد من الجند ولكن هذه العملية كانت تتطلب وقتا كما أنها تخضع لمستوى العلاقة بين الايالة والباب العالي كما أسلفنا، وبما أن الداى كان يحظى بقدر جيد من الاحترام لدى السلطان، فإن الأخير لم يعارض هذه العملية، ويذكر أنه مع بداية حكمه أي في مطلع

سنة 1815م كان قد وصل إلى الجزائر ما يقارب 1290 جنديا انكشاريا على مدار العامين المقبلين تقريبا¹⁴، يلاحظ أن هذا العدد كان كبيرا إذا ما قورن بفترات لاحقة من عمر الايالة فيشار أن تضاعف المجندين يتوقف كذلك على حجم الاخطار التي كانت تحدق بالايالة وفترة حكم الداى عمر كانت كذلك، و العكس بالنسبة لخلفه الداى علي الذي باشر جملة من الاصلاحات في هذا الجهاز و هو التخلص من الجند الانكشاريين ممن كانوا يحدثون الاضطرابات و الفوضى من حين لآخر¹⁵.

ج- تنمية مداخل الخزينة:

ورث الداى عمر خزينة خاوية، وما كان فيها لم يكن ليسد مرتبات الجند الذي يسهر على حماية الايالة، وقد بعث برسالة في هذا الشأن للسلطان العثماني يخبره بما آلت إليه الأوضاع المالية في البلاد بقوله " اننا ملزمون على دفع اتاوات ما بين ثلاثين وأربعين ألف انكشاري، ففي سالف الزمن كنا ندفع أجورهم دفعة واحدة، ولكن منذ عشر سنوات لم نتمكن من مضاعفة إتاواتهم كذلك كنا نسدد الاجور كل شهرين، أما اليوم فإن تسديد اتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر، وقسم ثالث تسدد أجورهم كل سنة"¹⁶، نستنتج أن العجز الذي كانت تعاني منه الخزينة لم يكن وليد الساعة بل كان منذ عهد الداى مصطفى باشا (1798-1805م)، ولم يستطع الداى عمر تجاوز هذا العجز لأسباب عدة أبرزها تسلط اليهود على تجارة الجزائر على الرغم من مقتل اليهودي بوشناق في تلك الظروف الحالكة التي قتل في الداى مصطفى.

3- دوره في التصدي للحملة الانجليزية الهولندية 1816م:

تأتي الحملة الصليبية المشتركة الانجليزية الهولندية كنتيجة لمؤتمر فيينا، فبعد أن رفعت أشغاله كانت زمام الامور بيد إنجلترا، فهذه الاخيرة كانت قد استضافت مؤتمرا بالعاصمة لندن ضم بمعيتهما كل من دول هولندا و فرنسا و بعض من الدويلات الايطالية، بغية تكوين قوة بحرية مشتركة للقيام بعمل ردعي ضد البحرية المغربية، كما

أوصى بذلك الإنجليزي سيدني سميث في المؤتمر الأوربي بالنمسا قبل أشهر. ولكن العلاقة التنافسية بين فرنسا و إنجلترا حول الفضاء المتوسطي لم تتركها تبدي مشاركتها في الحلف المزمع تشكيله بل كانت تفضل الاعمال البحرية المعادية على السطيرة الإنجليزية على المتوسط.¹⁷ إن ما فشل فيه قادة مؤتمر فيينا بخصوص توجيه انذار لداي الجزائر و الذي يعد مأزقا حال دون توحيد الكلمة، كان قادة مؤتمر لندن قد وقعوا في المأزق نفسه، ولكن الملك الإنجليزي سان جيمس (Saint James) كان له رأي آخر، فقد أمر اللورد إكسموث (Lord Exmoth) بالتوجه على رأس الاسطول الملكي ليطلع حكام إيالات الدولة العثمانية بشمال إفريقيا بقرارات المؤتمر ويعمل على تحرير كل الأسرى المسيحيين لا سميا منهم الايرلنديين، حيث حل قبالة مدينة الجزائر شهر مارس 1816م¹⁸.

بعد المحادثات كان الداي قد أطلق عددا من الأسرى الايرلنديين دون مقابل وبعده أقلع صوب تونس و طرابلس للغرض نفسه، ولكنه في طريق عودته عرج على ميناء الجزائر ثانية للي ذراع الداي بخصوص إلغاء القرصنة و الاسترقاق، حيث تم تسوية هذه القضية و طلب من الداي ان تحمل هدية السلطان العثماني على متن سفينة إنجليزية¹⁹، غير أنه بالمقابل كان يميل إلى استعمال القوة بعد نزوله على الأرض ولكن الداي لم يكن ممن يخشون تهديدات الأجانب وأظهر له عكس ما توقع فانصرف بمراكبه نحو بلده غير مرغوب فيه.²⁰ تروي بعض الكتابات بأن الداي كان في موضع قوة، من خلال توضيحها بأن الشروط الاولى التي اتفق عليها الداي و قائد الاسطول كانت هي شروط الداي وفقا لأوامر الباب العالي، من خلال موقف الاميرال الإنجليزي الذي كان قد اعتذر للداي عن تصرفاته غير المقبولة اطلاقا²¹، بعد أن لامه عن سلوكه الغريب و المشين الذي ينم عن تغير مواقفه و اخلاله بالتزاماته كما أنه أمر الاميرال بضرورة سحب سفن من مرمى المدافع الجزائرية²². وهنا نستشف بأن اللورد إكسموث

اعتذر خوفاً من تحطم أسطوله طالما أنه لم يكن في موضع يستطيع الدفاع عن نفسه أو قصف المدينة و هو ما سثبته الايام القادمة.

لم يكن هذا آخر عهد الداى باللورد اكسموث بل غضب الملك جيمس من النتائج المحققة وطلب من قائد الاسطول ضرورة العودة إلى الجزائر بعد أن وصلته الأنباء عن تعرض مركز صيد المرجان بالشرق الجزائري لهجوم من طرف الجزائريين، فضلاً عن وابل الاهانات التي لحقته من طرف أوروبا واتهامه بالعمل لمصلحه الخاصة، وعليه غادر الاسطول الحربي مرفأ بليموث الانجليزي، بقيادة اللورد اكسموث وعند وصوله إلى مضيق جبل طارق (baie de Gibraltar) كان على موعد بالاسطول الهولندي الذي يقوده الاميرال فان كابلان (Van de Cabellen)²³.

وصل الاسطول المشترك إلى ميناء الجزائر يوم 27 اوت 1816م، وكان في نيته ضرب المدينة وليس عقد الصلح كما تبينه الوقائع فالقائد أمر الداى بأن يعقد الصلح ويرد عليه في ظرف ساعة فقط بجواب واضح، وكان يحمل العلم الابيض²⁴ وبينما الداى ووزرائه في اجتماع تقدمت السفن في الميناء و اتخذت وضعية القصف، و مما يجب أن نوضحه هو موقف الداى عمر من الطلب أنه رفضه تماماً قبول الصلح الذي يريده الاميرال، وهكذا شرع الاعداء في قصف المدينة دون توقف²⁵.

ومهما كان الأمر فإن هناك من يشير بأن الجزائريين هم من بدأ بالقصف. ولكن النتيجة كانت واحدة وهي تحطم الاسطول الجزائري عن آخره ، وبعد مرور يوم اضطر الداى إلى عقد الصلح بالشروط التي أملاها قائد الاسطول المسيحي، التي أقل ما يقال عنها بأنها مهينة ولعل أبرزها تقديم الاعتذار للأميرال و القنصل²⁶ ولكنه لم يكن يعلم بأن مؤن اسطول العدو و ذخائره قد نفدت من شدة القصف²⁷ فدوغرامون يروي بان عدد الكرات الحديدية التي رميت على المدينة كانت نصف مليون بينما القنابل كانت تقدر ب 980 قنبلة²⁸، كتب الداى عن هذه الماساة التي لحقت به و بالمدينة للسultan العثماني قائلاً لقد كانت معركة حامية الوطيس، لم ارى مثلها في حياتي و في تاريخ الانسانية، ودامت احدى عشرة ساعة و ثلاثة و عشرين دقيقة لم نرى الراحة

أثناءها²⁹. حقا لقد كانت نكبة تسببت فيها الخديعة و الافعال اللامسؤولة للاميرال الانجليزي.

4- إعادة بناء الاسطول:

بعد هذه الرسالة سارع السلطان العثماني بتزويد الداى بسفن³⁰ كما أمدتها طرابلس الغرب والمغرب ببعض المراكب³¹، ويذكر أنه اشترى أربعة سفن حربية وتم تجهيزها بكل ما تحتاج، وكانت عمليات بناء السفن قائمة ففيه الاثناء كان قد بنى مركبا حريبا في احواض السفن المخصصة لذلك كما جلب غواصين من نابلي لتنقية الميناء مما علق به من رواسب و مخلفات الحرب السابقة و أعاد له هيئته في ظرف قياسي³² و ماهي إلا ثلاثة أشهر حتى ظهرت سفن الجزائر ومراكبها في عرض البحر المتوسط تشق عبابه، حيث انطلقت ست سفن من ميناء الجزائر في شهر نوفمبر من السنة نفسها³³ ولكن الداى عمر كان قد فقد حياته قبل لأن يراها كذلك

ثالثا- علاقاته الخارجية:

تشعبت علاقات الجزائر الخارجية مع العديد من الدول سواء الجارة منها كإيالاتي تونس و طرابلس الغرب و المغرب او دول غرب أوروبا المتوسطية من فرنسا إلى الدويلات الايطالية فاسبانيا التي اصبحت منذ فتيرة يسيرة لها علاقات بعد جلائها عن وهران والمرسى الكبير، ولم يكن شغل الداى و همه تسير حكمه و الحفاظ على منصبه بل عمل على ربط و توثيق صلاته بالدول التي كانت لها صداقة مع الجزائر من الدول التي تم ذكرها.

1- مراسلاته مع فرنسا:

نستطيع أن نقول بان فترة حكم الداى كانت صعبة جدا على صعيد علاقاته مع فرنسا، حيث تزامن حكمه مع عودة نابليون إلى الحكم بعد أن فر من جزيرة البا (Elbe) و أزاح حكم عائلة آل بوربون في غضون مارس 1815م³⁴، فقد كانت

هناك مراسلات بين الجانبين الجزائري و الفرنسي على مستوى عال بين الداوي و نابليون الاول، ثم مع الملك لويس الثامن عشر كما كانت هناك مراسلات بين الداوي ووزير الخارجية الفرنسي الدوق دو فيسانس و يليه البرنس دو تليراند في الفترة الممتدة ما بين 1815/04/29م و 1816/03/02م³⁵. وعليه و بالرغم من التغير الجذري على راس السلطة الفرنسية الا أن العلاقات لم تتأثر بدرجة التغير الذي كان يحدث في فرنسا، و هذا الامر كان من مصلحة الداوي حيث انه لم تحدث أي ازمة على صعيد العلاقات مع هذه الدولة و بالتالي فقد اتقى شرها ولن تزعجه كما كانت تشكل خطرا عى حكم دايات القرن السابع عشر. ونستنتج عاملين أساسيين اديا الى استقرار العلاقات في هذه الفترة أولهما معاهدة السلم المئوي التي عقدت في أواخر القرن السابع عشر و التي على الرغم من انقضائها لم تقم فرنسا باستعمال اسلوب القوة مع الجزائر مرة أخرى، أما العامل الثاني و هو اشتغال فرنسا بالثورة التي شهدتها و ما انجر عن ذلك من تداعيات على مستوى القارة الاوربية، وعليه لم يكن باستطاعتها التحرك ضد الجزائر بل رات فيها حليفا استراتيجيا ضد الاوربيين و تذكرنا الحالة هذه بأمر الملك فرنسوا الاول الذي كان متحالفا مع السلطان العثماني سليمان القانوني اواسط القرن السادس عشر، و فرنسا لم تجد في الجزائر مجرد حليف بل ممون من الدرجة الاولى بالحبوب وغيرها فستعمل جاهدة للحفاظ على علاقاتها معها.

و بذكرنا لتموين الجزائر لفرنسا بمختلف المواد يشار إلى أنه كانت هناك منافسة كبيرة بين الأسرتين اليهوديتين أسرة دوران داود و أسرة بكري و بوشناق على الاستحواذ على تجارة الجزائر ، و ما كانت تدره من عائدات مالية من خلال الدسائس التي كانوا يقومون بها لكسب ود الدايات³⁶، لفائدة فرنسا خاصة ولكن مصيرهم كان مأساويا للغاية مثل الدايات الذين كسبوا صداقتهم أيضا، في حين من كان يدفع الثمن هم من الأهالي فالضرائب كانت فوق طاقتهم فضلا عن فترات الجوع رغم توفر الخيرات من المحاصيل الفلاحية والثمار في بعض الأعوام.

2- قرارات مؤتمر فيينا و القضية الجزائرية:

عندما تولى عمر حكم الايالة كان مؤتمر فيينا لازال قائما وجلساته مازالت تعقد، وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يكن موجها ضد البحرية المغاربية بالخصوص إلا أنه ناقش القضية على هامش جلساته، ومن أهم تلك التقارير التي وردت إلى قادة المؤتمر مذكرة سيدني سميث الذي بين فيها الاخطار التي باتت تشكلها القوة البحرية المغاربية وعل الخصوص الجزائرية منها لكونها عقبة في طريق ازدهار تجارة الامم الأوربية حسب زعمه وفي السياق نفسه أوضح الوسائل و الكيفيات التي يمكن من خلالها وضع حد لمثل هذه الاعمال الخارجة عن القانون وتهدد سلامة التجارة و الامن الاوربية³⁷.

وعلى الرغم من أن القوى الاوربية التي كانت مجتمعة في قمة فيينا لم تأخذ المذكرة على محمل الجد فإن الانذار الذي كان سيوجه للداي لم ير النور هو كذلك، وفي هذا الصدد يجب أن ننوه بأن الأمور في البحر المتوسط كانت إلى حد كبير تحت تصرف إنجلترا، لأن فرنسا لا زالت تئن تحت الحصار الاوربي المفروض عليها وعودتها للحياة السياسية الاوربية لن تكون كذلك إلا بعد دفعها تعويضات الحرب المفروضة عليها من قبل الحلف الرباعي، و هنا يظهر أن البحرية الانجليزية لم تكن متضررة من الاعمال البحرية الجزائرية أو المغاربية، بل على العكس فإن هذه الدولة و فرنسا حتى كانت في هذه الفترة سعيدتين تماما برؤية سفن الجزائر تستولي على سفن الدول الاوربية الصغيرة كالمدن الايطالية و الاراضي المنخفضة³⁸.

ومما يؤسف له أن و لم نجد له تفسير هو حرص الانجليز على الحاق الضرر بالبحرية الجزائرية حيث نجد أن الجزائر و بحريتها على مدار الثلاثة قرون كانت في مواجهة الاسبان في البداية ثم الفرنسيين و اخيرا دول شمال أوروبا و الانجليز ولم يستطيعوا النيل منها بل جعلوا منها دولة عسكرية بالدرجة الاولى يحسب لها كم من حساب، و للتدليل على ما قلنا فالانجليز لم تؤسر لهم سفينة واحدة طيلة الفترة الممتدة من 1693 إلى 1815م ما عدا تلك التصرفات الفردية التي كان يقوم بها الجزائريون دون علم حكومتهم في حين كان قراصنة فرنسا قد استولوا على ما مجموعه 25 ألف سفينة تجارية انجليزية³⁹، فهل يعقل أن يحارب الانجليز دولة لم تتعرض لهم بسوء منذ زمن طيل جدا، حتى الاجيال

التي شهدت تلك المعرك البحرية نجدها قد انقرضت و بادت عن آخرها، أليس حليا بما أن تحارب فرنسا دون توقف لعلها تسترجع ما فقدته.

3- إعادة الباستيون للفرنسيين:

هناك عدة أسباب رئيسية حملت الداى عمر على ارجاع الباستيون إلى فرنسا كما كان منذ 10 أعوام فالسبب الأول هو الحملة الانجليزية الأخيرة على مدينة الجزائر حيث كانت العلاقات قد توترت تماما بين الطرفين وبالمقابل كانت حسنة مع الفرنسيين، أما السبب الثاني فهو عجز الخزينة الذي كان يورق الداى فقد سلم الفرنسيين المؤسسة مقابل 60 ألف فرنك فرنسي، يضاف إلى ذلك نهاية فترة استغلال الانجليز للباستيون، لكن ما يؤسف له أن اليهود كانوا لا يزالون ينهبون خيرات البلاد فهذا اليهودي ايسكودير رجع للسرقة والسلب ثانية و حكام الجزائر في غفلة⁴⁰.

4- موقفه من أداءات تونس:

ظلت تونس تدفع أداءات مالية لخرينة الجزائر طيلة العهد العثماني تقريبا، إلا في الحالات النادرة التي كانت فيها القطيعة بين الطرفين، وقد كانت هذه الالتزامات المالية كبيرة عليها وهي زيادة على ما يتم تسديده من المتطلبات المالية المتزايدة خاصة في هذه الفترة الحرجة بالذات، وكان من بين ما يتم دفعه للجزائر 250 جرة من الزيت، و 20 جرة من الصابون و الهدايا المختلفة كالبرانس والعمطور وغيرها⁴¹، وفي عهد الداى عمر وصلت العلاقات بين الايالتين لحد القطيعة فقرر الباى التونسي عدم دفع هذه الاداءات خاصة وأن الحرب بين الطرفين قد بلغت الذروة في عهد الرئيس حميدو، و كان

الداي يصر على ضرورة تقديم هذه المستلزمات، وفي هذا الشأن حاول السلطان العثماني محمود رأس الصدع بين الايالتين الشقيقتين من خلال فرمان كان قد أرسله للغرض ذاته حيث بين موقف الباي التونسي من القضية المتنازع عليها (الأموال) وهي عدم الالتزام بها⁴². وعليه فقدت خزينة ايالة الجزائر مزيدا من المصادر المالية التي كانت قبل فترة شبه قارة و منتظمة.

5- موقفه من الشروط الامريكية للصلح:

ظلت الولايات المتحدة الامريكية تدفع الضرائب و الاتاوات المالية لدايات الجزائر انطلاقا من سنة 1795م⁴³، يعود ذلك إلى بقاء مكانة الجزائر راسخة في أذهان الاوربيين والامريكان على حد سواء، و لكن الاخرين كانوا غير قادرين على شن حملة على الجزائر كما كان يفعل الاوربيون، و لما سمحت لهم الفرصة بذلك استطاعوا ضربها⁴⁴.

تعد معاهدة غانت (Ghent) 1814/12/ 24م التي عقدتها الولايات و انجلترا هي البداية الفعلية للحرب الجزائرية الامريكية، في حين كانت البحرية الجزائرية منشغلة بحروبها ضد الاوربيين⁴⁵. وقد طال بحارتها التعب و الاعياء الشديدين نتيجة عدم استقرار العلاقات مع الدول ففي كل مرة تخرج دولة من هذه الدول بأمر جديد تضطر الجزائر لحربها، ونلاحظ أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك هو عدم استقرار محكام الجزائر في مناصبهم فترة طويلة على عكس الاوربيين وهو ما يخلق تغيرا في اسلوب الحكم دائما.

كان الامريكان على علم بتضعف مكانة البحرية الجزائرية و ما تكابده من مشقات و حصار غير معلن على الرغم من أنه في هذه الفترة التي تعد من أزهى عهود البحرية الجزائرية بفضل الله تعالى أولا ثم فضل الرئيس حميدو الذي اعاد اليها نشاطها المعهود، و ما آلت إليه الاوضاع هناك فهذه الحرب لم تكن للتخلص من دفع الضرائب فحسب بل لإعادة القنصل الامريكي للجزائر بعدما طرد من طرف الداوي على عام 1812م عندما امتنعت الو م أ على دفع الاتاوات و ما عليها من أموال⁴⁶.

قررت الولايات المتحدة اعلان الحرب على الجزائر بعد تفويض مجلس الشيوخ على ذلك، فكلفت القائد بنبريدج (Bainbridge) و ديكاتور (Decatuer) بصحبة وليام شالر التوجه نحو الجزائر و عقد صلح بالشروط الأمريكية، وعليه غادر الاسطول ساحل الو م أ في غضون ماي 1815م، ولما كان يعبر مضيق جبل طارق⁴⁷، حيث كان هناك الرئيس حميدو على متن فرقاطة و ترافقه أخرى و سفينة ثالثة من نوع بريك في مهمة أرسله فيها الداى لملاحقة السفن الاجنبية و خاصة الامريكية في اطار الحرب بين الدولتين، فقام الامريكان بواسطة بوارجهم الحربية الثمانية بملاحقة الرئيس حميدو و التشابك معه حتى قتل الرئيس بتاريخ 17 جوان 1815م⁴⁸ في معركة غير متكافئة و قتل عدد آخر كما أسر بعض آخر و أكمل الاسطول المعتدي طريقه إلى الجزائر يحمل هذه الاخبار غير السارة للداى التي ما فتئت المصائب تحل عليه من كل صوب و حذب منذ أن تولى مقاليد الحكم .

إن هذه النكبة التي حلت بالجزائر كانت كبيرة جدا فالبحرية الجزائرية التي فقدت هيبتها منذ زمن بعيد أعاد حميدو لها هذا الامل و هو الذي طالما سجل انتصارات باهرة على سفن الاعداء. و في هذا الصدد يروي وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر أنه منذ هذه المعاهدة فصاعدا أن عقد المعاهدة لم يكن يتطلب وقتا طويلا، فداى الجزائر اصبح في وضع لا يسمح له بالمناورة إطلاقا وأن الجزائريين قد وافقوا على كل الشروط التي قدمها أولئك و المتضمنة اساسا الامتناع عن دفع الاتاوات في المستقبل، على أن هذه التهديدات التي تلقاها الداى و الشروط التي فرضت على الجزائر فرضت كذلك على حكام كل من إيالتى تونس و طرابلس الغرب⁴⁹ .

6- رفضه التفاوض مع الهولنديين:

عندما استطاعت الو م ا التخلص من التزاماتها المالية للجزائر بعقدها اتفاقية بالشروط التي ترضاها، كانت أوروبا لا زالت تحارب نابليون بعد أن فر من منفاه في جزيرة ألبا، ولكن ما لبث ان انهزم ثانية و في تلك الأثناء كانت قد وصلت لمسامع الأوربيين ما أقدم عليه الأمريكان حيث كان ذلك مشجعا لهم، و اول دولة سعت لإعادة فرض

شروطها على الجزائر هي هولندا، ولكن الداى عمر رفض اعادة التوقيع عل الاتفاقية القديمة شرط دفع الهولنديين ما عليهم من ضرائب متأخرة ما لم يتم دفعها⁵⁰، وهكذا كانت هذه الدولة متحمسة لضرب الجزائر و التخلص من عبئ دفع الاموال لها.

رابعاً- وفاته:

يذكر أنه بعد الكارثة التي حلت بمدينة الجزائر عقب القصف الانجليزي الهولندي، بلغت القلوب الحناجر لدى افراد الجيش و عامة اهالي مدينة الجزائر، و على الرغم من أن الداى استطاع تجاوز تلك المحنة و لو مؤقتا غير ان صورتها بقية ماثلة في أذهان طائفة الجند، و عليه فقد تعرض لمحاولة اغتيال اواخر عام 1815م على يد وزير البحرية التي تقلدها مكافاة على اغتياله للداى السابق⁵¹ ولكن اندلاع الثورة بمدينة

الجزائر من طرف هؤلاء الجند كلفه حياته يوم 08 سبتمبر 1817م خنقا في القصر دون مقاومة تذكر⁵².

خاتمة: ان المتتبع للأحداث التي وقعت في عهد الداى عمر سيجدها حتما أحداثا عظيمة للغاية، كما أنها لم تحدث بسببه، فضلا على أن موقفه لم يكن لوحده بل كان يشاور وزرائه فيما هو مقدم عليه، بل الأكثر من ذلك أن سياسته تخطت بسرعة كبيرة لتك المحن الشاقة، و لم تترك لها مجالا للبقاء، وما يؤخذ على الداى أنه لم يستفد من الاخطاء التي ارتكبتها أسلافه على الرغم من بقاءه في الجزائر مدة طويلة قبل تقلده المنصب و كان على دراية كبيرة بجنبايا الحكم فيها. فهل استقرار أمور الايالة في عهد الداين الذين حكما بعده كانت نتيجة تحاشي ما وقع هو فيه، فعلى الاقل أنهما لم يلقيا المصير نفسه الذي لاقاه هو.

¹ شارل وليام، مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تعريب العربي اسماعيل، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982م، ص ص 160-163.

- ² التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس الجزائر ليبيا، 1816-1871م، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس 1972م، ص237.
- ³ أوجين بلانتي، مراسلات دايات الجزائر الى ملوك ووزراء فرنسا، ترجمة جييجيك الياس و سلامنية بن داود، ج3، ط1، دار الوعي للطباعة و نشر والتوزيع، الجزائر 2014م، ص247.
- ⁴ أوجين بلانتي، المرجع السابق، ص247.
- ⁵ الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر، تحقيق المدني أحمد توفيق، دار البصائر، الجزائر 2009م، تمهيش ص144.
- ⁶ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص236.
- ⁷ أوجين بلانتي، المرجع السابق، ص247.
- ⁸ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص234.
- ⁹ شالر وليام، المصدر السابق، ص163.
- ¹⁰ التميمي، المرجع السابق، ص237.
- ¹¹ حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى عين مليلية، الجزائر 2007، ص11.
- ¹² التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص245.
- ¹³ الزهار أحمد الشريف، المصدر السابق، ص145.
- ¹⁴ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص237.
- ¹⁵ هلايلي حنيفي، بنية الجيش، المرجع السابق، ص24.
- ¹⁶ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص237.
- ¹⁷ حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية و نهاية الايالة 1815-1830م، ط1، دار الهدى عين مليلية، الجزائر 2007م، ص13-14.

- ¹⁸ بوعزيز يحيى، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك اوربا (1500-1830م)، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر 2009م، ص121.
- ¹⁹ هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص 25-26.
- ²⁰ بوعزيز يحيى، المرجع السابق، ص121.
- ²¹ شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني بالجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر 2011م، ص152.
- ²² شارل وليام، المصدر السابق، ص153.
- ²⁴ CHabaud Arnault, attaque des batteries algeriennes par lord Exmouth en 1816, revue africaine, N°16, 1875,p195.
- ²⁴ De Grammont (H. D), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), paris, Ernest Leroux Editeur,1887,p377.
- ²⁵ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص239.
- ²⁶ بوعزيز يحيى، المرجع السابق، ص 122.
- ²⁷ جون وولف، الجزائر و أوربا 1500-1830م، ترجمة أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر 2009م، ص446.
- ²⁸ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص240.
- ²⁹ Belhamissi (Moulay), Marine et Marins d'Alger 1518 -1830, T 2, Alger, bibliothèque nationale d'Algérie, p .74
- ³⁰ بوعزيز يحيى، المرجع السابق، ص 122.
- ³¹ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص241.
- ³² شارل وليام، المرجع السابق، ص168.
- ³³ التميمي عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص 240-241.

- ³⁴ شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص 149.
- ³⁵ بلانتيت اوجين، المرجع السابق، ص ص 247-264.
- ³⁶ شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص 127.
- ³⁷ تابست علي، مذكرة سيدي سميت ضد النشاط البحري لدول الغرب، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7، جامعة الجزائر، 1993م، ص ص 167-169.
- ³⁸ جون وولف، المرجع السابق، ص 429.
- ³⁹ مروش لمنور، دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني (القرصنة بين الاساطير و الواقع)، ج 2، دار القصبية، الجزائر 2009م، ص 480.
- ⁴⁰ بوعزيز، المرجع السابق، ص 122.
- ⁴¹ هلايلي حنفي، أوراق في تاريخ الجزائر، في العهد العثماني، ط 1، دار الهدى للنشر و التوزيع، عيم مليلة الجزائر 2008م، تهميش ص 52.
- ⁴² خط همايون، عدد 31210، تاريخ 1231هـ، تعريب طونا فكري، الأرشيف الوطني الجزائري، العلة 24، ص ص 1-2.
- ⁴³ شويتام أرزقي، المرجع السابق، تهميش ص 145.
- ⁴⁴ هلايلي حنفي، علاقات...، المرجع السابق، ص 21.
- ⁴⁵ وليام شالر، المرجع السابق، ص 146.
- ⁴⁶ هلايلي حنفي، علاقات...، المرجع السابق، ص 21.
- ⁴⁷ شويتام أرزقي، المرجع السابق، تهميش ص 144.
- ⁴⁸ Garrot Henri, Histoire générale de l'Algérie, Alger, imprimerie P. Grescenzo, 1910, p 630.
- ⁴⁹ وليام شالر، المرجع السابق، ص 147.
- ⁵⁰ شويتام، المرجع السابق، ص 149-150.
- ⁵¹ شالر، المصدر السابق، ص ص 172-173.

⁵² بلانتي اوجين، المرجع السابق، تهميش ص 266.

في أخطاء المؤرخين من منظور خلدوني

أ.د /شعيب مثنونيف / جامعة بوبكر بلقايد / تلمسان

Throughout the historians errors from the Khaldunian perspective**Pr. Chaib Megnounif Tlemcen University /Algeria**

الملخص

لما تعددت المراحل التي اجتازها التأليف التاريخي في الإسلام، بوصفه انعكاسا لمسيرة تطور الحضارة الإسلامية، وحين تمكن ابن خلدون من اكتشاف الخيط الذي يربط الماضي بالحاضر، استطاع، في ضوء ذلك، أن يكتشف الدوافع التي أدت بالمؤرخين قبله إلى الوقوع في الخطأ، مما سيدفع به إلى التفكير في وضع قانون لتمييز الصدق من الكذب في الأخبار، ويكون معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه.

وهذا المقال الموسوم بـ " في أخطاء المؤرخين من منظور خلدوني " محاولة لتظهير

ما وقع فيه المؤرخون من غلط وفق ابن خلدون، مع توضيح الآتي:

- 1- في مقصدية التاريخ عند عبد الرحمن بن خلدون
- 2- أهم مراحل التأليف التاريخي لدى المسلمين؟
- 3- ما هي الأسباب التي دفعت المؤرخين إلى الوقوع في الغلط و الخطأ؟

الكلمات المفتاحية: في أخطاء/ المؤرخين / منظور/ خلدوني

Abstract: Since there were many stages through which the historical opus in Islam passed by, as a reflection of the process of the development of Islamic civilization, while enabling Ibn Khaldun to discover the thread that connects the past with the present, he can, in the light of this, discover the factors that led the historians to fall into the error, which enhance him to establish a law that distinguishes truth from lies in collecting data with objectivity and honesty.

This article entitled "the historians errors from the Khaldunian perspective" is an attempt to display the mistake done by the historians according to Ibn Khaldun, with the following explanation:

1. In the meaning of history according to Abdul Rahman Ibn Khaldun.
2. The most important stages of the historical opus among Muslims.
3. What are the reasons that led historians to fall into mistakes and errors?

Key words: errors / historians / perspective / Khaldunian

أولاً- معنى التاريخ وأهميته في الفكر الخلدوني:

لم تعد دراسة التاريخ قاصرة على مجرد سرد الحوادث التي وقعت في الماضي وكأنها ركام من الوقائع التي أفرزها هذا الماضي بصفة عشوائية. تؤدّي فيها الصدفة دورا

هاما، وإنما أصبحت تهتم أساسا بعملية تفسير التاريخ ومحاولة استخلاص معنى له، وبعبارة أخرى انصرف اهتمام الباحثين إلى محاولة التنبؤ بحركة العجلة التاريخية.

وقد كانت معرفة حوادث الماضي من الأمور التي شغلت الإنسان ولا تزال تشغله حتى يومنا هذا، وكان قد بدأ الاهتمام مع الإنسان القديم الذي حفظ أخبار أسلافه في صورة أغان وأساطير يشوبها كثير من الخيال لتتناقلها الأجيال.

وعلى الرغم من قدم اهتمام الإنسان بتاريخه فإن محاولات تفسير التاريخ والكشف عن قوانينه تعدّ حديثة نسبيا، فقد كانت معظم الكتابات التاريخية المبكرة تهدف إلى خدمة أغراض أخرى غير الغرض التاريخي نفسه؛ بمعنى أن القصص التاريخي أو الملاحم الشعبية والأساطير كانت هي الصورة الغالبة في معظم الكتابات التاريخية المبكرة.

ولكن التاريخ اليوم لم يعد مجرد سرد للحوادث يعتمد على الأسلوب القصصي والمحسنات البديعية، فاليوم يجاهد المؤرخ في سبيل إحياء خبرات الماضي، بطريقة أقرب إلى الموضوعية وأسلوب علمي سليم بعيد عن التحريات اللغوية ودون تشويه للحقائق. ولا يعني هذا أن نفقد التاريخ جماله وتشويقه وإنما المهم أن نحفظ للتاريخ صدقه وموضوعيته وذلك عن طريق تحديد الظاهرة أو المشكلة تحديدا دقيقا، ثم جمع الحقائق وتحليلها وفرض الفروض التي تفسر الحوادث والأوضاع، ومن ذلك نخلص إلى تسجيل النتائج و تفسيرها. فهل كان " لمفلسف التاريخ " حظ من هذه الرؤية الحديثة للتاريخ على

الصعيدين النظري أولا، والتطبيقي ثانيا؟

يقول عبد الرحمن بن خلدون: >> اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية إن هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم و الأنبياء في سيرتهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدّين والدنيا فهو محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان عن المزلات والمغالط لأن الأخبار، إذا اعتمد فيها

على مجرد النقل، ولم تُحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربّما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم والحيد عن جادة في الصّدق، وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثّا أو سمينا، لم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها، بأشباهاها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار. فضلوا عن الحقّ وتاهوا في ببداء الوهم والغلط، ولا سيّما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات إذ هي مظنة الكذب ومطيّة الهذر، ولا بدّ من ردها إلى الأصول وعرضها على القواعد¹.

وواضح من كلام ابن خلدون أن: >> نقل الحوادث لا يمثل سوى ظاهر التاريخ إذ التاريخ في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام و الدّول >>². أما جوهر التاريخ فهو التمحيص والتحليل و >> مراعاة قواعد السياسة و طبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني >>³.

ومن هنا نستنتج أن التاريخ عنده لم يبقى نقل الأخبار لا حياة فيها بل أصبح علما كسائر العلوم له أصوله و قواعده.

فابن خلدون في مقدمته على مبدأ منهجي يمكنه من مطاردة وملاحقة الحدث التاريخي حتى إذا ظفر به أخذه من ناصيته وبدأ في عملية التشریح المتمثلة في >> حسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبيهما إلى الحق وينكبان عن المزلات والمغالط >>⁴.

فابن خلدون ينساق في صميم الرؤية للتاريخ الحديث >> الذي أصبح يهتم بالبحث عن الحقيقة وعملية استخلاص الحقائق التاريخية وتفسيرها >>⁵.

وبعد هذه الانطلاقة المنهجية المتمثلة في أخذ ابن خلدون بيد المؤرّخ وتوجيهه يعاود الكرة ليحدّد له الهدف المتوخى من هذه الطريقة فيقول: >> إذ هو - التاريخ -

يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم و الأنبياء في سيرتهم، و الملوك في دولهم و سياستهم، حتى يتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يرومه في أهوال الدين و الدنيا»⁶.

فكلمة الإقتداء في قول ابن خلدون السابق لها وزنها في ذات الوقت لأنها توحى بالاستمرارية التاريخية لعجلة الأحداث وهي عجلة تطوي أجيالا بعد أجيال فيكون الخلق أوفر لأنه يستفيد من الأحداث التي مر بها السلف فيفسرها و يستخلص العوامل التي تحكم فيها وربما تنبأ باحتمالات المستقبل استناد إلى المجموعة القوانين التي تحكم التطور البشري وهذا هو بالضبط الهدف الذي يراد للتاريخ في العصر الحديث.

كما أن لهذه الفكرة أهمية كبرى على الصعيد المنهجي أولا والمعرفي لأنها أصابت الطريقة القديمة في كتابة التاريخ بجراحات قاتلة فلم يعد التاريخ عند ابن خلدون >> عملا أدبيا ووصفا رشيقا وأسلوبا أنيقا يتخلله كثير من الاستطرادات»⁷، وإنما أصبح عملا يعتمد المباشرة في التعبير، بلغة مركزة تستخدم المصطلحات الدقيقة.

أما على الصعيد المعرفي فابن خلدون ينظر إلى الحدث التاريخي على أنه واقعة حاضرة كان الماضي يحملها في جوفه، أي ليس هناك وقائع منفصلة عن بعضها وإنما هي متصلة بوشائج تتدخل في صياغتها عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية. وبعبارة أخرى فالتاريخ عند ابن خلدون حصيلة العوامل مجتمعة.

وهنا تبرز أصالة ابن خلدون عندما نراه لا يستعير قانون السببية المعروف لدى الفلاسفة ليطبقه على التاريخ الذي تتحكم فيه >> قوانين خاصة تخضع لها جميع شعوب الأرض في نشأتها وتطورها وانقراضها وأكثر أحوالها، ولو لم يكن في تلك القوانين ما في السببية الطبيعية من حتمية عمياء لأن من عواملها المتعددة شخصية الإنسان الحر»⁸.

ويقول ابن خلدون عن " فن التاريخ": >> وفي باطنه- أي التاريخ- نظراً وتحقيقاً وتعليلاً للكائنات ومبادئها دقيق. وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق <<⁹. ويشير ابن خلدون ببراعة فائقة إلى أمر له خطورته في هذا اللون من البحث، وكأنه يريد أن يضع المؤرخين أمام مسؤوليتهم فيذكرهم برفق أن العمل التاريخي ليس سرداً قصصياً لمجموعة من الأخبار وإنما هو علم يحتاج إلى خطة منهجية، أولاً، و >> ما أخذ متعدّدة ومعارف متنوعة <<¹⁰، ثانياً.

وهذا معناه أن ابن خلدون يتوجه بالنقد الهادف إلى أولئك المتطفلين الذين لا يميزون بين الحدث التاريخي بوصفه معطى موضوعي وبين السرد التاريخي الذي قد تُلّفه غشاوة سميكة من الأهواء الشخصية والاعتبارات الذاتية التي تطمس معالمه و تقدمه مزيفاً مشوهاً لا يمت إلى التاريخ الخالص بصلة¹¹.

غير أن ابن خلدون في سلفية توثيقية نمطية تطمئن بكل ارتياح إلى ما قيل في شتى الحقب التاريخية ويبلغ في ذلك مبلغ الشطط إلى درجة أنه ينسى ما قاله في مبحث علم التاريخ فيتورط >> في مثل ما تورط فيه المؤرخون من قبل، لأنه متأثر بمجد القدماء، وصلاح القدماء، وطهارة القدماء، وانحطاط المعاصرين، وفساد أخلاقهم وأحوالهم <<¹².

وربّما أمكن لنا القول إنّه وقع في مفارقة تتمثل في إصراره على تطبيق منهج علمي ألحّ عليه بكل ثقله من جهة، وعلى مستوى تطبيق هذا الأخير فلا يكاد ابن خلدون يبسط القول في أغلاط المؤرخين وتورطهم في ضروب من الخطأ في الحكم حتى نجده يسلك طريقهم المعروفة والتي هي أقرب إلى السرد القصصي منها إلى الغرلة والتمحيص فهو >> إذا أراد أن يدفع عن الخليفة العباسي هارون الرشيد ما اتّهم به من العيب والمجون، لم يذهب مذهب المؤرخين في ذلك، وإنما تحدّث إليك بأن الرشيد كان يصلي، مائة ركعة في اليوم، وكان يحجّ سنة ويغزو سنة، أخرى، وإذا كان هذا شأنه فليس

من الممكن أن يعبث ولا أن يلهو. وهو إذا أراد مثلاً أن يصحح نسب الدولة الإدريسية في المغرب الأقصى لم يعمد إلى بحث تاريخي، وإنما استدّل على صحّة هذا النسب بحديث شريف، فيه أن الولد للفراش وللعاهر الحجر >>¹³.

فلنستمع له وهو يتحدّث في هذا الشأن: >> وأما ما تُموّه به الحكاية من معاقرة الرشيد الخمر، واقتران سكره، بسكر النّدمان، فحاش لله ما علمنا عليه من سوء. وأين هذا من حال الرّشيد و قيامه بما يجب لمنصب الخلافة من الدّين والعدالة >>¹⁴.

ونحن لا يعيننا أكان الرشيد يغزو سنة و يحجّ سنة ولا يعيننا من معاقرة الخمر أو عزوفه عنها وإّما يعيننا منهج ابن خلدون العلمي في تدوينه التاريخ وهو منهج لا يتقبل ما يروى بسهولة ولا يرضى بالأخبار الجاهزة الناجزة وكأّنها لا غبار عليها.

فابن خلدون قد قيّد نفسه " في مقدمة المقدمة" وقيّد معه القارئ الذي لا يجد بدا من محاسبته، فهل يكفي أن ينتسب الرشيد للدوحة الكريمة لكي يجد ابن خلدون في ذلك مستوغاً لا بعاد تهمه معاقرة الخمر عنه؟؟؟.

ويرجع ابن خلدون ثانية وبنزعة قصصية قاتلة رفضها في نظرتة إلى التاريخ ليقرر بكل بساطة أن الرشيد كان يشرب نبيذ التمر. أما الخمر فقد حرمها على نفسه. يقول: >> وإّما كان الرشيد يشرب نبيذ التمر على مذهب أهل العراق، وفتاويهم فيها معروفة، وأمّا الخمر الصّرف فلا سبيل إلى اتّهامه به ولا تقليد الأخبار الواهية فيها >>¹⁵.

ولو اقتصر الأمر على إيراد هذا الخبر لهان الخطيب كما يقال، ولكن ابن خلدون تورّط عندما عزم على أن يربط هذا السلوك بالخشونة البدوية في قوله: >> ولقد كان أولئك القوم كلهم بمنجاة من ارتكاب السّرف و التّرف في ملابسهم وزينتهم وسائر متناولاتهم لما كانوا عليه من خشونة البداوة وسذاجة الدّين التي لم يفارقوها بعد >>¹⁶.

وكلام ابن خلدون، فيه ما يجافي الحقيقة، لأن عصر هارون الرشيد شهد انقلاباً حضارياً هائلاً غير مجرى الحياة البدوية التي كانت في عهد بني أمية.

ومؤرخو الآداب العربية، والحضارة العربية الإسلامية، من عرب وغيرهم، متفقون على أن الحضارة العربية في القرن الثاني الهجري كانت حضارة فارسية أسهمت إلى حد بعيد في خلق الجيل الجديد؛ جيل المولدين، أي جيل الرشيد والحسن بن هانئ (أبو نواس) اللذين لم يكونا بمنأى عن التفاعل الحضاري للعصر، أي أنهما كانا ينتميان إلى مجتمع عربي له من الخصائص الفارسية القسط الوافر، وهذا ما يطلق عليه علماء الاجتماع الحركة الذاتية للمجتمع. والحركة الذاتية للمجتمع العباسي كانت تتمثل في ما وصفه الأستاذ طه حسين جملة بأنه كان عصر شكٍّ ومجون بدأ بمعاقرة الخمر والأخذ بأسباب الترف واللهو مروراً بالزندقة وحرية المرأة، وانتهاءً بالغزل بنوعيه.

وهذا معناه أن القوم لم يكونوا على خشونة البداوة وإنما فتحوا أعينهم على مجتمع ودّعها بنهاية آخر خلفاء بني أمية.

أمّا عن سداجة الدين فيكفي أن نذكر قصيدة أبي نواس الشهيرة، والمعروفة بـ "مدعي الفلسفة"¹⁷ في مجادلة النظام إبراهيم زعيم المعتزلة لنقف على أن العصر شهد في المجال الفكري والديني تطوراً ملحوظاً وهو تطور قضى على هذه السداجة الدينية.

وصفوة القول إن ابن خلدون شعر بالقيمة الموضوعية في الأبحاث العلمية، ونحن نعلم أن هذه الأخيرة من أصعب المقاييس في العلوم الإنسانية إذ أن الذاتية تتدخل دائماً في كل ما هو إنساني.

ثانياً - مراحل التأليف التاريخي لدى المسلمين

منذ أن بلغ التاريخ كفن، قمة مجده على عهد الطبري والمسعودي (القرن الرابع الهجري)، وهو يتقهقر شيئاً فشيئاً، إلى أن أصبح في القرن الثامن (عصر ابن خلدون)، عقيماً خالياً من كل فائدة.

ذلك أن التأليف التاريخي في الإسلام، قد مرّ بمراحل أربعة¹⁸ خلال تدرجه نحو الانحطاط التام، ونعرض لهذه المراحل بشيء من الاختصار كالتالي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي بلغ فيها التأليف التاريخي في الإسلام أوجه على يد كبار المؤرخين أمثال الطبري والمسعودي، وهي مرحلة تمتاز بثلاث سمات أساسية؛ أولها: الاجتهاد في جمع الأخبار واستقصائها من مصادرها المختلفة كالروايات الشفوية والصحائف المكتوبة، وتحمل مشاق السفر للوقوف في المكان عينه على أخبار الأمم، وأحوالها. وثانيها: حرص المؤرخين على التزام الأمانة والصدق فيما يكتبون، مما جعل مؤلفاتهم تحظى بثقة الجميع، وتصبح مصدراً لأخبار يوثق به، وطريقة في التأليف يقتدى بها، ولكن هذا لا يعني التسليم بشكل مطلق بما قاله هؤلاء، ليست مؤلفاتهم بمنأى عن النقد، و ليس من الضروري قبول أخبارهم كما هي، بل لا بد من نقدها والتأكد من صحتها: >> والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون، أو اعتبارهم <<¹⁹. وأما السمة الثالثة: التي تتصف بها هذه المرحلة، فهي العمومية. فلقد كانت التواريخ في هذا العصر؛ عصر الطبري والمسعودي >> عامة المناهج

والمسالك >>²⁰. لقد كانت تواريخ "عالمية"، لا تتقيد بعصر أو جيل أو إقليم، بل تؤرخ للإسلام ومختلف البقاع التي استقر فيها، كما تؤرخ للأمم والأجيال المعروفة قبله. وأما المرحلة الثانية: فهي مرحلة التواريخ الخاصة، عدل المؤرخ خلالها: >> عن الإطلاق إلى التقييد، ووقف في العموم والإحاطة على الشأو البعيد، فقيّد شوارد عصره، واستوعب أخبار أفاقه وقطره، واقتصر على أحاديث دولته و مصره >>²¹. والسبب في ظهور هذه التواريخ الإقليمية هو انقسام الدولة الإسلامية إلى إمارات وممالك مستقلة، فنشأت من ذلك الحاجة إلى التأريخ لها وحدها، للتمكن من الإحاطة بأخبارها، والوقوف على تفصيل أحوالها.

بينما المرحلة الثالثة: هي مرحلة التقليد: فإذا كانت المرحلتان، الأولى والثانية، تتسمان بالتجديد، وتسايران حاجة العصر، فإن المؤرخين في المرحلة الثالثة هذه، مقلدون في الغالب.

وأما المرحلة الرابعة: وهي التي عرفها عصر ابن خلدون، فقد أصيب فيها التأليف التاريخي، بداء الاختصار، شأنه في ذلك شأن مختلف العلوم والفنون، حيث يعمد المؤلفون إلى تلخيص كتب المتقدمين في منظومات وأراجيز ومختصرات لا فائدة فيها. لقد بلغت الكتابة التاريخية، إذن في عصر ابن خلدون درجة من الانحطاط لا مزيد عليها، فلم يعد التاريخ يلي حاجة العصر، ولا يفي بالغاية التي يتوخاها الناس منه. إن هذا المنهج الذي اتبعه المؤرخون القدامى كان يحتمه الغرض الذي كان الناس ينشدونه من التاريخ آنذاك.

على أن الأمر هنا لا يقتصر على مجرد تقليد هؤلاء لأولئك، من حيث الشكل والطريقة، بل لقد نقلوا عنهم أخطاءهم من غير تمحيص ولا نقد كما وقعوا أنفسهم في أخطاء جديدة. >> فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب قليل، والغلط والوهم

نسيب للأخبار وخلييل، والتقليد عريق في الآدميين سليل والتكفل على الفنون عريق وطويل، ومرعى الجهل بين الأمم وخيم وبيل <<²².

ولتساءل عن الأسباب و العوامل التي تدفع بالمؤرخين للوقوع في الخطأ والغلط؟؟

ثالثا: أسباب ودوافع الغلط والخطأ لدى المؤرخين

إن أسباب الغلط والخطأ في التاريخ والأخبار و الحكايات²³ حسب ما لاحظته ابن خلدون، وحلله وعلله في المقدمة، كثيرة و متنوعة، بعضها قصدي و بعضها لا قصدي.

الغلط القصدي: هو كل ما تعلق بالأخبار الكاذبة التي يصنعها ويلفقتها ويشيعها الدساسون، لترويج مذهب، أو نشر دعوة، أو تأمين منفعة، والوقائع المصطنعة التي يسعى المحتالون إلى التلبيس بها على الناس، لأغراض مماثلة لذلك. و أما الغلط اللا قصدي: هو ما تعلق بالأخبار المخالفة للواقع، التي ينقلها بعض المخبرين والرواة، عن حسن نية، وذلك لعدم فهمهم أو عدم ضبطهم لما يسمعونه ويشاهدونه، أو لميلهم إلى المبالغة وولوعهم بالغرائب أو لاسترسالهم في قياس الماضي على الحاضر قياسا مطلقا.

وهناك نوع ثالث من الأغلط، يختلف فيها القصدية واللا قصدية؛ وهي التي تحدث، حينما ينقل راو صادق أمين، عن مخبر دساس ملفق: لثقتة به أو لعدم قدرته على تمحيص الأخبار لتي يسمعتها؛ أو لعدم إقدامه على التمحيص، وذلك لموافقة الخبر للآراء التي يتشيع لها، والمذاهب التي ينتحلها؛ أو لعدم معرفته لطبائع الأشياء معرفة تساعده على التمييز بين الممكن والمستحيل من الأخبار.

ومن البديهي، أن هذا النوع الأخير يكسب خطوة خاصة، حينما يتعدد الرواة و يتوالى النقلة وتتزاحم وتتعاقب أسباب المخالفة للواقع، في الروايات.

يذكر ابن خلدون أمثلة عديدة على أغلاط المؤرخين في المقدمة التي خصصها لذكر " فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه، والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط "24 . وأتى بأمثلة كثيرة متنوعة من مختلف المؤلفات والعصور. و يمكن للدارس أن يجمل تصنيف عوامل الخطأ وأسباب الكذب في التاريخ، حسب ابن خلدون، في ثلاثة نقاط هي:

1 عدم التزام الموضوعية: سواء من جانب راوي الحادثة المشاهد لها، أو من لدن نقال الخبر. ومرد ذلك إلى: >> التشييعات للآراء والمذاهب. فإن النفس إذ كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه في التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من الكذب، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك التشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في الكذب ونقله <<25 .

2 عدم مراعاة قوانين الطبيعة: وذلك كأن ينقل المؤرخ أو الراوي أخبارا عن حوادث مستحيلة الوقوع، نظرا لكون قوانين الطبيعة لا تسمح بحدوثها. ومن أمثلة ذلك ما نقله المسعودي من أن >> الإسكندري غطس داخل صندوق من الزجاج داخل بحر... <<26 .

وهذا الخبر كاذب لأنه مخالف لقوانين الطبيعة لكون الغطس في الماء ودخل صندوق الزجاج لمدة طويلة يؤدي إلى الاحتناق والموت.

3 الجهل بطبائع العمران: أي الجهل بطبيعة الظواهر الاجتماعية وكيفية حدوثها، ذلك لأن >> كل حادث من الحوادث، ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته ما يعرض له من أحوال <<27 . فكما أن للطبيعة قوانين معينة تسيّر حوادثها وفقها، فكذلك العمران البشري أو الاجتماع الإنساني له عوارضه الذاتية الخاصة به.

وفي نهاية المطاف، وعلى الرغم من الأخطاء التي وقع فيها كل من المؤرخين السابقين لابن خلدون، وابن خلدون نفسه، بعدهم، فإن هذا لا يقلل من قيمة الرجل من حيث أنه أدرك كلا من الجانب الذاتي والموضوعي في عملية خطيرة كالتأريخ.

إن الذين سبقوه كانوا يصدرن أحكاما لا تمت بصلة إلى التاريخ الموضوعي، إنما كانوا يصدرن أحكاما مرتبطة ارتباطا عضويا بالمناخ السياسي، بينما ابن خلدون أراد أن يكون حرا في تفكيره، على حين كان من سبقوه أحرارا وراء القضبان.

وهكذا فبينما نجد كبار المؤرخين للحضارة الإسلامية القدامى، قد اتجهوا إلى التاريخ بدوافع وأغراض دينية أو سياسية أو لمجرد التسلية أو من أجل إبراز دروس وعبر معينة، الأمر الذي يعني أن اهتمامهم بالتاريخ كان من أجل شيء آخر، لا من أجل التاريخ ذاته²⁸، أي اتجهوا إلى سرد الحوادث التاريخية والتأريخ للشخصيات، ولم يعنوا بدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية²⁹، نجد ابن خلدون يصدر على العكس من ذلك، عن وعي تاريخي جاد جعل اهتمامه بالتاريخ لذات التاريخ لا لشيء آخر، فيعقد في مقدمته فصولا طويلة للتحدث على نظم الحكم والسياسة في العالم الإسلامي ويبحث ما عرفه المسلمون من مهن وصنائع ونظم اقتصادية وعلوم وفنون³⁰، ذلك هو معنى تمييزه في فن التاريخ بين "ظاهره"، الذي >> لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال..<<³¹، و"باطنه" الذي هو في حقيقة الأمر >> نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق<<³².

ونحدد القول، بشيء من التأسف، إن ابن خلدون بدوره لم يلتزم بتطبيق المنهج المدعى حين أقبل على كتابة مصنّفه المشهور " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر "

الإحالات والهوامش:

¹ المقدمة: تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة: بيروت، طبعة 1982، ص ص 12، 13.

² رمزي نجار: الفلسفة العربية عبر التاريخ، دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط 02، 1979، ص 345.

³ المقدمة، ص 12.

⁴ نفسه.

⁵ د. سيد إبراهيم الجيار: دراسات في تاريخ الفكر التربوي، وكالة المطبوعات: القاهرة، ط 01، 1974، ص 14.

⁶ المقدمة، ص 12.

⁷ د. محمود عبد المولى: ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب: تونس، ط 02، 1980، ص 77.

⁸ الفلسفة العربية عبر التاريخ...، ص 352.

⁹ المقدمة...، ص 2.

¹⁰ نفسه: ص 12.

¹¹ ينظر: الفلسفة العربية عبر التاريخ...، ص ص 348، 349.

- 12 ينظر: د. طه حسين: حديث الأربعاء، ج 02، دار المعارف: مصر، ط 12، ص 65.
- 13 نفسه.
- 14 المقدمة..، ص 26.
- 15 نفسه: ص 29.
- 16 نفسه.
- 17 وطالعتها:
- دع عنك لومي فغنّ اللوم إغراء وداويني بالتي كانت هي الداءُ
إلى أن يصل إلى قوله:
- فقل لمن يدّعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياءُ
- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ، حققه وضبطه وشرحه أحمد، عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي: بيروت، د. ط، د. ت، ص ص 5، 6.
- 18 للتوسع أكثر في هذه المسألة ينظر:
- * د. حسين عاصي: ابن خلدون مؤرخاً، دار الكتب العلمية: بيروت، ط 01، 1991، ص ص 97 – 100.
- * د. محمد عابد الجابري: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، دار الثقافة: الدار البيضاء، ط 01، 1971، ص ص 138 – 142.
- 19 المقدمة..، ص 352.
- 20 نفسه.
- 21 نفسه: ص 353.
- 22 نفسه: ص 351.
- 23 لمزيد من المعلومات يطالع:
- * د. ساطع الحصري: دراسات عن مقدّمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ودار الكتاب العربي: بيروت، ط 03 (موسعة)، 1967، ص ص 273 – 275.
- * ابن خلدون مؤرخاً..، ص ص 97 – 100.

- *العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي..، ص ص 138 - 142.
- ²⁴ نفسه: ص ص 10 - 32 و ص ص 36-37.
- ²⁵ نفسه: ص 409.
- ²⁶ نفسه: ص 410.
- ²⁷ نفسه.
- ²⁸ ينظر: د. محمد عابد الجابري: نحن والتراث، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، ودار الطليعة للطباعة والنشر، ط 02، 1982، ص 450.
- ²⁹ ينظر دة. سيدة إسماعيل كاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، دار الرائد العربي: بيروت، 1983، ص 77.
- ³⁰ نفسه.
- ³¹ المقدمة، ص 2.
- ³² نفسه.

" جدلية المعرفي و الإيديولوجي في الخطاب العربي المعاصر: التراث نموذجاً "

د /ليندة بورايو/ كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية /جامعة الجزائر -3-

lindabourrayou@yahoo.fr

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية جدلية المعرفي و الايديولوجي في الفكر العربي المعاصر وهي ثنائية على مستوى من الأهمية الفكرية، عاشها الوعي العربي منذ ميلاده الحديث و لم تفارقه حتى اليوم، ولعلها لن تفارقه في المستقبل لأنها من الجدليات التي لا تقبل الحسم، ولأنها ليست مبسطة بحيث نتبين صور اشتغالها لوعي القارئ العربي بيسر و إنما هي مركبة و تحتاج بالتالي الى قراءة تركيبية لفك الترابط في علاقاتها وإدراكها و بالتالي فان إبراز هذه الطبيعة المركبة لهذه الجدلية هو ما يعيننا في هذه الورقة.

Abstract :

The following study deals with the dialectic cognitive and ideological starting from their origin and historical background then the way wich is used in the modern Arab thought .the focus will be on the reflection towards the two dialectics wich has been played an important roles and influences in forming the Arab thought streams and since this dialectic is complex it

need a synthetic reading .this is what i will try to do in this paper.

مقدمة:

لقد كانت وستظل ثنائية المعرفة والإيديولوجية ثنائية جدلية وإشكالية في الفكر المعاصر مثلما هي ولدت فيه إشكالية. فلقد عاش الفكر العربي المعاصر التوتر الإشكالي بين هذه الثنائية أكثر من مائة عام وفي مجالاته كافة في الفكر والفلسفة وفي العلوم الاجتماعية، كما في قراءته لتاريخه الثقافي والأخر، ناظرا ومنظورا أو قارئا ومقروءا، ولعلها في الفكر العربي هي اقل توترا منه في الفكر الغربي بسبب التفاوت في التطور والتراكم بين الإنتاج الفكري هنا، والإنتاج الفكري هناك، وسبب حداثة الانتباه إلى إشكاليات الإيديولوجية والمعرفة في فكرنا، وحداثة الاتصال والانفصال بين حديها في وعينا المعاصر و في اهتماماتنا الايبستيمولوجية، لكنها اليوم ومنذ ما يزيد على ثلاثة عقود دخلت في دائرة الضوء والتفكير داخل بيئات بحثية عديدة في ميادين الدراسات الفلسفية والاجتماعية عامة.

فرضية الدراسة:

إن نصوص الفكر العربي لا تتوزع على حدود التقسيم الحدي على نصوص إيديولوجية وأخرى معرفية، وإنما يتخلل الواحد منها الحدان معا.

الإشكالية:

– هل استقامت العلاقة بين المعرفي والإيديولوجي في دراسات الفكر العربي المعاصر على النحو الذي يمكننا أن نقول أن الوعي العربي تصالح مع الإيديولوجي

كموضوع للتفكير والبحث وتبني المعرفي كخيار في الدرس والتناول؟، ومن خلالها نطرح التساؤلات التالية:

- هل يمكن أن نقيم تمييزا واضحا بين دراسات تطرح باللغة الإيديولوجية (الانحياز الصريح إلى موقف- وأحكام القيمة- والإسقاط التاريخي)، وأخرى تتحرى الموضوعية و الحياد و النظرة الوضعية أكثر؟.
- هل يمكن وصف دراسات معينة في الفكر العربي المعاصر أنّها دراسات علمية أو أنّها تخلو من أي تدخل إيديولوجي بمجرد أنّها تستعير أدوات معرفية؟.
- وكيف يمكن للفعل الإيديولوجي أن يتسلل إلى النص المعرفي أو الى نص تؤسسه إرادة المعرفة وأدواتها ومفاهيمها؟.
- وسنحاول الاجابة على التساؤلات السابقة من خلال المحاور التالية:

أولا: الإطار الثقافي والتاريخي لتبلور جدلية المعرفي والإيديولوجي في الخطاب العربي المعاصر.

لقد عاش ولا يزال الفكر العربي المعاصر⁽¹⁾ التوتر الإشكالي لجدلية المعرفي والإيديولوجية⁽²⁾ منذ عصر النهضة، وذلك أن سؤاله الجديد والقديم دار بين حدّين تفوق الآخر "الأوروبي"، وتخلف " الأنا"⁽³⁾ المغايرة"، أمّلت هذه المقايسة القائمة على وضعين حضاريين مختلفين، على المثقف النهضوي وفي شتى المجالات والاختصاصات إن في كتاباته ودراساته حول الفكر العربي المعاصر أن يدخل مرجعين متلازمين، يتمثل أحدهما بمرجع داخلي معيش يجب تغييره ، ويتعين ثانيهما بمرجع خارجي يمد المثقف بالمعرفة غير أن التشابك المرجعين مع بعضهما البعض جعل من الصعوبة بمكان التماس نقاط الافتراق

بين كل ما هو معرفي صرف وبين ما هو إيديولوجي محض، مما جعل من هذه الجدلية والثنائية المركبة مكانا خاصا في تيارات ودراسات حول الفكر العربي المعاصر.

إذ يمكن لأي قارئ في الإنتاج الفكري، منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، وفي مجالاته كافة أن يلحظ ظاهرة الحضور المتضخم للإيديولوجيا فيه بما هي رؤية إلى العالم والأشياء والظواهر، ولن يعجزه، أن يلحظ، في امتداد ذلك ضعف مستوى البناء المعرفي لدراسات ذلك إن قورنت بغيرها في ثقافات أخرى في العالم.

وأكثر ما يمكن للقارئ أن يلاحظه هو ذلك الكم الهائل من الانجازات الإيديولوجية التي يديها المفكرون والكتاب العرب إلى هذه المنظومة الفكرية أو تلك من التي يتصلون بها قراءة واستعمالا، وهذه الانحيازات، إنما تبدو، أكثر ما تبدو، في ميل كتاباتهم إلى التبشير بالأفكار التي اعتنقوها وتنزيلها في نصوصهم منزلة الحق الذي لا يطاله الشك⁽⁴⁾.

ولقد يكون لذلك التضخم الإيديولوجي ما يبرره في بعض مراحل التعبير عنه، فالذين كتبوا ما كتبوه دفاعا عن المعاصرة والأصالة والتراث والحداثة وتظهير مصادرها ومراجعها في الغرب إنما فعلوا ذلك - كل من موقعه - في سياقات تاريخية وسياسية شديدة الأثر فيهم، وليس للتحليل الموضوعي لفكرهم ونصوصهم من سبيل إلى تجاهلها إلا أن يكون هو أيضا إيديولوجيا، فمن المشروع أيضا ومن وجهة نظر معرفية تعني بتحليل الخطاب وبيان نظم المعرفة الحاكمة له أن تأخذ في الحساب تحليل العوامل الغير المعرفية في الخطاب، فتنبه مثلا إلى ظرفية كل خطاب والدوافع والحاجات الذاتية الدافعة له، و إلى مجمل الأسباب التي تفرض على مفكر أو نص فكري أن يتخذ لنفسه هذه الواجهة من الرأي أو تلك، وهذه الطريقة في التعبير وغيرها.

وبالنظر إلى السياق والأطر التاريخية والثقافية التي أدت إلى ميلاد هذه ثنائية نجد أن العديد من المفكرين العرب يعتبرون أن الفكر العربي تسيطر عليه إشكالية مركزية تتمثل فيما اصطلح عليه بإشكالية التراث والحداثة أو إشكالية الأصالة والمعاصرة⁽⁵⁾، كما أنها الإشكالية المركزية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، والتي تتحرك حولها كل قضايا ما يسمى بالنهضة العربية⁽⁶⁾ بما فيها جدلية المعرفي والإيديولوجي وهي ما تزال معايشة ومطروحة في العالم العربي، رغم مضي حوالي مائتي عام على الاحتكاك المباشر بالغرب، فقد ابتدأت مع هذا الاحتكاك ولم تجد حلا حاسما بعد. وقد أدى عدم حل هذه الإشكالية والجدلية إلى ما يشهده العالم العربي من مشاكل اجتماعية و سياسية و أن تكون ممزقة بين ميول التطرف في الخضوع للأصالة وبين التطرف للخضوع للمعاصرة أو الحداثة، وفي حين يعتقد البعض أن الانشطار الفكري والمعرفي والإيديولوجي وحتى السياسي والثقافي بين التراث والمعاصرة إنما هو من مشاكل العرب الأزلية⁽⁷⁾.

والخلاصة أن ثنائية المعرفي و الإيديولوجي في الخطاب العربي المعاصر عبارة عن جدلية ولدت من رحم الإشكالية المركزية التي أطرت الفكر العربي المعاصر ولا تزال ألا و هي إشكالية التراث و الحداثة و الأصالة والمعاصرة و التي أثرت و هيمنة عليه و بشكل كبير، و أنّها بحاجة الى حل لتسهم في تحقيق النهضة العربية، لكن هذا الأمر لم يتم الى حد الآن.

ثانيا: السياقات التاريخية لميلاد إشكالية التراث في الخطاب العربي المعاصر.

إنّ التراث ظاهرة إنسانية نجدها في كل المجتمعات فلكل أمة تراثها، كما أن جميع الأمم تشترك في تراث إنساني عام، ولهذا، فإنّ التراث يشمل التراث القومي، ما هو حاضر فينا من ماضينا، والتراث الإنساني ما هو حاضر فينا من ماضي غيرنا⁽⁸⁾. كما أنّ

التراث في الوعي العربي المعاصر لا ينظر إليه على أنه بقايا من ثقافة الماضي، بل على أنه تمام الثقافة العربية الإسلامية وكرليتها، وأنه استمرار للماضي في حاضرنا.

ويبقى أن التوسيع من دائرة تعريف التراث، يجعل لنا مخرجاً من خطيئة اختزال التراث في الدين، ويوفر لنا سبلاً لمعالجة الإشكاليات كافة التي تترتب على ذلك، كما يفتح لنا مجالاً للاهتمام بدراسة الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي بكل ما يتضمن ذلك من قيم وعادات سلوكية وأساليب حياة، وأدوات وأساليب الإنتاج⁽⁹⁾.

ومن خلال عودتنا إلى عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نجد كيف حاول المثقفون العرب في المشرق إحياء التراث الفكري والثقافي العربي، في سعيهم إلى إيجاد هوية عربية مشتركة، تمكن من إقامة أمة عربية موحدة مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية، فأخذ بذلك استعمال لفظ "التراث" في القرن العشرين، يدل على "ما ورثه العرب عن أسلافهم من حضارة"، وراح اسم "التراث" يختلف في دلالاته الخاصة عن اسمين آخرين مشتقين من الفعل (وَرَثَ)، هما "الإرث" و"الميراث". وبالتالي "فالتراث" في دلالاته الحديثة يشير إلى: "الإرث الفكري والثقافي الذي وصلنا عن آبائنا وأسلافنا على مر العصور والذي ما يزال فاعلاً في ثقافتنا السائدة. وهكذا، فإذا كان الإرث أو الميراث المادي يتطلب موت الأب أولاً، فإن التراث الفكري والحضاري يعني حضور الأب في الابن، واستمرار الماضي في الحاضر⁽¹⁰⁾".

وإذن، فبإمكاننا أن نستنتج بناءً على ما تقدم، أن التراث بمعنى الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني، هو المضمون الذي تحمله هذه الكلمة داخل خطابنا العربي المعاصر والذي لم يكن حاضراً لا في خطاب أسلافنا ولا في حقل تفكيرهم، كما

أنه غير حاضر في خطاب أية لغة من اللغات الحية المعاصرة التي نستورد منها المصطلحات والمفاهيم الجديدة علينا.

و بالنسبة للغات الأجنبية التي نستورد منها، منذ بدء يقظتنا العربية الحديثة تلك المصطلحات والمفاهيم الجديدة على لغتنا وفكرنا، ترجمةً وتعريباً، وهي الفرنسية واللغة الإنجليزية بصورة خاصة، فإنّ كلمتي *Patrimoine* و *Héritage* لا تحملان المضامين نفسها التي نحملها نحن اليوم لكلمة "تراث". إن معناها لا يكاد يتعدى حدود المعنى العربي القديم للكلمة والذي يحيل أساساً إلى "تركة الهالك إلى أبنائه"⁽¹¹⁾.

ويبقى التراث تراكم حضاري وثقافي ينتقل عبر الأجيال والقرون عن طريق اللغة والمحاكاة والتقليد، ويشمل العناصر المعنوية من أفكار ومعتقدات وسلوك، والعناصر المادية، كالصناعات والحرف والآثار. كما أن التوسيع من دائرة تعريف التراث، يجعل لنا مخرجاً من خطيئة اختزال التراث في الدين، ويوفر لنا سبلاً لمعالجة الإشكاليات كافة التي تترتب على ذلك، كما يفتح لنا مجالاً للاهتمام بدراسة الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي بكل ما يتضمن ذلك من قيم وعادات سلوكية وأسلوب حياة، وأدوات وأساليب الإنتاج⁽¹²⁾.

ويبقى السؤال لماذا العودة إلى التراث؟، لا يجد إجابة له إلا في حالة الثقافات المكتنزة بالتاريخ والمسكونة به، أي في حالة المجتمعات التاريخية أو ذات الميراث التاريخي الكبير، وتلك حال الثقافة العربية والفكر العربي الذي يعيش في مجتمع يتنفس التاريخ، كالمجتمع العربي الإسلامي، إذ الغالب في هذه المجتمعات هو الشعور بالاستمرارية في التراث والتاريخ وعدم الانقطاع.⁽¹³⁾

هذه الاستمرارية الموجودة على نطاق واسع، ففي المجتمع العربي هناك استمرارية دينية لم تعكسها الحروب الدينية، ولا حوادث استثنائية على مثال ما حدث في الغرب، واستمرارية ثقافية تُستضاف فيها نصوص الأقدمين، في العلوم الشرعية والعقلية وفي الآداب، وكأنها نصوص معاصرة، واستمرارية لسانية للغة الأمة والوحي لم تقطعها لهجات محلية أو تحل محلها، مثلما حلت اللغات القومية الأوروبية محل اللاتينية، واستمرارية في منظومة القيم الموروثة على قاعدة استمرار مفعول الدين والعرف في النظام الاجتماعي... ومما يزيد من معدّل الشعور بهذه الاستمرارية التاريخية فشل المشروع الحديث الذي لا يزال يعرف عوائق سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتراجع تدريجي لمكتسبات الحداثة، مقترنا بالعودة للتقليد والتراث، في المجتمع، والثقافة، والسياسة. (14)

وهكذا نجد كيف تولّد شعور كثيف في الوعي الجمعي العربي والإسلامي، بالتراث والماضي في الثقافة والإنتاج الفكري، الذي بلغ ذراه في الفكر العربي منذ بدايات القرن التاسع عشر، حيث دخل السؤال التراثي في قلب هواجس المثقفين العرب وانشغالاتهم، فكثافة الشعور بالتاريخ الثقافي والسياسي خاصة ازدادت بعد أن أيقظتها الانقلابات الكبرى التي شهدتها عمران المجتمع والثقافة العربية منذ حملة نابليون بونابرت على مصر، واحتلال الجزائر، وبداية اضمحلال سلطان الإمبراطورية العثمانية، ومنذ ذلك الحين تدفق سيّل الكتابات عن التراث: عن الإسلام، والتاريخ العربي، والثقافة العربية والإسلامية الكلاسيكية، والهوية الحضارية، والخصوصيات الثقافية، وما شابه ذلك (15)

ولقد أطلّ سؤال التراث في التأليف العربي الحديث والمعاصر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، في صيغ أسئلة المقارنة بين حاضر العرب والمسلمين الذي كان يعيش آنذاك أسوأ لحظاته وماضيهم الذي رفعته المقارنة إلى سدّة النموذج والمعيّار الذي

تقاييس عليه الأوضاع والأزمنة، (النموذج السلف) ، وتحلل المقارنة بين الزمنين الإسلاميين ، بعض المضاهاة بين أحوال المسلمين في حاضرهم وأحوال غيرهم في محيطهم. (16)

وإذا كان الحاضر خرج خاسرا، فإن صلحا عقد مع الوعي الإسلامي بين ماضي المسلمين المرجعي وحاضر الأوروبيين الجذاب (تفوق تقني، علمي، دولة حديثة... الخ).

إلا أن الشروط العلمية لم تكن قد تهيأت بعد في القرن التاسع عشر وإلى حدود منتصف نصفه الثاني، كي ينطلق البحث في التراث على أصول علمية مثلما أصبح ذلك ممكنا إلى حد ما في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (مع فرح أنطوان⁽¹⁷⁾ وجورجي زيدان⁽¹⁸⁾ خاصة).

لقد كان الانشغال بسؤال التراث في الوعي العربي النهضوي لذلك العهد، سياقاً متضامراً، سياسي من جهة وتاريخي وثقافي معرفي، أطلقتها ما بات يُعرف بالاصطدام الكبير الذي حصل بين المدينة الأوروبية الصاعدة، والزاحفة خارج حدودها الجغرافية والمدينة العربية الإسلامية المتقهقرة، وفي الحالتين كان سؤال الماضي (التراث) يتكون في الوعي العربي، وكان الطلب على الماضي يتزايد متخذاً صورتين مختلفتين:

- الصورة الأولى للتراث:

- عبّرت عن نفسها في تقديس التراث وجعله المرجعية للفكر والاجتماع العربي والإسلامي الحديث، ولقد أنتجت هذه الصورة في الفكر العربي ما يعرف بخطاب الأصالة،⁽¹⁹⁾ الذي شدّد على الاستمرارية التاريخية، واحتزل مسألة المسلمين في مشكلتين: تحدي المدينة الغربية للدين والاجتماع من جهة والانحراف عن أصول الإسلام من جهة أخرى.

- الصورة الثانية للتراث:

- عبّرت عن نفسها في محاولتها الساعية للعثور على مشتركات وقواسم بين الماضي والحاضر، وبين الإسلام والمدنية الأوروبية الحديثة، وهي محاولة أدت بأصحاب هذا الاتجاه إلى أشكال من التواصل مع الموروث الثقافي والديني، وإلى إعادة تأويله في ضوء مفاهيم العصر وبما يتناسب ومعطيات المنظومة الأوروبية الحديثة، فأصبح هذا الخطاب العصري يتحدث عن علاقات الوصل والانطباق أحيانا بين الشورى والديمقراطية، بين الإجماع كآلية فقهية - والرأي العام، بين المقاصد في فقه المقاصد الشرعية - والمنافع العمومية (كما سماها الطهطاوي)، أو المصلحة العامة، بين البيعة والعقد الاجتماعي، بين أهل الحل⁽²⁰⁾، والعقد ونواب الأمة في البرلمان، بين الحسبة والرقابة الشرعية.

وهكذا ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ كيف أن انتباه المفكرين والكتاب العرب إلى تراثهم، شكّل اللحظة التأسيسية في صلة الوعي العربي بالمسألة التراثية، فلقد بدأ التراث سؤالاً يدور حول تأريخ الفكر ليس إلّا، مداره العلاقة بالأنا، وبالميراث الحضاري والثقافي، ليتحول إلى إشكالية فكرية خصوصا في ستينات وسبعينات القرن العشرين، محورها التفكير في علاقة الأنا الراهنة، بالأنا التاريخية، تم بالآخر من منظور متطلبات الحاضر.

ثالثا- تجليات التوظيف المعرفي والإيديولوجي في الدراسات التراثية داخل أخطاب العربي المعاصر:

لا يمكن لأي دارسٍ للفكر العربي المعاصر وخصوصا في تناوله لإشكالية التراث فيه، أن يُخفى عنه ذلك التوظيف الذي مُورس على التراث من خلال مختلف القراءات التي أخذته كمادة مدروسة، فالكثير من المفكرين العرب الذي اعتبروا وبدرجات متفاوتة أن التراث - خصوصا وتقاليد ودينا أحيانا - قد صار مُشكلة أو أنه إشكالية

بسبب حضوره القوي والمستمر في الوعي والواقع والتقليد والممارسة، وهكذا، فقد كان الهمُّ المعرفي والإيديولوجي كلاهما مسيطران على الساحة الفكرية أثناء الخوض في مسائل النصوص التراثية وقراءتها، سواء أعلق الأمر بكيفية اختيار المناهج والطرائق لعقلنة التراث وجعله مُعاصر لواقعنا، بما يفضي ذلك إلى إبراز جوانب العقلانية والتقدمية في هذا التراث، وسواء أعلق الأمر بتفكيك النص التراثي وتبيان حدود تأثيراته لصالح حداثة إيجابية مُستتيرة .

وقد تفاوتت أساليب توظيف التراث بين المعرفي تارة والإيديولوجي تارة أخرى، فالفكرة لدى هؤلاء جميعا في الأصل تحليلية ونقدية وتحررية من المشكلة أو الإشكالية، فهناك من بنى رؤية ذات طابع نظري في فهم الموروث ، فكان منه الرجعي والتقدمي، وهناك من عمل ضمن مشروع واسع على عقلنة "التراث" عن طريق تصنيفه في مناهج وتيارات ومدارس، راجيا من وراء ذلك نُصرة الصالح البُرهاني والمتفتح على ثقافة الحاضر والمستقبل (كمشروع الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري من خلال ربايعته في نقد العقل العربي) ليقترن بذلك الوازعُ المعرفي بالوازع الإيديولوجي⁽²¹⁾.

ويكون المعرفي عادة في الدراسات الأكاديمية حول النص التراثي من أجل تحقيقه، سواء قام به المستشرقون أو العرب أنفسهم، ويظهر بالخصوص من خلال مدى الاعتماد على مُجمل مخطوطات النص المحقق، والمقارنة بينهما ، للوصول إلى الصيغة الأصلية والمثلى للنص، ويظهر كذلك في الهوامش التي يثبتها المحقق لتفسير ما غمض من النص التراثي، أو للتنبيه إلى ما فيه من خصوصية، أو لوضعه في سياقه التاريخي.

أما البعد الإيديولوجي لتحقيق التراث وقراءته فيظهر أولاً من خلال اختيار النص المراد تحقيقه، فقد يُراد منه الاستدلال على فكرة مُسبقة يُؤمن بها المحقق، وقد يُراد منها الدفاع عن خصوصية محلية أو مذهبية، وما إلى ذلك من دوافع التحقيق، إلا أنه يبرز بالخصوص من خلال الهوامش التي يضعها المحقق والتي يرمي من ورائها إلى توجيه القارئ. (22)

وإذا كان لفظ الإيديولوجية يعني في تركيبه اللغوي واللفظي أصلاً "علم الفكرة"، أو الفكرة كعلم أو معرفة، فإن الاستخدام السلبي لهذه اللفظة يرجع إلى الأدبيات الماركسية فأكثر الذين تناولوا هذا المفهوم عند كارل ماركس (1818 ، 1883 م) "Karl Mar" يختصرونه في معنى وحيد ورد في كتابه "الإيديولوجية الألمانية" ومقتضاه أن "الإيديولوجية هي الوعي المطابق للواقع أو الوعي المغلوط". (23) ويمكن القول في هذا الصدد أن أدبيات الفكر السياسي المعاصر حرصت على استخدام المصطلح في المنحى السلبي بحيث تصبح عملية إنتاج الإيديولوجية مرتبطة عامة بآليات توجيه الوعي تحت طائلة الأهداف العملية للقوى الاجتماعية المسيطرة أو الباحثة عن الأقنعة الفكرية المستخدمة لتوسيع آرائها وتحقيق مصالحها (24).

ووفقاً لما سبق ذكره نستنتج أنه إذا كان الوازع المعرفي لتحقيق التراث وإعادة قراءته له صفة التنويري الذي يزود العقل بالمعلومة الصحيحة، فإن الإيديولوجية التحريفية تحاصر الفكرة بتسويغ مفروض عليها من خارج مدلولها المنطقي، فلا تعود الفكرة صحيحة أو مغلوبة في ذاتها، بقدر ما تصبح أداة فاعلة في تحقيق غاية أو أداة أو مصلحة ما، للقوى المسيطرة في الجماعة المقتنعة بمشروع معين (سياسي، اجتماعي وثقافي ما).

وتنقسم القراءات الإيديولوجية إلى ثلاث اتجاهات كبرى:

1-القراءات التمجيدية للتراث:

وهي المنتشرة على نطاق واسع لدى علماء الدين ذوي التكوين التقليدي في المؤسسات الدينية العريقة، وميزة هذه القراءات أنها تستعيد ما كتبه القدماء وتجتز ما تحوى عليه كتب التراث دون أدنى مسافة نقدية. وكما هو الشأن في كل عملية تكتفي بالاسترجاع.

2-القراءات التوظيفية للتراث:

وهنا يختلف التوظيف اختلافا كبيرا بحسب الأهداف المراد بلوغها، فقد يستغل مثلا التراث لغايات مذهبية كالدفاع عن فرقة من الفرق (أهل السنة، أو الشيعة والإباضية)، أو مذهب من المذاهب الفقهية (المالكية، والحنبلية...إلخ)، أو الكلامية (الأشعرية، المعتزلة..إلخ)، والسياسية (الخلافة، الحكم الشورى، الديمقراطية، الوحدة العربية..إلخ)، والاجتماعية (منزلة المرأة، والانتصار للمستضعفين، والعدل...إلخ)، والاقتصادية (الاشتراكية، الرأسمالية..إلخ)، والثقافية (حقوق الإنسان، التقدم، العقلانية...إلخ).

ولعل أنّ أهم خاصية لهذا التوظيف أنّه مُتعمد أحيانا، وغير مقصود عن وُعي أحيانا أخرى، ولهذا يكثر الالتباس في هذا النوع بين المعرفي والإيديولوجي⁽²⁵⁾.

3-القراءة المناهضة:

وهي قراءة عادة ما تكون بغاية الاستنقاص والتحقيق، ونفي الإبداع وما إلى ذلك من رفض لمحتوى التراث جملة وتفصيلا⁽²⁶⁾.

أما بالنسبة للقراءات المعرفية للتراث: (أو الساعية إلى أن تكون معرفية بالدرجة الأولى)، فإن المعرفي في هذا المجال لا يعني التحلل من الروابط الثقافية أو ادعاء الموضوعية المطلقة، بل هو ما يدل على تمكن من مناهج البحث الحديثة ومكتسباتها في علوم الإنسان والمجتمع، وقراءة التراث بهذا الهاجس المعرفي هي أساسا محاولة الفهم الأفضل لمدلولاته، إنها وسائل تضمن التواصل مع مفاهيم عصرنا ولكن شريطة أن يكون التعامل مع هذه الوسائل بروح نقدية، وغالبا ما تتسم هذه القراءات بالصبغة التفكيكية في المرحلة الأولى والتأليفية في المرحلة الثانية.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فلا شك عندنا في أنّ نصيب القراءات العربية المعاصرة للتراث بهذه المعايير المعرفية قليل من جهة وهامشي من جهة أخرى مقارنة بالقراءات الإيديولوجية. ومن أبرز الدارسين والمفكرين العرب الذين حاولوا إبراز التوظيف المضاعف للتراث بين المعرفي و الإيديولوجي نجد المفكر والفيلسوف محمد عابد الجابري (1936 ، 2010م) من خلال دراساته المعمقة والتي تستحق الوقوف عليها لتعمق في تجليات المعرفي و الإيديولوجي حول دراسات التراث ، فلقد سعى الجابري إلى الفصل بين الإيديولوجي والمعرفي في الفكر العربي المعاصر إذ يرى في هذا الصدد: "يمكن أن نفصل بين الإيديولوجي والمعرفي في الفكر العربي المعاصر، فالإيديولوجيا هي هذه البدائل الحاملة التي يقدمها هذا المفكر أو ذاك من داخل هذا النموذج أو ذاك أما الجانب المعرفي فيخصص طريقته في جعل هذه البدائل الإيديولوجية تعبر عن أو تعكس الواقع، والتعامل معه تعاملات علميا. "(27) وهكذا، فقد قصد الجابري بالإيديولوجي مضمون الخطاب، وبالمعرفي آلية إنتاج الخطاب.

وفي خضم حديث الجابري عن توظيف التراث بين الطرح الإيديولوجي والطرح المعرفي، يرى الجابري أنه يجب العمل على كشف الوظيفة الإيديولوجية التي قام بها فكر

معين في الإطار الاجتماعي والسياسي الذي تحرك فيه. ويقول في هذا الصدد: "إنّ الكشف عن المضمون الإيديولوجي لفكر ما، هو الوسيلة الوحيدة لجعله فعلا معاصرا لنفسه، مرتبطا بعالمه"⁽²⁸⁾.

ويرى في موضع آخر أنّ التراث هو من جملة المفاهيم التي وظّفت إيديولوجيا من خلال الخطاب النهضوي العربي الحديث والمعاصر⁽²⁹⁾ شأنها في ذلك شأن جميع المشاريع النهضوية التي عبّرت إيديولوجيا عن بداية انطلاقها بالدعوة إلى الانتظام في التراث، وبالضبط العودة إلى الأصول، ولكن لا بوصفها كانت أساس نهضة مضت يجب بعثها كما كانت، بل من أجل الارتكاز عليها في نقد الحاضر ونقد الماضي القريب، والقفز إلى المستقبل.

فالسؤال النهضوي، وهو السؤال الحالم المتجه إلى المستقبل بطبيعته، لا يتنكر للماضي ككل، بل بالعكس، إنّّه إذ ينطلق من نقد الحاضر والماضي القريب ويحتمي بالماضي البعيد والأصيل، ليوظفه لمصلحة النهضة، أي لمصلحة مشروع المستقبل، إن قوى التجديد تضيّق الخناق على قوى "التقليد" وتحاصرهما في كل الجهات⁽³⁰⁾.

كما نجد الطرح الإيديولوجي للتراث يظهر من خلال رفع الدعوة ضد التهديد الخارجي، الذي كانت تمثله وما تزال تحديات الغرب، مما جعل تلك الدعوة إلى التراث والأصول تتخذ ميكانيزم للدفاع عن الذات، ومن هنا يظهر التوظيف الإيديولوجي المضاعف للتراث فهو من جهة عملية للاحتماء بالماضي والتمسك بالهوية تحت ضغط التحديات الخارجية، ومن جهة أخرى هو إطار نقدي للتراث من أجل تجاوزه وتصفية الحساب معه.

أما عن شكل حضور التراث كمفهوم معرفي في الثقافة العربية الراهنة، فيظهر على حسب منظور محمد عابد الجابري من خلال ثلاث صور رسمت في مجملها أشكالا للوعي بالتراث في الفكر العربي المعاصر.

1- الصورة التقليدية:

وهي تلك المعرفة الكلاسيكية التي نبجدها واضحة لدى المثقفين المتخرجين من الجامعات والمعاهد الأصلية كالأزهر بمصر والقرويين بالمغرب والزيتونة بتونس، فالصورة التي يكونها هؤلاء عن التراث بمختلف فروعها الدينية واللغوية والأدبية تقوم على منهج الفهم التراثي للتراث " La compréhension traditionnelle"، الفهم الذي يأخذ أقوال الأقدمين كما هي، والطابع العام المميز لهذا المنحى والمسلك هو الاستنساخ والانخراط في إشكاليات المقروء عن التراث والاستسلام لها⁽³¹⁾. وما نتج عن هذه القراءة والفهم غياب النظرة النقدية وفقدان النظرة التاريخية، التي تربط فكر صاحب النص بمجاله التاريخي من أجل فهم تاريخية الفكر. وموضوع البحث. وفهم كيفية تكوينه، وهذا هو عيب هذا النوع من القراءات.

2- الصورة العصرية:

وهي صورة وُزعت بين شكلين من أشكال القراءة المعاصرة للتراث العربي والإسلامي، أولها الصورة الإستشراقية وثانيها الصورة المادية التاريخية.

أ- القراءة العصرية للتراث من منظور إستشراقي:

يعتبر الاستشراق ميدان من المعرفة الغربية بالشرق، حضارة وثقافة وعقائد، جمع في عداد المهتمين به مؤرخين ودارسين في ميادين تاريخ الأفكار والأديان واللغات من الباحثين الأوروبيين إبتداءً فالأمريكيين لاحقاً، وجمع بين هؤلاء على اختلاف في الرؤى

والمناهج والتخصصات المعرفة بتاريخ الشرق ولغاته. ويقع الاهتمام بالإسلام وحضارته وتراثه موقعا رئيسيا في منظومة الشرق، إلى حدّ كاد فيها معنى الاستشراق يطابق معنى الدراسات العربية والإسلامية التي أنجزها الباحثون الغربيون منذ قرابة أكثر من قرنين⁽³²⁾.

ويرى محمد عابد الجابري أن هناك جانبان للاستشراق يجب استحضارهما معا:

1- الجانب الذي يتصل بالعلاقة الصريحة حيناً والخفية حيناً آخر، بين الاستشراق والظاهرة الاستعمارية، باعتباره وجها للعدوان الثقافي العربي.

2- والجانب الذي يتصل بالشروط الموضوعية والتاريخية والمنهجية، والتي طبعت المستشرقين في دراستهم للتراث العربي والإسلامي، وهو جانب يبرر تلك الخدمات الجليلة التي قدمها المستشرقون في تحقيق المئات من المخطوطات والنصوص العربية الإسلامية التي كانت مجهولة ونشرها بطريقة علمية⁽³³⁾.

كما أن هناك جيل من المثقفين العرب اعترف لهؤلاء بكبير مساهمتهم في دراسة تاريخنا الثقافي والحضاري، وتصدى لنقدم نقدا علميا موضوعيا بعيدا عن مفردات السجال الإيديولوجي⁽³⁴⁾.

ب- القراءة العصرية للتراث من منظور ماركسي:

ويرى في هذا الصدد محمد عابد الجابري أن هذه الصورة الماركساوية تتميز عن سابقتها بكونها تعي تبعيتها لـ"الماركسية" وتفاخر بها، ولكنها لا تعي تبعيتها الضمنية لذات الإطار الذي تصدر عنه القراءة الإستشراقية لتراثنا، مستعينة بمفهوم المادية التاريخية كمحاولة لفهم وتحليل التراث، مما يجعلها على حسب الجابري صورة أخرى مثلها مثل الفهم الاستشراقي للتراث وهو فهم من "الخارج"⁽³⁵⁾.

إلا أنه في الوقت الذي تعامل فيه عدد من المثقفين العرب مع الماركسية كعقيدة جديدة، أو اكتفوا باعتماد شقها السياسي، نجد حسين مروة (1910، 1987م)، وطيب تيزيني (1934، -)، قد شغلا مفاهيم وآليات هذه النظرية من أجل تفكيك وإعادة تركيب تاريخ الوقائع والأفكار، في العالم الإسلامي، بقدر كبير من الجدة والتميز، إذ يعتبر كتاب حسين مروة المعنون **بالنزعات المادية في الفلسفة العربية - الإسلامية** أحد أهم الكتب التي ميزت فترة السبعينيات في الوطن العربي وذات طابع موسوعي، إذ شمل هذا الكتاب فترة زمنية طويلة تبدأ من مرحلة ما قبل الإسلام، وتمتد حتى الحقبة العربية الوسطى، كما تتطرق صفحاته إلى أهم التيارات والمدارس الفكرية، انطلاقاً من بعض الاتجاهات الكلامية إلى المدارس الفلسفية والصوفية، مروراً بكل الموضوعات والقضايا اللاهوتية، السياسية أو الثقافية العامة التي عرفت تلك الحقبة، مبرزاً في كتابه هذا النتائج الفكرية المميزة التي أبرزت الدور الفعال لبعض القوى الاجتماعية، والحركات الفكرية التي جرى تهميش دورها على مدى التاريخ العربي.

كما تعتبر محاولة طيب تيزيني في كتابه مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط محاولة أقل ما يمكن أن توصف بأنها جاءت تتسم بطابع الشمولية، لتطبيق المنهج المادي التاريخي على التاريخ والثقافة العربيين، وتتجه أغلب كتاباته بوجه عام إلى طرح إشكالية المنهج، عبر إعادة طرح الأفكار والوقائع في سياقها التاريخي المطابق، وقراءة الدينامية الاجتماعية التي تبلورت هذه الأفكار داخلها وتقديمها بصورة مركبة ومركزة .

وبالعودة إلى منهج الدراسة المستخدم في دراسات المتن التراثي و بصفة عامة ، نجد أنفسنا أمام ثلاث محطات معرفية لقراءة الموروث الثقافي العربي الإسلامي الكلاسيكي منه والحديث، أول هذه اللحظات المعرفية هي لحظة تأريخ الفكر، أو الفكر

الثقافي، وهي أبكر تلك اللحظات في الزمن والتاريخ، بها بدأت الشرارة الأولى الاهتمام بالتراث والتأليف فيه، في الفكر العربي المعاصر⁽³⁶⁾، وثاني هذه اللحظات المعرفية، نجد لحظة نقد التراث، والنقد هنا بمعنى التدقيق والقراءة والتحليل، وهي اللحظة المعرفية التي ستزدهر في النصف الثاني من القرن العشرين⁽³⁷⁾ وأخيرا لحظة نقد العقل: أي نقد النظام المعرفي الحاكم للثقافة العربية أو للتراث، وهو ما سيبدأ فيه الانطلاق منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين المنصرم.⁽³⁸⁾

ومن خلال العرض السابق نصل إلى الخلاصة و الاستنتاجات التالية:

- 1- أن للإيديولوجية تجليات مختلفة في الفكر، فقد تُطل من خلال السؤال الضمني الذي يؤسس نصا أو معرفة ما، وقد تُطل من خلال الغايات الحاكمة للكتابة، أكانت مُوعى بها أو غير مُوعى بها، وقد تُطل من خلال فعل الانحياز الفكري إلى مذهب في الرأي أو مدرسة في التفكير أو طريقة في الكتابة.
- 2- إنه يصعب غالبا التفرقة بين ما هو معرفي وما هو إيديولوجي في أية قراءة للنص التراثي، إذ أن المعرفة لا تعيش في فضاء منفصل عن البنى السياسية والاجتماعية والفكرية القائمة، ولا توجد معرفة خالصة خارج الإطار الاجتماعي.
- 3- قد يتجاذب المنزِع المعرفي والمنزِع الإيديولوجي معا المفكر الواحد فتراه في حال يُغلب أخلاق العلم والمعرفة، وتراه في أخرى ممعنا في النظر الإيديولوجي، وهذا هو الغالب على مفكري الفكر العربي المعاصر خصوصا في تناولهم لإشكالية النهضة حيث تغلب هذه الازدواجية على وعيهم الفكري.
- 4- تبقى المسافة بين المعرفة والإيديولوجي محدودة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة، ذلك أن ظواهر التاريخ، الفكر، الاجتماع الإنساني غير الظواهر الطبيعية، ومساحة تدخل الذات والميول والعواطف والمصالح والانحيازات

فيها واسعة إن قُورنت بذات المساحة في ظواهر الطبيعة، وفي الحالين، لا مناص من رؤية نسبية وواقعية للعلاقة بين المعرفي والإيديولوجي.

الهوامش:

1- نقصد بالخطاب العربي المعاصر هو ذلك الخطاب الصادر عن مفكر عرب بلغة عربية ، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو غير ذلك، وفكروا فيه ضمن إطار عربي للمزيد أنظر: إبراهيم محمود عبد الباقي، الخطاب العربي المعاصر، عمان: المعهد العالمي للفكر الاسلامي 2008، ص13.

2- تعتبر الإيديولوجية عند بعض المفكرين أمّا الوعي الغير المطابق للواقع ، ويعتبر كل تعريف للأيدولوجيات بما هي وعي زائف ومغلوط، أو فكر خاطئ وتقنيع للواقع وتعتيمه، إنما هو ينهل من مصدر ماركسي، فلماركس يعود هذا التحديد النظري لمفهوم الأيدولوجيات قبل أن ينصرف عنه في كتاباته التالية الواقعة في النصف الثاني من القرن 19. وللمزيد انظر: كمال عبد اللطيف، في الأيديولوجيا والمعرفة، مدخل عام ، المستقبل العربي ، السنة 33 ، العدد 381، نوفمبر 2010، ص57-78. أما التعريف اليوناني القديم للمعرفة يجعل تسوغها من جنس الحقيقة الساعية إلى تحصيلها، إذ هنالك افتراض ضمني أنّه من المفترض أن المعرفي له صفة التنويري الذي يزود العقل بالمعلومة الصحيحة.

3_تؤدي "الأنا" عند اللغويين معنيان، الأول يعبر عن ضمير المتكلم أو المخبر عن نفسه، والثاني يعبر عن إنية الشيء، بمعنى ذاته، وهي عند جمهرة الفلاسفة جميع الأحوال الشعورية، فهي القوة التي تفكر وتشكك، وتقرر وتنفي، وتريد ولا تريد أنظر:- عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991، ص109. أما الآخر فهو ذلك المختلف عني، لكنّه موجود سواء إتفقت معه أو اختلفت، وعليه فلا مفر من الاعتراف به وإلا لجأنا إلى أسلوب الصدام ونفي الآخر.

4- عبد الاله بلقزيز، المعرفي و الأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص13.

5-فاية ، محمد نور الدين، "المعقول و المتخيل في الفكر العربي المعاصر" ، مجلة المستقبل العربي، عدد160(6/1992)،ص7.

6-مسكسن محمد، " السرح العربي الحديث بين الهوية وغياب الرؤية التاريخية"، مجلة الوحدة،عدد94، ص10-19.

7-صدق عوني ، " الوضع العربي"، جريدة الشرق الأوسط، عدد6508، الاحد22/09/1996،ص16، عمود1.

8_ علي القاسمي،، مفهوم القطيعة مع التراث في فكر الجابري"، (محمد الداوي: المشرف)، التراث والحداثة في فكر محمد عابد الجابري،الدارالبيضاء: دار التوحيد، 2012، . ص 117

9_ ثناء فؤاء عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص359.

10_علي القاسمي،مرجع سابق الذكر،ص116.

11_محمد عابد الجابري، ، التراث والحداثة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،.مرجع سابق الذكر،ص22..

12- ثناء فؤاء عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص359.

13- أنظر في هذا الصدد:

سهيل القش، في البدء كانت الممانعة: مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي، بيروت: دار الحداثة، 1981.

14-عبد الإله بلقزيز، نقد التراث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 22 .

15-المرجع نفسه، ص 23 .

16- أنظر على سبيل المثال:

رفاعة الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، 1977.

- 17_ وهو أول من كرس اهتماما خاصا بابن رشد في المفكرين العرب النهضويين، أنظر: فرح أنطوان، ابن رشد وفلسفته، ط 3، بيروت: دار الفارابي، 2007
- 18- جرحي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج 2، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1997
- 19- لقد تعرض ما يُعرف بخطاب الأصالة في الفكر العربي المعاصر للعديد من الانتقادات، منها اعتباره خطاب ضعف في مواجهة الآخر المتقدم، وأنه خطاب انكفاء وتراجع في مواجهة أسئلة الواقع والتطور، خطاب دفاع عن الذات بدل من القيام بالإبداع والمشاركة، للمزيد أنظر: عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة: دراسة في مقالات الحداثيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 13.
- 20_ يرى رضوان السيد في هذا الصدد: "أن الشورى نص قرآني، لكن بعدها السياسي، في القرنين الأول والثاني للهجرة، ما لبث أن غاب منذ القرن الثالث... إلى أن أعاد رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني اكتشافها أو اكتشاف البعد السياسي لها تحت تأثير الاطلاع على الدساتير الغربية... فصار الشورى مرادفة للحكم الدستوري"، أنظر: رضوان السيد، سياسات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات، بيروت: دار الكتاب العربي 1997، ص 157-158
- 21_ رضوان السيد، "الإيديولوجي والمعرفي في تحقيقات التراث العربية وقراءاته"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المعرفي والإيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، (تحرير عبد الإله بلقزيز) بيروت: م.د.و.ع، 2010، ص 152 .
- 22_ عبد الحميد الشرفي، "الإيديولوجي والمعرفي في تحقيقات التراث العربي وقراءته"، بحوث ومناقشات ندوة حول المعرفي والإيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق الذكر، ص 176 .
- 23_ كمال عبد اللطيف، "في الإيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول المعرفي والإيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق الذكر، ص 72 .
- 24_ مطاع صفدي، في سؤال الحقيقة بين المعرفي والإيديولوجي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية المعرفي والإيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، تحرير: عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق الذكر، ص 66 .

- 25_ لقد اعترف مثلاً المفكر محمد عابد الجابري في العديد من مناسبات سواء في إطار الندوات والمؤتمرات العلمية واللقاءات الصحفية وحتى من خلال كتاباته أن طروحاته لا تخلو بدورها من الطابع الإيديولوجي.
- 26_ تحتل فئة المستشرقين مكان الصدارة في هذا الاتجاه، أمثال رينان في القرن 19، برنارد لويس وباتريسا كرون في الفترة المعاصرة، ويوجد بالطبع من بين العرب أنفسهم من يناهض التراث أمثال عبد الله العروي ومحمد أركون.
- 27_ أنظر: حوار أحمد المديني مع محمد عابد الجابري، "النقد الإيستمولوجي والاستقلال التاريخي، أجرى الحوار في باريس، في 4 نوفمبر 1983،.
- 28_ محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المرجع السابق الذكر، ص 24.
- 29_ نفس المرجع.
- 30_ محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 21.
- 31_ محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مرجع سابق الذكر، ص 26.
- 32_ للمزيد حول الاستشراق ونقده في الفكر العربي أنظر عبد الإله بلقزيز، نقد الاستشراق في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الثقافة العربية في القرن العشرين، (عبد الإله بلقزيز: المشرف)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 628.
- 33_ محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مرجع سابق ذكره، ص 26.
- 34_ لقد ساد في خطاب الإحيائية الإسلامية النقد الإيديولوجي للاستشراق وربطه ربطاً مباشراً بالطابع العدواني في وجهه الثقافي منكرين عليهم أية مساهمة علمية وموضوعية في مجال التراث العربي والإسلامي ويظهر هذا جلياً في أعمال كل من محمد البهي (1905-1982) في كتابه الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي والذي تلازم لديه نقد الاستشراق بنقد الفئة المتأثرة بالحداثة من العرب، على صلة بالاستعمار، فارتبط نقد الخارج (الاستشراق)، بنقد الداخل (الحداثيين العرب)، أضف إلى ذلك نذكر أعمال أنور الجندي (1917-2002) منها: هزيمة الاستشراق في ملتقى الإسلام، والتبشير الغربي، والإسلام والغرب، والفكر الإسلامي وسموم التغريب والاستشراق.. إلخ.

35_ ومن أبرز ممثلي المقاربة المادية التاريخية للتراث، حسين مروة (1910-1987)، وطيب تيزيني (1943-)، ولقد تجلت هذه المقاربة في فترة نهاية الستينيات وعبرت عن تحول نوعي في الكتابة الفلسفية في الوطن العربي، تقوم على قراءة تاريخ وواقع الثقافة العربية باستعمال الآليات المنهجية التي تقترحها الماركسية، القائمة على الجدلية للواقع وللثقافة العربيين.

36_ فلقد نشأت بواكير الدراسات التراثية عند ثلاثة رواد: مصطفى عبد الرزاق (1885-1947)، وعباس محمود العقاد (1889-1964) وطه حسين (1882-1973)، حيث اشتهر مصطفى عبد الرزاق بكتابة تمهيد الفلسفة الإسلامية، أما عباس محمود العقاد فلقد اشتهر بدفاعه عن الإسلام تاريخياً وحضارة والذي يظهر جلياً في كتابه حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، أما طه حسين فلقد اشتهر بالعديد من الكتب منها "الأدب الجاهلي" الذي بين من خلاله تمرده على العقل الراكد الذي يقدر الماضي ويقدر النصوص المنتمية له وللمزيد أنظر:

حسن حنفي "بواكير الدراسات التراثية في الفكر العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الثقافة في القرن العشرين، مرجع سابق الذكر، ص 567 .

37- في هذه اللحظة المعرفية جرى استثمار المادة التراثية بشكل واسع وتزايد الطلب عليها وتم فيها التوظيف المعرفي والإيديولوجي للتراث.

38- حيث عرفت هذه الفترة دراسات نقدية واسعة للتراث العربي الإسلامي تبلورت في شكل مشاريع فكرية أبرزها المشروع الفكر لنقد العقل الإسلامي لمحمد أركون، ونقد العقل العربي لمحمد عابر الجابري، وحيث كان النقد هو شعاراً لمشروعها، النقد المزدوج: النقد للمعرفة التراثية أو للفكر الموروث والنقد للنظر إلى هذا التراث و للمزيد أنظر:

- كمال عبد اللطيف "الجابري ومشروع نقد العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الثقافة في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق الذكر، ص 52 .

- عبد المجيد خليقي، "نقد العقل الإسلامي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الثقافة العربية في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق الذكر، ص 597.

التربية البيئية في الحظائر الوطنية بالشرق الجزائري - تحليل نقدي-

أ/ مغشيش نور الهدى / قسم التاريخ / جامعة باتنة 1

أ/ ساحلي محمد / المدرسة العليا للأساتذة / قسنطينة

L'éducation à l'environnement dans les parcs nationaux de l'est de l'Algérie.

Analyse critique

MEGHCHICHE NOR EL HOUDA

houdamag2008@yahoo.fr

Résumé:

Les parcs nationaux de l'est de l'Algérie se distinguent par sa position entre une zone nord sous l'influence d'un climat subhumide et frais et au sud un climat semi-aride et sec, entraînant une diversité animale et végétale importante. Toutes ces richesses biologiques menacées par les activités économiques et sociales des habitants de la périphérie des parcs et des touristes, nécessitent une protection durable à travers l'éducation de l'environnement.

L'étude de ces parcs a montré que les formes de l'éducation de l'environnement avec l'habitant sont basées sur la célébration des journées commémoratives avec l'utilisation des documents et des radios.

Cependant l'enquête et l'observation du terrain montrent une réussite relative des objectifs d'éducation de l'environnement au

populations locale, et surtout au niveau de parc de Taza les résultats encourageant à cause de bien bénéficie de projet de Med Pan, La réussite de l'éducation de l'environnement dans un espace protégé est conditionnée par la volonté politique et la capacité de communication et de motivation des populations périphériques et les visiteurs.

Mots clés:

Parc nationaux - Education de l'environnement- La volonté et la communication -
motivation des populations.

الملخص

ان ما يميز الحضائر الوطنية بالشرق الجزائري كونها منطقة انتقالية بين نطاقين الاول يمتاز بتأثيرات شمالية تتميز بنوع من الرطوبة و نطاق جنوبي يحمل تأثيرات جافة الى شبه جافة و بالتالي التنوع المناخي الذي سمح باكتسابها لتنوع بيولوجي هام لكن معرض لضغوطات السكان ، وهذا ما طرح ضرورة المحافظة المستدامة على هذا الغنى البيولوجي عن طريق التربية البيئية. و ابرزت الدراسة على مستوى الحضائر الوطنية للشرق الجزائري ان نمط نشاطها في مجال التربية البيئية مع السكان المحليين قائم على الاحتفال بالأيام المناسبة للبيئة مع التركيز على استخدام المطويات و الاذاعة.

لكن التحقيق و المعاينات الميدانية للمنطقة بينت تحقق اهداف التربية البيئية مع السكان المحليين بشكل نسبي و خصوصا على مستوى حظيرة تازة بجيجل حيث كانت النتائج مشجعة بفضل استفادتها من مشروع ماد بان ، ان نجاح التربية البيئية في مجال محمي مرهون بوجود ارادة سياسية جادة ، و القدرة على التواصل و اشراك السكان المحليين في هذه النشاطات.

الكلمات المفتاحية

الحضائر الوطنية - التربية البيئية - الارادة و التواصل - اشراك السكان.

1. Introduction

Devant la fragilisation de la planète par les modes de développement, plusieurs possibilités de renversement de la situation apparaissent, dont les parcs nationaux, et l'Algérie comme tous les pays crée des parcs nationaux qui définissent par la loi des aires protégées, car sont très sensibles aux changements d'utilisation de la ressource en eau et d'occupation des sols, aux activités humaines, ainsi qu'aux pollutions que ces phénomènes engendrent. Ces changements modifient leurs valeurs et leurs fonctions, qui impactent sur l'écologie de ces écosystèmes et sur les services donc les parcs nationaux ont été instaurés afin de conserver des échantillons représentatifs de la grande variété de paysages, de forêts, de plantes et d'animaux...

Donc de nos jours tous les pays accordent de plus en plus de l'importance à la création et à la gestion des aires protégées, Cependant il est de plus en plus clair que ce type de conservation « sous cloche » risque d'être un échec à long terme, à cause, par exemple, du réchauffement climatique qui menace gravement les capacités d'adaptation des espèces fragiles¹. La solution à ce problème passe nécessairement par un rapprochement à tous les niveaux entre l'homme et la nature à travers l'éducation de l'environnement.

les parcs nationaux à côté de leur fonction de protection de la nature, possèdent un but touristique et de loisir², mais endossent également un rôle d'éducation et de sensibilisation à l'environnement envers un public de plus en plus varié.

De nombreux des population locales et des visiteurs fréquentent chaque année les parcs nationaux , et ce principalement dans un but récréatif et de loisir et économique. En contrepartie, les responsables des parcs ont une obligation de transmission d'un message d'éducation et de sensibilisation à l'environnement, en mettant en place des moyens motivants pour le visiteur.

Vu l'importance du volet de l'éducation environnementale, et la sensibilisation du public, dans la protection de la nature et la développement locale ; cet article va donner un aperçu sur l'état des lieux de cette composante dans les Parcs Nationaux de l'est de l'Algérie et les efforts entrepris pour développer l'éducation environnementale, et la sensibilisation du public dans les parcs , et Quel est le succès du parc national dans l'éducation et dans la sensibilisation ?

2. Présentation générale des Parcs Nationaux de l'est de l'Algérie

L'Algérie compte aujourd'hui 11 parcs nationaux sur son territoire³, dont 4 à l'Est du pays (le Parc de Taza, le Parc de

Belezma, le Parc de Gouraya, le Parc d'El Kalay sur superficie totale de 108575 ha,

Ces Parcs Nationaux sont des entités du domaine du territoire forestiers et littorale, ils sont aussi protégées par la nouvelle loi des Aires Protégées 11-02 du 17 février 2011 ; et le nouveau décret des Parcs Nationaux du 3 novembre 2013, avec trois Parcs Nationaux déjà réserve de biosphères et restants (le Parc de Belezma) la direction du forêt présenter leurs dossier au bureau de l'UNESCO pour être classer Réserve de Biosphère (MAB)⁴.

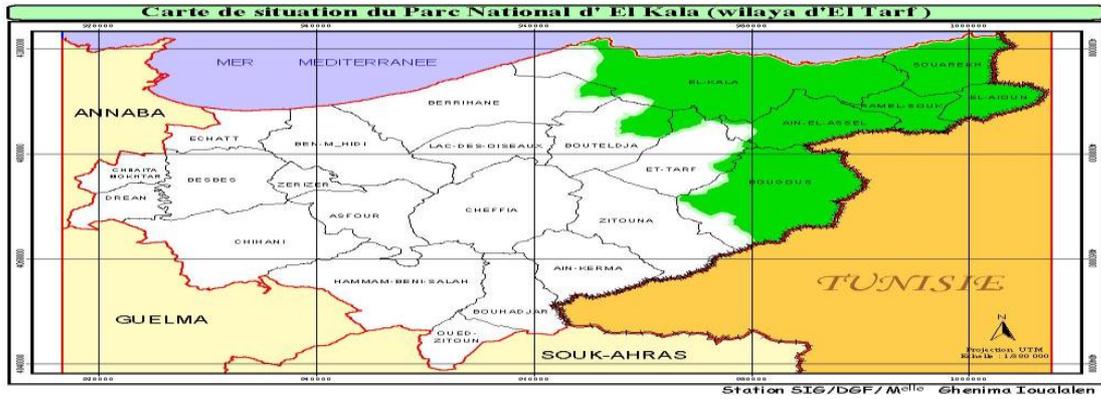
Carte de situation des parcs nationaux de l' Est de l'Algerie



2-1- Caractéristiques des parcs nationaux de l'Est de l'Algérie

Tunisie

2-1-1 PARC NATIONAL D'EL KALA



Le Parc National d'El Kala ;est un parc côtier, et le plus vaste parc national du Est du pays, crée le 23 juillet 1983 pour préserver la mosaïque d'écosystèmes terrestre, marin, lacustre et plus particulièrement le complexe de zone humide classé sur la liste Ramsar de zones humides d'importance internationale , en plus il est un refuge du cerf de Berberie, et Réserve de biosphère depuis 1990.

Il est caractérisé par Par la richesse exceptionnelle de sa flore et de sa faune, il constitue une véritable "bibliothèque"⁵ ,la multitude d'espèces végétales et animales, la juxtaposition d'écosystèmes différents et interdépendants en allant de la mer vers l'intérieur, on observe la succession des écosystèmes suivants :

Ecosystème côtier : il s'étend sur 40 km, il est constitué de plages et de criques comprises entre deux caps, le cap de Segleb à l'Est et le cap Rosa à l'Ouest et la Frange marine riche en corail et en poissons et posidonie.

Ecosystème dunaire : s'étend sur 40 km, elles sont couvertes par un maquis à chêne kermes.

Ecosystème lacustre : représenté par de grandes dépressions inter-collinaires, complexe humides dont les unités constituantes sont les lacs Tonga, Oubeïra, Mellah, noir, bleu, les marais de Bouredim et plusieurs ripisylves.

Ecosystème forestier : se caractérise par l'aire du chêne liège qui peut être en association avec le chêne zeen en altitude Ghorra et avec le Pin maritime à Haddada. Le maquis et les pelouses intercalent ces peuplements depuis la mer jusqu'au mont de la Medjerda⁶.

2-1-2 PARC NATIONAL DE BELEZMA



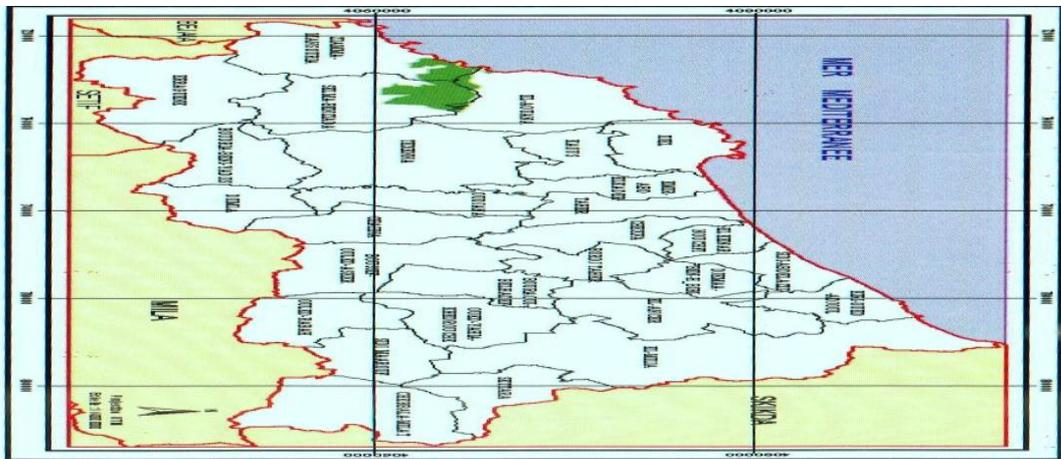
Le Parc National de Belezma est un parc de haute montagne, il se situe dans la partie orientale de l'Algérie du Nord, qui se trouve à l'extrémité Ouest du Mont Aurès dans l'Est. Il a été créé le 3 Novembre 1984, pour sa très belle futaie de cèdre de

l'atlas pur ou mélangé avec le Houx ou chêne vert⁷. Ce dernier présente des peuplements purs ou mélangés avec le genévrier rouge ou le frêne épineux et de peuplements reliques de pin d'Alep

Les particularités du parc sont :

- Meilleure cédraie de l'Algérie (en superficie et richesse naturelles 6000 ha soit 26.8% de la superficie totale)
- Formation géologiques et géomorphologiques variées d'intérêts scientifiques particuliers (pics, vallées profondes et étroites)⁸
- Riche patrimoine écologique

2-1-3 PARC NATIONAL DE TAZA



Le Parc de Taza est un parc côtier créé le 3 Novembre 1984 pour sa très belle futaie de chêne Zeen et du chêne liège, et pour ses particularités géomorphologiques constitué de grottes et de falaises. Il s'étend sur 5 km de côtes constitués de très belles corniches.

Il est situé dans la partie Nord-Est de l'Algérie, qui fait partie de la Kabylie des Babors, s'ouvre sur la Méditerranée dans le golf de Bejaia sur 09 km. Situé entièrement dans la Wilaya de Jijel
La création du parc national de Taza est justifiée par l'existence de richesses naturelles et paysagères exceptionnelles et diversifiées

- A titre d'exemple, on cite les chênaies mixtes d'altitude (chênaie pure de zéen, chênaie pure d'afarès, chênaie mixte afarès-zéen)
- les biotopes de la sittelle Kabyle et du singe Magot,
- le site géomorphologique du Djebel Taouenart, les gorges des oueds Taza et Dar-El-Oued.
- C'est un parc habité, de ce fait classé en réserve de la biosphère MAB depuis 2004⁹

2-1-4 PARC NATIONAL DE GOURAYA:



Le Parc National de Gouraya est un parc côtier créé le 3 Novembre 1984 pour son caractère paysager unique caractérisé par des Falaises tombant à pic sur la mer est situé sur la côte Est d'Algérie et fait partie de la chaîne côtière de l'Algérie du nord. Il s'ouvre sur la mer Méditerranée sur une longueur de 11,5 km de corniches et falaises tombant à pic dans la mer. Cette dernière constituant la trentaine de kilomètres environ de la côte Bougiotte qui s'étend de l'embouchure de l'oued Soummam à celui de l'oued Agrioun. En effet le Parc occupe le massif montagneux qui surplombe la ville de Bejaia¹⁰. Le Gouraya est classé comme parc national pour les spécificités suivantes :

- Potentialités touristiques (sites historiques et pittoresques d'une beauté exceptionnelle)
- Richesse faunistique (rapaces et singe) et floristique (renferme des espèces rares), euphorbe arborescente, Bupleurum plantagineum
- Présentant une façade maritime avec ses curiosités naturelles (falaises, grottes et gouffres marins)
- C'est un parc habité, de ce fait classé en réserve de la biosphère MAB depuis 2004

2-2- L'importance des parcs

Tableau 01: Comparaison de la diversité mammalienne **terrestre** des parcs nationaux de l'Est de l'Algérie avec celle de la nationale existante

Parcs nationaux	Diversité du parc	Diversité nationale	Proportion des espèces du parc par rapport à la diversité Nationale %	Nombre d'espèces protégées du parc	Proportion des espèces protégées par rapport à la diversité du parc %	Proportion des espèces protégées par rapport à la diversité nationale %
Taza	16	107	14.95	12	75	11.21
El Kala	40		37.38	13	32.50	12.14
Belezma	17		18.88	09	52.94	08.41
Gouraya	27		25.23	10	37.03	09.34

Direction Générale du foret 2015

En général les parcs nationaux de l'Est de l'Algérie abritent la moitié de l'ensemble de la flore et la faune d'Algérie, C'est ce qui explique pourquoi il est très important que ces parcs il faut bénéficie d'une protection des plus strictes.

3- l'expérience de l'éducation de l'environnement dans les parcs

Chaque parc national est doté d'un département de l'éducation et l'environnement qui est chargé:

- de l'initiation et du développement des activités culturelles, scientifiques, de loisirs et sportives en rapport avec la nature
- de développement contrôlé des activités touristiques
- de coordonner les études entreprises en sein du parc.

L'historique de l'éducation de l'environnement dans les parcs nationaux révèle ce qui suit:

1994–1995 : Elaboration d'une étude sur l'éducation environnementale au niveau du Parc National d'El-Kala (Projet GEF);

18–22 mai 2005 : l'expérience des Parcs Nationaux dans ce domaine a été présentée pour la 1ère fois au niveau international par les 03 parcs côtiers : El-Kala, Taza et Gouraya lors d'un atelier organisé par le réseau méditerranéen medpan à Miramare en Italie ;

05–06 septembre 2005: 1ère rencontre nationale sur l'éducation environnementale et la sensibilisation du grand public a été organisée par la Direction Générale des forêts en étroite collaboration avec le Parc National de Theniet El-Had, lors de cette rencontre chaque parc national a exposé son

expériences et un nombre de recommandations a été émis cité ci-dessous le plus important:

- réfléchir à la mise en place d'un réseau d'éducation à l'environnement dans les parcs nationaux ;

Un groupe de travail a été mis en place par la direction Générale des forêts regroupant les cadres des départements d'animation et de vulgarisation des 08 parcs nationaux et. Le groupe avait à sa charge la mise en œuvre des recommandations émises lors de l'atelier de Theniet El-Had;

Le 1er regroupement fut au centre d'éducation à l'environnement de Réghaia. Un nombre de rencontres a été organisé au niveau de quelques parcs nationaux (Tlemcen, Chréa et Gouraya) pour aboutir à un plan d'action national d'éducation environnementale et de sensibilisation du public, ce document a été présenté en 2007 aux directeurs des 08 parcs qui l'ont validé officiellement.

Et depuis, tous les parcs ont veillé à la mise en œuvre de ce plan d'action selon la particularité de leurs territoires et les moyens disponibles.

3-1 Nouvelle loi sur les Aires Protégées 11-02 du 17 février 2011 ;

Dans l'article 5 ; Le parc national est un espace naturel d'intérêt national institué dans le but de protéger l'intégrité d'un ou de plusieurs écosystèmes, Il a pour objectif d'assurer la conservation et la protection de régions naturelles uniques, en raison de leur diversité biologique, tout en les rendant accessibles au public à des fins d'éducation et de récréation

Dans l'article 15 ; elle définit un nouveau zoning pour les Aires protégées. qui comporte de trois zones, une zone central qui recèle des ressources où seul la recherche scientifique est autorisée , une zone tampon Utilisée pour des pratiques écologiquement viables, y compris l'éducation environnementale, les loisirs, l'écotourisme et la recherche applicable , et une zone de transition Elle protège les deux premières zones et sert de lieu de détente et de loisir .

Fig 1 ; nouveau zoning des Aires Protégées



3-2 Le nouveau statut des Parcs Nationaux du 3

novembre 2013 ;

Outre les missions prévues à l'article 5 de la loi n° 11-02 du 14 Rabie El Aouel 1432 correspondant au 17 février 2011,

suvisée, le parc national a pour missions notamment :

D'organiser les visites et activités à l'intérieur du parc national ;
de veiller à la préservation du patrimoine culturel se trouvant à l'intérieur du territoire du parc national conformément à la législation et la réglementation en vigueur¹¹.

4- Commentaires et discussion

Pour faire une évaluation de tous ce qui a été fait dans les parcs nationaux de l'est de l'Algérie ; si en pense vraiment il ya une stratégie de communication, de sensibilisation et d'éducation environnementale pour chaque parc.

Nous devons pouvoir mesurer pleinement la portée des activités et des actions menées dans ce domaine.

Tableau n°02 : les activités de l'éducation de l'environnement dans les parcs de l'Est

PARC NATIO NAL	Le nombr e de	nbre Emissi ons	nbre Emissi ons	nbre Réalisa tion de	nbre Panneau x de	nbre Distrib ution	nbre Distrib ution	évèn emen t

	visiteurs 2010- T1 2014	Radios	Télé	documents	Signalisation	D'affiches	des plants	/ rencontre
EL KALA	197 663	114	9	7	7	20078	870	255
GOUR AYA	703 882	83	6	24	569	9050	1970	41
BELEZ MA	151 226	143	2	15	22	55847	50000	121
TAZA	426 666	33	3	46	9	700	33160	52
Total général	14794 37	373	20	92	607	85675	86000	469

Direction Générale du foret 2015

A partir des donner de tableau n 1 et notre enquête sur le terrain avec les déférent catégorie de de population locale et des visiteurs et les observations pendant la participation à toutes les activités de l'éducation de l'environnement ouvertes et possibles pour les visiteurs sur l'environnement. A visiter durant notre séjour dans les quatre parcs, pour ensuite pouvoir analyser les structures mises en place et les analyser par rapport aux objectif du parcs nationaux et de ses responsables.

Nous relevons les constatations suivantes:

- Un nombre important d'émissions radiophonique

- Les sorties sur terrain dominant les autres activités d'éducation du parc
- Les personnes ciblées par le parc concernant en particulier la catégorie des adultes, notamment les universitaires
- Les activités du parc dépendent de nombre de visiteur accueillis
- Les activités du parc dépendent aussi des saisons et des journées commémoratives
- Les documents et les supports éducatifs sont limités à des brochures et des dépliants avec une insuffisance de l'information donnée (quantité et qualité)

Donc À partir de notre enquête sur le terrain dans les quatre parcs en relevé un certain nombre d'éléments manquant pour aider l'éducation de l'environnement à se développer dans les quatre parcs.

- On remarque également l'insuffisance des moyens humains, notamment de personnel qualifié dans l'éducation en général et le manque des ouvrages surtout des guides pratiques sur les parcs
- l'insuffisance des documents et support éducatifs
- Les statistiques ne sont pas très fiables, et sont de ce fait difficile à interpréter
- L'absence d'utilisation de l'internet et les supports audio-visuels et la communication orale directe entre les gens des parcs et les populations locale et les visiteurs des parcs.

- L'insuffisance constatée dans la gestion des pole d'attractions des touristes et manque des services récréatifs et culturelle pour les visiteurs
- La qualité et la quantité d'informations données les pôles d'attraction sont insuffisants
- la coordination entre les parcs et les agences de voyage, des associations de l'environnement, d'organisations de l'artisan faible
- le système de panneaux indicateurs, de guides accompagnateurs, d'infrastructures d'accueil, de campagnes publicitaires très faible.
- Manque de signalisation dans certains endroits sensible
- Et aussi le manque d'intérêt chez les étudiants et les élèves pour l'éducation environnementale. Ce manque d'intérêt a été soulevé au manque des clubs d'éducation environnementale, un amour personnel pour l'environnement 'il est évalué sur la base de ses activités en matière d'éducation environnementale.
- Ya pas des parcours didactiques d'attraction et d'éducation des touristes.
- et concernant de nouvelles activités il manque des idées et des nouveau projet pour le futur on trouve les même activité depuis 10ans.
- les programmes de l'éducation de l'environnement ont établi et géré les aires protégées avec une très faible participation des populations qui vivaient dans ces régions ou leurs environs du

parc d'el kala et faible dans Belezma et Gouraya mais bien dans le parc de Taza à cause de projet de MedPan.

Le Projet MedPAN (Réseau de gestionnaires d'aires marines protégées de Méditerranée) a été créé en réponse au besoin de protéger la biodiversité en Méditerranée et de renforcer l'efficacité de la gestion des AMP et leurs passent d'un état de dormance à un état opérationnel.

le Projet MedPAN Sud repose sur l'adoption d'une approche participative, où l'engagement des parties prenantes dans la gestion des AMP a joué un rôle moteur pour assurer l'adhésion des communautés et des acteurs locaux (notamment les pêcheurs), obtenir le soutien des gouvernements nationaux et locaux, et renforcer le sens de responsabilité à l'égard de l'AMP.

En Algérie Ce projet au parc national de Taza constitue un excellent exemple de bonne gouvernance réalisée dès le début de la phase préliminaire. Le personnel du Parc a convaincu les représentants de toutes les autorités et parties prenantes locales de participer à l'élaboration du plan de gestion de la future AMP. Un comité de pilotage (CP) a permis d'assurer une bonne gouvernance pendant le processus de planification, ce qui a facilité la prise d'engagements à long terme, pour toute la phase de réalisation de l'AMP¹².

5- Les résultats

Il est incontestable que les politiques des parcs nationaux ont déployé d'importants efforts d'éducation de l'environnement depuis plus d'une dizaine d'années. Cette politique de sensibilité et éduqué a servi et nourri une démographie vigoureuse qui a œuvré à contrecourant du caractère planifié de la politique de éducation de l'environnement , et les activité de l'éducation de l'environnement dans les quatre parc repose sur trois piliers : les infrastructures (les jardin des animaux, le musée, les pôle d'attraction) les dépliants didactiques, les célébration des journées commémoratives en utilisant des document et des radio et il ya toujours manque d'utilisation de l'internet

Malgré les parcs des mondes ont pris de l'importance dans la promotion du tourisme, et on les rencontre fréquemment en marketing¹⁴ et malgré aussi de l'important potentiel d'activité de tourisme dans les parcs, le niveau de l'éducation de l'environnement des visiteurs dans tous les parcs très faible, les activités ne dépasse pas la phase accueil et attendre les visiteurs aves des services récréatifs et culturelle faible , par contre l'éducation de l'environnement pour les populations locale les résultats dans chaque parc différente.

L'étude du terrain a fait ressortir que L'éducation de l'environnement atteint au niveau de parc de Taza donné des résultats encourageant a cause de bien bénéficie de projet de Med Pan, mais le parc d'el kala le niveau de la sensibilité des population locale faible malgré bénéficie aussi des projet de

Med Pan, les autre parc de Gouraya et Belezma l'éducation de l'environnement superficielles.

Donc la situation d'éducation de l'environnement au Parc National d'El-Kala le plus difficile entre les quatre parcs à cause des problèmes de gestion de ce territoire.

Cette gestion est heurtée au contexte socio-économique local qui génère un certain nombre de situations conflictuelles entre les différents usagers en raison de son statut d'aire protégée (se justifiant pleinement par les richesses écologiques qu'il recèle et aussi le parc kala le plus densément peuplé des aires protégées d'Algérie).A travers nos recherches, nous avons constaté que le succès dans la sensibilisation des population locale au parc national de Taza passe surtout par la capacité de communication et de motivation des producteurs a base de l'expérience de MEDPan.

les parcs dans sa structure hiérarchique actuelle qui ne la rend plus dépendante du Développement locale et conservation de l'environnement plus que l'éducation de l'environnement , il faut changé cette structure et donner l'éducation environnementale plus d'importance pour facilite réalisée la développement durable dans tous les parcs , Cependant ces activité de l'éducation environnementale ne doivent pas être perçus uniquement comme des labels et des jours créative, les parcs nationaux et surtout parc d'el Kala très fragile et la conservation pose de nos jours problème eu égard aux effets

conjugués de surexploitation anthropique, de fréquence élevée d'incendie ravageur, et la disparition des formations

Conséquemment, l'on a pu constater que la réussite d'éducation de l'environnement au niveau de population locale et particulier les producteurs dans le parc de Taza en restauration témoignent que les végétales, par conséquent il faut améliorer les activités de l'éducation de l'environnement et il faut plus agir sur le comportement que sur l'éducation du public.

Et c'est ici que nous terminons par notre résultats finale :

La volonté politique est un élément très important dans toute éducation environnementale qui se veut efficace. Ensuite un personnel bien formé et engagé permet d'obtenir des résultats assimilables au miracle avec un minimum de moyens financiers.

6- L'impact de l'éducation de l'environnement

6-1- Insuffisances de la communication environnementale avec les populations locales

Malgré tous les efforts orientés vers l'éducation environnementale, On note une augmentation des activités illégales au niveau des parcs.

Il explique cette augmentation, et le considérant que 75% de nos enquêtés ne connaît pas les lois des parcs et le parc comme aire protégée il est aisé d'affirmer que l'éducation environnementale ne suffira pas pour éradiquer les pressions anthropiques sur les ressources des parcs.

6-2 Insuffisances de la communication environnementale avec les visiteurs des parcs

Un travail sur le suivi des activités de l'éducation de l'environnement des parcs de l'Est de l'Algérie sur le terrain a été conduit entre mars 2014 et juillet 2015 au en particulier leur rôle éducatif et récréatif. Elle a combiné un recensement quantitatif des visiteurs et une enquête qualitative ouverte.

Les résultats suggèrent que l'attractivité est principalement locale, même si certains visiteurs viennent du reste de l'Algérie ou de l'étranger.

La découverte de la nature n'est pas une raison première de choix de visite. En effet, les raisons majeures observées de visite sont l'utilisation de l'espace comme cadre favorable une activité (promenade, rencontre, discussion, etc.), la banale est également un motif observé de visite important. Cependant, la majorité des visiteurs intègrent aussi l'observation des animaux dans leur concept de visite, mais sans recherche particulière.

Ce constat est moins vrai pour les visiteurs liés à un programme éducatif " les chercheurs scientifique", qui bénéficient de transfert de connaissance plus larges. En matière "culturelle", c'est le côté esthétique et paysager qui retient l'attention suite à la visite.

Ces résultats pour les visiteurs peuvent que les moyens d'information et de sensibilisation du grand public très faible. Globalement la connaissance de parc comme aire protégée, la

connaissance de l'environnement (la flore, la faune, les activités et cultures locales...). Donc les programmes de sensibilisation et de transfert de connaissance sont très faible et surtout aux enfants.

L'entrée "services récréatifs" de cette étude a permis à la fois d'apporter des éléments pour le suivi parcs par l'Observatoire. Elle a aussi permis de faire des suggestions aux gestionnaires du parcs pour améliorer les bénéfices "culturels" selon les niveaux de perception et d'attente des visiteurs. Cette étude dont le but final est de mieux protéger ces écosystèmes par une meilleure sensibilisation des décideurs et des citoyens locale et les visiteurs.

Donc le travail de terrain a révélé qu'en plus de l'insuffisance des moyens humains et matériels alloués au parc. Le manque de coordination entre les différents acteurs impliqués dans sa gestion rend la situation d'éducation de l'environnement plus difficile surtout dans le parc d'El Kala.

Néanmoins cette population et à travers l'échantillon étudié accorde de la valeur aux paysages du parc qui sont considérés comme un patrimoine qui mérite d'être protégé et c'est le même point de vue des visiteurs interrogés.

L'adoption d'une action de communication avec réel pouvoir de décision et de négociation avec les populations locales serait un moyen efficace de l'éducation de l'environnement

7- Proposition

L'éducation environnementale de la population aux problèmes environnementaux, notamment en ce qui concerne la protection et la conservation du patrimoine biologique n'est pas une action ponctuelle, limitée dans le temps. Pour qu'elle soit efficace, elle nécessite un soutien et une continuité par les pouvoirs publics sur plusieurs années afin qu'elle puisse être ancrée définitivement dans le vécu quotidien des populations ,Cependant pour toucher à l'objectif de l'éducation de l'environnement et aspirer à une préservation durable des aires protégées, il faudra promouvoir une vraie politique de gestion de l'espace naturel conformément au développement durable, l'entreprise d'une démarche basée sur un plan d'action rigoureux et renouvelé en permanence, Ceci impose également un réel d'un compromis entre l'ensemble des acteurs localement impliqués, donc l'aspect le plus significatif dans l'éducation de l'environnement dans les parcs nationaux de l'est de l'Algérie est le réseau de relations tissées avec plusieurs acteurs locaux¹⁴ qui est à la base de la réussite du programme de l'éducation de l'environnement.

Les connaissances pédagogiques et les expériences nationales et internationales et les moyens financiers et les compétences devraient inspirer la mise en œuvre des différents programmes de l'éducation de l'environnement¹⁵,

Pour la réussir de l'éducation environnementale

Il est important :

- d'intensifier la participation des populations locale a des programme d'éducation de l'environnement Ensuite renforcer la formation des adultes afin qu'ils contribuent mieux à l'éducation environnementale de leurs enfants, de redynamiser les clubs d'éducation environnementale par un suivi et une formation appropriée des agents chargés de leur accompagnement et il faut améliorer les outils et technique de communication et de sensibilisation pour toucher le grand nombre de gens de divers tranches d'âge , de renforcer la collaboration avec tous les parcs, et renforcer les infrastructures d'accueil pour fournir au public des opportunités de récréation dans un décor attractif¹⁶.

Et la résumée de quelques recommandations en matière de l'éducation de l'environnement en parcs :

- Il faut au préalable définir qui est le public-cible. Les messages trop généraux peuvent être inefficaces. Il vaut mieux stratifier et adresser des messages spécifiques à chaque groupe ; et Il faut continuité et insistance.

L'éducation de l'environnement doit être soutenue par la communauté, L'appui de personnalités ayant un prestige local sera fort utile.

- La communication directe (de vive voix) est toujours la plus intéressante. Les mass-médias et l'internet (Facebook, twitter...) devront être utilisés comme un support pour la communication directe ;

La communication doit être développée par des moniteurs du même milieu que l'auditoire.

- Création de clubs verts dans les établissements scolaires et les quartiers ;

- Associer les populations locales dans toutes les phases de la réalisation des plans d'aménagement des parcs et de leur mise en application ;

Prendre en considération les vœux des riverains lors de l'initiation des fiches techniques des programmes de développement des parcs ;

Seules les populations qui sont intégrées économiquement à les parcs ressentent la nécessité de la défendre, c'est pour cette raison que la population rurale doit être intégrée à l'économie des parcs ;

Créer un engouement auprès des comités des villages dans l'éducation de l'environnement, par leur participation dans la gestion des campagnes y afférentes.

Une bonne politique de transformation industrielle des produits forestiers est également une base indispensable pour rendre la conservation de la forêt économiquement attrayante ;

Il faut renforcer les ressources financières et technologiques qui font défaut aux parcs

Incitation à la participation de la société civile dans l'éducation de l'environnement

Implication de la société universitaire et de la recherche dans le volet de l'éducation de l'environnement

Le succès du programme de l'éducation de l'environnement sera limité si l'on ne parvient pas à intégrer la population dans les programmes de sensibilisation.

8- Conclusion

Malgré les efforts déployés par les parcs en mettant tous les moyens disponibles (humains et matériels) pour concrétiser ses objectifs dans le domaine de l'éducation environnementale, il n'en demeure pas moins que beaucoup reste à faire. Pour justement atteindre les objectifs fixés pour en faire de l'algérien un éco citoyen.

L'éducation à l'environnement ne garantit cependant pas des résultats-miracles, mais constitue le point de départ de l'évolution des mentalités et des comportements, en Il est donc important d'avoir une prise de conscience relative à la nécessité d'une bonne gestion des parcs nationaux. Une gestion appropriée de ces milieux permet de contribuer au développement économique, social et durable d'un point de vue environnemental¹⁷.

Cependant pour toucher à l'objectif de préservation des aires protégées, il faudra renouveler en permanence les activités de l'éducation de l'environnement, ceci impose également un réel d'un compromis entre l'ensemble des acteurs localement impliqués et de rechercher les moyens financiers et les compétences nécessaires pour le développement de programme de l'éducation de l'environnement.

On trouve que l'éducation de l'environnement un élément dans la protection de la nature et dans le développement locale et aussi dans le tourisme.

Donc, l'éducation environnementale se retrouve-t-elle être un élément principale de

L'écotourisme : il n'est pas possible de faire de l'écotourisme sans éducation

environnementale. Par contre, l'éducation environnementale peut intervenir en dehors de l'écotourisme. Ce faisant, que l'éducation de l'environnement c'est outil efficace pour réaliser tous les objectifs des parcs, ils réalisée le développement durable.

Références

- 1- Direction générale des forêts Algérie (2014)
- 2- Abdelguerfi A «Etat de la Biodiversité en Algérie et Perspectives de Préservation et de Valorisation» Laboratoire de Ressources Génétiques et de BiotechnologiesINA Alger (2002).

- 3-Atlas les aires protégées en Algérie, parcs nationaux, réserves naturelles et zones humides vus par Alsat 1, page34.
- 4- Direction générale des forêts Algérie(2006)
- 5- Côte Marc, Guide d'Algérie -Paysages et Patrimoine-, Ed Média-Plus, Constantine, 2006, P 264.
- 6- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement (2003), Plan d'action et stratégie nationale sur la biodiversité, Tome I, P12.
- 7- ABDESSAMED. KH: Le Cèdre de l' atlas Y Cedrus atlantica Manetti) dans les massifs de l'Aurès et Belezma – Étude phytosociologique et le problème de conservation et d'aménagement – Thèse de docteur – Ingénieur – Univ_8Aix – Marseille, France, 1981.
- 8- LAABED.A, les actes du 3ème séminaire national sur les plans de gestion des parcs nationaux.Ed .parc national de chréa,1999, Pages 61.
- 9 - Anonyme, Plan de Gestion du Parc national de Taza Section A: Approche descriptive et analytique, 2006, P 03.
- 10- REBBAS Khellaf, Développement durable au sein des aires protégées Algériennes, cas du Parc National de Gouraya et des sites d'intérêt biologique et écologique de la région de Béjaïa, Doctorat en Ecologie2014, p84-87.

-
- 11- Direction générale des forêts Algérie(2015)
- 12- Marina Gomei et Giuseppe Di Carlo, Assurer l'efficacité des aires marines protégées, LEÇONS TIRÉES EN MÉDITERRANÉE, wwf, 2012, p 11-17.
- 13- WALL REINIUS S., Protected areas as attractions, Annals of Tourism Research, Volume 34, Issue 4, 2007, p 839-854.
- 14-SAHLI.M.Environment, aménagement et stratégie de développement de Protection de la nature .Cas du parc national du Belezma (Mont de Batna, Algérie)
Thèse Doctorat Université de Constantine 2004.
- 15 - Education à l'Environnement – Catalogue-guide, Médiathèque de la Communauté Française de la Belgique ASBL, Bruxelles, 1993.
- 16- CEBALLOS-LASCURAIN H., Tourism, ecotourism, and protected areas: The state of nature-based tourism around the world and guidelines for its development, IUCN, Gland CH, 1996.
- 17- La convention de Ramsar, la mission de Ramsar, à propos de Ramsar
<http://www.ramsar.org>

University of chahid hamma lakhdar. El-oued. Algeria
Faculty of social and human sciences



Number
13

JOURNAL OF EL MAAREF

For researches and historical studies

Periodical and international refereed journal

